اهتمام المحدثين

بنقد الحديث، سندًا ومتنًا

ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم

د. محمد لقمان السلفي

رئيس جامعة ابن تيمية، ومركز العلامة عبد العزيز بن باز
للدراسات الإسلامية بالهند



دار الداعي للنشر والتوزيع



مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند

الطبعة الثانية

جمادى الثاني ١٤٢٠هـ

ⓒ دار الداعي للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السلفي، محمد لقمان

اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم.- ط٢

.- الرياض

...ص، ١٤سم

ردمك: ٣-٢٢١-٣٦-٩٩٦٠

١-الحديث- دفع مطاعن ٢- الاستشراق والمستشرقون أ-العنوان

ديوي ٢٣٠   ٢٠/١٨٦٥

رقم الإيداع: ٢٠/١٨٦٥

ردمك: ٣-٢٢١-٣٦-٩٩٦٠



دار الداعي للنشر والتوزيع

ص ب: ٣٤٢٤٨ - الرياض: ١١٤٦٨ - هاتف: ٤٥٧٦٠-٨٧

مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند



مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند

جامعة ابن تيمية - مدينة السلام ٨٤٥٣٢٢ - الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تزكية علمية

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد، فمما يثلج صدري أن أسجل كلمات متواضعة عن أخينا الفاضل الشيخ محمد لقمان محمد السلفي وقد جمعتني به - ولله الحمد - ظروف علمية في خدمة السنة المطهرة.

إذ كان موضوع رسالة الدكتوراه التي نالها من جامعة الإمام «اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم»، وشاء الله أن أكون المشرف عليه في إعداد الرسالة المذكورة. وقد لمست فيه من خلال التعامل العلمي والمتابعة الصحيحة في جمع المادة والتنقيب عنها من مظانها ثم تنسيقها المستمر فيه حرص طالب العلم الجاد على المعرفة، وعدم البخل بأي جهد ممكن على الاستقصاء ومتابعة الكليات والجزئيات، مع نفاذ في الرأي، ودقة في فهم النصوص، وأمانة في التعامل مع المصادر وتوثيق ما يأخذه منها بأمانة بالغة والحمد لله، ناهيك عن الغيرة الصادقة على السنة.

وأشهد أن صحبه ذلك كله فيما رأيت - ولا أزكي على الله أحداً - سلامة الوجهة واستقامة السلوك، والتحلي بأخلاق العلماء، وأدب طلاب المعرفة بتجرد وإخلاص وإني إذ أسجل هذه الكلمات أسأل الله له مزيداً من العون والتوفيق، وأن ينفع به في مجال خدمة السنة المطهرة والدعوة إلى الله.. وهو الجدير أن يعان على ذلك والله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

رئيس قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٠٤/٨/١٢

أ. د. محمد أديب الصالح



مُقَدِّمَة الطَّبعَة الثانيَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سئيات أعمالنا، ومن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتابي «اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً» بعد أن اشتد عليه الطلب من المشتغلين في مجال نقد الحديث وإبراز جهود المحدثين للرد على شبه المستشرقين التي أثاروها حول السنة النبوية أهميتها مكانتها في الإسلام. ولقد كان من فضل الله علي أني رجعت إلى مؤلفات المستشرقين اليهوديين «جولد زيهر وشاخت» الترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية، وهما من هم في عالم الاستشراق؟ وبذلت جهدي المستطاع في جمع شبههما، ثم الرد عليها بالأدلة القوية الصريحة، كما يتبين للقراء الكرام، لذا أرى أن كتابي هذا ـ مع كامل تقديري لجهود فطاحلة هذا الفن ـ سيكون ـ بإذن الله ـ مفيداً لطلبة العلم الذين يعنون بالحديث النبوي والمصطلحه ومعرفة جهود المحدثين في مجال النقد سنداً ومتناً.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله نافعاً في غرضه، وأن يثقل به موازين

حسنات كل من تعاون معي في طبعه وإخراجه، إنه جواد كريم. وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإنه لا يخفى على كل من له إلمام بالعلوم الإسلامية أن السنة النبوية هي المُفسّرة للقرآن الكريم، وهي الشارحة لما فيه من الأحكام الشرعية والأمور الدينية لهداية البشرية جمعاء. وأنّه لا كمال للإسلام إلا بها، ولا يمكن العمل بكثير من الأحكام الواردة في القرآن إلا إذا اجتمع إليها بيان الرسول ﷺ.

وهذه الحقيقة الواضحة الصريحة هي التي دعت المسلمين في كل عصر من عصور الإسلام أن يسلكوا كل السبل الممكنة للحفاظ على السنة النبوية. أخذوها من الرسول ﷺ، من أقوله وأفعاله وتقريراته، وتناقلوها بينهم، وحفظوها في صدروهم، ودوّنونها في سجلاتهم، واستمر الأمر بينهم وتسلسل، من الشيخ إلى تلميذه، ومن راوٍ إلى آخر، حتى جُمعت في الدواوين التي درجت الأمة على قبولها والوثوق بها.

ولما ظهرت الفتنة السبئية ووُجد في جماعات المسلمين من لم تدخل بشاشة الإيمان في قلوبهم، واستحلوا الكذب على الرسول ﷺ، وخيف على السنة النبوية أن يندرس فيه ما ليس منها، استعمل علماء الإسلام الوسائل العلمية التي تكلفت المنع من تسرب الأكاذيب إلى الأحاديث النبوية.

وهذا كله معروف عند طلبة العلم، والجهود التي بُذلت في هذا الصدد مُدوّنة في الصحف، معترف بها لدى عقلاء الناس من المسلمين وغيرهم.

وكانت نتيجة هذه الجهود العظيمة أن وصلت إلى الأمة الإسلامية سُنة نبيها صافيةً نقيةً من كل الشوائب. ولكن هذه النتيجة الناصعة الخالصة لم تُعجب أولئك الذين كان الإسلام قذىً في أعينهم، ولم يرضوا بها. وكيف يرضون، وهم الذين أرادوا هدم بناء الإسلام. والإعتراف بهذه النتيجة يعني تشييداً لصرح الإسلام وإقامةً لبُنيانه.

وقد وُجدت هذه الجماعة الرافضة لهذه النتيجة في كل عصر بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وإن اختلفت في القلة والكثرة، وتنوعت أساليبها وتعددت طُرقها حسب الزمان والمكان.

ولما جاء دور الإستعمار الغربي وابتلى المسلمون بالتخلف الحضاري والثقافي، اجتمعت إلى تلك الجماعات جماعة أُخرى ممن لم ينتسبوا إلى الإسلام، وهي جماعة المستشرقين التي استخدمت بلا استحياء كل الوسائل السخيفة وأباحت لنفسها الزور والبهتان على أوسع نطاق، وأغمضت عينها عن المصادر الأصلية للسنة النبوية وركنت إلى المراجع غير المتخصصة لتستقي منها شُبهها التي أثارتها حول السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

وقد تنبّه لهذه الدسائس علماء الإسلام في كل عصر، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾، وتصدوا لها بالرد عليها وكشف أكاذيبها، كلما رفعت رأسها.

ولم يخل هذا العصر أيضاً من أمثال أولئك الناس، في البلاد العربية وغيرها من البلدان الإسلامية، يريدون أن يُثيروا الفتنة بين الشعوب الإسلامية، ويميلوا بها عن الطريق السوي الذي هو التمسك بالكتاب والسنة والأخذ بهما نبراساً في الحياة ونوراً للاهتداء به في الأمور الدينية والدنيوية.

وقد ظهرت لعلمائنا الكرام مؤلفات مفيدة جداً في الرد على أولئك المنكرين

للسنة النبوية في البلاد العربية والإسلامية والمستشرقين كذلك، وأثبتوا أن شبهاتهم ليست إلا افتراءات وأباطيل، وأن السنة النبوية وصلت إلينا محفوظة ومصونة من كل الشوائب.

وعند دراستي لهذه الكتب النافعة تبيّن لي أنه يمكن أن تكون لي مشاركة مفيدة في الرد على الشُّبه التي تثار حول السنة النبوية والدفاع عن حياضها. لأني وجدت أن كثيرا من كتابات المنكرين للسنة والمستشرقين مؤلفة باللغة الإنجليزية والأردية، وأنا بحمد الله أجيدهما، فيمكن لي الإطلاع على شبهاتهم في كُتبهم الأصلية، والرد عليها قدر المستطاع عن معرفة تامة إن شاء الله.

ولأمر آخر أيضا، وهو أني لاحظت عند القراءة في كتابات المستشرقين ومنكري السنة أمراً خطيراً جداً، وهو ادعائهم أن المحدثين لم يعنوا بنقد متن الحديث، وأن جُلّ اهتمامهم كان يدور حول السند ورجاله، وأنّهم لو راعوا جانب نقد المتن لوجدوا كثيراً من الأحاديث التي صحت عندهم، موضوعة في حقيقة الأمر!.

وقد كرَّروا شبهتهم هذه في مئات من المواضع في كُتبهم، وكلما أرادوا رد حديث لم يُعجبهم، جاءوا بالتشنيع عليه حسب هواهم، وقالوا إنّه غير صحيح حسب النقد الداخلي.

وأمر ثالث أيضاً، وهو أنهم زعموا أن القواعد النقدية التي ظهرت في كتب مصطلح الحديث، والآراء التي دُوّنت في الكتب عن الرجال لا أساس لها منذ زمن الصحابة والتابعين، بل هي مكذوبة وموضوعة مثل الأحاديث.

ولا شك أن هذين الادعائين لا أساس لهما من الصحة، فإنّ المحدثين اهتمُّوا بنقد المتن تماماً كما اهتمُّوا بنقد السند، وأن منهجهم في النقد كان أمراً ثنائيا تضمن نقد السند والمتن كليهما. كما أن القواعد النقدية والآراء المدوّنة في الكتب حول الأسانيد ورجالهاو وُجدت مبادئها منذ زمن الصحابة والتابعين، وأنّها دُوِّنت مع تدوين السنة النبوية في صورة حواشي وتعليقات، وأنّ كلمة

«كتابة الحديث» شملتها كما شملت الأحاديث النبوية نفسها، ثم استمر الأمر وتدرجت واستقرت قواعدها حتى دُوِّنت في الكتب.

وقد تعرض عدد من علمائنا الكرام لهاتين الشبهتين، بجانب تعرضهم للشبه الأخرى المثارة حول السنة النبوية، ولكنهما ما زالتا بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والبيان في رسالة متخصصة تُعنى بالرد عليهما رداً مقروناً بالأدلة والبراهين.

فرسالتي أقدمها بين أيديكم الآن اختصت بالرد عليهما وأرجو أن تكون حلقة علمية في تلك السلسلة المباركة التي بدأها العلماء. فقد حاولت أن تكون مناقشتي للشبهتين مناقشة علمية في ضوء الأدلة الواضحة. وبالأخص شبهة عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن، فقد أكثرت من ذكر الأمثلة للاستدلال على أن المحدثين عُنوا بنقد المتن تماماً كما عُنوا بنقد السند. كما أثبتُّ أن القواعد النقدية والآراء المدوّنة في الكتب حول الرجال وجدت مبادئها منذ عهد الصحابة والتابعين.

وبالإضافة إلى هذا، خصّصت باباً مستقلاً لبيان أهمية الأسناد وتاريخ ظهوره وأثره في نقد الحديث، ولبيان أن المحدثين لم يكن هدفهم من اهتمامهم بنقد السند إلا الوصول إلى المتون الصحيحة، وأنه كان يعود في آخر الأمر إلى نقد المتن نفسه.

ونظراً إلى هذه الجوانب المتعددة للموضوع، اشتملت الخطة على مدخل وثلاثة أبواب وخاتمة. أما المدخل: ففي بيان جهود المحدثين المتنوعة في نقد الحديث سنداً ومتناً، موزعاً على سبعة مقاصد هامة، تتبعت فيها جهودهم النقدية منذ أن كانت بوادر أولى إلى أن أصبحت علماً متكاملاً مدونة أصوله في الكتب.

وأما الباب الأول، فهو لذكر اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث. وقد تعرضت فيه لبيان ظهور الإسناد وأهميته وأثره في نقد الحديث، والجهود التي بذلها المحدثون لتمييز الأحاديث الصحيحة مما ليس منها عن طريق نقد الأسانيد ورجالها.

وأما الباب الثاني فقد اختص ببيان اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث. وقد أعطيت هذا المبحث عناية خاصة كما قلت آنفاً وجئت بأمثلة كثيرة استخرجتها من بطون الكتب الأصلية في السنة النبوية، وأثبتُّ أن المتن هو الذي كان يدور حوله كل جهودهم النقدية.

وفي الباب الثالث تتبعت شبهات المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن خاصة، ثم جئت بالرد عليها رداً علمياً ليتضح بجلاء لكل منصف أن ما زعمه أولئك الناس من أن المحدثين لم يُعنوا بنقد المتن إن هي إلا أكاذيب وتحريف نصوص وتغيير حقائق ثابتة.

وأما الخاتمة، فقد احتوت على استعراض دقيق للدراسات التي جاءت في هذه الرسالة، وذكر النتائج التي وصلت إليها في نقاط متسلسلة، وبعض الاقتراحات التي أرجو أن تكون نافعة لتعليم الأجيال الناشئة السنة النبوية وعلومها.

وقد سعيت للحصول على كل مصدر علمي كان في إمكاني الحصول عليه، حتى بلغت المصادر التي استفدت منها زُهاء ثلاث مائة مصدر.

وكانت هذه المصادر على أربعة أنواع:

أولاً: المصادر العربية الأصلية التي ساعدتني على الوصول إلى القواعد والضوابط التي استعملها النقاد والمحدثون لنقد الحديث سنداً ومتناً.

ثانياً: المصادر العربية غير الأصلية. مثل الكتب التي ألّفها منكرو السنة باللغة العربية لنشر أكاذيبهم وأباطيلهم، وكان لابد من الرجوع إليها لمعرفة شبهاتهم من كتبهم وكذلك الكتب التي ألّفها علماء الإسلام للرد على منكري السنة والمتشرقين.

ثالثاً: المصادر الإنجليزية، وهي الكتب التي ألّفها المستشرقون أمثال جولد زيهر وشاخت وأشباههما، وكذلك دائرة المعارف الإنجليزية والمقالات التي نُشرت للمستشرقين في المجلات الاستشراقية.

كما إنني استفدت من بعض الكتب التي ألّفها بعض علماء المسلمين في اللغة الإنجليزية للرد على أولئك المستشرقين وشبهاتهم حول السنة النبوية .

رابعاً: المصادر باللغة الأردية ، وهي الكتب التي ألّفها منكرو السنة في شبه القارة الهندية الباكستانية لنشر الأكاذيب كذلك كتب علماء الإسلام في تلك الديار الغيورين على هذا الدين الذين ردوا على شبهات أولئك المنكرين وأثبتوا نفاقهم في دينهم وجهلهم للغة العربية والعلوم الإسلامية .

ولا يفوتني من الذكر أن عملي هذا تطلب مني أن أقوم بترجمة كثير من النصوص من لغتين أجنبيتين ، فحيناً كنت أجد نفسي مضطراً لنقل معنى الكلام على ما هو عليه مع ما فيه من الضعف في التعبير أو الركاكة في الأسلوب . وحينا آخر لم يُسعفني التعبير الدقيق لسبب أو آخر يتعلق بالكلام المترجم .

كما لا يفوتني من البيان أيضاً أن بعض النصوص تكرر في موضعين أو أكثر ، لأن المقام اقتضى ذلك ، فقد يكون نص واحد يُستدل به على أمرين أو أكثر كما لا يخفى على طلبة العلم .

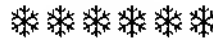
وهذا لا يعني ، على أية حال ، أني أزعم أن عملي هذا خالٍ من الأخطاء والهفوات ، فإني أعوذ بالله من أن أكون من المغرورين ، وإني دائماً بحاجة إلى توفيق رب العالمين ثم إلى توجيهات شيوخي وأساتذتي .

وإني لم آل جهدي الممكن في إعداد هذه الرسالة فإن وُجدت مُرضية مُوفية للغرض المنشود فهذا من توفيق الله سبحانه ، وإن وُجدت فيها أخطاء أو هفوات ، فإن لكل جواد كبوةً ، فأرجو من القراء الكرام تفويضها إلى ما في الرسالة من الأفكار النافعة والبراهين الساطعة في سبيل الدفاع عن سنة نبيكم الحبيب المصطفى ﷺ وأسأل الله سبحانه أن يتقبل مني عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله ذخيرةً لي ولوالديَّ يوم لا ينفع مال ولا بنون . آمين يارب العالمين .

اللهم لا تُعذب لساناً يُخبر عنك ولا عيناً تنظر إلى علوم تدل عليك ، ولا

قدماً تمشي إلى خدمتك، ولا يداً تكتب حديث رسولك. فبعزتك لا تُدخلني النار، فقد علمت أني كنت أذبُّ عن دينك. اللهم آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآلة وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.




تمهيد

الحمد لله على نعمة الإسلام والصلاة والسلام على الرسول العربي الذي أنقذ الله به البشرية من براثين الكفر والشرك. به عرفنا الله وكتابه ودينه. وبأقواله وتقريراته علمنا الشرع وتفاصيله.

ورضي الله عن الذين تلقوا عنه السنة وحفظوها في الكتب والصدور، ثم أدوها إلى من بعدهم بدقة وأمانة. وكفاهم تعديلا وتوثيقاً قوله تعالى ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾.

وعن الذين تبعهم بإحسان من أئمة الهدى والمحدثين والعلماء الذين بجهودهم المخلصة تميَّزت السنة الصحيحة عما علق بها من الكذب والزور والافتراء وبعد:

١ ـ فإن المكانة العليا التي تحتلها السنة النبوية (على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات) من الدين الإسلامي، ليست خافية على من له إلمام بالشريعة الإسلامية ومصادرها.

إنها أصل ثان بعد القرآن الكريم وعمود فقري بعده، لبناء صرح الشريعة الإسلامية الغراء وإنها شارحة لكلام الله ومبينة له.

٢ ـ وقد علم هذا كله الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كما عرفوا أهمية الحفاظ عليها من نبيهم ﷺ. وقد أمرهم بالتحري في كل ما ينسب إليه من الأخبار والأحداث. إذ كان بعض الكفار والمنافقين يحاولون الدس والكذب عليه ﷺ وعلى أصحابه وزوجاته. كما ورد عنه ﷺ أحاديث خوّف فيها أصحابه من الكذب عامة وشدد النكير على المتعمد عليه بالكذب.

٣ ـ ولذلك نجد الخلفاء الراشدين وغيرهم من الأصحاب أخذوا الحيطة الشديدة في قبول الأحاديث من الآخرين مخافة أن يتسرب إليها ما لم ينطق به أو صدر

منه ﷺ.

وقد سلك سبيلهم التابعون وأتباعهم والأئمة المحدثون الذين سعدوا بالجهد في سبيل الحفاظ على السنة النبوية.

٤ ـ ونظرة واحدة على ما نُقل عن الأصحاب من الانتقادات لبعض الأحاديث تجعلنا نتأكد من أن النقد الداخلي بدأ في عصرهم، وأنه كان أول علوم الحديث وجوداً، لأن الناس في عصر الصحابة كانوا على أصل العدالة، فلم تكن هناك حاجة إلى جرح الضعفاء وتعديل الثقات.

ولذا نجد: أن أهم قوانين الرواية في عهدهم هي: تقليل الرواية والتثبت منها عند أخذها وروايتها، وعرض المرويات على نصوص وقواعد الدين، حتى لا يتسرب إلى السنة النبوية ما ليس منها، خطأً أو نسياناً.

٥ ـ فلما جاء القرن الثاني الهجري وُجدت فيه طوائف أثارت الشُبه حول بعض أقوال الرسول ﷺ، من أنها لا يمكن أن تكون صادرة منه ﷺ.

ولم يكن قصدهم الدفاع عن السنة، وإنما كان هدفهم إثارة الشبه حول الأحاديث النبوية كمجموع كلي، وإيجاد البلبلة في أذهان المسلمين حتى يظن الظان منهم أن هذه الأحاديث إن هي إلا مجموعة تقولات!!

كما وُجدت فرق أخرى ضالة، ونفوس مريضة، أباحت الكذب على الرسول ﷺ. وبتقادم الزمن وبُعد العهد من رسول الله ﷺ طالت الأسانيد وقويت شبهة النسيان والغفلة.

٦ ـ وقد دعت مجموعة هذه الأسباب المحدثين إلى أن يبحثوا عن أحوال الرواة حتى يُؤخذ ممن هو عدل ويُترك من هو ضعيف أو وضاع. وجعلوا بينهم وبين من يتصدى للرواية «الإسناد»، ووضعوا قوانين لنقد السند وأخرى لنقد المتن، حتى انتهى بهم هذا التطواف الفكري حول العلل الممكن وجودها في الأخبار، والاحتمالات العقلية لنقد الحديث إلى وجود منهج نقدي شمل جوانب الحديث كافة سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً، وأوجد

قواعد نقدية متكاملة.

٧ ـ وقد خمدت الفتنة، وظلت في ثنايا بعض الكتب التي لا اعتبار لها في السنة وعلومها. ولم يعد من يوقظنا من مهدها ويثيرها من جديد، لأن السنن النبوية نُقِّحت وجُمعت في الدواوين واطمأن المسلمون إلى صحتها.

٨ ـ واستمر الأمر على هذا، إلى أن جاء دور الاستعمار الغربي الذي أراد أهله أن يحاربوا المسلمين عن طريق أفكارهم وعقائدهم لتحقيق أغراضهم الخفية. فأثاروا تلك الشُبه القديمة وأضافوا إليها شُبها أخرى جديدة وصاغوها صياغة تناسب أسلوب العصر واتخذوا منها نظرية. فمنهم من صرح ومنهم من ألمح في مؤلفاته، أن المحدثين إنما عُنوا بنقد سند الحديث، ولم تكن لهم أية عناية بنقد المتن.

وكانت هذه الجماعة تتألف من رجال الدين المسيحي أو اليهودي الذين كانوا من أشد الناس كُرها للإسلام وعداوة له.

٩ ـ ولعل أشدهم كُرها للإسلام وأكثرهم خبثاً وفساداً في هذا الميدان هو المستشرق اليهودي المجري جولد زيهر ثم تبعه الآخرون أمثال شاخت واسبرنجر ومارجيليوث وفينسنك وغاستون ويت. فقد عُنوا بالدراسات العربية والإسلامية لتحريف الإسلام وتشويه جماله وبلبلة المسلمين في ثقافتهم. كما سيتبين في الباب الثالث من هذه الرسالة إن شاء الله.

وقد اتسموا بسوء الظن بكل ما يتصل بالإسلام ورجاله، وأخضعوا النصوص لفكرتهم وأهوائهم، وحرفوا النصوص ونقلوا من كتب الأدب ما يحكمون به في تاريخ الحديث، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به في تاريخ الفقه، ويصححون ما ينقله الدميري في كتاب الحيوان ويكذبون ما يرويه «مالك» في الموطأ!

١٠ ـ وقد صبغوا بحوثهم بصبغة علمية، وأحاطوا بثروة من الكتب والنصوص ما لم يُحِط به كثير من علمائنا في عصرهم. وكان من أثر ذلك أن أصبحت

كتبهم وبحوثهم مرجعاً للمثقفين منا ثقافة غربية والملمين بلغات أجنبية.
وقد خُدع أكثر هؤلاء المثقفين ببحوثهم ووثقوا في مقدرتهم العلمية وإخلاصهم للتحقيق العلمي.

١١ ـ كما وُجدت جماعة من بين هؤلاء المثقفين من كانوا يتظاهرون باعتقادهم في الإسلام ديناً وفي القرآن والسنة مصدرين له، ولكنهم في واقع الأمر كانوا يحقدون على الإسلام، ولم يرضوا في يوم من الأيام أن يكون القرآن والسنة دستوراً للحياة.

فلما لم تجد هذه الجماعة سبيلها إلى القرآن، نظرت إلى السنة، ووجدت رغبتها تتحقق بأقوال المستشرقين وشبههم التي أثاروها حول السنة.

١٢ ـ وقد وُجد أكثر هؤلاء الناس في البلاد العربية وشبه القارة الهندية. فحينا تجاهروا بأباطيلهم وحينا آخر ألبسوها لباس البحث والتحقيق واستعاروا لها الأساليب الملتوية، ولكن غايتهم كانت تتحدد في هدم صرح السنة النبوية.

١٣ ـ ومن أهم شبههم أيضاً: شبهة عدم عناية المحدثين بنقد المتن كعنايتهم بنقد السند. فكأنهم حاكوا ما قاله المستشرقون: «إن رجال الحديث درسوا السنة بإتقان إلا أن تلك الدراسة كانت موجَّهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض، وأنه نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودوهوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن. ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله من غير أن يضيف إليه الرواة شيئاً عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث».

١٤ ـ وقالوا: «إن الصحابة المذاهب النظرية والعملية اخترعوا أحاديث لتعزيز آرائهم.

ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يُخفوا هذا الخطر. ومن أجل هذا

وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته، وهو علم «نقد الحديث» لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة. ومن السهل أن نفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا تلك التي تجد لها مجالاً كبيراً في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنا»(١).

١٥ ـ ولا يخفى مدى خطورة هذه الأفكار وفإن الأعداء عندما رأوا التراث العظيم الذي خلفه لنا الأئمة المحدثون عن الرجال وأحوالهم، والجهود المضنية التي بذلوها في جمع الصحيح من الأحاديث وردِّ كل ما تطرق إليه الشك، وقد رأوا الأمة المسلمة مُجمعة على قبول تلك الأحاديث الصحيحة، ومصرة على إجرائها في حياتها الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عندما رأوا هذا كلَّه قالوا ذلك الكلام الذي نقلته آنفاً ليلقوا في أذهان السذج من المسلمين أن هذه المجموعات للأحاديث النبوية وإن كانت صحيحة السند في ظاهر الأحوال إلا أن كثيراً منها تأباه العقول والأذواق وما إلى ذلك من معاييرهم السافلة.

١٦ ـ وقد انتشرت هذه الأفكار الخطيرة في البلاد الإسلامية وأصبح كثير من المارقين يزعمون أن لهم عقلا يمكن أن يحكموه ليقبلوا أي حديث شاءوا ويرفضوا غيره.

وبذلك فتحت الأبواب على مصراعيها أمام نقد السنة، فكل يُحكم ذوقه وهواه فيقبل ما يشاء ويرفض ما يريد.

١٧ ـ وقد تصدى علماؤنا الكرام للرد على هذه الشبهة، ضمن ردودهم على الشبه التي تثار ضد السنة فجزاهم الله خيراً.

---

(١) راجع العقيدة والشريعة لجولدزيهر صـ٤١، ٤٣ والتاريخ العام للديانات الإسلامية صـ٣٦٥.

ولكن تلك الردود كانت جزئية غير شاملة لجميع أطراف الموضوع .
فإن القضاء المبرم على هذه الفتنة يقتضي تقديم دراسة شاملة واعية لأصول نقد الحديث، لبيان الحقيقة الثابتة بياناً علمياً منهجياً، وهي أن أصول المحدثين لم تكن قاصرة على نقد السند دون المتن، بل الهدف كان نقد المتن، وإنما جعل نقد السند ذريعة للوصول إلى تلك الغاية الشريفة العظيمة . وسوف يتبين هذا كله في الرسالة إن شاء الله .

١٨ ـ كما أن كمال الموضوع وشموله يتطلب أن تُحصر أقوال المستشرقين حصراً وتُدرس دراسة علمية منهجية، لتبديد الظلام وكشف الحق، وبيان افترائهم وكذبهم وتحريفهم للنصوص ولتجلية الحقيقة، أنهم كذبة، استهدفوا صرح السنة النبوية واستباحوا كل زور وافتراء في سبيل تحقيق غايتهم. وأنهم لم يكونوا باحثين أمناء كما زعم الزاعمون وانخدع المنخدعون.

١٩ ـ وقد استخرت الله سبحانه وتعالى لأجل هذا الموضوع عنوان رسالتي للحصول على شهادة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
فألقي في قلبي حسن الاشتغال به وسألت الله العون والتوفيق .

وقد شجعني على ذلك معرفتي لبعض تلك اللغات التي ألف فيها المستشرقون وأتباعهم. مع ثقتي التامة بأهمية الموضوع وكونه جديراً بالعناية. وقد حاولت أن أخرج بنتيجة علمية تعتبر مفيدة، وبإضافة جديدة في مكتبة الدفاع عن السنة النبوية .

وقد وجدت مصادر البحث متوفرة ولله الحمد. لأن مباحث نقد الحديث حقائق ثنائية تتعلق بالمتن تماماً كما تتعلق بالسند. ولاثبات هذه الحقيقة كان لابد من الرجوع إلى كتب المصطلح عامة فرجعت إليها، كما أن مقدمات كتب الموضوعات فيها مواد مفيدة جداً وقد تتبعتها بدقة .

وكتاب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» للعلامة ابن القيم

رحمه الله له أهمية كبرى في هذا الموضوع، لكونه مشتملاً على ضوابط وكليات وأمارات جامعة ترشد إلى معرفة الحديث الموضوع دون النظر في سنده للمتمرسين بالسنة المطهرة. وقد جعلت فصلاً خاصاً بهذا الكتاب.

وكذلك درست مؤلفات المستشرقين ومقالاتهم عن السنة في دوائر المعارف الإسلامية وغير الإسلامية وبالأخص كتب جولد زيهر وشاخت، والذين تبعوهما في نشر الشبهات التي لا أساس لها في مؤلفاتهم، كما سيتبين للقارىء من البحوث الخاصة بالاستشراق والمستشرقين ومن المراجع الأجنبية التي استفدت منها.

وهكذا بالنسبة لمؤلفات أتباع المستشرقين من المنتسبين إلى الإسلام في شبه القارة الهندية. فقد بذلت جهدي حتى تمكنت من جمع الكتب الأردية التي ألفها رأس منكري السنة في باكستان غلام أحمد برويز بالإضافة إلى مؤلفات علماء السنة في تلك البلاد للرد على تلك الفتنة. وبعد دراسة علمية لأسس جماعة أهل القرآن وأفكارها، توصلت بحمد الله إلى نتيجة مفيدة فصلتها في بحث خاص بهذه الجماعة الضالة. كما أنني تتبعت أقوال أتباع المستشرقين في البلدان العربية، وخاصة ما كان يدور منها حول ادعائهم بأن المحدثين لم يعنوا بنقد المتن ثم درستها دراسة نافعة في الموضوع وضمنتها في البحث الخاص بمنكري السنة.

وهكذا يرى القارىء أن هذه الأنواع المختلفة من المصادر العربية وغير العربية كونت عندي مجموعة كبيرة جداً. وزودتني بمادة علمية لإعداد الموضوع إعداداً علمياً متكاملاً.

وقد بذلت جهدي الممكن المتواضع، ثم رجوت الله أن تكون الرسالة مرجعاً موثوقاً به في موضوعه، ورداً مفحماً على الذين ينثرون الغبار في وجه السنة النبوية (على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات) من المستشرقين وأتباعهم، ووسيلة لإقناع شباب هذه الأمة بأن السنة دين

تعهد الله بحفظه .

٢٠ ـ وقد رأيت من خلال دراستي للموضوع وجوانبه أن يشتمل على : مدخل ، وثلاثة أبواب وخاتمة .

أما المدخل، ففي بيان جهود علماء الحديث المتنوعة في نقد الحديث لبيان صحيحه من سقيمه ، وقد وزعت المباحث التي اشتمل عليها هذا المدخل على سبعة مقاصد تتبعت فيها جهودهم منذ أن كانت بوادر أولى إلى أن أصبحت علماً متكاملاً مدونة أصوله في الكتب .

وأما الباب الأول فهو لذكر اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث واشتمل على أربعة فصول . وفي كل فصل مباحث عديدة .

وأما الباب الثاني فاختص ببيان اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث وتضمن أربعة فصول ، وفي كل فصل عدة مباحث .

وأما الباب الثالث فهو خاص بذكر مزاعم المستشرقين وأتباعهم والرد عليها رداً علمياً منهجياً ، ليتضح بجلاء لكل من هو مُنصف في هذا العالم ، كيف أن مزاعمهم ليست إلا جملة أكاذيب وتحريف نصوص وتغيير حقائق ثابتة .

وأما الخاتمة فاحتوت على استعراض دقيق للدراسات التي جاءت في هذه الرسالة ، ومن ثم تلخيصها ، وذكر نتائج تلك الدراسات في نقاط متسلسلة .

وفيما يلي بيان المخطط :

المدخل في بيان جهود علماء الحديث في نقد الحديث لبيان صحيحه من سقيمه .




الباب الأول

(اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث)

الفصل الأول: البحث عن عدالة الراوي وفيه مباحث :

المبحث الأول : في مفهوم العدالة عند المحدثين ، والفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة .

المبحث الثاني : كيف تثبت العدالة للراوي؟

المبحث الثالث : محترزات العدالة .

الفصل الثاني: البحث عن ضبط الراوي -وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أقسام الضبط (ضبط صدر ، وضبط كتاب) وتعريف كل منهما وتوضيح حقيقته وبيان أيهما أرجح في قوة الرواية .

المبحث الثاني : محترزات الضبط (أن لا يكون الراوي سيء الحفظ ولا فاحش الغلط ، ولا مغفلاً ولا كثير الأوهام ، ولا مخالفاً للثقات) .

الفصل الثالث: البحث عن اتصال السند ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : معنى الاتصال والانقطاع عند المحدثين .

المبحث الثاني : طرق الحديث وبيان المتصل والمنقطع منها .

المبحث الثالث : العنعنة مطلقاً ، وحكمها ، وبيان خلاف العلماء فيها . حكم عنعنة المدلس ، حكم عنعنة المدلسين في الصحيحين .

الفصل الرابع: البحث عن العلة والشذوذ وفيه مبحثان :

المبحث الأول : البحث عن الشذوذ ، معنى الشذوذ ، وأمثلته في السند .

المبحث الثاني : البحث عن العلة ، معنى العلة ، وأمثلتها في السند .

الباب الثاني

(اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث)

الفصل الأول: العلة في المتن وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حقيقة العلة في المتن ، وأمثلتها .

المبحث الثاني : بم يستعان على إدراك العلة؟ الطريق إلى معرفة الحديث المعلل .

الفصل الثاني: المخالفة للثقات (الشذوذ) وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإدراج في المتن ، تعريفه وأمثلته .

المبحث الثاني : القلب في المتن ، تعريفه وأمثلته .

المبحث الثالث : الإضطراب في المتن ، تعريفه وأمثلته .

المبحث الرابع : التصحيف فى المتن ، تعريفه وأمثلته .

الفصل الثالث: الحكم على الحديث بالوضع من غير طريق البحث في الإسناد :

المبحث الأول : أشهر أمارات الوضع التي ذكرها علماء المصطلح .

أ ـ إقرار الراوي بالوضع .

ب ـ مايتنزل منزلة اقراره .

جـ ـ قرينة في الراوي .

د ـ قرينة في المروي .

المبحث الثاني : بحث ابن القيم الجوزية في كتابه (المنار المنيف) هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده .

الفائدة الأولى : جودة هذا البحث وشموله ودقته في بيان اهتمام المحدثين بنقد

المتن .

الفائدة الثانية : استعراض أهم القواعد التي ذكرها ابن القيم مع أمثلتها والتعليق عليها .

الفائدة الثالثة : تنبيه العلماء أنه لم يثبت في باب كذا وكذا أي حديث .

الباب الثالث

مزاعم المستشرقين وأتباعهم حول عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن ودحضها

الفصل الأول: مزاعم المستشرقين ، والرد عليها وفيه مباحث .

الفصل الثاني: مزاعم المنحرفين ، والرد عليها . وفيه مباحث .

الخاتمة

وفيها استعراض الدراسات في هذه الرسالة ، وتلخيصها ، وذكر نتائج تلك الدراسات في نقاط متسلسلة .





المدخل

جهود المحدثين في نقد الحديث:

المقصد الأوّل

البوادر الأولى لنقد الحديث

١ ـ الوحي يحدد مكانة السنة .
٢ ـ القرآن يأمر بالتحري في الأمور والتثبت فيها .
٣ ـ الرسول ﷺ يعلم التثبت في الأخبار .
٤ ـ الرسول ﷺ يخوف من الكذب عليه متعمداً .
٥ ـ الرسول ﷺ يجرح ويعدل .
٦ ـ الصحابة يتحرون في قبول الأخبار .
٧ ـ أبوبكر رضى الله عنه يحتاط في قبول الأخبار .
٨ ـ عمر بن الخطاب رضى الله عنه يسن للمحدثين التثبت في النقل .
٩ ـ علي بن أبي طالب رضى الله عنه يستحلف الرواة .
١٠ ـ زيد بن ثابت رضى الله عنه يفحص الحديث .
١١ ـ عمران بن حصين رضى الله عنه يفحص الحديث .
١٢ ـ عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها تفحص الحديث .
١٣ ـ عبدالله بن عباس رضى الله عنهما يتثبت في الأحاديث .
١٤ ـ عبدالله بن عمر رضى الله عنهما يتثبت في الأحاديث .
١٥ ـ أبو سعيد الخدري رضى الله عنه يفحص الحديث .

البوادر الأولى لنقد الحديث

١ ـ الوحي يحدد مكانة السنة:

المكانة العليا التي تحتلها السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات ـ لم تكن خافية على أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا يعلمون علم اليقين ويعرفون معرفة حقة، أنها أصل ثان بعد القرآن الكريم وعمود فقري بعده، لبناء صرح الشريعة الإسلامية الغراء. وأنها شارحة لكلام الله ومبينة له.

وقد تبين لهم هذا كله بالوحي المتلو. إذ قال تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾[1]، وقال ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤ ﴾[2] وقال ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٦٤ ﴾[3].

كما تبين لهم بأقوال الرسول ﷺ الصريحة في هذا الباب: منها قوله ﷺ: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»**[4]، وقوله ﷺ: **«إن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها»**[5].

---

(١) النجم/ ٣.

(٢) النحل/ ٤٤.

(٣) النحل/ ٦٤.

(٤) أبوداود(مع شرح عون المعبود) باب في لزوم السنة ١٢/ ٣٥٩/ ٣٦٠، والترمذي (تحفة الأحوذي) باب أخذ السنة ٧/ ٤٣٨ وقال: حسن صحيح، وابن ماجة: ١/ ١٥، ١٦، ١٧، والدارمي ١/ ٤٤ـ٤٥، وترتيب المسند ١/ ١٨٨.

(٥) صحيح البخاري كتاب الأدب باب / ٧٠ كتاب الاعتصام باب ٢، صحيح مسلم كتاب =

٢ ـ القرآن يأمر بالتحري في الأمور والتثبت فيها:

وقد تعلم الصحابة من القرآن الكريم التحري في الأمور والتثبت فيها: قال تعالى ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٌ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾ ﴾[(١)]

يقول الحافظ ابن كثير[(٢)] في تفسير قوله تعالى: وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به: إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحقيقها فيخبر بها ويفشيها وينشرها وقد لا يكون لها صحة[(٣)].

وكانوا رضى الله عنهم يقرأون فيه أيضاً قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾[(٤)].

في هذه الآية أمر الله تعالى بالتثبت في الأخبار. وقد روى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بسنده أنها نزلت في الحارث ابن أبي ضرار الخزاعي، وكان قد أشيع عنه أنه منع الزكاة وأراد قتل رسول رسول الله ﷺ، ثم تبين أن الخبر كان غير صحيح وكاد أن يؤدي هذا الكذب إلى غزو الحارث المذكور وقتله[(٥)].

= الجمعة/ حديث ٤٣، النسائي باب السهو / ٦٥ باب العيدين / ٢٢، ابن ماجة ١/ ١٨، الدارمي ١/ ٦٩، ترتيب المسند ١/ ١٩٣، باب التحذير من الابتداع في الدين.

(١) النساء/ ٨٣.

(٢) هو اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي الدمشقي. أبو الفداء عماد الدين (٧٠١ـ٧٧٤هـ) حافظ مؤرخ فقيه. تناقل الناس تصانيفه في حياته. من كتبه: البداية والنهاية وطبقات الشافعية وتفسير القرآن الكريم واختصار علوم الحديث.
الاعلام ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨، الدرر الكامنة ١/ ٣٧٣، البدر الطالع ١/ ١٥٣.

(٣) تفسير ابن كثير ١/ ٥٢٩.

(٤) الحجرات/ ٦.

(٥) راجع ترتيب المسند ١٨/ ٢٨٢ حديث ٤٣٤ قال الشارح: أورده الهيثمي وقال: رواه أحمد=

٣ - الرسول ﷺ يعلم التثبت في الأخبار:

وقد أمر الرسول ﷺ بالتحري في الأخبار، إذ كان الكفار والمنافقون يحاولون الدس والكذب على رسول الله ﷺ وأصحابه وزوجاته.

من تلك الأكاذيب: واقعة الإفك التي نزل فيها القرآن الكريم تبرئة لأم المؤمنين عائشة رضى الله عنها مما قال فيها أهل الإفك، وعلى رأسهم عبدالله بن أبيّ بن سلول. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾ ﴾[1]

وقد أورد الإمام البخاري هذه الواقعة تحت أبواب متعددة في صحيحه[2].

منها باب: تعديل النساء بعضهن بعضاً، وباب: إن الذين جاؤا بالإفك، وباب: لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم.

= والطبراني ورجال أحمد ثقات. وقال أيضاً: أورده ابن كثير في تفسيره (٤/ ٢٠٩) وعزاه للإمام أحمد وابن أبي حاتم والطبراني.

(١) النور/ ١١، ١٢.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الشهادات باب ١٥، تفسير سورة يوسف باب ٣، تفسير سورة النور باب ٥ ـ ٦، كتاب الإيمان باب ١٣، ١٨، كتاب الإعتصام باب ٢٨، كتاب التوحيد باب ٣٥، ٥٢. صحيح مسلم: كتاب التوبة حديث ٥٦ (٤/ ٢١٢٩). ترتيب المسند: ١٨/ ١٢٨ حديث ٣٦١، ٢٢/ ١١٩، ١٢٢ حديث ٩٣٩.

٤ - الرسول ﷺ يخوف من الكذب عليه متعمداً

فقد أخرج البخاري[١] ومسلم[٢] والترمذي[٣] والنسائي[٤] والدارقطني[٥] في مقدمة كتاب الضعفاء عن أنس أنه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا، أن النبي ﷺ قال: «**من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار**»[٦]

(١) هو محمد بن اسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).
أمير المؤمنين في الحديث. صاحب الكتاب الصحيح في الحديث، والتاريخ الكبير والأوسط والصغير. وله كتاب الضعفاء. الجرح والتعديل٧/ ١٩١، تاريخ بغداد ٢/ ٤، ٣٣ تهذيب الأسماء واللغات ج١ من١ ص٧٦.

(٢) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. أبو الحسن(٢٠٤-٢٦١هـ). حافظ من أئمة المحدثين. أشهر كتبه: صحيح مسلم. وهو أحد الصحيحين المعول عليها عند أهل السنة في الحديث. وله كتب أخرى عظيمة الفائدة.
الأعلام ٨/ ١١٧ - ١١٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٥٠، تهذيب التهذيب١٠/ ١٢٦، تاريخ بغداد١٣/ ١٠٠.

(٣) هو محمد بن عيسى بن سوره الترمذي (٢٢٠-٢٧٩هـ).
الحافظ العلم الإمام البارع. مصنف الجامع وكتاب العلل وغير ذالك.
تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣ - ٦٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧، خلاصة تهذيب الكمال/ ٣٥٥.

(٤) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ) الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث.
سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨ - ٧٠١، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦ - ٣٧، خلاصة تهذيب التهذيب/ ٧.

(٥) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ).
إمام عصره في الحديث. من تصانيفه كتاب السنن والعلل الواردة في الأحاديث النبوية والضعفاء.
الأعلام للزركلي ٥/ ١٣٠، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤، طبقات الشافعية ٢/ ٣١٠.

(٦) صحيح البخاري: كتاب العلم باب ٣٨، كتاب الجنائز باب ٣٤، كتاب الأنبياء باب ٥٠، كتاب الأدب باب ١٠٩، وصحيح مسلم: كتاب الزهد والرقائق حديث ٢٧ر٤/ ٢٢٩٩. =

وقد ساق السيوطي(١) طرق هذا الحديث المتواتر فبلغ نيفا وتسعين طريقا، وقال: وذكر ابن منده في مستخرجه: أن هذا الحديث أيضا ورد من طريق اثنين وعشرين صحابيا(٢).

قال العلماء: إن هذا التواتر العجيب لهذا الحديث عن النبي ﷺ يدل على أنه كان يعلم أن حديثه سوف يروى، وأنه يدخل فيه الغث، فرأى من الضرورة الشرعية أن ينبه أصحابه، ويلقي في أذهانهم، أنه الدين ويجب أن يتحروا فيه غاية التحري.

فكان من أثر هذا أن احتاط الصحابة في الرواية وتحروا الدقة التامة فيها. وقد كان هذا الحديث من أبرز التعليمات التي تلقاها الصحابة في سبيل الحفاظ على السنة وكان له أوقع أثر فيمن جاءوا بعدهم من الأئمة الأمناء من التابعين ومن بعدهم.

٥ـ الرسول ﷺ يجرح ويعدل:

وليس هذا فحسب. بل قد وصلتنا وقائع ثابتة عن الرسول ﷺ، تدل على أنه ﷺ جرح وعدَّل بالمعنى العام. منها: ما روى كل من البخاري ومسلم ومالك بأسانيدهم إلى عروة ابن الزبير يقول: حدثتنا عائشة أن رجلا استأذن على النبي ﷺ

= أبو داوود ١٠/ ٨٢ والترمذي ٧/ ٤١٨، قال المباركفوري نقلا عن ابن الجوزي: رواه عن النبي ﷺ ثمانية وتسعون صحابيا منهم العشرة ولا يعرف ذلك لغيره وأخرجه الطبراني عن نحو هذا العدد وقال بعضهم: بل رواه مائتان من الصحابة وألفاظهم متقاربة والمعنى واحد (٧/ ٤٢٠) وترتيب المسند ١/ ١٧٧ باب تغليظ الكذب على رسول الله عن تسعة من الأصحاب بألفاظ متقاربة والمعنى واحد.

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ) الإمام الحافظ المؤرخ الأديب. له نحو ٦٠٠ مصنف. الاعلام للزركلي ٤/ ٧١ـ ٧٣ شذرات الذهب ٨/ ٥١. الضوء اللامع ٤/ ٦٥.

(٢) تحذير الخواص/ ٥٩.

فقال: ائذنوا له، فبئس رجل العشير أو بئس رجل العشيرة، فلما دخل ألان له القول. قالت عائشة: يا رسول الله قلت الذي قلت فلما دخل، ألنت له القول، قال: يا عائشة: إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه أو تركه الناس اتقاء فُحشه.[١]

وقد ذكر هذه الرواية الخطيب[٢] بسنده إلى عروة بن الزبير للاستدلال على أن النبي ﷺ جرح وعدل[٣].

وقال ابن حجر[٤] وهذا الحديث أصل في المداراة، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق، ونحوهم[٥].

وقصة حاطب بن أبي بلتعة المشهورة:

وهي أنه كتب كتابا وأرسله مع امرأة إلى قريش يخبرهم فيه بسير رسول الله ﷺ:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب باب ٤٨ (ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب). صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والأداب، باب مدارة من يتقي فحشه حديث ٣٧(٢/ ٢٠٠) الموطأ / ٥٦٣ كتاب حسن الخلق.

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ) أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين من مؤلفاته: تاريخ بغداد، والكفاية في علم الرواية، وتقييد العلم، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والفقيه والمتفقه.

(٣) الكفاية/ ٨٣.

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني. أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ). من أئمة العلم والتاريخ ولع بالأدب والشعر. ثم أقبل على الحديث وأصبح حافظ الإسلام في عصره. وانتشرت مصنفاته في حياته. وهي كثيرة وجليلة.
الاعلام ١/ ١٧٣، الضوء اللامع ٢/ ٣٦ لسان الميزان ٦/ خاتمة لمصحح الطبع الدرر الكامنة ٤/ خاتمة للناشر.

(٥) فتح الباري ١١/ ٦٣.

أرسل الرسول ﷺ علي بن أبي طالب ليتعقب المرأة ويسترد منها الكتاب فأتى به رسول الله ﷺ فقريء الكتاب على الرسول ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام ما هذا يا حاطب؟ فأجاب حاطب في الدفاع عن نفسه قائلا : كان ممن معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب منهم، أن أتخذ فيهم يدا يحمون بها قرابتي ولم أفعله كفرا ولا ارتداد عن ديني ولا رضىً بالكفر بعد الاسلام فقال النبي ﷺ : صدق[1].

ما ذكرناه من الأحداث التي جرح فيها الرسول ﷺ بعض الأشخاص أو وصف الآخرين بالصدق، تفيدنا بأن الرسول ﷺ وضع اللبنة الأولى، لبناء النقد في الحديث ورسم الخطوط الأولية لفن الجرح والتعديل وأشار إلى ضرورة وجود أصول وقواعد لتمحيص حديثه والتمييز بين الغث والثمين، والثقة والضعيف، والمعدل والمجروح.

٦ ـ الصحابة يتحرون في قبول الأخبار:

لقد تأكد لدى أصحاب رسول الله ﷺ وهم بين هذا التحذير الشديد من الكذب عليه ﷺ وبين هذا التوكيد والحث على رواية أحاديثه، أنه لابد من رواية الحديث ولابد من حفظه في الصدور والكتب لئلا تضيع السنن النبوية بين الغفلة والنسيان.

كما فهموا أنه لابد من الحيطة الشديدة في قبولها من الآخرين ولابد من التأكيد من صحتها قبل أن يحدثوها عن النبي ﷺ مخافة أن تبدل كلمة بكلمة فيدخل في عموم قوله ﷺ «**من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» أو مخافة

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي باب غزوة الفتح / ٤٨ صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أهل بدر حديث ١٦١ (٤/ ١٩٤١) سنن الترمذي تفسير سورة الممتحنة ٩/ ١٨٩ ترتيب المسند ٢١/ ١٤٨ باب ما جاء في تاريخ غزوة فتح مكة.

أن تكون روايته ذريعته إلى ذلك .

وقد روي عن سعد بن أبي وقاص و زيد بن أرقم وعبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن مسعود و أنس بن مالك رضى الله عنهم أجمعين أنهم تحرجوا في التحديث عن رسول الله ﷺ مخافة أن يتقوّل عليهم وقد سمعوا التحذير الشديد من الكذب عليه ﷺ .

وقد روي عن بعضهم أنه كان يمر عليهم سنة كاملة وما كانوا يحدثون، تحرزا عن الوهم[١] .

ولذا نجد الخلفاء الراشديدين والصحابة الآخرين أشد الناس تحرزا في قبول الحديث .

فقد روت لنا كتب أسماء الرجال أحداثا وقعت في زمن الخلفاء الراشدين ورويت لهم فيها أحاديث الرسول ﷺ فلم يقبلوها حتى خبروها و تأكدوا من صحتها برواياتها من الصحابة الآخرين حتى تستمر حركة علم السنة في مجراها الطبيعي .

قال العراقي : تكاد كل مصادر علم الحديث تجمع على أن الكلام في الجرح والتعديل متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ ثم من كثير من الصحابة و التابعين فمن بعدهم[٢] .

وقد قسم الحاكم[٣] النيسابوري رواة الأخبار إلى عشر طبقات : ذكر في الطبقة الأولى أبابكر (١٣هـ) وعمر (٢٣هـ) وعليا (٤٠هـ) وزيد بن ثابت (٤٥هـ)

---

(١) انظر مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى ص ٤٠ ـ ٤٣ .

(٢) التقييد والايضاح / ٤٤٠ .

(٣) هو محمد بن عبدالله بن حمدوية النيسابوري الشهير بالحاكم (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ) من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه . أخذ عن نحو ألفي شخص . وصنف كتبا كثيرة جدا . وعرف بالتفنن في العلوم جميعا .
الأعلام ٧/ ١٠١ . ميزان الاعتدال ٣/ ٨٥ . لسان الميزان ٥/ ٢٣٢ . تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣ .

وقال عنهم إنهم جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها[١].

وذكر الحافظ ابن عدي[٢]: أن عدداً من الصحابة تكلموا في الجرح والتعديل منهم: عمر وعلي وابن عباس (٦٨هـ) عبدالله بن سلام (٤٣هـ)، وعبادة بن الصامت (٣٤هـ) وأنس بن مالك (٩٢هـ) وعائشة(٥٨هـ)[٣] ومنهم كذلك: مجالدبن مسعود السلمي «أبو معبد» (٤٣هـ) وعمران بن حصين (٥٢هـ) وأبو هريرة (٥٩هـ) وعبدالله بن عمرو بن العاص (٦٥هـ) وعبدالله بن عمر (٧٣هـ) وأبو سعيد الخدري (٧٤هـ)[٤].

٧ ـ أبو بكر رضي الله عنه يحتاط في قبول الأخبار:

ترجم الذهبي[٥] في تذكرة الحفاظ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال: وكان أول من احتاط في قبول الأخبار:

١ ـ فقد روى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن

---

(١) معرفة علوم الحديث/ ٥٢.

(٢) هو عبدالله بن عدى بن عبدالله بن محمد بن مبارك بن القطان الجراجاني أبو أحمد (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ).
علامة بالحديث ورجاله ناقد فقيه. من تصانيفه: الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة.
معجم المؤلفين ٦/ ٨٢. الأعلام ٤/ ٢٣٩. تذكرة الحفاظ ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٥. طبقات الشافعية ٢/ ٢٣٣.

(٣) مقدمة الكامل في الضعفاء ص٨٣ ـ ٨٧.

(٤) راجع كتاب النقد عند المحدثين/ ٧١ ـ ٨٣.

(٥) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. شمس الدين. أبو عبدالله (٦٧٣ـ٧٤٨هـ).
حافظ، مؤرخ، علامة محقق، تصانيفه كبيرة وكثيرة تقارب المائة.
فوات الوفيات ٢/ ١٨٣. وذيل تذكرة الحفاظ ٣٤، ٣٤٧. والدرر الكامنة ٣/ ٣٣٦.

رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: «حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس» فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه[١].

٢ - وفي مراسيل ابن أبي مليكة[٢] أن الصديق رضى الله عنه جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها. والناس بعدكم أشد اختلافاً فلاتحدثوا عن رسول الله شيئاً. فمن سألكم فقولوا: بيني وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[٣].

وهذا المرسل يدلك على أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري فيها، لا سد باب الرواية. ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة فلما أخبره الثقة ما اكتفي، حتى استظهر بثقة آخر، ولم يقل: حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج[٤].

٨ ـ عمر رضى الله عنه يسن للمحدثين التثبت في النقل (٢٣هـ)

١ ـ روى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضى الله عنه أن أبا موسى سلّم على عمر رضى الله عنه من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر رضى الله عنه في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: «**سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع**» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلنّ

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٢) هو عبدالله بن عبيدالله بن أبي ملبكة التيمي المدني (١١٧هـ) أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ. من رجال الحديث الثقات ومن الفقهاء.
الأعلام ٤/ ٢٣٦، ٢٣٧. تقريب التهذيب ١/ ٤٣١. تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٣.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٣. والخوارج هم الذين أنكروا التحكيم وكفّروا أصحاب الكبائر وقالوا بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش (انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢٧٠).

بك . فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس فقلنا : ما شأنك؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا : نعم ، كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره .

قال الذهبي : أحبَّ عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر ، اذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد . وقد كان عمر من وجله أن يخطيء الصاحب على رسول الله ﷺ يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم (١) .

٢ ـ وعن ابن شهاب الزهري (٢) أن رسول الله ﷺ قال : «**لا يجتمع دينان في جزيرة العرب**» ، قال مالك : قال ابن شهاب : ففحص ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال : «**لا يجتمع دينان في جزيرة العرب**» . فأجلى يهود خيبر (٣) .

٣ ـ وعن أمية الضمري أن عمر بن الخطاب مر عليه وهو يساوم بمرط فقال :

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٦، والحديث مروى في صحيح البخارى جـ٧ ص١٣٠ باب التسليم والاستئذان ثلاثا، وفي صحيح مسلم كتاب الآداب باب الاستئذان ٣/ ١٦٩٤ حديث ٣٣ وترتيب المسند ١٧/ ٣٤٦ باب الاستئذان ثلاث مرات .

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري (٥٨ ـ ١٢٤هـ) أوّل من دون الحديث ، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء تابعي ، من أهل المدينة . كان يحفظ ألفين ومائتي حديث . كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عماله : عليكم بابن شهاب فإنكم لاتجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه .

الأعلام : ٧/ ٣١٧ . تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٢ . تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ مرسلا ، وفي البخارى عن ابن عباس بلفظ : «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» . البخارى ٤/ ٦٦(باب اخراج اليهود من جزيرة العرب)، وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب بلفظ : «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب» ٣/ ١٣٨٨ كتاب الجهاد والسير (باب اخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب) وقد رواه أبو داود والترمذي أيضاً .

ماهذا؟ قال: أريد أن أشتريه وأتصدق به فاشتراه فدفعه إلى أهله وقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أعطيتموهن فهو صدقة» فقال عمر: من يشهد معك؟ فأتى عائشة رضي الله عنها. فقام من وراء الباب فقالت: من هذا؟ قال عمر. قالت: ما جاء بك؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أعطيتموهن فهو صدقة»؟ قالت: نعم[١].

٤ ـ ويؤيد هذا ما رواه المغيرة بن شعبة أن عمر استشارهم في إملاص المرأة يعني السقط، فقال المغيرة: «قضى فيه رسول الله ﷺ بغرة»[٢] فقال له عمر: إن كنت صادقاً فأت أحداً يعلم ذلك قال: فشهد محمد بن سلمة« أن رسول الله ﷺ قضى به»[٣].

٥ ـ وعن عبد الله بن أبي بكر قال: كان للعباس بيت في قبلة المسجد فضاق المسجد على الناس. فطلب إليه عمر البيع فأبى، فذكر الحديث وفيه: فقال عمر لأبي: لتأتين على ما تقول ببينة. فخرجا فاذا ناس من الأنصار، قال: فذكر لهم، قالوا: قد سمعنا هذا من رسول الله ﷺ، فقال عمر: أما إني لم أتهمك، ولكن أحببت أن أتثبت[٤].

٩ ـ علي بن أبي طالب يستحلف الرواة (٤٠هـ)

قال الذهبي: كان إماماً عالماً متحرياً في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من

---

(١) السنن الكبرى ٤/ ١٧٨ وفي صحيح مسلم: «وإن ما تأكل امراتك من مالك صدقة» (٣/ ٢٥٣) كتاب الوصية حديث (٨) وفي مسند أحمد: «حتى اللقمة تجعلها في فم امرأتك» (ترتيب المسند ١٥/ ١٨٤) قصة سعد بن أبي وقاص.

(٢) بغُرّة: أي بعبد أو أمة كما جاء في رواية أبي هريرة عند مسلم أيضا، قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة بالجسم كله كما قالوا: اعتق رقبة، وأصل الغُرّة: بياض في الوجه.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٧ ـ ٨. صحيح مسلم ٣/ ١١، ١٣ باب دية الجنين.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٨.

يحدثه بالحديث .

فقد روى عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع علياً يقول : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني به وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته[١] .

١٠ـ زيد بن ثابت (٤٨هـ) يفحص الحديث:

عن طاووس قال : كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت : تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال به ابن عباس : أما لا ، فسل فلانة الأنصارية هل أمر بذلك رسول الله ﷺ؟ قال : فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت[٢] .

١١ـ عمران بن حصين (٥٢هـ) يفحص الحديث:

عن الحسن[٣] عن سمرة قال : سكتتان حفظتهما عن رسول الله فأنكر ذلك عمران بن حصين قال : حفظنا سكتة . فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة . فكتب أبي : أن حفظ سمرة . وفي رواية أبي داوود : فصدق سمرة[٤] .

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٠ . مسلم ١١/ ١٧٩ . الكفاية/ ٦٨ .

(٢) صحيح مسلم ٢/ ٩٦٤ (كتاب الحج) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (حديث ٣٨١).

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ، أبو سعيد (٢١ ـ ١١٠ هـ).
تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمنه . وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء . لا يخاف في الله لومة لائم .
الأعلام ٢/ ٢٤٢ . تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٧٠ . ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤ .

(٤) رواه الترمذي ٢/ ٧٩ ـ ٨٠ قال : وفي الباب عن أبي هريرة ، قال الشارح المباركفوري : أخرجه البخاري ومسلم وأبو داوود والنسائي وابن ماجه في (باب سكتتي الإمام حديث =

١٢ - عائشة أم المؤمنين (٥٨هـ) تفحص الحديث:

عن عروة بن الزبير(١) قال: قالت لي عائشة: يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً.

قال: فلقيته، فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ، قال عروة: فكان فيما ذكر: أن النبي ﷺ قال: «**إن الله لاينزع العلم من الناس انتزاعاً ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الناس رؤساء جهال يفتونهم بغير علم، فيَضلّون ويُضلّون**».

قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته. قالت أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل: قالت له: إن ابن عمرو قدم فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيته فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى.

قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص. وقد روى البخاري أنها قالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو(٢).

١٣ - عبد الله بن عباس (٦٨هـ) يتثبت في الأحاديث:

روى مسلم في صحيحه أن بشير بن كعب جاء إلى ابن عباس فجعل يحدثه،

= ٨٤٤ (١/ ٢٧٤).

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي. أبو عبدالله المدني. (٩٤هـ) أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان عالما بالدين صالحاً كريماً. ولد في أوّل خلافة عمر الفاروق.
الأعلام ٥/ ١٧. تقريب التهذيب ٢/ ١٩. تهذيب التهذيب ٧/ ١٨٠ - ١٨٥.

(٢) رواه البخاري ٨/ ١٤٨ (كتاب الاعتصام) باب ٧، و مسلم ٤/ ٢١٥٩ (كتاب العلم) حديث ١٤ وهو في جامع بيان العلم ٢/ ١٣٣.

فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له ثم حدثه فقال له : عد لحديث كذا وكذا فعاد له[١] .

١٤ ـ عبدالله بن عمر (٧٣هـ) يتثبت في الأحاديث

١ ـ عن نافع[٢] قال : حدث ابن عمر ، أن أبا هريرة رضى الله عنه يقول : من تبع جنازة فله قيراط ، فقال : أكثر أبو هريرة علينا .

وفي رواية مسلم : فبعث إلى عائشة فسألها ، فصدقت أبا هريرة . وقالت سمعت : رسول الله ﷺ يقول . فقال ابن عمر : لقد فرطنا في قراريط كثيرة[٣] .

٢ ـ وعن نافع أيضاً أن ابن عمر قال له رجل من بني ليث : أن أبا سعيد الخدري يأثر هذا[٤] عن رسول الله ﷺ . قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليثي حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر «**أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلا بمثل وعن بيع الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل**» . فأشار أبو سعيد بأصبعيه إلى عينيه وأذنيه . فقال : أبصرت عيناي وسمعت أذناي رسول الله ﷺ يقول : «لاتبيعوا الذهب بالذهب ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل . . . » الحديث[٥] .

---

(١) مقدمة مسلم/ ١٢ .

(٢) هو نافع المدني ، أبو عبدالله ، مولى عبدالله بن عمر (١١٧هـ) من أئمة التابعين بالمدينة ، كان علامة في فقه الدين ، متفقا على رياسته ، كثير الرواية للحديث ، ثقة ، لايعرف له خطأ في جميع مارواه . أرسله عمر بن عبدالعزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن .
الأعلام٨/ ٣١٩ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٢ ، تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٦ .

(٣) صحيح البخارى ٢/ ٨٩ ، مسلم ٢/ ٦٥٣ (كتاب الجنائز) باب فضل اتباع الجنائز .

(٤) يعنى النهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا مثلا بمثل .

(٥) رواه البخارى ٣/ ٣٠ (كتاب البيوع) باب بيع الفضة بالفضة ، رواية سالم عن أبيه ونافع عن أبي سعيد الخدرى ، و مسلم ٣/ ١٢٠٨ (كتاب المساقاه) باب الربا حديث ٧٦ ، والسنن الكبرى ٥/ ٢٧٩ .

١٥ ـ أبو سعيد الخدري (٧٤هـ) يفحص الحديث:

قدم أبو سعيد الخدري من سفر فقدم إليه أهله لحماً من لحوم الأضاحي فقال : ما أنا بآكله حتى أسأل ، فانطلق إلى أخيه لأمه قتادة بن النعمان وكان بدرياً ، فسأله عن ذلك فقال : إنه قد حدث بعدك أمر نقضاً لما كانوا نهوا عنه من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام[(١)] .

من خلال هذه الوقائع وأخرى أمثالها ، يتبين للقاريء الكريم أن الصحابة سلكوا مسلك التثبت من صحة النقل والتحرز من الوهم وإثارة الشبه حول بعض الروايات في ضوء ما فهموه من قبل ، من بعض آيات القرآن أو السنة النبوية .




(١) سنن النسائي ٧/ ٢٣٣ (باب الإذن في أكل لحوم الأضاحي) .

المقصد الثاني

نشأة علم نقد الحديث:

١ ـ الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بنقد الحديث .
٢ ـ صغار الصحابة يحتاطون في قبول الحديث .
٣ ـ نقد الحديث في دور التابعين .
٤ ـ النقد في عصر أتباع التابعين .
٥ ـ نُبَذٌ عن الأئمة النقاد في عصر أتباع التابعين : مالك ، سفيان بن عينيه ، سفيان الثوري ، شعبة ، ابن القطان ، ابن مهدي .
٦ ـ ظهور التقعيدات العامة للنقد .

نشأة علم نقد الحديث

١ - الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بنقد الحديث:

سوف يتبين لنا في الحديث الخاص بنقد السند، أن ظهور الإسناد كان سببه الأساسي، المشاكل التي أثيرت في المجتمعات الإسلامية من قبل بعض الذين دخلوا في الاسلام غير مخلصين، دخلوا فيه لأهداف ولكن بشاشته لم تخالط قلوبهم، بل كانوا يتحينون الفرص للانقضاض على هذا الدين.

وقد اختاروا لأهدافهم المشبوهة طريقة التظاهر بمحبة الرسول ﷺ وآل بيته الطاهرين، والكذب عليه صلوات الله وسلامه عليه. كما وجدوا في شمال الجزيرة العربية أرضا خصبة لزرع الفتن وبث السموم وانتحال الكذب؛ فقد قال الرسول ﷺ: «الفتنة من ههنا، الفتنة من ههنا، الفتنة من ههنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»[١].

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية[٢] بعد أن ذكر أهل المدينة وأهل البصرة

---

(١) راجع/ البخاري (٦/ ١٧٥ كتاب الطلاق)، (٨/ ٩٥ كتاب الفتن)، (٤/ ١٥٣، ١٥٦ كتاب المناقب). وصحيح مسلم ٤/ ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، (كتاب الفتن باب الفتنة من المشرق) حديث ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠. وترتيب المسند ٢٤/ ١٨ (باب ذكر الجهة التي تجيء منها الفتن). وقد رواه الترمذي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه وقال: حسن صحيح.

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبدالله الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين ابن تيمية (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ).
الإمام، شيخ الإسلام، داعية إصلاح في الدين. آية في التفسير والأصول، ناظر العلماء واستدل، وبرع في العلم والتفسير، وأفتى ودرس وهو دون العشرين، قال ابن حجر: تصانيفه تزيد على أربعة آلاف كراسة.
فوات الوفيات ١/ ٦٢. الدرر الكامنة ١/ ١٥٤. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦. البداية والنهاية ١٤/ ١٦٣. الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧. البدر الطالع ١/ ٦٣.

وأهل الشام وأحاديثهم: وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم. ففي زمان التابعين كان بها خلق كثيرون منهم، معروفون بالكذب، لاسيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذبا باتفاق أهل العلم. ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق، لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب[١].

وكان الرافضة[٢] ينتحلون الكذب على أهل البيت. وبالأخص عبدالله بن سبأ[٣] الذي وضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة، وأنه ظلم ومنع حقه. وقال: إنه كان معصوماً. وغرض الزنادقة[٤] بذلك، هدم الاسلام[٥].

وحدثت بدعة الخوارج المتعلقة بالإمامة والخلافة وتوابع ذلك من الأعمال والأحكام الشرعية، ثم كانت خلافة معاوية رضي الله عنه ووجد في عصره رضي الله عنه ما وجد من المشاكل والخلافات، فلما توفى معاوية رضي الله عنه، جاءت

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠/ ٢١٦.

(٢) هم الذين قالوا: إن عليا رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ. وأحقهم بالإمامة، وولده من بعده.
ومنهم: من غلا فقال بالآلهية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة بعده. ومنهم: من قال بنبوته وبنبوتهم، وبتناسخ الأرواح. ومنهم: من قال برجعة علي إلى الدنيا، وامتنع من القول بظاهر القرآن وقال: إن لظاهره تأويلات.
الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٣) من غلاة الزنادقة. ضال مضل. كان يقول بألوهية علي، كان يهوديا وأظهر الإسلام. قال الذهبي: أحسب أن عليا حرقه بالنار. وقال الجوزجاني: زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي، فنهاه علي بعدما هم به، هلك نحو ٤٠هـ.
لسان الميزان ٣/ ٢٨٩. ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦. الأعلام ٤/ ٢٢٠.

(٤) هم الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم؛ ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم. كتاب المجروحين ١/ ٦٢.

(٥) الفتاوى ٢٢/ ٣٦٧.

إمارة يزيد، وجرت فيها فتنة قتل الحسين بالعراق، وفتنة أهل الحرة بالمدينة وحصر مكة عند قيام عبدالله بن الزبير.

ثم مات يزيد وتفرقت الأمة: ابن الزبير بالحجاز. وبنوا الحكم بالشام، ووثب مختار بن أبي عبيد وغيره بالعراق وذلك في أواخر عصر الصحابة، وحدثت بدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة مع ما كانوا يردونه من بدعة الخوارج والروافض. وظهر ما قاله النبي ﷺ: **«ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد ويحلف ولا يستحلف»**[١].

وحدثت ثلاثة أشياء: الميل إلى الرأي، والكلام، والتصوف. وحدث التجهم وهو نفي الصفات وحدث بإزائه التمثيل.

وكذلك المبتدعة والمنحرفون كانوا يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم.

وكان جمهور الرأي من الكوفة، إذ هو غالب على أهلها مع ما كان فيهم من التشيع الفاحش وكثرة الكذب في الرواية مع أن في خيار أهلها من العلم والصدق والسنة والفقه والعبادة أمرا عظيما. لكن الغرض أن فيها نشأ كثرة الكذب في الرواية[٢] فقد روى عن عبيدالله عياض بن عمرو القاري قال: جاء عبدالله بن شداد[٣] فدخل على عائشة رضي الله عنها ونحن عندها جلوس مرجعه من العراق ليالي قتل علي فقالت له: يا عبدالله بن شداد، هل أنت صادق عما أسألك عنه؟ تحدثني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي. قال: ومالي لا أصدقك؟ قالت فحدثني

(١) الترمذي كتاب الشهادات ٦/ ٥٨٨، وكتاب الفتن ٦/ ٢٨٩ (باب في لزوم الجماعة) عن عمر بن الخطاب موقوفا. وقد رواه ابن ماجه مرفوعا في كتاب الأحكام ٢/ ٧٩١.

(٢) راجع الفتاوى ١/ ٣٥٦، ٥٧، ٥٨.

(٣) هو عبدالله بن شداد بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني «١ ـ ٨١» ولد على عهد النبي ﷺ. وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات. ووثقه ابن سعد وأبو زرعه والنسائي وابن حبان. التاريخ الكبير ٣و١/ ١١٥. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٨٠. تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥١.

عن قصتهم . . . إلى أن قالت : فما قول علي حين قام عليه ـ كما يزعم ـ أهل العراق؟ قال : سمعته يقول : صدق الله ورسوله . قالت : هل سمعت منه أنه قال غير ذلك؟ قال اللهم لا ، قالت : أجل صدق الله ورسوله ، يرحم الله عليا إنه كان من كلامه لا يرى شيئا يعجب إلا قال : صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق يكذبون عليه ويزيدون عليه في الحديث(١) .

وقد روى ابن سعد(٢) عن سليمان بن الربيع أنه دخل هو ونفر من أصحابه من أهل البصرة على عبدالله بن عمرو بن العاص فطلبوا منه أن يحدثهم عن رسول الله ﷺ، فقال لهم : ممن أنتم؟ قالوا : من أهل العراق . قال : إن من أهل العراق قوما يكذبون ويكذبون ويسخرون(٣) . وقد قال عبدالرحمن بن مهدي(٤) لمالك : يا أبا عبدالله ، سمعنا في بلدكم المدينة أربع مائة حديث في أربعين يوما ونحن في العراق في يوم واحد نسمع هذا كله . فقال له : يا عبدالرحمن ، ومن أين لنا دار الضرب التي عندكم(٥) .

وعن النعمان بن راشد قال : سمعت الزهري يحدث بحديث زيد بن أنيسه

---

(١) ترتيب المسند ٢٣/ ١٥٩ ، ١٦٠ (أبواب ما جاء في خلافة علي بن ابي طالب) .

(٢) هو محمد بن سعد بن منيع الزهري ، مولاهم ، أبو عبدالله (١٣٠ ـ ١٦٨هـ) كاتب الواقدي ، صدوق فاضل ، من حفاظ الحديث ، قال الخطيب : محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة ، وحديثه يدل على صدقه ، فإنه يتحرى في كثير من رواياته .
تهذيب التهذيب ٩/ ١٨٢ . تقريب التهذيب ٢/ ١٦٣ . تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١ .

(٣) طبقات ابن سعد ٤/ ٢٦٧ .

(٤) هو عبدالرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد ، الإمام (١٣٥ ـ ١٩٨هـ) قال ابن المديني : كان عبدالرحمن أعلم بالحديث ، وما شبهت علم عبدالرحمن بالحديث إلا بالسحر . وقال أحمد : كان ثقة خيارا من معادن الصدق ، صالحا مسلما .
ابن سعد ٧/ ٢٩٧. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٢٨٨. التهذيب ٦/ ٢٧٩. تاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠.

(٥) منهاج السنّة/ ٨٨.

فقلت: يا أبابكر من حدثك بهذا قال: أنت حدثتنيه، ممن سمعته؟ فقلت: رجل من أهل الكوفة. قال: أفسدته، إن في حديث أهل الكوفة دغلا كثيرا[١].

وقال الحسن بن الربيع: سمعت ابن المبارك[٢] يقول: ما دخلت الشام إلا لأستغني عن حديث أهل الكوفة[٣].

وقال إسحاق بن ابراهيم الحنظلي: سمعت ابن إدريس الكوفي[٤] يقول: قلت لأهل الكوفة إنما حديثكم الذي تحدثونه في الرخصة في النبيذ، العميان والعوران والعمشان، أين أنتم من أبناء المهاجرين والأنصار[٥].

ولم يكن الزنادقة أقل نصيبا في الكذب على الرسول ﷺ، فعبدالكريم بن أبي العوجاء[٦] وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها من لا معرفة له بالجرح

---

(١) الجامع للخطيب ٢/ ٣٤٤.

(٢) هو عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي (١١٨ ـ ١٨١هـ). الإمام الثقة الثبت. قال ابن عُيينة: نظرت في أمره وأمر الصحابة، فما رأيتهم يفضلون عليه إلا في صحبتهم رسول الله ﷺ.

ابن سعد ٧/ ٣٧٢. التاريخ الكبير ٣/ ١/ ٢١٢. مقدمة الجرح ٢٦٢. التهذيب ٥/ ٣٨٢.

(٣) الجامع للخطيب البغدادي ٢/ ٣٤٤.

(٤) ابن إدريس الكوفي: هو عبدالله بن ادريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي الذعافري أبو محمد الكوفي (١١٥ ـ ١٩٢هـ). روى عنه: مالك وهو من شيوخه وابن المبارك وأحمد ويحيى بن معين وابنا أبي شيبه. وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبه. وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وابن نمير والعجلي. وزاد: ثقة، صاحب سنة زاهد صالح. وقال الخليل: ثقة متفق عليه. قال أحمد: كان نسيج وحده.

ابن سعد ٦/ ٣٨٩. تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٢. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٨.

(٥) السنن الكبرى ٨/ ٣٠٦.

(٦) زنديق مغتر. قال ابن عدي: لما أخذ ليُضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيه الحلال وأحلل الحرام. قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة بعد ١٦٠هـ.

ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٤. لسان الميزان ٤/ ٥١.

والتعديل . وفي بعضها تغيير أحكام الشريعة . وهو الذي أفسد على الرافضة صوم رمضان بالهلال . وردهم عن اعتبار الأهلة بحساب وضعه لهم ونسب ذلك الحساب إلى جعفر الصادق . ورفع خبر هذا الضال إلى جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة فأمر بقتله فقال : لن يقتلوني ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرمت بها الحلال وفطرت الرافضة في يوم من أيام صيامهم وصومتهم في يوم من أيام فطرهم[١] .

واشتهرت كذلك المشبهة[٢] الحشوية في وضع الحديث ،[٣] وكذلك النّظام المعتزلي[٤] طعن في أخبار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، وعاب أصحاب الحديث وروايتهم أحاديث أبي هريرة . وزعم : أن أبا هريرة كان أكذب الناس ، وطعن في الفاروق عمر رضى الله عنه ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه ، وما إلى ذلك من المخالفات التي حكاها عنه المؤرخون في أخبار الصحابة وفي أهل بيعة الرضوان[٥] .

---

(١) الفرق بين الفرق / ٢٧٤ .

(٢) هم الذين شبهوا ذات الباري بذات غيره ، كما شبهوا صفاته بصفات غيره وإرادة الله تعالى بارادة غيره ، وزعموا : أن الله تعالى يريد مراده بإرادة حادثة ، وشبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه .
الفرق بين الفرق / ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

(٣) الملل والنحل ١ / ٩٦ .

(٤) هو ابراهيم بن سيار بن هانيء البصري ، أبو اسحاق النّظام (٢٣١هـ) من رووس المعتزلة . متهم بالزندقة . وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة ذكرها ابن النديم . وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت « النظامية » نسبة إليه . وزعم : أن النبي ﷺ لم يخص بأنه بعث إلى الناس كافة بل كل نبي قبله بعثته كانت إلى جميع الخلق . كان أشد الناس ازدراء على أهل الحديث .
لسان الميزان ١ / ٦٦ . تاريخ بغداد ٦ / ٩٧ . الأعلام ١ / ٣٦ .

(٥) راجع الفرق بين الفرق ١٤٧ ـ ١٤٨ .

٢ ـ صغار الصحابة يحتاطون في قبول الحديث:

ولذلك نجد أن صغار الصحابة الذين رأوا شيوع الكذب في الحديث النبوي أخذوا يحتاطون ويشددون في قبوله. فقد روى لنا مسلم في مقدمة صحيحه عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي[١] إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر اليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[٢].

وقال ابن أبي حاتم[٣]: حدثنا شعبة عن سماك عن عكرمة سمع ابن عباس يقول إذا حدثنا ثقة عن علي فتيا لم نعده[٤].

وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه أيضا عن محمد بن سيرين[٥] أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم[٦].

---

(١) مخضرم ثقة من الثانية/ التقريب.

(٢) مقدمة مسلم/ ١٣.

(٣) هو عبدالرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرازي. أبو محمد (٢٤٠-٣٢٧هـ). حافظ للحديث، من كبارهم، وله تصانيف. منها: الجرح والتعديل والرد على الجهمية وعلل الحديث والمراسيل.
تذكرة الحفاظ ٣/ ٤٦. فوات الوفيات ٣/ ٢٨٧. طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥.

(٤) الجرح والتعديل ج١ ق١ ص٢٧.

(٥) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، أبوبكر (٣٣ ـ ١١٠هـ) إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي، تفقه وروى الحديث. واشتهر بالورع وتعبير الرويا.
تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٤. تاريخ بغداد ٥/ ٣٣١. حلية الأولياء ٢/ ٢٦٣. تذكرة الحفاظ ١/ ٧٧.

(٦) مقدمة مسلم/ ١٥.

وابن سيرين من كبار التابعين، وقد استعمل صيغة الجمع للماضي البعيد فلا يكون قصده إلا الصحابة الذين شاهدوا الفتن ورأوا شيوع الكذب. ولذلك شاعت في زمنهم هذه القاعدة: أن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها[(١)].

ومن الدليل على استفحال الأمر وشيوع الكذب على الرسول ﷺ والدعوة العامة إلى الاحتياط في قبول الحديث ما رواه لنا مسلم في مقدمة صحيحه أيضا عن ربعي بن حراش[(٢)] أنه سمع عليا رضي الله عنه يخطب قال: قال رسول الله ﷺ: «**لاتكذبوا عليَّ فإنه من يكذب علي يلج النار**»[(٣)].

فإن ربعي هذا تابعي كبير من الكوفة والغالب على الظن أنه سمع عليا يخطب في الكوفة.

وقال مسلم: حدثنا علي بن ربيعة قال: أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة على المنبر، قال: فقال المغيرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»[(٤)].

وقد ذكرنا في مبحث (البوادر الأولى لنقد الحديث) أن عددا من الصحابة تكلموا في الجرح والتعديل منهم: عبدالله بن عباس (٦٨هـ) وأنس بن مالك (٩٢هـ) وعائشة (٥٢هـ) وعمران بن حصين (٦٥هـ) وأبو هريرة (٥٩هـ)

---

(١) أخرج ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن عدد من التابعين ١/ ١/ ١٥. وقد رواه مسلم بلفظ: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. المقدمة/ ١٤.

(٢) هو ربعي بن حراش بن جحش بن عمرو بن عبدالله بن بجاد العبسي أبو مريم الكوفي (١١٠هـ). تابعي مشهور، من أهل الكوفة، ثقة في الحديث، كان أعور. يقال: أنه لم يكذب قط.
ابن سعد ٦/ ١٢٧. الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٥٠٩. التذكرة ١/ ٦٩. التهذيب ٣/ ٢٣٦. التقريب ١/ ٢٤٣.

(٣) مقدمة مسلم/ ٩.

(٤) مقدمة مسلم/ ١٠.

وعبدالله بن عمرو بن العاص (٦٥هـ) وعبدالله بن عمر (٧٣هـ) وأبو سعيد الخدري (٧٤هـ).

٣ ـ نقد الحديث في دور التابعين:

ثم جاء دور كبار التابعين، وخلفوا هذا العلم من الصحابة، وسلكوا مسلكهم واختاروا سنة نبيهم وسنة أصحابه ورفعوا هذا الصرح بوضع لبنات أخرى، لئلا يجترىء كذاب أو منافق أو ملحد من إدخال المكذوبات في السنن النبوية الطاهرة الزكية، وخصوصا بعد أن وجدت فرق ضالة مضلة آراء ملحدة في دين الله ومنافقون ظاهرو النفاق يريدون أن يبثوا سمومهم ويجعلوا من هذا الأصل الإسلامي الثاني ظلاما حالكا لا يرى فيه الحق من الباطل.

قال السخاوي[(١)(٢)]: وتكلم في الرجال، كما قاله الذهبي، جماعة من الصحابة ثم من التابعين كالشعبي[(٣)] وابن سيرين ولكنه في التابعين بقلة، لقلة الضعف في متبوعيهم، إذ أكثرهم صحابة عدول وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات. ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض، في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور[(٤)] (٦٥هـ) والمختار

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ). مؤرخ، حجة، وعالم بالحديث والتفسير والآداب. صنف زهاء مائتي كتاب، منها: الضوء اللامع وفتح الغيث والمقاصد الحسنة، والإعلان بالتدبيخ لمن ذم التاريخ. الأعلام ٧/ ٦٧ ـ ٦٨. الضوء اللامع ٨/ ٢/ ٣٢. شذرات الذهب ٨/ ١٥.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٣١٨.

(٣) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو (١٩ ـ ١٠٣هـ). راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه. روى عن عدة من الصحابة. سئل عما بلغ إليه حفظه، فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته.
ابن سعد ٦/ ٢٤٦. تاريخ بغداد ١٢/ ٢٢٧٠. حلية الأولياء ٤/ ٣١٠.

(٤) هو ابن عبدالله الهمداني الأعور، من كبار علماء التابعين على ضعف فيه. وقد أخرج له الأربعة=

الكذاب (٦٧هـ .)[١]

وقال أبو حاتم ابن حبان[٢] : ثم أخذ مسلكهم (مسلك الصحابة) واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات، جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم : سعيد بن المسيب[٣] والقاسم بن محمد بن أبي بكر[٤] وسالم بن عبدالله بن عمر[٥] وعلي بن الحسين بن علي[٦] وأبو

= ووصفه كل من الشعبي وعلي بن المديني بأنه كذاب، وقال ابن حبان : كان الحارث غاليا في التشيع . ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥، ٤٣٧ .

(١) هو ابن عبيد الثقفي الكذاب، لا ينبغي أن يروى عنه شيء لأنه ضال مضل، كان يزعم : أن جبريل عليه السلام ينزل عليه (ميزان الاعتدال ٤/ ٨٠) .

(٢) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم البستي (٠٠ــ٣٥٤) . مؤرخ، علامة، محدث . أحمد المكثرين من التصنيف قال ياقوت : أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره . من كتبه «المسند الصحيح» في الحديث .
تذكرة الحفاظ ٣/ ١٢٥ . ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩ . لسان العرب ٥/ ١١٢ . شذرات الذهب ٣/ ١٦ .

(٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المدني، أبو محمد (١٣ ـ ٩٤هـ) . سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع . كان ثقة كثير الحديث ثبتا . واتفقوا على أن مراسيله أصح المراسيل .
ابن سعد ٥/ ١١٩ . تذكرة الحفاظ ١/ ٥٤ . التهذيب ٤/ ٨٤ . وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٥ .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني أبو محمد (٣٧ ـ ١٠٧هـ) . أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة، تابعي، إمام . قال أبو الزناد : ما رأيت أحد أعلم بالسنة منه، ولا أحدّ ذهنا .
ابن سعد ٥/ ١٨٧ . الحلية ٢/ ١٨٣ . تذكرة الحفاظ ١/ ٩٦ . سير أعلام النبلاء ٥/ ٥٣ .

(٥) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي (١٠٦هـ) . تابعي ثقة أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . قال أحمد وإسحاق بن راهويه : أصح الأسانيد : الزهري عن سالم عن أبيه .

(٦) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين (٣٨ـ٩٤هـ) . ثقة ثبت عابد فقيه مشهور . كان يضرب به المثل في الحلم والورع . قال ابن عيينه عن الزهري : ما رأيت قرشيا=

سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[١] وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة[٢] وخارجة بن زيد بن ثابت[٣] وعروة بن الزبير وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام[٤] وسليمان بن اليسار[٥] . فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها[٦] .

= أفضل من علي بن الحسين .
ابن سعد ٥/ ١٥٦ . التهذيب ٧/ ٣٠٥ . وفيات الأعيان ٣/ ٢٦٦ .

(١) هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني (٩٤هـ). تابعي، ثقة. قال ابن سعد: كان ثقة فقيها كثير الحديث. قال أبو زرعة: ثقة إمام. ووثقه ابن حبان.
ابن سعد ٥/ ١٥٥ . الكاشف ٣/ ٣٤٢ . التهذيب ١٢/ ١١٥ . سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩١ .

(٢) عبيدالله بن عبدالله بن عتبه بن مسعود الهذلي أبو عبدالله المدني: (٩٤هـ على خلاف). تابعي ثقة جليل. كان أحد فقهاء المدينة وجامعا للعلم. وقال ابن عبدالبر: كان أحد الفقهاء العشرة ثم السبعة الذين يدور عليهم الفتوى.
التاريخ الكبير ٣/ ١/ ٣٨٥. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٣١٩. التهذيب ٧/ ٢٣. التقريب ١/ ٥٣٥.

(٣) خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو زيد (٢٩ ـ ٩٩هـ). تابعي، أحد الفقهاء السبعة في المدينة. وثقه ابن حبان، وقال ابن معين وابن عدي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ حديثه صالح. وقال أبو داوود: شيخ، وضعفه أحمد والدار قطني.
التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٠٤. الجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٧٤. الميزان ١/ ٦٢٥. التهذيب ٣/ ٧٦.

(٤) أبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المدني (٠ ـ ٩٣هـ). أحد الفقهاء السبعة، وتابعي صدوق. قال ابن سعد: كان ثقة فقيها عالما عاقلا عاليا سخيا كثير الحديث.
ابن سعد ٥/ ٢٠٧ . الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ٣٣٧ . التهذيب ١٢/ ٣٠ . التقريب ٢/ ٣٩٨ .

(٥) سليمان بن يسار: أبو أيوب، مولى ميمونة أم المؤمنين (٣٤ ـ ١٠٧هـ). أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان سعيد بن المسيب إذا أتاه مستفت يقول له إذهب إلى سليمان فإنه أعلم من بقي اليوم. قال ابن سعد: ثقة عالم فقيه كثير الحديث. وفيات الأعيان ٢/ ٣٩٩ التهذيب ٤/ ٢٢٨ التقريب ١/ ٣٣١ .

(٦) كتاب المجروحين ١/ ٣٨ .

وقال: ثم أخذ عنه العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري ويحى بن سعيد الأنصاري[١] وهشام بن عروة[٢] وسعد بن ابراهيم[٣] في جماعة معهم من أهل المدينة إلاَّ أن أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همةً، الزهري رحمة الله عليه[٤].

ومن المعلوم بالضرورة لكل مطلع على حركة سير الحديث النبوي نحو الجمع والتدوين والتمييز والتنقيح. أنَّه لم يكن في ذلك العصر خط فاصل بين الجمع والتدوين والنقد والتمييز، فكل من كان إماماً في الحديث كان مهتما بالنقد وأُصوله ومعرفة أحوال الرواة والانتباه للأسباب والعلل التي كانت تتسبب للوهن في الحديث أو الضعف في الراوي ومروياته.

---

(١) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد (٠٠ ـ ١٤٣هـ). تابعي، ثقة جليل مجموع على ثقته. من أكابر أهل الحديث، قال الجمحي: ما رأيت أقرب شبها بالزهري من يحيى بن سعيد، ولولاهما لذهب كثير من السنن: روى له الجماعة.
تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٧. الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ١٤٧. التهذيب ١١/ ٢٢١. التقريب ٢/ ٣٤٨.

(٢) هو هشام بن عروة بن الزبير أبو عبدالله (٠ ـ ١٤٥هـ على خلاف). تابعي، ثقة متقن. قال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً كثير الحديث حجة. وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث.
ابن سعد ٧/ ٣٢١. الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ٦٣. تاريخ بغداد ١٤/ ٣٧. الوفيات ٦/ ٨٠. تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٤. التهذيب ١١/ ٤٨.

(٣) هو سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري أبو اسحاق (٠٠ـ١٢٦هـ على خلاف). رأى ابن عمر: ثقة ثبت. قال أحمد: لم يكن به بأس. وقال ابن معين: ثقة ولم أسمع منه شيئا. وقال العجلي: لا بأس به. وقد وثقه ابن سعد والخطيب.
التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٥١. الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٧٩. التهذيب ٢/ ٤٦٣. التقريب ١/ ٢٨٦. تاريخ بغداد ٩/ ١٢٣.

(٤) كتاب المجروحين ١/ ١٢٣.

٤ ـ النقد في عصر أتباع التابعين:

ومن هذه الطبقة أخذ كبار أتباع التابعين وصغارهم فمن الكبار بالمدينة مالك بن أنس[(١)] (٩٣ـ١٧٩هـ) وبمكة: سفيان بن عيينه[(٢)] (١٠٧ ـ ١٩٨هـ) وبالكوفة الثوري[(٣)] (٩٧ ـ ١٦١هـ) وبالبصرة شعبة[(٤)] (٨٢ ـ ١٦٠هـ) وحماد بن زيد[(٥)] (٩٨ ـ١٧٩هـ) وبالشام: الأوزاعي[(٦)] (٨٨ـ١٥٨هـ).

---

(١) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبدالله (٩٣ـ١٧٩هـ). إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة.
التاريخ الكبير ٤/ ١/ ٣١٠. الجرح والتعديل ٤/ ١/ ٢٠٤. الحلية ٦/ ٣١٦. تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٧. التهذيب ١٠/ ٥.

(٢) هو سفيان بن عُيينه بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد (١٠٧ ـ ١٩٨هـ). ثقة حافظ فقيه حجة. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. تاريخ بغداد ٩/ ١٧٤. الحلية ٧/ ٢٧٠. التهذيب ٤/ ١١٧. الميزان ٢/ ١٧٠. وفيات الأعيان ٢/ ٣٩١.

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله (٩٧ ـ ١٦١هـ). أمير المؤمنين في الحديث. ثقة حافظ فقيه. كان ربما دلس. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى.
ابن سعد ٦/ ٣٧١. تاريخ بغداد ٩/ ١٥١. التهذيب ٤/ ١١١ ـ ١١٥. وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٦.

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد الفلكي، مولاهم، أبو بسطام (٨٢ ـ ١٦٠هـ). ثقة حافظ متقن. قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث. وأوّل من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة. التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٢٤٤. الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٣٦٩. تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣. التهذيب ٤/ ٣٣٨. تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥.

(٥) هو حماد بن زيدبن درهم الأزدي الجهضمي، مولاهم، البصري، أبو اسماعيل (٩٨ـ١٧٩هـ). شيخ العراق في عصره. من حفاظ الحديث المجددين. قال ابن مهدي: لم أر أحدا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد.

(٦) هو عبدالرحمن بن عمر بن يحمد الأوزاعي (٨٨ ـ ١٥٧هـ). إمام الديار الشامية في الفقه والزهد. عرض عليه القضاء فامتنع. وكان عظيم الشأن بالشام، ويُقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه. أنظر حلية الأولياء =

ومن الصغار بالكوفة: وكيع[١] بن الجراح (١٢٧ ـ ١٩٧هـ) وابن نمير[٢] (١١٥ ـ ١٩٩هـ) وبالبصرة: يحيى[٣] بن سعيد القطان (١٢٠ ـ ١٩٨هـ) وعبدالرحمن بن مهدي (١٢٥ ـ ١٩٨هـ) وبالشام: أبو إسحاق[٤] الفزاري

= ٦/ ١٣٥. تهذيب الأسماء واللغات ج١ ق١/ ٢٩٨. الفهرست لابن النديم ١/ ٢٢٧.
ابن سعد ٧/ ٢٨٦. التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٢٥. الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٣٧. تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٨. التهذيب ٣/ ٩.

(١) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان (١٢٩ ـ ١٩٧هـ). ثقة حافظ عابد. أحد الأئمة الأعلام، قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه وقال: كان أحفظ من عبدالرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً.
ابن سعد ٦/ ٣٩٤. تاريخ بغداد ٣/ ٤٦٦. تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٦. التهذيب ١١/ ١٢٣. الميزان ٤/ ٣٣٥.

(٢) هو محمد بن عبدالله بن نمير، أبو عبدالرحمن الهمداني الخارفي (٠٠ ـ ٢٣٤هـ). من حفاظ الحديث، من أهل الكوفة. ثقة مأمون. وثقه أبو حاتم والنسائي والعجلي، وقال أحمد: درة العراق، روى عنه البخاري ٢٢ حديثاً ومسلم ٥٧٣ حديثا.
ابن سعد ٦/ ٤٠٣. التاريخ الكبير ١/ ١/ ١٤٤. الجرح والتعديل ٣/ ٢/ ٣٠٧. تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٩. التهذيب ٩/ ٢٨٢.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول (١٢٠ ـ ١٩٨هـ). من حفاظ الحديث، ثقة حجة إمام. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان ولا رأيت أعلم بصواب الحديث والخطأ من ابن مهدي، فإذا اجتمعا على ترك رجل تركته. وإذا أخذ عنه أحدهما حدثت عنه. وقال: ما رأيت أثبت من يحيى القطان، وقال أحمد: ما رأت عيناي مثله.
أبن سعد ٧/ ٢٩٣. التاريخ الكبير ٤/ ٢/ ٢٧٦. مقدمة الجرح / ٢٣٢. تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٨. التهذيب ١١/ ٢١٦.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفزاري، أبو إسحاق (٠٠ ـ ٨٨هـ). ثقة مأمون، من كبار العلماء. قال ابن عيينه: كان أبو إسحاق الفزاري إماما، وقال ابن معين: ثقة ثقة. وقال: الثقة المأمون الإمام.

(١٥٨هـ) وأبو مسهر[١] (١٤٠ـ٢١٨هـ) وبخراسان عبدالله بن المبارك (١١٨ـ ١٨١هـ).

ذكر ابن حبان البستي جهود التابعين في حفظ الحديث وتنقيته ثم قال: ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاء الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين.

ثم ذكر الثوري ومالك بن أنس وشعبة والأوزاعي وحمادبن سلمة والليث[٢] وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وقال: إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها حتى جعلوا ذالك صناعة لهم لايولونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك والثوري وشعبة[٣].

وقال: ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة. ثم ذكر ابن المبارك ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي ومحمد بن إدريس الشافعي[٤] وقال:

= ابن سعد ٧/ ٤٨٨. التاريخ الكبير ١/ ٣٢١. الجرح والعديل ١/ ١/ ١٢٨. تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٣. التهذيب ١/ ١٥٣.

(١) هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي، أبو مسهر (١٤٠ ـ ٢١٨هـ). ثقة فاضل. من حفاظ الحديث. كان شيخ الشام، وعالمها بالحديث والمغازي وأيام الناس وأنساب الشاميين، قال أحمد: كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث مروان والوليد وأبو مسهر.
تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨١. التهذيب ٩/ ٩٨. التقريب ١/ ٤٦٥. تاريخ بغداد ١١/ ٧٢.

(٢) هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبو الحارث المصري (٩٤ ـ ١٧٥هـ). ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به.
تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٤. التهذيب ٨/ ٤٥٩. وفيات الأعيان ٤/ ١٢٧. ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٣.

(٣) كتاب المجروحين ١/ ٤٠.

(٤) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبدالله (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ). المجدد لأمر دين الله على رأس المائتين. أحد الأئمة الأربعة عند أهل=

إلا أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشان صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحي بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي (١).

فمن جرحاه لايكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه ـ وذلك قليل ـ اجتهد في أمره (٢).

٥ ـ نُبَذٌ عن الأئمة النقاد في عصر التابعين:

ومن المناسب ذكر نبذة عن كل واحد من الذين مرت أسماؤهم حتى يتبين مدى دورهم ومكانتهم في نقد الحديث.

أ ـ **أما مالك**: فقد كان إماماً في الحديث. وقد جرح وعدل. وقال أحمد بن حنبل (٣): مالك أثبت في كل شيء. وقال يحي بن سعيد القطان: سألت مالك ابن أنس عن إبراهيم بن أبي يحي، أكان ثقة؟ قال: لا ولا ثقة في دينه. (٤) وقال عبد الرحمن (٥) بن قاسم: سألت مالكاً عن ابن سمعان:

= السنة، قال الامام أحمد: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منه.
تاريخ بغداد ٢/ ٥٦. تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦١. تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥.

(١) كتاب المجروحين ١/ ٥٢.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٣١٩.

(٣) هو أحمد بن حنبل، أبو عبدالله، الشيباني الوائلي (١٦٤ ـ ٢٤١هـ). ثقة، حافظ، فقيه، حجة، رأس الطبقة العاشرة. قال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل.
تاريخ بغداد ٤/ ٤٠٢. حلية الأولياء ٩/ ١٦١. التهذيب ١/ ٧٢ ـ ٧٦. التقريب ١/ ٢٤.

(٤) مقدمة الجرح/ ١٩.

(٥) هو عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي القرشي، أبو أحمد (٠٠ ـ ١٢٦هـ).
ثقة جليل. من سادات أهل المدينة، فقها وعلما وديانة، وحفظا للحديث واتقانا. تهذيب =

فقال: كذاب.[١] وقال ابن وهب: وذكر اختلاف الأحاديث والروايات فقال: لولا أني لقيت مالكاً والليث لضللت[٢].

وقد وضع رحمه الله منهاجاً دقيقاً لتعديل الرواة وجرحهم. فقد ذكر الرامهرمزي بسنده إليه يقول: لايؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك:

١ ـ لايؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

٢ ـ ولا من سفيه معلن بالسفه يكذب على رسول الله ﷺ.

٣ ـ ولا رجل له فضل وصلاح وعبادة اذا كان لايعرف مايحدث[٣].

وقد روى الخطيب بسنده قال: كان مالك بن أنس يقول: لاتأخذ العلم عن أربعة، وخذ ممن سوى ذلك:

● لاتأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس.

● ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وان كان لايتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ.

● ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

● ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لايعرف ما يحدث.

ب ـ **أما أبو سفيان**: فقد قال عبد الرحمن بن مهدي: كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز. وقال الشافعي: مالك وسفيان قرينان، وقال ابن حنبل: ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنن من سفيان بن عيينة[٤].

جـ ـ **أما سفيان الثوري**: فقد قال ابن المبارك: لاأعلم على وجه الأرض أعلم

= التهذيب ٦/ ٢٥٤. تقريب التهذيب ١/ ٤٩٥. الأعلام ٤/ ٩٧.

(١) مقدمة الجرح/ ٢١.

(٢) المرجع السابق/ ٢٣.

(٣) المحدث الفاصل/ ٤٠٣.

(٤) مقدمة الجرح/ ٣٢ ـ ٣٣.

من سفيان الثوري[١].

وقال شعبة: إذا خالفني سفيان في حديث فالحديث حديثه. وقال ابن عيينة: الرجال ثلاث: ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه والثوري في زمانه،[٢] وقال محمد بن يحيى عن محمد بن يوسف قال: كان سفيان الثوري يقول: فلان ضعيف وفلان قوي وفلان لاتأخذوا عنه[٣].

أ- **أما شعبة**: فقد أجمعوا على إمامته في الحديث وجلالته وتحريه وإتقانه واحتياطه. قال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن - يعني علم الحديث وأحوال الرواة -[٤].

وقال ابن مهدي: شعبة إمام في الحديث،[٥] وكان سفيان يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.[٦] وقال يحي بن سعيد: كان شعبة أعلم الناس بالرجال. قال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم. قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال. وكان الثوري أحفظ وكان شعبة بصيراً بالحديث جدّاً فهماً كأنّه خُلق لهذا الشأن.[٧] وقال المنهال بن بحر: سمعت شعبة يقول: انظروا عمن تكتبون، اكتبوا عن قرة بن خالد وسليمان بن المغيرة[٨].

---

(١) مقدمة الجرح/ ٥٦.
(٢) تهذيب الأسماء ج١ ق١ ص٢٣٣.
(٣) تحذير الخواص/ ١١٥، ١١٦.
(٤) تهذيب الأسماء ج١/ ق١/ ص٢٤٥.
(٥) مقدمة الجرح/ ١٢٦.
(٦) مقدمة الجرح/ ١٢٩.
(٧) المحدث الفاصل/ ٤٠٧.
(٨) المرجع السابق/ ٤١٠.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجال؟ قال:

١ ـ إذا روي عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر.

٢ ـ وإذا كثر الغلط.

٣ ـ وإذا اتهم بالكذب.

٤ ـ وإذا روي حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طُرح حديثه وما كان غير ذلك فاروعنه[(١)].

هـ ـ **أما يحيى بن سعيد القطان**: فقد اتفقوا على إمامته وجلالته ووفور حفظه وعلمه وصلاحه. قال أحمد بن حنبل: ما رأيت مثل يحيى بن القطان في كل أحواله.

وقال أيضا: يحيى القطان، إليه المنتهى في التثبت بالبصرة وهو أثبت من وكيع وابن مهدي وأبي نعيم ويزيد بن هارون[(٢)].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: هو الذي مهَّد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء.

وقال أبو الوليد[(٣)]: ما رأيت أحدا كان أعلم بالحديث ولا بالرجال من يحيى بن سعيد[(٤)].

وقال أبوبكر بن خلاد[(٥)]: قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى

---

(١) المحدث الفاصل/ ٤١٠.

(٢) تهذيب الأسماء ج١/ ق١/ ص١٥٤.

(٣) هو هشام بن عبدالملك الباهلي، مولاهم، أبو الوليد الطيالسي (١٣٣ ـ ٢٢٧هـ). ثقة ثبت، من كبار حفاظ الحديث من أهل البصرة. روى عنه البخاري ١٠٧ أحاديث.
تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨٢. التهذيب ١١/ ٤٥. التقريب ٢/ ٣١٩. الميزان ٤/ ٣٠١.

(٤) كتاب المجروحين ١/ ٥٢.

(٥) هو محمد بن خلاد بن كثير الباهلي أبوبكر البصري (٠٠ ـ ٢٤٠هـ). ثقة من العاشرة. =

أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله عزَّ وجلَّ؟ قال: أن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليَّ من أن يكون النبي ﷺ خصمي، يقول لي: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثي؟[(١)].

و ـ **وأما عبدالرحمن بن مهدي**: فهو إمام أهل الحديث في عصره والمعوَّل عليه في علوم الحديث ومعارفه. قال ابن المديني[(٢)] غير مرة: والله لو أخذت وحلِّفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أر قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي.

وقال ابن معين: ما رأيت رجلا أثبت في الحديث من ابن مهدي. وقال ابن حنبل: كأنَّ ابن مهدي خُلق للحديث، وقال ابن المديني: جاء رجل إلى ابن مهدي: فقال: يا أبا سعيد إنك تقول: هذا ضعيف، وهذا قوي، وهذا لا يصح، فعمَّ تقول ذلك؟ فقال ابن مهدي: لو أتيت الناقد فأريته دراهم، فقال: وهذا جيد هذا جيد وهذا ستوق وهذا بهرج أكنت تسأله عم ذلك؟ أم تسلم الأمر إليه؟ فقال: بل كنت أسلم الأمر إليه، فقال ابن مهدي: هذا كذلك، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم به[(٣)].

= قال أحمد: عرفته معرفة قديمة، لقبناه إمام... بالبصرة وبغداد وكان ملازما ليحيى بن سعيد القطان. ووثقه: مسدّد وابن حبان ومسلم.
التاريخ الكبير ١/١/٧٦. الجرح والتعديل ٣/٢/٢٤٦. التهذيب ٩/١٥٢. التقريب ٢/١٥٩.

(١) تحذير الخواص/ ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) هو علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي أبو الحسن ابن المديني البصري (٠٠ـ٢٣٤هـ). الإمام الثقة الثبت أعلم أهل عصره بالحديث وعلله. قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عنده.
التهذيب ٧/ ٣٤٩. التقريب ٢/ ٤٠.

(٣) راجع تهذيب الأسماء ج١/ ق١/ ص٣٠٥.

وقال ابن مهدي: المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن، وهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة، وهذا لا يترك حديثه. والآخر يُوهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا متروك الحديث[١].

٦ ـ ظهور التقعيدات العامة للنقد:

وقد أصبحت هذه الأقوال وأخرى أمثالها للأئمة الآخرين من هذه الطبقة بمثابة الشروط والتقعيدات العامة للجرح والتعديل. ومن هذه الأقوال قول سفيان الثوري: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ولا بأس ما سوى ذلك من المشايخ[٢].

وقال عبدالله بن عون[٣]: لانكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب[٤].

وقال الشافعي: ويكون المحدث عالماً بالسنة، ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عدلاً في ما يحدث، عالماً بما يحمل من معاني الحديث بعيداً عن الغلط، أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث على المعنى.

ويكون حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه: يؤمن أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي بما لم يسمع أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث

---

(١) المحدث الفاصل/ ٤٠٦.

(٢) الكامل لابن عدي/ ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) هو عبدالله بن عون بن أبي عون الهلالي أبو محمد البغدادي الخزاز (٠٠ ـ ٢٣٢هـ). ثقة. روى عنه: مسلم وعبدالله بن أحمد وأبو زرعه وغيرهم. قال أحمد فيما رواه أبو داوود: ما به بأس أعرفه قديما. وقال ابن معين: ثقة. ووثقه غير واحد.
تاريخ بغداد ١٠/ ٣٤. التهذيب ٥/ ٣٤٩. التقريب ١/ ٤٣٩. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ١٣١.

(٤) المحدث الفاصل/ ٤٠٥.

الثقات بخلافه عنه ﷺ. ويكون هكذا في حديثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ.

وقال أيضاً: لاتقبل من مدلّس حديثاً حتى يقول: (سمعت) أو (حدثني) ومن كثر تخليطه من المحدثين[١].

وقال عبدالله بن **المبارك**: بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد[٢].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى[٣] الطالقاني: قلت لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبدالرحمن، الحديث الذي جاء: «إن من البِرِّ بعد البِرِّ أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك». قال: فقال عبدالله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلت: هذا من حديث شهاب بن خراش. فقال: ثقة، عمن قال؟ قلت: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة. عمن قال؟ قلت: قال رسول الله ﷺ. قال: ياأبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي[٤].

وقال علي بن إبراهيم المروزي: سئل ابن المبارك عن العدل، فقال: من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة ولا يشرب هذا الشراب(النبيذ) ولا تكون في دينه خربة (وفي نسخة خزية) ولا يكذب ولا يكون في عقله شيء[٥].

فأنت ترى أن هذه الأقوال تشمل جُلّ القواعد الأساسية لجرح الرجال أو

---

(١) المحدث الفاصل / ٤٠٤ ـ ٤٠٥. والرسالة مع اختلاف يسير في اللفظ ص٣٧.

(٢) مقدمة مسلم / ٨٨.

(٣) هو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني، أبو إسحاق الطالقاني (٠٠ ـ ١٢٥هـ). صدوق. روى عنه الإمام أحمد ويحيى غيرهما، قال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت. وقال أبو حاتم: صدوق.
التهذيب ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤. التقريب ١/ ٣١.

(٤) مقدمة مسلم / ٨٩.

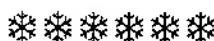
(٥) الكفاية / ١٣٧ باب الكلام في العدالة وأحكامها.

تعديلهم .

وهناك أقوال أخرى للأئمة الآخرين الذين يُعَدّون من الطبقة التي بعدها ، ولذلك لم نذكرها . التزاماً بذكر رجال الطبقة التي تلت بعد التابعين ، وإلا فالحقيقة أنه لا يمكن وضع حد فاصل زمني بين صدور هذه الأقوال وظهور هذه الأسس من رجال هذه الطبقة والتي تليها .

وفي الجملة هذه الشروط وأمثالها الأخرى هي التي أصبحت نبراساً لمن جاؤوا بعدهم من المحدثين وأصبحت بمثابة الأصول والقواعد لهم . ثم ظهرت فروع وتفاصيل .

وبهذا تبين لنا الأسباب التاريخية لنشأة علم نقد الحديث، والدواعي الدينية لتصدي الأئمة للكلام على الرجال بالجرح أو التعديل ، والبحث في إسناد الحديث، والقيام بالرحلات المضنية في طلب الحديث وسماعه من الراوي الأصل والتثبت منه ثم عرضه على راوية غيره من أهل الحفظ والإتقان لقبوله إذا كان موافقاً أو رفضه إذا كان الأغلب على حديثه المخالفة .




المقصد الثالث

تكامل علم نقد الحديث

١ ـ دراسة تحليلية لجذور علم النقد .
٢ ـ النتائج العلمية للدراسة .
٣ ـ أئمة النقد في عصر التابعين .
٤ ـ تلاميذهم من أتباع التابعين .
٥ ـ خواص أئمة النقد .
٦ ـ الجدول البياني لأئمة النقد .
٧ ـ علم النقد شمل كل ما كان عند الأئمة من الأصول والقواعد .
٨ ـ تكامل علم النقد .

تكامل علم نقد الحديث

١ - دراسة تحليلية لجذور علم النقد:

ذكرت في المباحث التي مرت بنا حتى الآن أسماء الأئمة النقاد من عصر التابعين وكذلك من عصر أتباع التابعين، وبينا كيف أنهم ينتمون إلى البلدان المختلفة وقد تحملوا المشاق وسافروا إلى أقاصي البلاد يلتقون أئمة النقاد من التابعين ويتلقون علم الحديث ونقده.

وقد جمع أولئك الأئمة تواريخ الرجال وأحوالهم من جميع البلدان واستفادوا من مشايخهم ما عندهم من قواعد نقد الحديث وكان كل من هؤلاء الأئمة جبلاً من العلم، بحراً زاخراً في فن النقد، لا هَمَّ لهم في هذه الحياة إلا حفظ سنة رسول الله ﷺ وتنقيح الروايات وتنقيتها وكشف الكذابين والضعفاء.

فلم يأت عصر هؤلاء الأئمة من أتباع التابعين إلا والأحاديث مبيَّن صحيحها من مكذوبها والرجال مكشوف أمر ثقاتهم من ضعفائهم في أيّ بلد كانوا وفي أي زاوية عاشوا. ثم أخذ عن كل من هؤلاء الأئمة جماعة من الأئمة والمحدثين ودوّنوها في الكتب ونقلوها إلى تلاميذهم.

وقد أجريتُ دراسة فاحصة لحياة الأئمة النقاد من أتباع التابعين، لمعرفة ما كان لكل منهم من نصيب عظيم في علم أسماء الرجل وعلم نقد الحديث.

وكذلك درستُ حياة كل من الأئمة والرواة الذين تلقوا هذه العلوم من أولئك الأئمة النقاد، نتيجة هذه الدراسات مفيدة للغاية فيما نحن بصدده.

٢ - النتائج العلمية للدراسة:

تقدمت دلائل علمية مدعمة بالأمثلة والشواهد على الأمور التالية:

أولاً: أن أصل هذا العلم موروث من الصحابة والتابعين، بل من الرسول

ﷺ، ثابت بالروايات الصحيحة، مروي بالأسانيد التي رجالها أئمة ثقات.

ثانيا: أن علم نقد الحديث يدور في سماء نجومها أئمة موثوقون، فلا يشوبه ريب ولا نقص.

ثالثاً: أن هذا العلم شمل علم الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، وعلم التابعين، وعلم أتباعهم، ومن جاؤوا بعدهم. أمثال البخاري والرازيين وغيرهم بالنقل الصحيح.

رابعاً: أن هذا العلم أخذ جهوداً عظيمة متتابعة حتى تكامل، وذلك بأن التابعين أخذوا علم الصحابة ثم أضافوا عليه ما اجتمع لديهم نتيجة لخبرتهم الشخصية وتجدد الأحوال ووجود الكذب والكذابين.

ثم جاء بعدهم أتباع التابعين، فأخذوا علم الأصحاب وعلم التابعين، وزادوا عليه ما اجتمع لديهم من خبرتهم الشخصية ومعرفتهم الرجال، وإيجاد قواعد وأصول مبدئية لبيان حال الرواة والمرويات وكشف الأكاذيب والكذابين، وتنقيح الحديث الصحيح من الضعيف والمكذوب.

وفيما يلي القائمة التي أعددتها لإثبات الحقائق التي ذكرتُها آنفاً:

٣ ـ أئمة النقد في عصر التابعين:

من الذين تولوا هذا الأمر من التابعين مع جماعة من معاصريهم[١]:

١ ـ سعيد بن المسيب « ت ٩١هـ ».

٢ ـ علي بن الحسين بن علي « ت ٩٤هـ ».

٣ ـ عروة بن الزبير « ت ٩٤هـ ».

---

(١) هذا المبحث كله نتيجة لدراسة منهجية في كل من الكتب الآتية: تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال وتذكرة الحفاظ وتهذيب الأسماء واللغات. والحمدلله الذي بفضله تتم الصالحات.

٤ ـ أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف « ٩٤هـ، وقيل : ١٠٤هـ » .
٥ ـ أبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام « ت ٩٤هـ » .
٦ ـ عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود « ت ٩٨هـ » .
٧ ـ أبو عثمان[(١)] النهدي « ت ١٠٠ هـ أو بعدها بقليل » .
٨ ـ سعيد[(٢)] بن جبير « ت ٩٥هـ » .
٩ ـ خارجة بن زيد بن ثابت « ت ١٠٠هـ » .
١٠ ـ سليمان بن يسار « ت ١٠٧هـ » .
١١ ـ عامر بن شراحيل الشعبي «ت ١٠٣ هـ » .
١٢ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر « ت ١٠٦هـ » .
١٣ ـ سالم بن عبدالله بن عمر « ت ١٠٦هـ » .
١٤ ـ طاووس[(٣)] بن كيسان « ت ١٠٦هـ » .

---

(١) هو عبدالرحمن بن مل بن عمرو بن عدي، أبو عثمان النهدي (٠٠ ـ ١٠٠هـ) . تابعي مخضرم ثقة . أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله ﷺ . ولم يبلغه . وثقه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وابن خراش وابن المديني . روى له الجماعة .
التهذيب ٦/ ٢٧٧ . التقريب ١/ ٤٩٩ . الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٢٨٣ .

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي أبو محمد الكوفي (٠٠ ـ ٩٥هـ) . تابعي مشهور . كان أعلمهم على الإطلاق . أخذ العلم عن عبدالله بن عباس وابن عمر . قال الإمام أحمد : قتل الحجاج سعيدا، وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه .
ابن سعد ٦/ ٢٥٦ . التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٤٦١ . الجرح ٢/ ١/ ٩ . الحلية ٤/ ٢٧٢ . التقريب ٤/ ١١ .

(٣) طاووس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن الحميري (٣٣ ـ ١٠٦هـ) . من أكابر التابعين تفقهاً في الدين ورواية للحديث . وكان من أهل اليمن، وكان قد حج أربعين حجة وكان مستجاب الدعوة .
التاريخ الكبير ٢/ ٢/ ٣٦٥ . الجرح والتعديل ٢/ ١/ ٥٠١ . التهذيب ٥/ ٨ . التقريب ١/ ٣٧٧ .

١٥ ـ محمد بن سيرين الأنصاري « ت ١١٠هـ » .
١٦ ـ الحسن البصري « ت ١١٠هـ » .
١٧ ـ الزهري « ت ١٢٥ هـ » .
١٨ ـ سعد بن ابراهيم « ت ١٢٥هـ » .
١٩ ـ أيوب[١] السختياني « ت ١٣١هـ » .
٢٠ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري « ت ١٤٣هـ » .
٢١ ـ هشام بن عروة « ت ١٤٦ هـ » .

٤ ـ تلاميذهم من أتباع التابعين:

ومن هذه الطبقة أخذ كبار أتباع التابعين وصغارهم ، فمن الكبار :

١ ـ **مالك بن أنس** : وهو بالمدينة ، وقد أخذ عنه : يحيى[٢] بن يحيى والزهري ، وهما من شيوخه . وابن[٣] جريج ، ويزيد[٤] بن عبدالله الهاد ، والأوزاعي ،

(١) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري ، أبوبكر (٦٦ ـ ١٣١هـ) . تابعي . قال شعبه : كان سيد الفقهاء . وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعا كثير العلم حجة عدلاً .
ابن سعد ٧/ ٢٤٦ . التاريخ الكبير ١/ ١/ ٤٠٩ . الجرح ١/ ١/ ٢٥٥ . التهذيب ١/ ٣٩٧ . التذكرة ١/ ١٣٠ .

(٢) يحيى بن بكير بن عبدالرحمن ، أبو زكريا ، النيسابوري (١٤٢ ـ ٢٢٦هـ) . إمام في الحديث ، ورع ، ثقة . كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً ونسكاً وإتقاناً ، قال ابن راهويه : مات وهو إمام الدنيا .
التهذيب ١١/ ٢٩٦ . التقريب ٢/ ٣٦٠ .

(٣) هو عبدالله بن عبدالعزيز بن جريج أبو الوليد وأبو خالد (٨٠ ـ ١٥٠هـ) . فقيه الحرم المكي ، كان إمام أهل الحجاز في عصره . وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة ، وقال الذهبي : كان ثبتاً لكنه يدلس .
التقريب/ ٢١٩ . التهذيب ٦/ ٤٠٢ . تاريخ بغداد ١٠/ ٤٠٠ . وفيات الأعيان ٣/ ١٦٣ .

(٤) هو يزيد بن عبدالله بن أسامه بن الهاد الليثي ، أبو عبدالله المدني (٠٠ ـ ١٣٩هـ) . ثقة ، =

والثوري، وابن عيينة، وشعبة، والليث بن سعد، وابن المبارك، وابن علية[(١)]، والشافعي، وابن وهب[(٢)]، وإبراهيم بن طهمان[(٣)]، والقعنبي[(٤)]، وعبدالله بن يوسف[(٥)]، وعبدالله بن نافع[(٦)]، ويحيى القطان، وعبدالرحمن

= وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي وأبو حازم وابن حبان والعجلي، وقال يعقوب بن سفيان: مدني ثقة حسن الحديث. التاريخ الكبير ٤/ ٢/ ٣٤٤. الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ٢٧٥. التهذيب ١١/ ٢٣٩. التقريب ٢/ ٣٦٧.

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، المعروف بابن علية (١١٠ ـ ١٩٣هـ). أثنى عليه الأئمة ووثقوه. قال شعبة: إسماعيل بن علية، ريحانة الفقهاء سيد المحدثين. وقال أحمد: إليه المنتهىٰ في التثبت بالبصرة. التاريخ الكبير ١/ ١/ ٣٤٢. الجرح والتعديل ١/ ١/ ١٥٣. تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٢. التهذيب ١/ ٢٧٥.

(٢) هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري الفقيه (١٢٥ ـ ١٩٧هـ). أثنى عليه أحمد وابن معين وابن سعد وابن عدي وغيرهم من الأئمة ووثقوه. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. التاريخ الكبير ٣/ ١/ ٢١٨. الجرح والتعديل ٢/ ٢/ ١٨٩. تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٤. التهذيب ٦/ ٧١.

(٣) هو إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، أبو سعيد الهروي (٠٠ ـ ١٥٨هـ). ثقة. قال ابن المبارك: صحيح الحديث. ووثقه أحمد وأبو حاتم وأبو داود، وزاد أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال الدار قطني: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء. وذكر الحاكم: أنه رجع عنه.
التاريخ الكبير ١/ ١/ ٢٩٤. الميزان ١/ ٣٨. التهذيب ١/ ١٢٩. التقريب ١/ ٣٦.

(٤) هو عبدالله بن مسلمة بن قعنب الحارثي، أبو عبدالرحمن البصري (٠٠ ـ ٢٢١هـ). من رجال الحديث الثقات. روى عنه البخاري ١٢٣ حديثاً ومسلم ٧٠ حديثاً.
تهذيب التهذيب ٦/ ٣١. تقريب التهذيب ١/ ٤٥١.

(٥) هو عبدالله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري (٠٠ ـ ٢١٨هـ). ثقة متقن. روى عن سعيد بن عبدالعزيز ومالك والليث والوليد بن مسلم وابن وهب وغيرهم. وروىٰ عنه البخاري، وروى له أبو داوود والترمذي والنسائي بواسطة محمد بن إسحاق الصغاني. وقال ابن معين: أوثق الناس في الموطأ، القعنبي، ثم عبدالله بن يوسف. التهذيب ٦/ ٨٣ التقريب ١/ ٤٦٣.

(٦) هو عبدالله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي، مولاهم، أبو محمد المدني =

بن مهدي، ومعن بن عيسى[١]، وعبدالرحمن بن القاسم العتقي الضمري[٢]، وأبو عاصم النبيل[٣]، وروح بن عبادة[٤]، والوليد بن مسلم[٥]، وأبو عامر العقدي[٦]، ويحيى بن عبدالله بن بكير[٧]،

= (٠٠ ـ ٢٠٦هـ على خلاف). ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين. كان قد لزم مالكاً لزوماً شديداً وكان لايقدم عليه أحداً. قال أحمد: كان عبدالله بن نافع أعلم الناس برأي مالك وحديثه. كان يحفظ حديث مالك كله. ثم دخله بآخره شك.
تهذيب التهذيب ٦/ ٥١. تقريب التهذيب ١/ ٤٥٦.

(١) معن بن عيسى بن يحيىٰ بن دينار الأشجعي، أبو يحيى المدني، مولاهم، القزاز (٠٠ـ١٩٨هـ) ثقة ثبت، وهو أصحاب مالك، وأحد أئمة الحديث. قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأتقنهم معن بن عيسى. تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٥٢. تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٧.

(٢) هو عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبدالله المصري الفقيه (١٣٢ ـ ١٩١هـ). صاحب مالك، ثقة، جمع بن الزهد والعلم. قال يحيى بن معين: ثقة ثقة. وقال مسلم بن قاسم: كان فقيه البلد من ثقات أصحاب مالك.
تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٢. تقريب التهذيب ١/ ٤٩٥. وفيات الأعيان ٣/ ١٢٩.

(٣) هو الضحاك بن مخلد، أبو عاصم، النبيل الشيباني (١٢٢ـ٢١٢هـ). ثقة ثبت. وثقه ابن سعد وابن معين وقال أبو حاتم: صدوق. التهذيب ٤/ ٤٥٠. التقريب ١/ ٣٧٣. تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٦.

(٤) روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري (٠٠ـ٢٠٥هـ). ثقة فاضل، كان كثير الحديث. وصنف كتباً في السنن والأحكام. وروى عنه أئمة منهم: أحمد بن حنبل. تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٣. تقريب التهذيب ١/ ٢٥٣. تاريخ بغداد ٨/ ٤٠١.

(٥) الوليد بن مسلم القرشي، مولى بني أميه، الدمشقي، أبو العباس (١١٩ ـ ١٩٥هـ). من حفاظ الحديث. وثقه ابن سعد والعجلي ويعقوب بن شيبه. ولكنه كان يدلس تدليس التسويه.
التهذيب ١/ ١٥١. التقريب ٢/ ٣٣٦. الجرح ٤/ ٢/ ١٦.

(٦) هو عبدالملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري (٠٠ ـ ٢٠٤هـ). ثقة. قال ابن معين وأبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة مأمون. ووثقه إسحاق بن راهويه وابن سعد وابن حبان وأبو عثمان الدارمي. التهذيب ٦/ ٤٠٩. التقريب ١/ ٥٢١. الجرح ٢/ ٢/ ٣٥٩.

(٧) يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري (٠٠ ـ ٢٣١هـ). أثنى =

وعبد العزيز الأوسي[(١)]، وقتيبة[(٢)]، وسعيدبن أبي مريم[(٣)]، وسعيد بن كثيربن عفير[(٤)]، ومطرف بن عبد الله اليساري[(٥)]، وخلق كثيرون.

٢ ـ وسفيان بن عيينة ـ وهو بمكة ـ روى عنه: الأعشى[(٦)]، والثوري،

= علية ابن معين في حفظه. ووثقه الخليلي وابن قانع مطلقا. وقال السامي: صدوق، وضعفه أبو حاتم والنسائي.
التهذيب ١١/ ٢٣٧. التقريب ٢/ ٣٥١. الجرح ٤/ ٢/ ١٦٥.

(١) هو عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى بن عمرو بن أويس، أبو القاسم المدني. ثقة، من كبار العاشرة. روى عنه البخاري، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات.
التهذيب ٦/ ٣٤٦. التقريب ١/ ٥١٠.

(٢) هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني (٠٠ ـ ٢٤٠هـ). ثقة ثبت. وثقه ابن معين والنسائي وآخرون. روى عن مالك والليث وحماد بن زيد وابن لهيعه.
وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه وأحمد والذهلي.
التهذيب ٨/ ٣٥٨. التقريب ٢/ ١٢٣. الجرح ٣/ ٢/ ١٤٠.

(٣) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي، أبو محمد المصري (١٤٤ ـ ٢٢٤هـ).
ثقة ثبت فقيه. سئل أحمد عمن أكتب بمصر قال: عن ابن أبي مريم. وقال أبو حاتم: ثقة.
وقال ابن معين: ثقة من الثقات.
التهذيب ٤/ ١٧ التقريب ١/ ٢٩٣. الجرح ٢/ ١/ ١٣.

(٤) سعيد بن كثير بن عُفير الأنصاري، مولاهم، المصري (٠٠ ـ ٢٢٦هـ). صدوق عالم بالأنساب وغيرها. قال الحاكم: يقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه. وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه.
التهذيب ٤/ ٧٤. التقريب ١/ ٣٠٤.

(٥) مطرف بن عبدالله بن مطرف اليساري، أبو مصعب المدني (٠٠ ـ ٢٢٠هـ). ثقة، روى عنه البخاري. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال مضطرب الحديث صدوق. قال ابن حجر: لم يصب ابن عدي في تضعيفه.
التهذيب ١٠/ ١٧٥. التقريب ٢/ ٢٥٣.

(٦) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش (٦١ ـ ١٤٧هـ).
تابعي ثقة حافظ. عارف بالقراءة. ورع. لكنه يدلس، لكنهم احتملوا تدليسه.

ومسعر[١]، وابن جريج، وشعبة، وهمام[٢]، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي. والقطان، وحماد بن يزيد، والشافعي، وابن وهب، وأحمد ابن حنبل، وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه[٣]، والحميدي[٤]، وخلائق لا يحصون من الأئمة.

٣ ـ **وسفيان الثوري** ـ وهو من الكوفة ـ وممن روى عنه:

محمد بن عجلان[٥]، والأعمش، ومعمر[٦]، والأوزاعي، ومالك،

---

(١) مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي العامري الرواسي، أبو سلمة الكوفي (٠٠ ـ ١٥٥هـ). ثقة، من السادسة. قال يحيى بن معين: ما رأيت مثل مسعر، كان من أثبت الناس. وقال شعبة وأبو حاتم: كنا نسمي مسعراً المصحف.
التهذيب ١٠/ ١١٣. التقريب ٢/ ٢٤٣. الجرح ٤/ / ٣٩٦.

(٢) همام بن يحيى بن دينار العوذي، أبو عبدالله أو أبوبكر البصري (٠٠ ـ ١٦٣هـ على خلاف). ثقة، وثقه أحمد وابن معين، وعمرو بن علي، وابن سعد وقال: ربما غلط في الحديث، وأبو حاتم، وقال: ثقة صدوق في حفظه شيء.
التهذيب ١/ ٦٧١. التقريب ٢/ ٣٢١. الجرح ٤/ ٢/ ١٠٧.

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو يعقوب الحنظلي المعروف بابن راهويه (١٦١ـ٢٣٨هـ). الثقة الحافظ المجتهد. وذكر أبو داوود: أنه تغير قبل موته بيسير.
التهذيب ١/ ٢١٦. التقريب ١/ ٥٤. التذكرة ٢/ ٤٣٣.

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن عيسى الأسدي القرشي الحميدي (٠٠ ـ ٢١٩هـ). ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينه. قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. التهذيب ٥/ ٢١٥. التقريب ١/ ٤١٥. الجرح ٢/ ٢/ ٥٦. التذكرة ٢/ ٤١٣.

(٥) محمد بن عجلان المدني القرشي (٠٠ ـ ١٤٩هـ). وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والعجلي. وقال يحيى القطان: اختلف عليه أحاديث أبي هريرة.
التهذيب ٩/ ٣٤١. التقريب ٢/ ١٩٠. الجرح والتعديل ٤/ ١/ ٤٩.

(٦) معمر بن راشد، الأزدي، مولاهم، أبو عروة، البصري (٠٠ ـ ١٥٤هـ). وثقه أحمد وابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة والنسائي وابن حبان وغيرهم. إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً.
التهذيب ١٠/ ٢٤٣. التقريب ٢/ ٢٦٦. الجرح ٤/ ١/ ٢٥٥. ابن سعد ٥/ ٢٣٦.

وابن عيينه، وشعبة، والفضيل بن عياض[١]، وأبو إسحاق الفزاري، وابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم[٢]، ويحيى القطان، ومحمد بن يوسف الفريابي[٣]، وخلائق.

٤ ـ **وشعبة بن الحجاج** ـ وهو من البصرة ـ وممن روى عنه:

الأعمش، وأيوب السختياني، ومحمدبن إسحاق، والثوري، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، ويحيى القطان، وعفان بن مسلم[٤]، ومحمد بن كثير العبدي[٥]، وخلائق لايحصون.

---

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي أبو علي الزاهد (٠٠ـ١٨٧هـ). وثقه ابن عينيه والعجلي والنسائي والدارقطني وغيرهم. وقال الهيثم ابن جميل عن شريك: إن فضيل بن عياض حجة لأهل زمانه.
التهذيب ٨/ ٢٩٤. التقريب ٣/ ١١٣. الميزان ٣/ ٣٦١.

(٢) هو عبدالرحمن بن هانيء بن سعيد الكوفي، أبو نعيم النخعي (٠٠ ـ ٢١١هـ). صدوق له أغلاط. روى عن مسعر والثوري، وعنه: البخاري في التاريخ وأبو زرعه وأبو حاتم وغيرهم، قال أبو حاتم الرازي: لابأس به يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات.
التهذيب ٦/ ٢٨٩. التقريب ١/ ٥٠١.

(٣) هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي، مولاهم الفريابي (٠٠ ـ ٢١٢هـ). ثقة فاضل. قال أحمد: كان رجلا صالحا. وذكره ابن معين في أثبت أصحاب الثوري، ووثقه أبو حاتم والعجلي وغيرهما أيضا. التهذيب ٩/ ٥٣٥. التقريب ٢/ ٢٢١.

(٤) عفان بن مسلم بن عبدالله أبو عثمان البصري (١٣٤ ـ ٢١٩هـ على خلاف). وثقه أحمد والعجلي وابن معين. وقال ابن المديني: صدوق. ووثقه أيضا: يحيى ابن سعيد القطان وأبو حاتم وابن سعد وابن حبان وغيرهم.
التهذيب ٧/ ٢٣٠. التقريب ٢/ ٢٥. الميزان ٣/ ٨١. الجرح ٣/ ٢/ ٣٠.

(٥) محمد بن كثير العبدي، أبو عبدالله البصري (٠٠ ـ ٢٢٣هـ). ثقة، لم يصب من ضعفه. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان نقيا فاضلا. وقال أحمد: ثقة.
التهذيب ٩/ ٤١٧. التقريب ٢/ ٢٠٣.

٥ ـ **وحماد بن زيد** ـ وهو أيضاً من البصرة ـ الإمام البارع المُجمع على جلالته، روى عنه جماعات من أعلام الأئمة منهم: الثوري، وابن عيينة، وابن مهدي، ويحيى القطان، ووكيع، ويزيد بن هارون[١]، وخلائق.

٦ ـ **والأوزاعي** ـ وهو بالشام ـ سمع جماعات من الأئمة وغيرهم وروى عن:
جماعة من التابعين وشيوخه كقتادة[٢]، والزهري، ويحيى بن أبي كثير[٣]، وجماعات من أقرانهم، وكبار العلماء، كسفيان، ومالك، وشعبة، وابن المبارك، وخلائق لا يُحصون.

٧ ـ **ومن الصغار بالكوفة**: وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي. الثقة الحافظ العابد من كبار التاسعة. وممن روى عنه:
ابن المبارك، ويحيى بن آدم[٤]، و يزيد بن هارون، وقتيبة، وابن

---

(١) هو يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي (١١٨ ـ ٢٠٦هـ). ثقة متقن. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه.
تقريب التهذيب ٣٨٥ تهذيب التهذيب ١١/ ٣٦٧.

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي (٦١ ـ ١١٨هـ). ثقة ثبت، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، وكان مع علمه بالحديث رأساً في العربية ومفردات اللغة. وقد يدلس في الحديث.
التقريب ٢٨١. التهذيب ١١/ ٣٥٥. تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٣.

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي (٠٠ ـ ١٣٢هـ). ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل. قال أبو حاتم: «ولم يدرك» أحدا من الصحابة إلا أنسا رآه رؤية.
التقريب ٣٧٨، التهذيب ١١/ ٢٧٠.

(٤) يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي (٠٠ ـ ٢٠٣هـ). ثقة حافظ فاضل، قال أبو حاتم: كان يتفقه وهو ثقة، وقال العجلي: كان ثقة جامعا للعلم عاقلا ثبتا في الحديث، وقال يحيى بن أبي شيبة: ثقة صدوق ثبت حجة ما لم يخالف من هو فوقه.
التقريب ص/ ٣٧٣ التهذيب ١١/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن راهوية، والحميدي، ومسدد[١]، وابن المديني، وابن معين، وابنا أبي شيبة، وأحمد بن أبي الحواري[٢]، ويحيى ابن يحيى، وخلائق.

٨ ـ **ومحمد بن عبدالله بن نمير**، الهمداني الكوفي أبو عبدالرحمن، ثقة حافظ، فاضل من العاشرة. قال أحمد بن حنبل: هو دُرَّة العراق، وممن روى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داوود[٣]، وابن ماجه[٤].

٩ ـ **ويحيى بن سعيد القطان** ـ وهو من البصرة ـ روى عنه: الثوري، وابن عيينه، وابن مهدي، وعفان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن

---

(١) هو مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري (٠٠ ـ ٢٢٨هـ). ثقة حافظ أول من صنف المسند بالبصرة قال ابن معين: ثقة ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: حديث مسدد عن يحيى بن سعيد عن عقبة كأنها الدنانير.
التقريب ٣٣٤. التهذيب ١٠/١٠٨.

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس بن الحارث التغلبي، يكنى أبا الحسن ابن أبي الحواري (١٦٤ ـ ٢٤٦هـ). ثقة زاهد. قال أبو داود: ما رأيت أحداً أعلم بأخبار النساك منه، وقال ابن معين: أظن أهل الشام يسقيهم الله به الغيث.
التقريب ١٤. التهذيب ١/ ٤٩.

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداء، أبو داود السجستاني، الإمام الحافظ (١٧٥ ـ ٢٠٢هـ). قال موسى بن هارون: خُلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة، وقال أبو حاتم بن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً جمع وصنف وذب عن السنن.
خلاصة التذهيب صـ١٥٠. التهذيب ٤/ ١٧٣.

(٤) هو محمد بن يزيد الربعي، أبو عبدالله بن ماجه القزويني الحافظ (٢٠٧ـ٢٧٥هـ). أحد الأئمة وصاحب السنن والتفسير، قال أبو يعلي الخليلي: ثقة كبير متفق عليه يحتج به. كتابه في السنن جامع جيد.
خلاصة التذهيب صـ٣٦٥. التهذيب ٥٣٠ـ٥٣٢.

المديني، وإسحاق بن راهوية، وأبو عبيد القاسم بن سلام[١]، وأبو خيثمه[٢]، وأبوبكربن أبي شيبة[٣]، ومسدد، وعبيدالله بن عمر القواريري[٤]، وعمرو بن علي[٥]، وابن مثنى[٦]، وابن بشار[٧]، وخلائق من الأئمة.

---

(١) هو القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد (١٧٥ ـ ٢٢٤هـ). الإمام المشهور ثقة فاضل. قال ابن راهوية: هو أفقه مني وأعلم مني. وقال أبو داود: ثقة مأمون، وقال الحاكم: هو الإمام المقبول عند الكل. وله تصانيف منها: الغريب المصنف في غريب الحديث، والطهور في الحديث والأجناس من كلام العرب. التقريب ٢٧٨. التهذيب ٨/ ٣١٧.

(٢) هو زهير بن حرب بن شداد الحرشي الحافظ (١٦٠ ـ ٢٣٤هـ). روى عنه البخاري ومسلم أكثر من ألف حديث. قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال أبوبكر الخطيب كان ثقة ثبتاً حافظاً متقناً. وقال ابن وضاح: ثقة من الثقات.
خلاصة التذهيب ص ١٢٣. التهذيب ٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي (١٥٩ـ٢٣٥هـ). ثقة حافظ، قال ابن حبان: كان متقناً حافظاً ديناً ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع. وقال العجلي: ثقة وكان حافظا للحديث له فيه كتب. منها «المسند». التقريب ١٨٧. التهذيب ٦/ ٢.

(٤) عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري (١٥٠ ـ ٢٣٥هـ). ثقة ثبت، قال ابن معين والعجلي والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. التقريب ٢٢٦. التهذيب ٧/ ٤١.

(٥) هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس الحافظ، أحد الأعلام (ت ٢٤٩هـ). قال حجاج بن الشاعر: عمرو بن علي لايبالي أحدث من حفظه أو من كتابه. وقال النسائي: ثقة صاحب حديث حافظ.
خلاصة التذهيب ص ٢٩١. التهذيب ٨/ ٨٠ ـ ٨٢.

(٦) هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، أبو موسى العنزي (١٦٧ ـ ٢٥٢هـ). عالم بالحديث، ثقة ثبت من حفاظ الحديث. قال الخطيب: كان ثقة ثبتا وقال ابن ناصر الدين: حدث عنه الأئمة الستة، روى عنه البخاري (١٠٣) أحاديث، ومسلم (٧٧٢) حديثا.
التقريب/ ٣١٧. التهذيب ٩/ ٤٢٥. تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٣.

(٧) هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبوبكر البصري الحافظ بندار (٠٠ ـ ٢٥٢هـ). قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح لا بأس به. وقال ابن حبان: كان يحفظ حديثه=

١٠ ـ **وعبدالرحمن بن مهدي** ـ من البصرة ـ روى عنه: ابن وهب، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وأبو خيثمة، وإسحاق بن راهوية، وابنا أبي شيبة، والقواريري، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم، وعمروبن علي، وأبو ثور[(١)]، وسوار بن عبدالله القاضي العنبري[(٢)]، وخلائق غيرهم.

١١ ـ **وأبو إسحاق الفزاري** ـ من الشام ـ وهو إبراهيم بن محمد بن الحارث ابن أسماء بن خارجة بن حفص بن حذيفه الفزاري، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ، له تصانيف، من الثامنة.

روى عنه: الأوزاعي، والثوري من شيوخه، ومعاوية بن عمرو[(٣)]، ومحمد بن سلام[(٤)]، ومحمد بن عقبة[(٥)] وخلق.

= ويقرؤه من حفظه. وقال الدارقطني: من الحفاظ الأثبات، وقال العجلي: بندار ثقة كثير الحديث. خلاصة التذهيب ص٣٢٨. التهذيب ٩/ ٧٠/ ٧٣.

(١) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، أبو ثور الفقيه (٠٠ ـ ٢٤٠هـ). وثقه النسائي وتفقه بالشافعي وغيره. قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً. ميزان الاعتدال ١/ ٢٨. التقريب ٢٠. التهذيب ١/ ١١٨.

(٢) هو سوار بن عبدالله بن سوار العنبري (٠٠ ـ ٢٤٥هـ). ثقة، قال النسائي: ثقة، وقال أحمد: ما بلغني عنه إلا خير أكان قاضيا له شعر رقيق وعلم بالفقه والحديث. التقريب ١٤٠. التهذيب ٤/ ٢٦٨.

(٣) معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي المعني الكوفي، أبو عمرو البغدادي (١٢٨ـ٢١٤هـ). قال أبو حاتم: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، قال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: صدوق ثقة وكان أسن من وكيع بسنة. خلاصة التذهيب ص٣٨٢. التهذيب ١٠/ ٢١٥ـ٢١٦.

(٤) محمد بن سلام: هو محمد بن سلام (مخفف) السلمي، أبو عبدالله، مولى لبنى سليم البيكندي (٠٠ ـ ٢٢٥هـ). محدث ما وراء النهر، قال أبو الليث عبدالله بن شريح: كان من كبار المحدثين له مصنفات في كل باب من العلم. خلاصة التذهيب ص٣٤٠. الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٨. كتاب التاريخ الكبير ١/ ١١٠.

(٥) محمد بن عقبة: هو محمد بن عقبة بن كثير الشيباني (٠٠ ـ ٢٢٠هـ). ثقة وثقه ابن عدي وذكره ابن حبان في الثقات. التقريب ٣٣١. التهذيب ٩/ ٣٤٦.

١٢ ـ وأبو مسهر ـ من الشام ـ وهو عبدالأعلى بن مسهر بن عبدالأعلى الدمشقي (٠٠ـ٢١٠هـ) . روى عنه : أحمد ويحيى بن معين، ومحمد بن يحيى[١] ، وأبو حاتم، خلق .

١٣ ـ وعبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي ـ من خراسان ـ (٠٠ ـ ١٨١هـ) . ثقة ، ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، من الثامنة .

روى عنه : الثوري، وجعفر بن سليمان[٢]، وداوود العطار[٣]، والفضيل بن عياض، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو داوود الطيالسي[٤]، ومحمد بن الحسن[٥]، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن وهب، وعبدالرزاق، [٦] وخلائق .

---

(١) محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي (٠٠ ـ ٢٥٨هـ) . وثقه النسائي، وقال أبو حاتم : كان إمام زمانه ، وقال الخطيب : كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين . خلاصة تذهيب التهذيب ٣٦٣ . التهذيب ٩/ ٥١٥ .

(٢) جعفر بن سليمان الضبعي (٠٠ ـ ١٧٨هـ) . صدوق زاهد لكنه كان يتشيع ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أحمد : لا بأس به . التقريب ٥٦ . التهذيب ٢/ ٩٥ . ميزان الاعتدال ١/ ٤٠٨ .

(٣) هو داوود بن خالد الليثي ، أبو سليمان المديني أو المكي العطار . أفرده البخاري وابن حبان في الثقات . روى له النسائي حديثاً واحداً . وذكره ابن عدي وقال : أرجو أنه لا بأس به . التهذيب ٣/ ١٨٣ . ميزان الاعتدال ٢/ ٦ . خلاصة التذهيب ص١٠٨ .

(٤) أبو داوود الطيالسي: سليمان بن داوود بن الجارود، أبو داوود الطيالسي البصري (١٣٣ ـ ٢٠٤هـ). ثقة حافظ، قال ابن المديني : ما رأيت أحفظ منه، وقال أحمد: ثقة صدوق. وقال ابن يونس : كان زاهداً أو كان فقيها على مذهب مالك، له « مسند » جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين . التقريب ١٣٣ . التهذيب ٤/ ١٨٢ .

(٥) محمد بن الحسن بن عطية العوفي ، أبو سعد الكوفي (٠٠ ـ ١٧٠هـ) . قال الحسين الرازي عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : لين الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وقال البخاري : لم يصح حديثه . وقال أبو جعفر العقيلي : مضطرب الحفظ . التهذيب جـ٩ صـ١١٨ . خلاصة التذهيب ص٣٣٢ .

(٦) هو عبدالرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١هـ) . ثقة حافظ ، مصنف شهير ، =

٥ـ خواص أئمة النقد:

وقد تتبعتُ قدر المستطاع أسماء كل من روى الحديث ونَقَده، والعلوم التي لها صلة بتنقية الصحيح من المكذوب عن الأئمة المذكورين من أتباع التابعين. فصفا لي بعد حذف المكررات وعامة الرواة حوالي ٧٠ اسماً كان لهم دور عظيم في جمع السنن من الأمصار، وإطلاق الجرح على المتروكين، والقدح على الضعفاء، وبيان كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين.

وأخص منهم بالذكر الأئمة الذين صاروا يُقتدي بهم في الآثار مثل: أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن عبدالله المديني، وأبوبكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه) وعبيدالله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة.

ومن بعدهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي[1]، وأو زرعة الرازي[2]، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم

= قال الذهبي: هو خزانة علم، وقال أحمد: هو من أثبت الناس، وله كتب: منها «الجامع الكبير» في الحديث.
التقريب ٢١٣. التهذيب ٦/ ٣١١.

(١) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن مهران الدارمي، أبو محمد السمرقندي الحافظ صاحب المسند والتفسير والجامع (٠٠ ـ ٢٥٥هـ). قال ابن حبان: كان ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف. قال الإمام أحمد بن حنبل: إمام. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إمام أهل زمانه.
التهذيب ٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦. خلاصة التهذيب ص ٢٤٠.

(٢) هو عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد، أبو زرعة الرازي (٢٠٠ ـ ٢٦٤هـ). إمام حافظ ثقة، قال الخطيب: كان إماما ربانياً حافظاً مكثراً صادقاً، وقال النسائي: ثقة، وكان يحفظ مائة ألف حديث. وله «مسند».
التقريب ٢٢٦. التهذيب ٧/ ٣٠.

بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مع جماعة من أقرانهم.

٦ - الجدول البياني لأئمة النقد:

وفيما يلي أسماؤهم مع بيان درجتهم في الرواية، ومن روى عنهم من المحدثين. ليتبين كيف أن هذا العلم بلغ ذروته على أيدي هؤلاء الأئمة بالكتابة والإفراط في الرحلة والمواظبة على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة حتى حُفظت السنة من الاندراس والأخبار من الاضمحلال وتميزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة وتميز الثقات من الضعفاء والمتروكين.



اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
١ـ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري	ثقة	رأس الرابعة	١١٧هـ	ع . أيوب ، حميد ، الأوزاعي ، شعبة ـ علقمة .
٢ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	الفقيه ، الحافظ ، المتفق على جلالته	من رأس الرابعة	١٢٥هـ	ع . أبان بن صالح . أيوب ، ابن عيينة ، ابن حريج ، الليث ، مالك
٣ـ يزيد بن عبدالله الهادي الليثي المدني	ثقة مكثر	من الخامسة	١٢٢هـ	ع . يزيد بن خصيفه ، ملك
٤ـ يحيى بن أبي كثير	ثقة ثبت أحد الأعلام	من الخامسة	١٢٩هـ	ع . أيوب ، الأوزاعي
٥ـ سليمان بن مهران الكوفي المشهور بالأعمش	ثقة حافظ	من الخامسة	١٤٧هـ	أبو إسحاق ، شعبة ، سفيان ، زائدة ، وكيع .
٦ـ أيوب السختياني بن أبي تميمة	ثقة ثبت حجة	من الخامسة	١٣١هـ	ع . ابن سيرين ، شعبة ، السفيانان ، ابن علية .
٧ـ محمد بن عجلان القرشي أبو عبدالله المدني	صدوق	من الخامسة	١٤٨هـ	شعبة ، الثوري ، مالك .
٨ـ محمد بن إسحاق المدني ، نزيل العراق	إمام المغازي ، صدوق	من صغار الخامسة	١٥١هـ	خت م عـ ، يحيى الأنصاري ، عبدالله بن عون ، شعبة ، الحمادان
٩ـ معمر بن راشد الأزدي	ثقة ثبت فاضل	من كبار السابعة	١٥٤هـ	أيوب ، الثوري ، ابن المبارك .
١٠ـ مسعر بن كدام الكوفي	ثقة ثبت فاضل	من السابعة	١٥٥هـ	شعبة ، الثوري ، سليمان التيمي
١١ـ همام بن يحيى بن دينار العوذي	ثقة ربما وهم	من السابعة	١٦٥هـ	الثوري ، ابن المبارك ، ابن مهدي .
١٢ـ مالك ابن أنس	إما دار الهجرة	من السابعة	١٧٩هـ	الزهري ، يحيى الأنصاري ، ابن جريج ، شعبة ، الثوري ، ابن عيينة ، القطان ، ابن وهب .
١٣ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي	ثقة فقيه فاضل	من السادسة	١٥٠هـ	ع . يحيى بن سعيد الأنصاري ، الأوزاعي ، السفيانان .

(١) خ = صحيح البخاري
م = صحيح مسلم
ع = الصحاح الستة
خت = ما كان فيه تعليقا
د = سنن أبي داوود
عـ = أربعة
بخ = الأدب المفرد للبخاري
مد = مراسيل أبي داوود
ت = الترمذي
س = سنن النسائي
ق = سنن ابن ماجه
ف = أبو داوود في تفرد أهل
ز = البخاري في جزء القراءة

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى من الأئمة
١٤ـعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي	ثقة جليل	من السابعة	١٥٧هـ	ع، يحيى بن أبي كثير، بقية
١٥ـسفيان الثوري	ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام حجة	من السابعة	١٦١هـ	ع، الأعمش. شعبة، مالك، ابن المبارك، القطان، بن مهدي
١٦ـ شعبة بن الحجاج البصري	ثقة، حافظ متقن	من السابعة	١٦٠هـ	ع، أيوب، الثوري، ابن المبارك، عفان بن مسلم، محمد بن كثير العبدي
١٧ـ الليث بن سعد البصري	ثقة، ثبت فقيه، إمام مشهور	من السابعة	١٧٥هـ	ع، ابن عجلان، ابن لهيعة، هشيم، ابن المبارك، الوليد بن مسلم.
١٨ـعبدالله بن المبارك المروزي	ثقة، ثبت فقيه عالم	من الثامنة	١٨١هـ	ع، السفيانان، معمر، بقية، ابن مهدي، سعيد بن منصور
١٩ ـ إسماعيل بن إبراهيم البصري المعروف بابن علية	ثقة، حافظ	من الثامنة	١٩٣هـ	ع، أحمد، وابن راهويه
٢٠ـسفيان بن عيينة الكوفي المكي	ثقة، حافظ، فقيه، إمام حجة	من الثامنة	١٩٨هـ	ع، شعبة، مسعر، ابن المارك، أحمد، إسحاق، ابن معين، ابن المديني
٢١ـحماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري	ثقة، ثبت فقيه	من كبار الثامنة	١٧٩هـ	الثوري، ابن مهدي، ابن المديني
٢٢ـالفضيل بن عياض	ثقة، عابد	من الثامنة	١٨٧هـ	السفيانان، ابن المبارك، يحيى القطان، قتيبة
٢٣ـأبو إسحاق الفزاري	ثقة، حافظ، له تصانيف	من الثامنة	١٨٥هـ	الأوزاعي، الثوري، معاوية بن عمرو، محمد بن سلام، محمد ابن عقبة
٢٤ـجعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري	صدوق، زاهد	من الثامنة	١٧٨هـ	بخ، م، عـ، سفيان، ابن المبارك، يحيى بن يحيى، طائفة
٢٥ـداود بن عبدالرحمن العطار أبو سليمان المكي	ثقة	من الثامنة	١٧٥هـ	ع، قتيبة، يحيى بن يحيى، ابن وهب
٢٦ـسليمان بن داوود الطيالسي البصري	ثقة، حافظ	من التاسعة	٢٠٤هـ	خت، م، عـ، جرير بن عبدالحميد، أحمد، ابن المديني، ابن بشار، ابن رافع
٢٧ـيزيد بن هارون السلمي أبو خالد الواسطي	أحد الأعلام الحفاظ	من التاسعة	٢٠٦هـ	ع، بقية، ابن المديني، أحمد، إسحاق، عبد بن حميد
٢٨ـعبدالرزاق بن همام بن نافع الحميدي	ثقة، حافظ، مصنف، شهير	من التاسعة	٢١١هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن المديني، ابن معين، محمد بن رافع

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
٢٩ـ معاوية بن عمر الأزدي المعني أبو عمرو البغدادي	ثقة	من صغار التاسعة	٢١٤هـ	ع، عمرو الناقد، محمد بن يحيى، عبد بن حميد، وخلق
٣٠ـ محمد بن إدريس الشافعي المكي نزيل مصر		من التاسعة	٢٠٤هـ	خت، م، عـ، الحميدي، أحمد، البيطي، أبو ثور.
٣١ـ عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي البصري	الفقيه، ثقة، حافظ، عابد	من التاسعة	١٩٩هـ	ع، الليث، ابن مهدي، سعيد بن منصور
٣٢ـ يحيى بن سعيد القطان البصري	ثقة متقن، حافظ، إمام قدوة	من التاسعة	١٩٨هـ	ع، شعبة، ابن مهدي، أحمد، إسحاق، ابن المديني، ابن بشار
٣٣ـ عبدالرحمن بن مهدي البصري	ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث	من التاسعة	١٩٨هـ	ع، ابن المبارك، ابن وهب، أحمد، ابن معين، عمرو بن علي
٣٤ـ الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل البصري	ثقة ثبت	من التاسعة	٢١٢هـ	ع، أحمد، ابن المديني، إسحاق ابن راهويه
٣٥ـ روح بن عبادة أبو محمد البصري	ثقة فاضل له تصانيف	من التاسعة	٢٠٧هـ	ع، أحمد، إسحاق، عبد بن حميد
٣٦ـ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي	ثقة، حافظ		١٩٦هـ	أحمد، إسحاق، ابن معين، أحمد بن منيع، الحسن بن عرفة
٣٧ـ محمد بن يوسف بن واقد أبو عبدالله الفريابي	ثقة فاضل	من التاسعة	٢١٢هـ	ع، أحمد، إسحاق الكوسج، محمد بن يحيى
٣٨ـ يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي	ثقة، حافظ، فاضل	من كبار التاسعة	٢٠٣هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن المديني، محمد بن رافع
٣٩ـ أبو نعيم عبدالرحمن بن هانيء الكوفي النخعي	صدوق	من التاسعة	٢١١هـ	عباس بن عبدالعظيم، أبو حاتم، أبو داوود، ابن ماجه
٤٠ـ عبدالله بن يوسف أبو محمد التيسي الكلاثي	ثقة، متقن، من أثبت الناس في الموطأ	من العاشرة	٢١٨هـ	خ، د، ت، س، محمد بن إسحاق الصاغاني
٤١ـ معن بن عيسى المدني	ثقة ثبت	من العاشرة	١٩٨هـ	ع، ابن المديني، ابن معين، قتيبة
٤٢ـ عبدالرحمن بن القاسم العتقي الضمري البصري	الفقيه، صاحب مالك، ثقة	من العاشرة	١٩١هـ	خ، مد، س، أصبغ بن الفرج، محمد بن مسلمة المرادي
٤٣ـ أحمد بن حنبل	أحد الأئمة ثقة			عبدالرزاق، يحيى بن آدم، ابن مهدي، يزيد بن هارون، ابن المديني
٤٤ـ علي بن المديني البصري	حافظ حجة	رأس العاشرة		البخاري، مسلم، أبو داوود، الذهلي، أبو زرعة الرازي والدمشقي، البغوي، ابن أبي الدنيا، أبو حاتم الرازي، الدارمي
	ثقة، ثبت إمام. أعلم أهل عصره بالحديث وعلله	من العاشرة	٢٢٤هـ	البخاري، أبو داوود، أحمد بن حنبل، لائق

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
٤٥ ـ يحيى بن معين البغدادي	ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل	من العاشرة	٢٣٣هـ	البخاري، مسلم، أبو داود، أحمد، محمد بن يحيى، البغوي
٤٦ ـ إسحاق بن راهويه	ثقة حافظ مجتهد	من العاشرة	٢٣٨هـ	خ، م، د، ت، س.
٤٧ ـ الحميدي عبدالله بن الزبير القرشي المكي	ثقة، حافظ، فقيه	من العاشرة	٢١٩هـ	خ، أبو حاتم
٤٨ ـ عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي البصري	ثقة، ثبت	من كبار العاشرة	٢٢٠هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن معين، ابن المديني، عمرو بن علي
٤٩ ـ محمد بن كثير العبدي	ثقة فاضل	من كبار العاشرة	٢٢٣هـ	ع، الذهلي
٥٠ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٤٠هـ	
٥١ ـ مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٢٢٠هـ	خ، د، ت، س، د.
٥٢ ـ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي	ثقة حافظ صاحب تصنيف	من العاشرة	٢٣٥هـ	خ، م، د، س، ق، / خ، م، د، ق، أبو زرعة، عثمان بن مرذاذ، أحمد بن علي المروزي
٥٣ ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي ابن أبي شيبة الكوفي	ثقة، حافظ، شهير	من العاشرة	٢٣٩هـ	خ، م، د، س، ق/ خ، م، د، ق، أبو زرعة، زكريا بن يحيى السجزي
٥٤ ـ يحيى بن يحيى بن بكير التميمي	ثقة ثبت إمام	من العاشرة	٢٢٦هـ	خ، م، ت، س/ خ، م، أحمد بن الأزهر، سلمة بن شعيب
٥٥ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي	ثقة فاضل مصنف	من العاشرة	٢٢٤هـ	ز، د، عباس الدوري، محمد بن إسحاق الصاغاني
٥٦ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد النسائي	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٣٤هـ	خ، م، د، س، ق/ خ، م، د، ق، س
٥٧ ـ عبيد الله بن عمر القواريري البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٣٥هـ	خ م د س / خ م د، أبو زرعة
٥٨ ـ عمرو بن علي، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٤٩هـ	ع / ع
٥٩ ـ محمد بن المثنى ابن عبيد العنزي البصري	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٥٢هـ	ع / ع، وخلق
٦٠ ـ محمد بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار	ثقة	من العاشرة	٢٥٢هـ	ع/ ابن خزيمة، ابن صاعد، وخلق
٦١ ـ أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي	الفقيه صاحب الشافعي	من العاشرة	٢٤٠هـ	م، د، ق/ م دق

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى من الأئمة
٦٢ ـ سوار بن عبدالله أبو عبدالله البصري	ثقة	من العاشرة	٢٤٥هـ	دت س / دت س
٦٣ ـ محمد بن عقبة بن المغيرة الشيباني أبو عبدالله الكوفي	ثقة	من العاشرة	٢٢٠هـ	خ
٦٤ ـ محمد بن يحيى الذهلي الحافظ أبو عبدالله النيسابوري	أحد الأعلام الكبار	من الحادية العشرة	٢٥٨هـ	ع / ع
٦٥ ـ محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي	أحد الحفاظ	من الحادية العشرة	٢٧٧هـ	د، س، ق
٦٦ ـ البخاري	جبل الحفظ، وإمام الدنيا ثقة الحديث	من الحادية العشرة	٢٥٦هـ	ت س، مسلم في غير الصحيح، ابن خزيمة، أبو زرعة
٦٧ ـ مسلم	إمام مصنف ثقة حافظ	من الحادية العشرة	٢٦١هـ	ت، إبراهيم بن محمد بن سفيان، ابن عبدان (مكي بن عبدان)
٦٨ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث	ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها	من الحادية العشرة	٢٧٥هـ	ت، س، أحمد
٦٩ ـ ابن ماجه محمد بن يزيد بن عبدالله القزويني	صاحب السنن، أحد الأئمة حافظ	من الحادية العشرة	٢٧٣هـ	خلق كبير
٧٠ ـ يحيى بن يحيى أبو زكريا النيسابوري التميمي	ثقة ثبت، إمام	من العاشرة	٢٢٦هـ	خ م ت س

٧ ـ علم النقد شمل علوم الأئمة كلهم:

هذه القائمة توضح لنا أن هؤلاء الأعلام من النقاد المحدثين كانوا من بلدان مختلفة ومن جماعات متنوعة، وكانوا ثقات أجلاء، وفقهاء كبار، وعلماء عظام. أخذوا علوم مشايخهم وزادوا عليها ما اجتمع لديهم، ثم نقلوها بأمانة إلى من بعدهم من تلاميذهم الكبار، الذين كان لهم شأن عظيم في نقد الحديث بكل ما تعني الكلمة من المعاني.

٨ ـ تكامل علم النقد:

ثم جاء دور المحدثين الأعلام الذين جمعوا كل هذه العلوم، وغربلوها، وزادوا عليها من عندهم، فوجد عِلم أسماء الرجال وعِلم نقد الحديث سنداً ومتناً، كما وُجدت علوم أخرى مساعدة حتى أصبح عِلم نقد الحديث علما متكاملا له قواعده وأصوله لدراسة السند والمتن، واجتمعت هناك ثروة هائلة من علم أسماء الرجال وأحوالهم حتى أمكن البت في أي راو أمعدل هو أم مجروح؟ والحكم على أي حديث، أصحيح هو أم غير صحيح؟ وبهذا ثبتت الأمور الأربعة التي ذكرتها في أول الكلام عن تكامل علم نقد الحديث من أن هذا العلم موروث من الصحابة والتابعين بل من الرسول ﷺ، وأن علم نقد الحديث يدور في سماء نجومها أئمة موثوقون، وأن هذا العلم شمل علم الأصحاب وعلم التابعين وعلم أتباعهم ومن جاؤوا بعدهم من أئمة الحديث، كما ثبت أن هذا العلم تدرج حتى تكامل، وأنه مبني على أسس وقواعد علمية لا يشوبها ضعف أو وهن. والحمدلله الذي بفضله تتم الصالحات.



المقصد الرابع

كتابة علم نقد الحديث

١ ـ بدء قواعد النقد كتعليقات وحواشي.

٢ ـ الأدلة على كتابة النقد فى عصر التابعين.

٣ ـ كتابة النقد فى عصر أتباع التابعين.

٤ ـ تأخر تدوين علوم النقد أمر طبيعى.

٥ ـ أول من جمع كلامه فى النقد.

٦ ـ العصر الذي كثرت فيه المؤلفات فى النقد:

١ ـ مؤلفات يحيى بن معين.

٢ ـ مؤلفات ابن المديني.

٣ ـ مؤلفات الإمام أحمد بن حنبل.

٧ ـ المراحل الأربع التي مر بها تدوين النقد:

١ ـ مرحلة النشأة.

٢ ـ مرحلة انفصال علوم النقد عن كتب الحديث.

٣ ـ مرحلة انفصال مادة العلل عن مادة نقد الرجال.

٤ ـ مرحلة التدوين.

كتابة علم نقد الحديث

١ ـ بدء قواعد النقد كتعليقات وحواشي:

لقد أوضحت في الصفحات الماضية أن الأقوال في الرواة والأراء في جرحهم أو تعديلهم، والقواعد والأصول التي تدور حول نقد السند والمتن، إنما أخذها المحدثون كابراً عن كابر، وكل زاد من عنده ما اجتمع لديه من الأقوال الجديدة في الرواة المتأخرين، ولكن هذه الآراء وتلك الأقوال لم تكن تدون على أنها علم مستقل، وفي كتاب مستقل، في عصر التابعين وأتباعهم. بل كانت تسجل تعليقات وخواطر وحواشي مع كتب الحديث عامة ثم كانت تتناقل من الشيوخ إلى تلاميذهم بالروايات وبالنقل عن تلك الكتب والمؤلفات الحديثة العامة.

فالكتابة عن أحوال الرواة وقواعد النقد لم تكن منفصلة عن الكتب الحديثة العامة.

قال ابن رجب[١]: والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً، إنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط[٢] وعلى هذا، فلا معنى لما يشاع من قبل بعض المستشرقين وأتباعهم أنَّ المؤلفات في علم نقد الحديث تأخر ظهورها إلى أواخر القرن الثاني. أو إلى أوائل القرن الثالث لأنّه من الطبيعي أن يتأخر ظهور الكتب المرتبة المبوبة كأي علم آخر حتى تتجمع المواد الكافية

---

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي ثم الدمشقي ـ أبو الفرج ـ المعروف بابن رجب (٠٠ ـ ٧٠٦هـ). قال ابن حجي: أتقن الفن يعنى في الحديث وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق. وقال ابن فهد في صفة ابن رجب «الإمام الحافظ والفقيه العمدة» وقال السيوطي: الإمام الحافظ المحدث الواعظ.
مقدمة شرح علل الترمذي: للدكتور نورالدين ص٣٠. الأعلام ٣/ ٢٩٤.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب/ ٦٥.

لتأليف الكتب، وحتى يأتي الوقت المناسب لهذا العمل، كما يتبين هذا كله في الفصول الآتية:

٢ ـ الأدلة على كتابة النقد في عصر التابعين:

فيما يلي أذكر أمثلة للتدليل على أن كتابات التابعين كانت تشمل العلوم المتعلقة بالحديث تماماً كما كانت تشتمل على رواية الأحاديث النبوية:

١ ـ سعيد بن جبير (٤٦ ـ ٩٥هـ)

فقد روى أيوب عن سعيد بن جبير أنه قال: «كنا إذا اجتمعنا بالكوفة في شيء كتبته عندي حتى ألقي ابن عمر فأسأله عنه».

ولا يخفي على من لديه إلمام بعلم الحديث أن الكتابة كانت تشمل الكلام على الحديث ورواته وعلله أيضا.

وقال ربما أتيت ابن عباس فكتبت صحيفتي حتى أملأها وكتبت في نعلي حتى أملأها وكتبت في كفي[١].

ولا شك أن الكتابة كانت تحتوي على ما له صلة بالحديث ورواته.

٢ ـ طاوس بن كيسان اليماني (١٠٠هـ)

كان عنده كتاب فيه أحاديث رسول الله ﷺ وكان يملي على تلاميذه[٢].

٣ ـ عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني (١٩ ـ ١٠٣هـ)

كان يوصى طلابه بتقييد العلم قال: أكتبوا ما سمعتم مني ولو في جدار[٣] وكان يملي على تلاميذه[٤]. وهو من الأوائل الذين ألفوا الكتب

---

(١) ابن سعد ٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة ٣/ ٥٨/ ب نقلا من دراسات الدكتور مصطفى الأعظمي ١٥٢.

(٣) ابن سعد ٦/ ١٧٤ تقييد العلم ١٠٠.

(٤) العلل للرازي ١/ ٣٤٠ طبعة السلفية بالقاهرة.

في موضوعات شتى، ومن المعروفين بالنقد للراوي والرواية.

٤ ـ عروة بن الزبير بن العوام (٢٢ـ٩٢هـ)

جمع كمية كبيرة من الكتب وأحرق، أما بعضها أو كلها تحت مؤثرات شتى وكان يتألم بعد ذلك على مافعل[(١)].

قال ابن هشام: كان أبي يستعرضنا الحديث كما نستعرض الكتاب[(٢)].

٥ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (٣٥ـ١٠٥هـ)

قال طلحة: أتيت القاسم وسألته عن أشياء فقلت: أكتبها؟ قال نعم[(٣)]

وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن حزام أن يكتب له من علم عمرة بنت عبدالرحمن والقاسم بن محمد فكتبه له[(٤)].

٦ ـ سعد بن إبرهيم بن عبدالرحمن (٥٤ـ١٢٦هـ)[(٥)]

قال ابن حبان: قدم سعد واسط فكتب عنه الثوري وشعبة والعراقيون[(٦)].

٧ ـ عمرو بن دينار المكي (٥٠ تقريباً ـ١٢٦هـ)[(٧)]

قال معمر: سمعت عمرو بن دينار يقول: يسألون عن رأينا فنخبرهم فيكتبونه كأنه نقر في حجر. ولعلنا أن نرجع عنه غدا[(٨)] وقال لتلاميذه: ويلكم تكتبون عني خطاياي. قال الدكتور مصطفى الأعظمي: ولا يستقيم هذا

(١) ابن سعد ٥/ ١٣٣. التهذيب ٧/ ١٨٣.
(٢) دراسات في السنة للدكتور محمد مصطفي الاعظمي / ١٥٨ نقلا من تاريخ ابن أبن خيثمة ٣/ ٩٨/ ب.
(٣) الرامهرمزي ص٥٤٩.
(٤) مقدمة الرازي/ ٢٩. التهذيب ١٢/ ٣٩.
(٥) التهذيب ٣/ ٤٦٤.
(٦) مشاهير علماء الامصار لابن حبان/ ١٣٦.
(٧) التهذيب ٦/ ٣٠.
(٨) ابن سعد ٢/ ٣٥٣.

الكلام إلا إذا فسر بتقييد آرائه لأنه لا يجوز استعمال كلمة خطاياي للأحاديث النبوية[١].

٨ ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (٥١ـ١٢٣هـ)[٢]

قال الليث بن سعد : كتبت من علم ابن شهاب علماً كثيراً[٣] وكان ابن معين يقول : كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب[٤]. وهو أول إمام عني في هذا القرن بجمع الضوابط والقائها إلى الناس وأمر أتباعه بجمعها حتى عده البعض واضح علوم الحديث[٥].

٩ ـ هشام بن عروة (٦١ـ١٤٦هـ)

كان أبوه يحثه على كتابة العلم ومعارضته بعد الكتابة[٦] وقال الإمام الترمذي مبيناً لما حمله على ذكر الأحاديث المعللة في صحيحه : لأنا وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه ، منهم : هشام بن حسان وعبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج وسعيد بن أبي عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبدالله بن المبارك ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع ابن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم والفضل ، صنَّفوا ، فجعل تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة[٧].

(١) الدراسات للدكتور الأعظمي / ١٩٢.
(٢) التهذيب ٩/ ٤٥٠.
(٣) الدراسات / ٢٠٨.
(٤) التهذيب ١٠/ ٣٦١، ٣٦٢.
(٥) مقدمة تحفة الأحوذي ٢ ـ ٣.
(٦) الاملاء / ٧٨ ـ ٧٩.
(٧) شرح العلل لابن رجب / ٦٣ ـ ٦٤.

٣ ـ كتابة النقد في عصر الأتباع:

وكذلك كتابات أتباع التابعين كانت تشتمل على العلوم المتعلقة بالحديث كما كانت تشمل رواية الأحاديث النبوية . وفيما يلي بعض الأمثلة للتدليل على ما نقول :

١ ـ **حماد بن زيد بن درهم الأزدي (٩٨ـ١٧٩هـ)**

قال ابن مهدي : رأيت الثوري وقد جثا على ركبتيه يسأل حماد بن زيد هذا الحديث ويستمع[١] وقال عبدالرحمن بن المبارك : سمعت مع عبدالرحمن ابن مهدي من حماد بن زيد فقلت : يا أبا سعيد ، أعطني النسخة . فقال : يا صبي أنا أدفع إليك كتابي . قال : فاستشفعت إليه بإمام الحي فجاء فجلس حتى نسختُه[٢] .

٢ ـ **حماد بن سلمة (١٦٧هـ)**[٣]

سمع ابن معين كتب حماد بن سلمة عن ثمانية عشر شخصاً[٤] وقال هدبة بن خالد بن الأسود : كان حديث حماد بن سلمة عنده نسختين نسخة على الشيوخ ونسخة على المصنفين[٥] .

٣ ـ **سفيان بن سعيد الثوري الكوفي (٩٧ـ١٦١هـ)**[٦] .

قال ابن مهدي : جعل عكرمة بن عمار اليمامي يملي على سفيان وهو جاثٍ على ركبتيه يكتب[٧] وكان من عادته مراجعة الكتب . قال يحيى بن

---

(١) مقدمة الرازي/ ١٨٢ .
(٢) الكفاية/ ٢٣٥ .
(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٣ .
(٤) كتاب المجروحين ١/ ١٠ .
(٥) التهذيب ١١/ ٢٥ .
(٦) ابن سعد ٦/ ٥٨ .
(٧) تاريخ بغداد ١٢/ ٢٥٨ .

سعيد: سفيان أقل خطأ، لأنه يرجع إلى الكتاب[١]. وكان يصحح كتب أصحابه[٢] وقال ابن حنبل: روى يحيى عن خمسين شيخاً، روى عنهم سفيان. وكان يتبع مالم يسمعه ليكتبه[٣]. وطلب منه سفيان كتبه للتصحيح[٤].

٤ ـ **سفيان بن عيينة (١٠٧ ـ ١٩٨هـ)**[٥]

قال علي بن الجعد[٦]: كتبت عن ابن عيينة سنة ستين ومائة بالكوفة يملي علينا من صحفه[٧] وقال ابن عيينة: قال لي زهير الجعفي: أخرج كتبك، فقلت: أنا أحفظ من كتبي[٨].

٥ ـ **شعبة بن الحجاج الأزدي (٨٣ ـ ١٦٠هـ)**[٩]

هو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل بالعراق، وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار علماً يُقتدي به[١٠] وكان شعبة شديد الحساسية، وكان ينظر إلى أقرانه بل وحتى إلى أساتذته نظرة الفاحص الناقد البصير.

وكان قتادة بن دعامة السدوسي من المدلسين ولذلك ما كان شعبة يكتب في درسه كل ما سمع بل يميز بين ما سمع ومالم يسمع[١١] وهو من

(١) الكفاية/ ١٦٤.

(٢) مقدمة الرازي/ ٢٨٠.

(٣) مقدمة الرازي/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٤) المرجع السابق/ ٨٠.

(٥) التهذيب ٤/ ١١٩، ١٢٠.

(٦) علي بن الجعد بن عبيد الهاشمي (١٣٣ ـ ٢٣٠هـ). ثقة ثبت رمي بالتشيع، وقال أبو حاتم: كان متقناً صدوقاً، وقال أبو زرعة كان صدوقاً في الحديث.
التقريب ٢٤٤. التهذيب ٧/ ٢٨٩.

(٧) تاريخ بغداد ١١/ ٣٦٢.

(٨) التهذيب ٤/ ١٢١.

(٩) التهذيب ٤/ ٣٤٥.

(١٠) الثقات لابن حبان/ ٤٩٤.

(١١) الكفاية/ ١٦٤.

الأوائل الذين صنَّفوا بالبصرة .

٦ ـ الأوزاعي، عبدالرحمن بن عمرو (٨٨ـ١٥٨هـ)[١] .

قال عبدالرزاق : صنف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن كثير كتبه[٢]، وقال مروان بن محمد الطاطري[٣] : نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأينا أحداً أصح عن الأوزاعي من عمر بن عبدالواحد[٤] .

٧ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج (٨٠ـ١٥٠هـ)[٥]

كتب كثيراً جداً من الأحاديث النبوية، كما ألَّف كتباً عديدة حتى أنه كلما قدم على أبي جعفر قال له : جمعت حديث ابن عباس ما لم يجمعه أحد[٦] وكانت كتبه تحتل مكاناً رفيعاً في أعين المحدثين حتى قال يحيى القطان كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة[٧] .

٨ ـ مالك بن أنس الأصبحي المدني (٩٣ـ١٧٩هـ)[٨]

قال ابن عيينة : إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه[٩] وسأل بشر الزهراني مالكاً مرة عن رجل فقال له : رأيته في كتبي؟

---

(١) التهذيب ٦/ ٢٤٠ .

(٢) مقدمة الكامل في الضعفاء، تحقيق صبحي السامرائي ص/ ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٣) هو مروان بن محمد بن حسان الدمشقي الطاطري (١٤٧ ـ ٢١٠هـ). ثقة قال أبو حاتم وصالح بن محمد: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال الدارقطني: ثقة.
التقريب ٣٣٣ . التهذيب ١٠/ ٩٥ .

(٤) الرازي ٣/ ١/ ١٢٢ . التهذيب ٧/ ٤٧٩ .

(٥) التهذيب ٦/ ٤٠٥ .

(٦) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٠٠ .

(٧) المرجع السابق ١٠/ ٤٠٤ .

(٨) التهذيب ١٠/ ٨ .

(٩) المرجع السابق ١٠/ ٩ .

قلت لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتبي[١] . وأصحابه كانوا يكتبون كلما تكلم عن علم . وكان يصحح كتب أصحابه .

٩ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤هـ)[٢]

قال علي بن المديني : ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب[٣] . وقال أبو صالح كاتب الليث : لم أسمع من الليث اي من لفظه إلا كتاب يحيى بن سعيد[٤] .

١٠ ـ محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ)

تكلم في الرسالة عن الحديث الذي يحتج به وذكر فيه شروط الصحيح وتكلم في شرط حفظ الراوي والرواية بالمعنى والمدلس وقبول حديثه ، كما أنه ذكر في «الأم» الحديث الحسن وتكلم في الحديث المرسل وناقش الإحتجاج به بقوة ، وبحث في غير ذلك من علوم الحديث[٥] .

هذه بعض الأمثلة التي تبرهن على ذيوع كتابة التعليقات والحواشي مع الأحاديث بين أتباع التابعين ، الكتابات التي كانت نواة للعلوم الحديثية التي ظهرت في صورة منتظمة فيما بعد .

وعندما نرجع للمؤلفات الأساسية في علم الجرح والتعديل ، نجد فيها أقوالاً كثيرة وآراء جمة حول رجال الأسانيد واتصال السند وانقطاعه ولقاء الشيوخ ووفياتهم منقولة ـ عن التابعين وأتباعهم ـ وهذا بلاشك لم ينقلوه بالروايات الشفهية فقط بل أخذوه من كتبهم التي وصلت إليهم بالأسانيد الثابتة المحققة .

---

(١) مقدمة الرازي/ ٢٤ . التهذيب ١٠/ ٧٠٦ .
(٢) التهذيب ١١/ ٢٢٣ .
(٣) المرجع السابق ٦/ ٤٥٠ .
(٤) المرجع السابق ٥/ ٢٥٧ .
(٥) الرسالة/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢ و٣٧٩ ـ ٣٨٣ والأم ٨/ ٥٣٨ .

٤ ـ تأخر تدوين علوم النقد أمر طبيعي:

وبعد هذا البيان المتسلسل التاريخي لوصول العلوم الحديثة إلينا بالرواية والكتابة معاً، أود أن أقول: إنه أمر طبيعي جداً أنه يتأخر تدوين ما كان يتعلق بالنقد عن تدوين الأحاديث النبوية. إذ أن وجود تلك الآراء كان تابعاً للأسباب والدواعي التي تأخرت عن وجود الحديث، ألا وهي الكذب على رسول الله ﷺ، والتساهل في أخذ أحاديثه، والغفلة والسهو وما تبع ذلك من الإنقطاع والإرسال والتدليس وغيرها.

وإضافة إلى هذا ـ واستنتاجاً عما سبق ـ يمكن أن يُقال: إن التأليف يحتاج دائماً إلى توافر مواد وأصول ووثائق متناثرة حتى يستطيع المؤلف أن يجمع شتاتها ويوجد منها مؤلفاً.

٥ ـ أول من جمع كلامه في علوم النقد:

والعصر الذي احتوى التابعين وأتباعهم لم يوجد فيه مواد كثيرة إلى أن جاء عصر الإمام الناقد البصير يحيى بن سعيد القطان فكان له شرف تدوين هذه الأقوال المتناثرة وجعلها مؤلفاً. كما قال الحافظ الذهبي في مقدمة ميزانه: أول من جمع كلامه في ذلك، الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان[(١)]. وذلك لأن ماقبل هذه الفترة كان عدد المتروكين والضعفاء فيه قليلاً بحيث يمكن الإحاطة بهم جميعاً وحفظهم سريعاً. أما في زمن يحيى بن سعيد القطان فقد ازداد عدد المتكلم فيهم كثيراً[(٢)].

والقرائن تدل على أنه وجدت مؤلفات تعتبر بدايات في هذا العلم للأئمة

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ١.

(٢) النقد عند المحدثين لعبدالله حافظ ص١٠٢.

الآخرين ولكن الواقع المرير أن المؤلفات القليلة التي وجدت في ذلك العصر في فن النقد، لم تصل إلينا، بل كانت عرضة لأحداث العصور وتقلباتها فاندثرت وضاعت فظلت نثارات في الكتب المتخصصة هنا وهناك وكذلك الحديث عنها.

٦ ـ العصر الذي كثرت فيه المؤلفات في النقد:

فلما كان عصر الذين جاءوا بعد هؤلاء، كثرت المؤلفات. وعلى رأس هذه الطبقة يحيى بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٢هـ) وعلي بن المديني، والإمام أحمد بن حنبل.

مؤلفات يحيى بن معين

أما يحيى بن معين: فيبدوا أنه لم يباشر بنفسه تأليف الكتب في مادة النقد بالمعنى المتعارف عليه. فقد أغناه تلاميذه عن تلك المهمة حيث دونوا عنه كل ما تلقوه منه من معارف متعلقة بالجرح والتعديل وعلل الأحاديث.

وقد نقل الرواة عنه تلك المعارف في روايات اختلف قلة وكثرة وتنوعت واختلفت مسمياتها بحسب طريقة كل راوٍ منهم.

وقد تحدث محقق تاريخه الدكتور أحمد محمد نور سيف عن تلك الروايات فقال: [١]

١ ـ معرفة الرجال لأحمد بن القاسم بن المحرز[٢].

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١/ ١٤٢/ ١٥٢.

(٢) بغدادي يروى عن يحيى بن معين، حدث عنه جعفر بن درستويه ابن مرزوان الفارسي (تاريخ بغداد(٥/ ٨٣) ونقل الخطيب كثيراً من نصوص رواياته وكذلك ابن حجر في التهذيب (٣/ ١٩٥) وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه رواية له عن علي بن المديني فقال: أبو العباس المحرزي (٣/ ١/ ٤١).

٢ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي[١] .
٣ـ التاريخ في تجريح الرواة وتعديلهم : لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني[٢] .
٤ـ سؤالات إسحاق بن منصور الكوسج[٣] .
٥ـ التاريخ : لأبي الفضل ، العباس بن محمد بن حاتم الدوري (١٨٥ـ٢٧١)[٤] .

أما تأليفه في الحديث ، فقد ذكر ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه : أنه رأى بين يدي يحيى بن معين جزءاً من رقاق جلود فيه ، ما روى الأعمش عن يحيى بن وثاب أو عن خيثمة[٥] .

وقد ذكر محقق تاريخه[٦] أجزاء صغيرة أخرى هي :

١ ـ جزء فيه حديث أبي عبدالله ، أحمد بن الحسن بن عبدالجبار

---

(١) قال الخطيب : بغدادي سكن سر من رأى وحدث بها عن أبي سلمة التبوذكي ، وسليمان بن حرب وعمرو بن مرزوق وغيرهم . وعنده عن يحيى بن معين سؤالات كثيرة الفائدة تدل على فهمه (تاريخ بغداد ٦/ ١٢٠) قال الذهبي : لم أظفر له بوفاة . وكأنه في حدود الستين ومائتين (تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٦) .

(٢) قال الذهبي : الحافظ الإمام الحجة محدث هراة وتلك البلاد . أخذ هذا الشأن عن ابن المديني ويحيى وأحمد وإسحاق وأكثر الترحال . له سؤالات عن الرجال ليحيى بن معين (تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٢١) .

(٣) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج (ت ٢٥١هـ) مروزي نزل نيسابور ، روى عن ابن عيينة وابن نمير وعبدالرزاق وتتلمذ لابن حنبل وإسحاق ويحيى بن معين وله عنهم مسائل . وعنه الجماعة سوى أبي داود . قال مسلم : ثقة مأمون أحد الأئمة من أصحاب الحديث (التهذيب ١/ ٢٤٩) .

(٤) الحافظ الإمام البغدادي الدوري (نسبة إلى الدور محلة ببغداد ، اللباب ١/ ٥١٢) ، صاحب يحيى بن معين ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، وذكره يحيى بن معين فقال : صديقنا وصاحبنا .

(٥) مقدمة الجرح / ٢١٥ .

(٦) مقدمة تاريخ يحيى بن معين ص ٦١ ، ٦٢ .

الصوفي[١] عن يحيى بن معين .
٢ـ جزء فيه حديث المروزي عن يحيى بن معين[٢] .
٣ ـ جزء فيه حديث الشيباني عنه (وهو أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني) .

ولعل ذلك راجع ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ إلى أنه كان يقلل من التحديث وعقد الحلقات المعروفة عند المحدثين الآخرين للإملاء والتحديث والعرض ، فكانت مجالسه لا يقصدها في الغالب إلا نوع من طلاب الحديث ممن كان له ولع بتتبع قضايا النقد وتدوين مسائله[٣] .

مؤلفات ابن المديني

أما علي بن عبدالله بن جعفر المديني ، فقد كان أحد أئمة الحديث في عصره والمقدم على حفاظ وقته .

وقد ذكر الذهبي : أن تصانيفه بلغت نحوا من مائتي مصنف[٤] وقد ذكر له الحاكم تسعة وعشرين مصنفا في الحديث ورجاله :[٥]

١ ـ كتاب الأسامي والكنى (ثمانية أجزاء) .
٢ـ كتاب الضعفاء (عشرة أجزاء) .
٣ـ كتاب المدلسين (خمسة أجزاء) .

---

(١) ثقة سمع علي بن الجعد وأبا نصر التمار ويحيى بن معين (تاريخ بغداد ٤/ ٨٢) .
(٢) هو أبوبكر المديني أحمد بن علي بن سعيد المروزي ، بغدادي ، أصله من مروولي قضاء حمص ونزلها وحدث بها عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم . قال النسائي : ثقة (تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٤) .
(٣) مقدمة تاريخ يحيى / ٦٢ .
(٤) الميزان ٣/ ٤١ .
(٥) معرفة علوم الحديث / ٧١ ، ٧٢ .

٤ـ كتاب أول من نظر في الرجال وفحص عنهم (جزء واحد) .
٥ـ كتاب الطبقات (عشرة أجزاء) .
٦ـ كتاب من روى عن رجل لم يره (جزء واحد) .
٧ـ علل المسند (ثلاثون جزءا) .
٨ـ كتاب العلل لاسماعيل القاضي (أربعة عشر جزءا) .
٩ـ علل حديث ابن عيينة (ثلاثة عشر جزءا) .
١٠ـ كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط (جزءان) .
١١ـ كتاب الكنى (خمسة أجزاء) .
١٢ـ كتاب الوهم والخطأ (خمسة أجزاء) .
١٣ـ كتاب قبائل العرب (عشرة أجزاء) .
١٤ـ كتاب من نزل من الصحابة سائر البلدان (خمسة أجزاء) .
١٥ـ كتاب التاريخ (عشرة أجزاء) .
١٦ـ كتاب العرض على المحدث (جزءان) .
١٧ـ كتاب من حدث ثم رجع عنه (جزءان) .
١٨ـ كتاب يحيى وعبدالرحمن في الرجال (خمسة أجزاء) .
١٩ـ سؤالاته ليحيى (جزءان) .
٢٠ـ كتاب الثقات والمثبتين (عشرة أجزاء) .
٢١ـ كتاب اختلاف الحديث (خمسة أجزاء) .
٢٢ـ كتاب الأسامي الشاذة (ثلاثة أجزاء) .
٢٣ـ كتاب الأشربة (ثلاثة أجزاء) .
٢٤ـ كتاب تفسير غريب الحديث (خمسة أجزاء) .
٢٥ـ كتاب الإخوة والأخوات (ثلاثة أجزاء) .
٢٦ـ كتاب من يعرف باسمه دون اسم أبيه (جزءان) .
٢٧ـ كتاب من يعرف باللقب (جزء واحد) .

٢٨ ـ كتاب العلل المتفرقة (ثلاثون جزءا) .

٢٩ ـ كتاب مذاهب المحدثين (جزءان) .

وقد فقد معظم مصنفات ابن المديني منذ فترة مبكرة كما يوضح الخطيب[١] ولم يصل إلينا منها إلا ثلاثة ، حسب استقصاء الباحث الدكتور فؤاد سيزكين لمصنفات ابن المديني في مكتبات العالم . فحصر الباقي في ثلاثة مصنفات[٢] .

أ ـ علل الحديث ومعرفة الرجال[٣] .

ب ـ تسمية من روى عنه من أولاد العشرة[٤] .

جـ ـ آراءه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيى بن معين بالقدرية[٥] .

مؤلفات الإمام أحمد بن حنبل

أما الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، فقد قال عنه الذهبي : شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة . . الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي[٦] وقد صنف في الحديث والرجال والعلل .

وقد ذكر الخطيب أسماء بعض مصنفاته في تاريخ بغداد وهي :

١ ـ المسند (٩/ ٣٧٥) .

---

(١) الجامع لأخلاق الرواي/ ج٢ ص٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(٢) تاريخ التراث العربي طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية م١/ ج١/ ص٢٠٤ـ ٢٠٥ .

(٣) وقد نشر بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي ، بعنوان العلل (١٣٩٢هـ) وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور عبدالمعطي القلعجي ، بعنوان علل الحديث ومعرفة الرجال (١٤٠٠هـ) .

(٤) مخطوطة في دار الكتب الظاهرية مجموع ٢٧/ ٣ .

(٥) مخطوطة في سراي أحمد الثالث ٦٢٤/ ٢١ والظاهرية مجموع ٤٠/ ٩ (سيزكين : تاريخ التراث العربي م١ ج١ ص٢٠٥) .

(٦) تذكرة الحفاظ / ١/ ٤٣١ . تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢ .

٢ ـ كتاب العلل (٢/ ١٣١) .
٣ ـ كتاب التاريخ (٤/ ٧٣، ٩/ ١٧٢، ٢٧٥، ١٢/ ٤٣١) .
٤ ـ حديث شعبة (٩/ ٣٧٥) .
٥ ـ كتاب الزهد (٢/ ١٣١) .
٦ ـ كتاب الورع والإيمان (٤/ ٤٢٤) طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٠هـ .
٧ ـ كتاب التفسير .
٨ ـ كتاب الناسخ والمنسوخ .
٩ ـ كتاب المقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى .
١٠ ـ كتاب جوابات القرآن .
١١ ـ كتاب المناسك الكبير والمناسك الصغير (٩/ ٣٧٥) .

كما ذكر ضمن ما ورد به الخطيب دمشق : [١]

١٢ ـ كتاب الفرائض .
١٣ ـ مسائل أبي بكر المروزي لأحمد بن حنبل .
١٤ ـ مسائل أبي داوود لأحمد بن حنبل .
١٥ ـ فضائل الصحابة الأربعة (طبع بمكة المكرمة بتحقيق الدكتور وصي الله سنة ١٤٠٣هـ) .

ومن أهم مصنفاته كتاب العلل ومعرفة الرجال . وهو أهم مصنفات أحمد ابن حنبل في علم الرجال ، من رواية محمدبن أحمدبن الحسن الصواف ، عبدالله ابن حنبل ، أبيه[٢] وقد ذكر العلامة الكتاني ضمن كتبه في الرسالة :

١٦ ـ كتاب السنة (ص٣٧) مطبوع .

---

(١) انظر موارد الخطيب للدكتور أكرم ضياء العمري/ ٣٤٢ .
(٢) الألباني : فهرس مخطوطات الظاهرية (٢٢١ـ٢٢٢ وتاريخ التراث العربي م١ ج٣ ص٢٢٣) وقد طبع من الكتاب جزء واحد في انقرة سنة ١٩٦٣م .

١٧ ـ كتاب الإيمان (ص٤٥).
١٨ ـ كتاب الأشربة (ص٤٩).
١٩ ـ كتاب الأسماء والكنى (ص١٢٠).

إن هذا الاهتمام بالتأليف لدى هؤلاء الأئمة الثلاثة، ليدل بصورة واضحة على أن العلماء الآخرين أيضا ألفوا كتباً في فن النقد وتاريخ الرجال. ولعل المستقبل يأتي بأخبارها. فقد ظهرت في الآونه الأخيرة كتب كانت مطمورة في زوايا المكتبات العالمية.

وبناء على القاعدة المطردة التي ذكرناها من قبل، أن الخلف أخذوا من السلف، وزادوا عليه ما اجتمع لديهم من العلوم المتعلقة بنقد الحديث ورجاله، بناء عليها يمكننا أن نجزم أن المؤلفات التي ظهرت في النقد بعد هذا العصر كان أساسها تلك الكتب التي وجدت في العصر الذي يمتد من يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ) إلى يحيى بن معين (١٥٨ـ٢٣٣هـ) وابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤هـ) والإمام أحمد (١٦٤ ـ ٢٤١هـ).

وأن الذين جاؤوا بعد هؤلاء كانوا عيالاً عليهم فيما ذكروا في مؤلفاتهم.

ولذلك عندما نتصفح كتب النقد الموجودة، نجدها لا تكاد تخلو من أقوالهم ومروياتهم.

قال ابن رجب: وقد صُنِّف في هذا العلم كتب كثيرة غير مرتبة كترتيب كتاب البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، منها ما هو منقول عن يحيى بن سعيد القطان ومنها عن علي بن المديني وابن معين وأحمد بن حنبل رحمهم الله[١].

٧ـ المراحل الأربع التي مر بها تدوين النقد:

وإذا نظرنا إلى المؤلفات التي وجدت في عصر ابن معين وابن المديني

(١) شرح العلل/ ٥٩.

وابن حنبل ثم إلى المؤلفات التي وجدت بعد هذا العصر مثل طبقات ابن سعد (١٦١ ـ ٢٣٥هـ) وطبقات خليفةبن خياط[1] (٢٤٥هـ) وإلى تاريخ ابن أبي خيثمة[2] وتاريخ البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، نجد أن تدوين النقد تدرج ومر بأربع مراحل، حتى أصبح علماء مستقلا لا يختلط معه غيره.

أما المرحلة الأولى: التي هي مرحلة الظهور والنشأة. فقد كان النقد عبارة عن ملاحظات واستدراكات وتصويبات ـ كما قلنا سابقاً ـ كانت تدون بهوامش المرويات، وكانت نواة للمسانيد المعللة التي كانت تضم خليطاً من المعارف الحديثة.

أما المرحلة الثانية: فقد نمت تلك الملاحظات بعض الشيء وبدأت تنفصل عن كتب الحديث حتى أخذت مسميات خاصة ولكن طابعها العام كان طابع التلازم بين نقد الرجال والكلام على إختلاف الحديث وعلله. مثل مؤلفات ابن معين وأحمد وابن المديني.

على أن هذا لم يكن كلية ليس لها استثناء، فقد ظهرت في هذا العصر مؤلفات كانت تأخذ طابع الإختصاص والإستقلال مثل المؤلفات الخاصة بالأسماء والكنى والضعفاء والمدلسين.

المرحلة الثالثة: ثم انفصلت مادة العلل عن مادة نقد الرجال وأصبحت كل

---

(١) خليفة بن خياط الشيباني العصفري البصري أبو عمرو (٠٠ ـ ١٦٠هـ). قال ابن حبان: (كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم) وقال ابن خلكان: كان حافظا عارفا بالتواريخ وأيام الناس. وقال ابن الأثير: كان فاضلا عارفا بأيام الناس.
مقدمة تاريخ خليفة بن خياط للدكتور أكرم ضياء العمري ص١٠ . الأعلام ١/ ٣١٢.

(٢) هو أحمد بن زهير بن حرب ابن شداد النسائي (١٨٥ ـ ٢٧٩هـ). ثقة، قال الدارقطني: ثقة مأمون ولا أعرف فوائد من تاريخه « إلى التاريخ الكبير » وقال الخطيب: وكان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس.
تاريخ بغداد ٤/ ١٦٢. لسان الميزان ١/ ١٧٤.

واحدة منهما منفصلة عن الأخرى . مثل مؤلفات ابن أبي حاتم ، فبعد أن كانت مادة العلل متداخلة في مادة نقد الرجال ، جعل كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى ، ولكن مع ذلك ظهرت مؤلفات لنقاد آخرين في هذا العصر ، ساروا على المنهج السابق في مزج العلل بتراجم الرجال ككتاب الضعفاء للعقيلي والمجروحين لابن حبان البستي والكامل لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

المرحلة الرابعة : ثم جاء دور المؤلفين الذين تجمعت لديهم مادة كثيرة من طرقها المختلفة فحذفوا الأسانيد واختصروا أحياناً في عباراتها وأساليبها وهذا نهج المقدسي[١] (صاحب الكمال في أسماء الرجال) (٥٤١ ـ ٦٠٠هـ) والمزي[٢] صاحب تهذيب الكمال (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ) والذهبي صاحب الكاشف (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) وابن حجر صاحب تهذيب التهذيب (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) والخزرجي[٣] صاحب خلاصة تهذيب الكمال (بعد ٩٢٣هـ)[٤] .

---

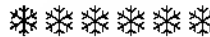
(١) هو عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (٥٤١ ـ ٦٠٠هـ). حافظ للحديث، قال ابن النجار: وكان غزير الحفظ من أهل الإتقان والتجويد قيما لجميع الحديث وله تصانيف، منها: الكمال في أسماء الرجال « وعمدة الاحكام » وغيرهما.
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٢ . الأعلام ٤/ ٣٤ .

(٢) جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ) . قال الذهبي : ما رأيت أحداً في هذا الشان أحفظ من الإمام أبي الحجاج المزي كان خاتمة الحفاظ ونافد الأسانيد والالفاظ . وقال الصلاح الصفدي : خاتمة الحفاظ ، ناقد الاسانيد والألفاظ . وسمع منه الكبار والحفاظ كابن تيمية والبرزالي ، والذهبي . تذكرة الحفاظ ٤/ ١١٩٨ . طبقات الحفاظ ص/ ٥٢٠ .

(٣) الخزرجي: هو أحمد بن عبدالله بن أبي الخير بن عبدالعليم الجزرجي « ٩٠٠ ـ بعد ٩٢٣ ». فاضل، له « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » وقال الزركلي: ولم نجد له ترجمة مستوفاة وقال الشيخ أبو غده « لقد بحثت عنها له فلم أحظ بشيء إلا على ما جاء على وجه كتابه (الخلاصة) وهو اسمه الكامل مع تاريخ ولادته ».
الأعلام ١/ ١٦٠ . مقدمة الخلاصة للشيخ أبو غده ص٧ .

(٤) راجع كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٩ ـ ١٦ .

وبذلك نكون قد أتينا ـ والحمد لله على ذلك ـ على بيان مالزم بيانه، وذكر ما وجب ذكره في ضوء البراهين التاريخية، والأدلة والأمثلة الواقعية ـ لإثبات الحقيقة التي ذكرتها في أول المبحث ـ ألا وهي تكامل علم نقد الحديث وكونه علماً تدرج بمراحل عديدة حسب العصور والظروف وانتقل من جيل إلى آخر بالرواية والكتابة حتى أصبح علماً مستقلاً قائماً بذاته له قواعده وأصوله، علماً خاصاً بالأمة الإسلامية، علماً تكفل وصول أحاديث نبينا ﷺ إلينا نقية من الشوائب.




المقصد الخامس

الخطوات التي سار عليها النقاد:

١ ـ دراسة حال الراوي.

٢ ـ دراسة حال المروي.

٣ ـ الاهتمام بنقد السند أولاً.

٤ ـ مراعاة العقل في قبول الحديث ورفضه:

أ ـ عند السماع.

ب ـ عند التحديث.

ج ـ عند الحكم على الرواة.

د ـ عند الحكم على الأحاديث.

الخطوات التي سار عليه النقاد

١ ـ دراسة حال الراوي والمروي:

علمنا مما سبق أن الصحابة كانوا يردون بعض ما يروى لهم من الأحاديث حيناً لنقدهم للراوي لاحتمال الخطأ أو الغفلة. وحيناً آخر لنقدهم للمروي لظنهم أنه قد يخالف بعض قواعد الدين.

ومن بعدهم وجد في كل قطر من الأقطار جهابذة النقاد من التابعين وأتباعهم الذين أخذوا عن سلفهم هذا المنهج وأضافوا إليه ما توصلوا إليه من دراستهم وبحثهم.

وبذلك إستقر الأمر على أن نقد الحديث اعتمد على أمرين أساسيين:

أ ـ دراسة حال الراوي من حيث الوثوق والعدالة والضبط للتأكد من ضبطه وسلامته من أسباب الفسق أو خوارم المروءة أو الاتهام بهوى أو إبتداع. وقد وضع لها المحدثون شروطاً تحقق التأكد من حال الراوي وعدالته وضبطه.

ب ـ دراسة حال المروي وذلك بتلقي مرويات الراوي والأخذ عنه مع مراقبته في أدائه وكتابه مع محاولة النظر فيه وتفحصه لينكشف التزوير أو السرقة أو ادعاء رؤية شيوخ لم يدركهم. أو الإضطراب في الحديث أو اختلاف الأكاذيب[١].

ومن هذا المنطلق اتجه النقاد إلى تقرير قواعد التحديث ودراسة ضروب التلقي وضروب الأداء وبينوا أنواع الحديث وحكم كل نوع، كما اتجهوا إلى معرفة علل الأحاديث الظاهرة والخفية والتي لها صلة بالسند أو المتن أو كليهما، وصنفوا مصنفات تشتمل على تراجم مختصرة أو وافية لحملة الحديث ورواته.

وكذلك اتجه النقاد إلى تمييز الأحاديث وانتحال صحيحها وطرح سقيمها،

---

(١) راجع كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١/ ٨٣.

بعد أن بينوا أنواعها وفرقوا بين هذه الأنواع فروقاً دقيقة جعلت كل نوع منها متميزاً عن غيره أدق تمييز . وكانت لهم شروط في الرواة وشروط في المرويات وشروط في التحمل وشروط في الأداء . كما كانت لهم فروق في العبارات التي يؤدي بها المحدث مارواه تبعاً لاختلاف حاله في التحمل .

وبهذا الطريق بذل النقاد من الواسع أقصاه وتحملوا من الجهد منتهاه وصبروا وصابروا على الكد والدأب ، حتى استقام لأهل هذه الملة أمر حديث نبيهم على الوجه الذي تطمئن إليه قلوب أهل العلم .

وسوف يتبين في الباب الثاني كيف أن النقاد اهتموا بنقد المتن تماماً كما اهتموا بنقد السند . وسوف يفصل القول في هذا هناك ـ إن شاء الله ـ وإنما الغرض هنا هو مجرد إشارة إلى أن منهج نقد المحدثين كان منهجاً شاملاً دقيقاً لم يدع جانباً من جوانب الحديث سنداً أو متناً .

٢ ـ لماذا الاهتمام بنقد السند أولاً:

كل من له عناية بالحديث النبوي وعلومه يعلم أن نقد السند أهم من نقد المتن ، لأن فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده فكرة أثبتت التجربة أنها فكرة خاطئة ، وأن نقد الأسانيد له اتصال وثيق بنقد المتن ، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ليس عملاً شكلياً سطحياً ، بل إنه مرتبط بالمتن إرتباطاً قوياً ، لأن توثيق الراوي لايثبت بمجرد عدالته وصدقه بل لابد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات ، فإن وجدت رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرف حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه ، إلا في الخاص القليل من الحديث . وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو مايخالفه ما

هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه[١].

ويقال توضيحاً لهذا القول: إنه لا يشك عاقل في وجود النبي ﷺ من الناحية التاريخية، وإنه عاش على هذه الأرض. ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك، فإذا ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل بيمينه ويشرب في ثلاثة أنفاس ويدعو كذا عند نومه وكذا عند استيقاظه، فكل هذا ممكن عقلاً، كما أن ضده ممكن، وبإمكان رجل أن يأكل بيمينه أو بيساره، ويمكن له أن يشرب في نفس واحد أو نفسين أو ثلاثة أو أكثر، كذلك لا يستحيل دعاءه، لكنه ليس هناك شيء يُجبره على الدعاء أيضاً.

إذا من الناحية العقلية يحتمل هذا أو ذاك، يمكن أن يكون الشيء ويمكن أن يكون ضده وعكسه، ولا يستطيع العقل أن يحكم لجانب على آخر. فالذي يرجع صدق الخبر في هذه الحالات ليس هو العقل، لكن صدق المخبر، وإذا نظرنا إلى دواوين السنة نجد جزءاً كبيراً منها يدخل في هذا النطاق[٢].

وبهذا تبين أن دراسة حال الراوي ومستواه الخُلقي في الدرجة الأولى وأن نقد السند أهم من نقد المتن.

٣ ـ مراعاة العقل في قبول الحديث ورفضه:

إن أهمية نقد السند لا يعني أبداً أن المحدثين النقاد لم يراعوا العقل عند نقد الحديث. بل الواقع أنهم لم يخطوا خطوة في مسائل النقد إلا وكان العقل مسايراً لهم ومؤيداً لقواعدهم النقدية. فقد راعوا العقل عندما سمعوا الأحاديث وراعوه عندما حدثوا بها، وعندما حكموا على الرواة بالتوثيق أو التضعيف، وكذلك عندما حكموا على الأحاديث.

---

(١) الرسالة/ ٣٩٩.

(٢) راجع مقدمة كتاب التمييز، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي/ ٦٦.

قال المعلمي رداً على أبي ريه : إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن :

١ ـ عند السماع .

٢ ـ عند التحديث .

٣ ـ عند الحكم على الرواة .

٤ ـ عند الحكم على الأحاديث .

أما عند السماع : فقد قال الخطيب البغدادي : باب في وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث[١] .

ولا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه مميزاً ضابطاً عالماً بما يسمعه . فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه . فإن حفظوه لم يحدثوا بها . فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته .

أما مراعاتهم للعقل عند التحديث : فإنه لايجيز المحدثون رواية حديث ضعيف ، فضلاً عن الموضوع إلا ببيان ضعفه .

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة : فإنا نجد أنهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاءبه فضلاً عن خبرين أو أكثر[٢] .

ويوضح ذلك بالمثال التالي : كان خالد بن الهيثم من أثبت الناس وأكيسهم وأدهاهم . قال الخطيب : قال يحيى بن معين : كان أول ما أنكرت من أمره : حدثنا بأحاديث عن رشدي ، ثم قال لنا بعد : اجعلوها كلها عن ليث فأنكرت ذلك عليه ، حتى جاءت تلك الأحاديث وكانت بيني وبينه صداقة ومودة فكنت آتيه بعد ذلك ، والله ما كتبت عنه ـ بعد ما قيل فيه ـ حديثاً قط[٣] .

---

(١) الكفاية ص٦٠٢ ، ٦٠٣ .

(٢) الأنوار الكاشفة / ٦ ، ٧ .

(٣) تاريخ بغداد ٨ / ٣٠٢ .

واختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهماً، فإنه ينسبه إلى الكذب، وإلى الاضطراب وعدم الضبط، إن كان سيء الحفظ وقد يحكم على الراوي بالوضع في الحديث إذا كان سرق الحديث وجاء بإسناد غير صحيح ولو كان المتن صحيحاً ثابتاً[١].

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث: فقد أعطوه حقه، سوف يأتي تفصيله عند الكلام على اهتمام المحدثين بنقد المتن. وإنما اكتفي هنا ببعض الأقوال الدالة على اهتمام المحدثين النقاد بهذا الجانب.

فقد قال عمرو بن قيس[٢]: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم فيها الزائف والنبهرج وكذلك الحديث[٣].

وقال يزيد بن أبي حبيب[٤]: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة فإن عرف فخذه وإلا فدعه[٥].

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا[٦].

---

(١) شرح علل الترمذي/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) عمرو بن قيس الملائي أبو عبدالله الكوفي (٠٠ ـ ١٤٦هـ). قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون، وقال العجلي: ثقة من كبار الكوفيين.
خلاصة التذهيب ص٢٩٢. التهذيب ٨/ ٩٢.

(٣) كتاب الجرح والتعديل ج١/ ق١/ ص١٨.

(٤) يزيد بن أبي حبيب المصري (٥٣ ـ ١٢٨هـ). ثقة فقيه وكان يرسل، قال ابن سعد: كان مفتي أهل مصر في زمانه وكان حليماً عاقلاً. وكان أول من أظهر العلم بمصر. وذكره ابن حبان في الثقات.
التقريب ٣٨١. التهذيب ١١/ ٣١٨.

(٥) كتاب الجرح والتعديل ص/ ١٩.

(٦) المرجع السابق ص٢٠ ـ ٢١.

مثل الناقد كمثل البصير من الجوهريين:

ومثل الناقد كمثل البصير من الجوهريين فهو كما يفرق بين الدينار النبهرج والدينار الجيد، وبين الزجاج والياقوت، كذلك النقاد من المحدثين، رزقهم الله علماً يعرفون به الأحاديث ويفرقون بين الصدق والكذب.

وهو الذي أشار إليه الإمام ابن أبي حاتم الرازي، عند ما نقل محاورة رجل من أهل الفهم مع أبيه في معرفته الأحاديث. ثم قال: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء عُلم أنه مغشوش ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة، عُلم أنه زجاج. ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وإن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[١]. وقد ذكر المحدثون من بين القواعد التي بها يعرف الحديث الموضوع، أن يكون المروي مخالفاً للعقل. ومن الأمثلة لهذا ما رواه ابن الجوزي من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن حبان ابن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعا: أن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها.

قال السيوطي: هذا لا يضعه مسلم، والمتهم به محمد بن شجاع، كان زائغاً في دينه. وفيه أبو المهزم، قال شعبة: رأيته لو أعطي درهما وضع خمسين حديثا[٢].

وقيل لعبدالرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين قال: نعم. وواضع هذا الخبر عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مشهور بكذبه وافترائه. ففي التهذيب نقلا عن الإمام الشافعي: ذكر رجل لمالك حديثا منقطعا فقال: اذهب إلى عبدالرحمن بن

(١) مقدمة المعرفة ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) التدريب/ ١٠٠.

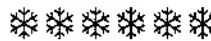
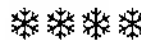
زيد يحدثك عن أبيه عن نوح[(١)] .

وفضلا عن هذا فإن جُلّ الأمارات التي ذكرها المحدثون لمعرفة الموضوع هي تعود في الواقع إلى مراعاة العقل، وفمثلا قالوا: أن لا يكون ما يدفعه الحس والمشاهدة والعادة، وأن لا يكون ركيك اللفظ والمعني. قال الحافظ ابن حجر: والمدار على ركة المعنى. فحيث وُجدت، دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا.

ومنها: أن يكون الحديث فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه فينفرد به واحد[(٢)] .

والشرط الأول من الشروط الأربعة التي تؤول إليها أقوال نقاد الحديث في تعريف الصحيح هو العقل، إذ لا يتصور الضبط غير عقل وتمييز، فهو يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز، وضبط ما يسمعه من الأحاديث وفهمه له فهماً دقيقاً وحفظه له حفظاً كاملاً لا تردد فيه. وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لا تسامي حين لاحظوا أن المعاصرة حجاب فكرهوا التحديث عن الأحياء كأنهم خشوا أثر الحُب في حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالمروي عنه[(٣)] .

وهذا أيضا من باب مراعاة العقل والتمييز في قبول المروي.

(١) راجع التهذيب ٦/ ١٧٩ بالمقارنة مع التدريب/ ١٠٠.
(٢) تنزيه الشريعة/ ٧٠٦.
(٣) انظر الكفاية ص ٢٢٢.

المقصد السادس

أهم قواعد النقد:

١ ـ الأسس المبدئية لقواعد النقد .

٢ ـ القواعد العامة للنقد

٣ ـ أسباب الجرح في الضعفاء .

أهم قواعد النقد

١ ـ الأسس المبدئية لقواعد النقد:

وقد اهتم النقاد ببيان أصناف المجروحين الذين لا تقبل روايتهم، كما لم يغفلوا ذكر الأمور التي إذا وجدت في المروي صار عرضة للرفض وعدم القبول.

فقد قال يحيى بن معين: آلة الحديث، الصدق والشهرة بطلبه وترك البدع واجتناب الكبائر[١].

وقال الخطيب: أمر الله عز وجل بقبول العدل ورد الفاسق، وقال: كل من ثبت كذبه، رُد خبره وشهادته. لأن الحاجة في الخبر داعية إلى صدق المخبر، فمن ظهر كذبه فهو أولى بالرد ممن جعلت المعاصي أمارة على فسقه حتى يرد خبره وقال: من سلم من الكذب وأتى شيئا من الكبائر فهو فاسق يجب رد خبره.

وقال: ومن أتى صغيرة فليس بفاسق، ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت، رُدّ خبره[٢].

وقال شعبة: يترك حديث الرجل:

١ ـ إذا حدّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

٢ ـ وإذا أكثر الغلط.

٣ ـ وإذا اتهم بالكذب.

٤ ـ وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طُرح حديثه[٣].

وقد ذكر هذا القول ابن الصلاح عن كل من ابن المبارك وأحمد بن حنبل

---

(١) الكفاية/ ١٧٠.

(٢) المرجع السابق/ ١٧١.

(٣) كتاب الجرح والتعديل ج١/ ق/ ص٣٢. وشرح العلل/ ١٢٣.

والحميدي وغيرهم[١].

وكان مالك يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة:

١ ـ رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس.

٢ ـ ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ.

٣ ـ وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

٤ ـ وشيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به[٢].

وقال الشافعي: من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه.

وسئل أحمد عمن يكتب حديثه، فقال: عن الناس كلهم إلى عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه أو كذاب أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل[٣].

وقال ابن المبارك: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع وكذاب وصاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه.

وقال ابن مهدي: ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط[٤].

وقال ابن حزم[٥]: إن الجرح في نقلة الأخبار بأحد أربعة أوجه:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح/ ٥٧.

(٢) كتاب الجرح ج١/ ق١/ ص٣٢.

(٣) كتاب الجرح/ ج١/ ق١/ ص٣٢.

(٤) شرح العلل/ ١٢٢.

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٠٠ ـ ٤٥٦هـ). حافظ فقيه، وكان صاحب فنون وورع وزهد وإليه المنتهي في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم في علوم اللسان والبلاغة، والسير والأخبار، وله تصانيف: منها «المحلى» في الفقه، والملل والنحل «في الأديان»، و «الإيصال» في=

الأول: الإقدام على كبيرة قد صح عند المقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة.
الثاني: الأقدام على ما يعتقد المرء حراماً وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه يخطيء.
الثالث: المجاهرة بالصغائر التي صح عند المجاهر بها بالنص أنها حرام.
الرابع: ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام، وهو أن لا يكون المحدث فقيها فيما روى أي حافظاً. لأن النص الوارد في قبول نذارة النافر للتفقه إنما هو بشرط أن يتفقه في العلم. ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه[١].

وقال: والتدليس الذي ذكرناه أنه يسقط العدالة، هو إحدى الكبائر لقول رسول الله ﷺ: «**من غشنا فليس منا**»[٢] ولا غش في الإسلام أكبر من اسقاط الضعفاء من سند حديث ليوقع الناس في العمل به وهو غير صحيح. ولقوله عليه السلام: «**الدين النصيحة**»[٣]. ومن دلس التدليس الذي ذممنا[٤] فلم ينصح لله تعالى ولا لرسوله.

وقال الحافظ بن حجر في مقدمة الفتح بصدد الكلام عن رجال الصحيح الذي طعن فيهم: أن مدار الجرح على خمسة أشياء: البدعة والمخالفة والغلط وجهالة

= فقه الحديث.
تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦. طبقات الحفاظ: ٤٣٥.

(١) الإحكام في أصول الأحكام/ ١٣٠، ١٣١.
(٢) أخرجه مسلم في باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ١/ ٩٩ وأخرجه أبو داود، باب «النهي عن الغش» ٣/ ٧٣١. والترمذي باب: ما جاء في كراهية الغش في البيوع ٣/ ٦٠٦.
(٣) أخرجه البخاري تعليقاً، باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة» ١/ ٢٠. ومسلم باب «بيان أن الدين النصيحة»، والمسند ٢/ ٥٠.
(٤) وهو اسقاط من لاخير فيه من الأسانيد عمداً أو ضم القوي إلى القوي تلبيساً على من يحدث وغروراً لمن يأخذ عنه ونصرا لما يريد تأييده من الأقوال مما لو سمي من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرضا في الحديث فهذا رجل مجرح وهذا فسق ظاهر واجب اطراح جميع حديثه (انظر الأحكام ١٢٥، ١٢٦).

الحال والدعوى على الراوي أنه كان يدلس أو يرسل(١).

وقال ابن رجب:

١ - البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر يرد رواية الداعي إليها. والخفيفة كالإرجاء فيها روايتان(٢).

٢ - كل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطيء الكثير فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه.

قال: ألا ترى أن عبدالله بن المبارك حدّث عن قوم من أهل العلم فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم(٣).

٣ - كل من روى عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به(٤).

٤ - الصالحون غير العلماء: يغلب على حديثهم الوهم والغلط. وقد قال أبو عبدالله بن مندة: إذا رأيت في حديث، فلان الزاهد فاغسل يدك منه(٥).

٥ - الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه. ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا. ويرون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظ(٦).

٦ - الثقات الحفاظ، إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء(٧).

قال ابن حبان: لا يجوز عندي الاحتجاج بخبرهم، لأن الحفاظ الذين رأيناهم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام/ ١٢٥/ ١٢٦.
(٢) مقدمة الفتح/ ٣٨٤.
(٣) شرح العلل/ ٨٦.
(٤) المرجع السابق/ ١٠٤.
(٥) شرح العلل/ ١٠٠.
(٦) شرح العلل/ ٤٨١.
(٧) المرجع السابق/ ٤٨٣.

أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها[١].

وهناك أقوال أخرى للأئمة الآخرين من هذه الطبقة هي بمثابة الشروط والتقعيدات العامة للجرح والتعديل، وهي التي أصبحت نبراسا لمن جاؤوا بعدهم من المحدثين.

الضوابط العامة للنقد:

ومن الأقوال التي مرت بنا يمكننا أن نستخرج الأمور التي تجرح الراوي، والتي كانت أداة أولية لصياغة الضوابط العامة لنقد الرواة.

١ ـ الإقدام على كبيرة.
٢ ـ الإقدام على ما يعتقد المرء حراما.
٣ ـ المجاهرة بالصغائر.
٤ ـ كون الراوي غير حافظ لما يرويه.
٥ ـ البدع الغليظة والمتوسطة والبدع الخفيفة مع الاختلاف.
٦ ـ الفسق.
٧ ـ المخالفة.
٨ ـ الغلط والغفلة.
٩ ـ جهالة حال الراوي.
١٠ ـ كون الراوي يدلس أو يرسل.
١١ ـ الكذب على الرسول ﷺ.
١٢ ـ كون الراوي يروي حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه.
١٣ ـ السفه.

(١) كتاب المجروحين ١/ ٩٣.

١٤ ـ الكذب في أحاديث الناس.
١٥ ـ الدعوة إلى الهوى.
١٦ ـ شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به.
١٧ ـ كون الراوي يحدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.
١٨ ـ إذا كان الراوي يقبل التلقين.

وقد ذكر ابن حبان البستي: أن الجرح في الضعفاء على عشرين نوعا وكأنه أشار بذكر تلك الأنواع إلى الأمور التي إذا وجد أحدها في الراوي ترك حديثه. ولعله يجدر بي أن أذكرها على سبيل الاختصار تكميلا للموضوع وشرحا للأمور التي ذكرتها آنفا.

أما النوع الأول: فهم الزنادقة الذين كانوا يضعون الحديث على العلماء.

الثاني: الذين كانوا يضعون الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل.

الثالث: الذين كانوا يضعون الحديث على الثقات وضعا، استحلالاً وجرأة على رسول الله ﷺ.

الرابع: الذين كانوا يضعون الحديث عند الحوادث يحدثون للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم.

الخامس: الذي كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حَدَّث رفع المرسل وأسند الموقوف وقلب الأسانيد.

السادس: جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سئلوا وحدثوا كيف شاؤا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم. فلم يتميز فاستحقوا الترك.

السابع: من كان يجيب عن كل شيء يسئل، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقن.

الثامن: من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، إذ العلم لم يكن من صناعته ولا أغبر

فيها قدمه .

التاسع : من كان يحدث عن شيوح لم يرهم بكتب صحاح، فالكتب في نفسها صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن ولا رآهم .

العاشر : من كان يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد .

الحادي عشر : جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها فلما احتيج إليهم ظفروا عليها وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم .

الثاني عشر : من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها .

الثالث عشر : من كثر خطأه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه فاستحق الترك من أجله . وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته .

الرابع عشر : من امتحن بابن سوء أو وراق سوء، كانوا يضعون له الحديث وقد أمن الشيخ ناصيتهم فكانوا يقرأون عليه ويقولون له : هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الضعيفة .

الخامس عشر : من أُدخِل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به، آنفا من الرجوع عما خرج منه . وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم ما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئا يسيراً فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له .

السادس عشر : من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادي في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة ومن كان هكذا كان كذابا ومن صح عليه الكذب استحق الترك .

السابع عشر: المعلن بالسفه والفسق وإن كان صدوقا في روايته لأن الفاسق لا يكون عدلا، والعدل لا يكون مجروحا، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال.

الثامن عشر: المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطأة وذويه. كانو يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم.

التاسع عشر: المبتدع إذا كان داعية يدعوا الناس إلى بدعة حتى صار أماماً يقتدي به في بدعته ويرجع إليه في ضلالته مثل غيلان[١] وعمرو بن عبيد[٢] وجابر الجعفي[٣] وذويهم.

قال ابن الصلاح[٤] نقلا عن ابن حبان البستي: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا[٥].

العشرون: القصاص، والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب فوقع في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم (انتهى باختصار)[٦].

---

(١) غيلان بن أبي غيلان، المقتول في القدر، ضال، مسكين. حدث عنه يعقوب ابن عتبة وهو غيلان بن مسلم (ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٨).

(٢) عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري المعتزلي القدري مع زهد وتأله. أطال الذهبي في الميزان (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٣).

(٣) جابر الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة عن أبي الطفيل، والشعبي وخلق وعنه شعبة وأبو عوانة وعدة. شهد له سفيان وشعبة والشافعي ووكيع وتركه يحيى القطان والنسائي وأكثر العلماء (الميزان ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٤).

(٤) هو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ). كان أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، يضرب به المثل، سلفياً زاهداً حسن الاعتقاد وافر الجلالة. وقال ابن الحاجب: إمام ورع وافر العقل حسن السمت متبحر في الأصول والفروع. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠. طبقات الحفاظ ٥٠٣.

(٥) مقدمة ابن الصلاح/ ٥٥.

(٦) انظر كتاب المجروحين ١/ ٦٢، ٨٢.

بهذه القواعد وأمثالها استطاع المحدثون أن يتعرفوا على كل ما هو ليس من كلام الرسول ﷺ وكشفوا أسماء المجروحين الذين يحرم التعامل معهم في تحمل الحديث وروايته، وجمعوها في مؤلفات، أفنوا أعمارهم في إعدادها وتأليفها وترتيبها وتهذيبها.

******

****

المقصد السابع

أثر علم نقد الحديث في حفظ السنة

١ ـ خطوات الجهود النقدية
٢ ـ آثار الجهود النقدية .

أثر علم نقد الحديث في حفظ السنة

١ ـ خطوات الجهود النقدية

الكلام عن حفظ السنة لا يمكن أن يكون بياناً للواقع، إن لم نسجل اعترافاً بالجهد الذي قام به نقاد المحدثين في هذا المضمار.

وقفوا حياتهم على خدمة الحديث النبوي واتخذوا جميع الوسائل لغربلة الحديث والتمييز بين صحيحه وضعيفه. رحلوا في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يدخل مضل في السنن شيئا يضل به(١).

وحفظوا ألوفا من الأحاديث الموضوعة ليكشفوا حقيقتها للأمة. رأى أحمد ابن حنبل رضى الله عنه، يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه. فقال أحمد بن حنبل له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، اكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها واعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا(٢).

وسمعوا كتاباً واحداً من سبع عشرة نفساً أو أكثر، ليميزوا خطأ صاحب الكتاب من خطأ أصحابه، كما وقع ليحيى بن معين أن سمع من موسى بن اسماعيل كتابا وذكر له أنه الثامن عشر الذي يسمع منه هذا الكتاب. فقال: وماذا تصنع

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٢٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢. و ثابت: هو ابن أسلم، الإمام الحجة القدوة أبو محمد البناني المصري. ت١٢٣هـ. وأبان: هو ابن عياش الضعفاء، وهو تابعي صغير يحمل عن أنس وغيره (انظر ميزان الاعتدال ١/ ١٠).

بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطيء، فأردت أميز خطأه من خطأ غيره. فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه. فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبينما أخطيء عليه(١).

واختبروا أئمة الحديث ليفرقوا للأمة بين من يؤخذ منه الحديث ومن لا يؤخذ منه مثل ما وقع من يحيى بن معين مع أبي نعيم وقال: جزاك الله عن الإسلام خيرا، مثلك من يحدثك إنما أردت أن أجربك.

وأطلقوا: على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح. وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلّسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأصبحوا أئمة يسلك مسلكهم في الأخبار.

وذكر الجورقاني في مقدمة كتاب (الموضوعات): قال محمد بن عبدالله ابن عبدالحكم سمعت الشافعي يقول: إذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه، ولا يكون ذلك غيبة، فإن مثل العلماء كالنقاد فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها(٢).

وقال ابن الجوزي(٣): ما أكثر ما يعرض علي أحاديث ذكرها قصاص الزمان فأردها عليهم، يحقدون علي فأرسل أقول لهم: ما دام هذا الناقد حيا لا يمشي لكم زائف(٤).

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٣٢.

(٢) انظر تحذير الخواص للسيوطي/ ١٢٤، ١٢٥.

(٣) هو عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ). علامة عصره في التاريخ والحديث. كثير التصانيف. قال الذهبي: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه وقال الموفق عبداللطيف «لا يضيع من زمانه شيئا، يكتب في اليوم أربعة كراريس ويرتفع له كل سنة في كتابته ما بين خمسين مجلدا إلى ستين».
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢. وفيات الاعيان ٣/ ١٤٠. طبقات الحفاظ ٤٨٠.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٤.

٢ ـ آثار الجهود النقدية:

وهكذا تركوا لنا ثروة علمية عظيمة يمكن أن نسميها علم نقد الحديث ورواته. وكانت لتلك الجهود آثار عظيمة، يمكن أن ألخصها في النقاط التالية:

١ ـ حققوا كل كلام نقل باسم الحديث، وفحصوا كل لفظ فيه، وغربلوه بغربال الحيطة والحزم حتى استطاعوا أن يميزوا بين الخالص والنبهرج.

٢ ـ نخلوا الموضوعات. ونسبوا كل زيادة موضوعة إلى واضعها مردودة عليه. أخرج ابن عساكر[(١)] والحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ عن الرشيد أنه جيء إليه بزنديق فأمر بقتله فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت عن أربعة آلاف حديث، وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام ما قال النبي ﷺ فيها حرفا؟

فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبدالله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً[(٢)].

وأخرج الرامهرمزي[(٣)] والخطيب عن الأوزاعي قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أجزناه وما أنكروا تركناه[(٤)].

---

(١) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ). إمام حافظ الشام، ثقة ثبت، قال عبدالقادر الرهاوي: ما رأيت أحفظ من ابن عساكر. وقال ابن النجار: هو إمام المحدثين في وقته. له تصانيف منها: «تاريخ دمشق واطراف السنن الاربعة».
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٢٨. طبقات الحفاظ ٤٧٥.

(٢) تحذير الخواص/ ١٦٣. وتنزيه الشريعة ١/ ١٦.

(٣) هو الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الفارس (٠٠ نحو ٣٦٠هـ). محدث العجم في زمانه، من أدباء القضاة وله كتب منها: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» في علوم الحديث و «الأمثال» و «النوادر».
تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥. طبقات الحفاظ ٣٧٠.

(٤) تحذير الخواص/ ١٦٨.

وقال ابن قتيبة:[(١)] في كتابه (اختلاف الحديث) يمدح أهل الحديث: ولم يزالوا في التنقير عنها والبحث لها حتى عرفوا صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها إلى الرأي.

وقال ابن خزيمة: [(٢)] ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ، وقال أيضا: حياة أبي حامد الشرقي تحجب بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ.

وقال الدار قطني: [(٣)] يا أهل بغداد، لا تظنوا أن أحدا يقدر يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي[(٤)].

فإذا أخذت أي كتاب في علم الجرح والتعديل فإنك تجد أن كل واضع قد عُدَّ وكل كاذب قدُ ذكر اسمه وكل حديث موضوع قد نقد كجوهري ماهر حتى إن أضيف كلمة ما في الحديث تبينوها وفصلوها وجمعوا كل من كان صنيعه هذا.

ولم يقتصروا على هذا بل بحثوا عن كل ضعيف الذاكرة أو ضعيف الرواية

---

(١) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة: أبو محمد (٢١٣-٢٧٦هـ) كان شغوفا بالعلم. قال الذهبي: صدوق، قليل الرواية روى عن اسحاق ابن راهوية وجماعة. وقال الخطيب: كان ثقة دينا فاضلا. ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٣، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١هـ). فقيه، مجتهد، عالم بالحديث، قال ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن مثله. وقال الدارقطني: كان إماما ثبتا معلوم النظير تزيد مصنفاته على ١٤٠ منها: «صحيح ابن خزيمة».
تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠. تاريخ بغداد ١/ ٢٧.

(٣) هو علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ). إمام، محدث. قال الخطيب: كان فريد عصره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر. وقال القاضي أبو الطيب: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث وله كتب منها: «السنن والعلل والافراد».
تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١. تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤.

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ١٦.

وفتشوا عنهم وتحققوا من أمرهم ثم فصلوا ذكرهم في تصانيف، وكما أنهم تبينوا كل موضوع، كذلك ميزوا كل حديث ضعيف أو مبهم أو متروك. وألَّفوا في ذلك كتبا[١].

٣ ـ ألفوا الكتب التي جمعت السنن

ولم يكن المحدثون النقاد ليدعوا ثمار جهودهم متناثرة غير مرتبة، فقد أصبحت الأحاديث عندهم على أنواع، حسب الرواة الذين اشتمل عليهم السند، كما أصبحت الكتب الخاصة لتلك الأحاديث على طبقات باعتبار الصحة والشهرة، فأعلاها ما ثبت بالتواتر وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم، مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين. ثم ما صح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولا متروكا لم يذهب إليه أحد من الأمة.

أما ما كان ضعيفاً أو موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه من رواية المجاهيل أو مخالفا لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة فلا سبيل إلى القول به.

وعلى هذا فالكتب فيها على طبقات، باعتبار الصحة والشهرة، فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم، وثم، وإن فقدتا رأسا لم يكن له اعتبار.

أما الطبقة الأولى: فقد قال العلماء إنها منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم. وقد اتفق أهل الحديث على أن جميع ما في الموطأ صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

---

(١) تاريخ تدوين حديث بالأردية / ٥٨، ٥٩.

وأما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل والمرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وإن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع ، متبع غير سبيل المؤمنين .

والطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين : ولكنها تتلوها ، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحدث ، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل في ما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم بالقبول . واعتني بها المحدثون والفقهاء واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بها القوم شرحا لغريبها وفحصاً عن رجالها واستنباطا لفقهها ، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسنن أبي داود وجامع الترمذي ومجتبى النسائي ، وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة .

والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم في زمانهما وبعدهما . جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب . ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار ، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ولا مؤرخ ذكر أسماء رجاله ، فهي باقية على استتارها وخمولها ، كمسند أبي يعلي ومصنف عبدالرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد والطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني .

قال النواب صديق حسن خان : ورجال هذه الكتب بعضهم موصوفون بالعدالة وبعضهم مستورون وبعضهم مجهولو الحال . هكذا قال المولى عبدالعزيز الدهلوي .

والطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع مالم يوجد في الطبقتين الأوليين . كانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوهوا بأمرها ، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء ، أو كانت من أثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني اسرائيل

أو من كلام الحكماء والوعاظ فخلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهوا أو عمدا، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعنى أحاديث مرفوعة. أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مسندة برأسها عمدا، أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحدا بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان والكامل لابن عدي وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن نجار[١] والديلمي[٢]. وكاد مسند الخوارزمي[٣] يكون من هذه الطبقة. وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

قال المولى عبدالعزيز الدهلوي[٤]: وأحاديث هذه الطبقة التي لم يعلم في

---

(١) هو أبوعبدالله محمدبن محمودبن الحسن بن هبة اللهبن محاسن البغدادي (٥٧٨-٦٤٣هـ). مؤرخ، حافظ للحديث، وكان من أعيان الثقات مع الدين والصيانة والفهم وسعة الرواية. له: «تاريخ بغداد» ذيل به على الخطيب و« المؤتلف » ذيل به على ابن ماكولا.
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٢٨. طبقات الحفاظ ٥٠٢.

(٢) هو ناصر بن الحسين بن محمد بن علي، المشهور بناصر العمري (٤٤٤هـ). فقيه شافعي من أهل « مرو الشاهجان » كان عليه مدار الفتوى والمناظرة وكان فقيرا قانعا باليسير، قال السبكي: له مصنفات كثيرة.
تهذيب الأسماء واللغات: القسم الأول ١٢١. الأعلام ٧/ ٣٤٧.

(٣) هو محمد بن موسى أبو بكر الخوارزمي (٠٠ - ٤٥٢هـ). إمام حنفي. انتهت إليه الرياسة الحنفية وكان حسن الاعتقاد.
المغني للشيخ محمد طاهر بن علي الهندي ص٣٠.

(٤) هو عبدالعزيز بن أحمد ولي الله الدهلوي (١١٥٩ - ١٢٣٩هـ). مفسر، ومن أكابر علماء الحديث بالهند ومشارك في العلوم العربية والدينية والعقلية والرياضية. له كتب منها « فتح العزيز » في التفسير.
مقدمة بستان المحدثين (المترجم باللغة الأردية) ص٣٥٠. الاعلام ٤/ ١٤. معجم المؤلفين ٥/ ٢٤٣.

القرون الأولى اسمها ولا رسمها وتصدى المتأخرون لروايتها فهي لا تخلو عن أمرين: إما أن السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلا حتى يشتغلوا بروايتها. أو وجدوا لها أصلا ولكن صادفوا فيها قدحا أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها. وعلى كل حال ليست هذه الأحاديث صالحة لا للاعتماد عليها. وقد جعلها ابن الجوزي في موضوعاته مجروحة مطعونة وبرهن على وضعها وكذبها. وكتاب « تنزيه الشرية » يكفي لدفع تلك الغايلة.

الطبقة الخامسة: ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع. ومنها مادة الماجن في دينه العالم بلسانه، فأتى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه ﷺ. فأثار في الاسلام مصيبة عظيمة.

لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأسانيد ويظهر العوار.

أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين. وأما الطبقة الثالثة فلا يباشرها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الحديث. نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وأما الرابعة فإن شئت الحق، فطوائف المبتدعين من الروافض والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالاقتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث[1].

وبهذه الجهود الجبارة حفظت السنة وظلت وستظل إن شاء الله مصدرا ثانيا للتشريع الإسلامي إلى أبد الأباد.

---

(١) راجع « الحطة » للإمام صديق حسن خان من صفحة ١٢٣ ـ ١٣٤.

الباب الأول

اهتمام المحدثين بنقد الحديث

التوطئة: ظهور الإسناد وأهميته

١ ـ أثر الحركات الهدامة في وضع الأحاديث

٢ ـ الحركات تتقوى

٣ ـ المحاولة للقضاء على الفتنة

٤ ـ رد الفعل الشديد عند الصحابة والتابعين

٥ ـ أهمية الإسناد

٦ ـ الإسناد ركن من ركني الحديث

٧ ـ دور الرحلة في خدمة الإسناد

٨ ـ أثر الإسناد في نقد الحديث

٩ ـ استعمال الإسناد لرواية الكتب

١٠ ـ الإسناد من اختصاص المسلمين

التوطئة: ظهور الإسناد وأهميته

١ - أثر الحركات الهدّامة في وضع الأحاديث

إن دخول أخلاط من الناس في الإسلام أوجد بين المسلمين جماعات غير متشبعة بالمعنى الصحيح للإسلام، وبالولاء الكامل المطلق لله ولرسوله، وبالشعور الرقيق لمكانة القرآن وسنة الرسول ﷺ.

ولم يلفت الأنظار في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلا واقعة أو واقعتان. فلما كان آخر عهد عثمان بن عفان وجدت حركة سرية، للنيل من مكانة الصحابة والسنة النبوية، لعلمهم أن الصحابة هم القوة الجبارة وراء الفتوحات الإسلامية. وأن السنة هي المصدر الثاني بعد القرآن للإيمان والعقيدة والعمل الصالح.

وقد أصبحت قيادة الحركة في أيدي اليهود من جنوب اليمن وعلى رأسهم الخِبُّ اللعين عبدالله بن سبأ.

وقد بدأ عملهم السري في المستوطنات العسكرية - أجناد المسلمين - في البصرة والكوفة والشام ومصر. ولم يكن يوجد في تلك المستوطنات من الصحابة إلا قليلون، فكان الجو ملائماً جداً لإيجاد الخلايا الفاسدة ضد الإسلام[١].

كما أن قلة بضاعة النزل في تلك المستوطنات في العلم وبداوتهم وما يتبعها من الأمور الأخرى، كانت من أهم الأسباب لوقوعهم في فخ أولئك الماكرين الذين كانت إثارة الفتن هدفهم، وبيع الفساد دينهم وعقيدتهم[٢] وأولئك المتآمرون كانوا يعلمون جيداً، أنه من الاستحالة في مكان، التعرض للقرآن

---

(١) راجع ابن خلدون ٢/ ١٣٨.

(٢) راجع ما ذكره الحافظ ابن حجر في الاصابة ١/ ١٦١، ١٧٤.

الكريم، كما كانوا يعرفون تماماً أن الكذب لا يمكن أن يصدر من الصحابة أو أن يروج بينهم[(١)].

فالتجأ المتآمرون إلى أولئك الأخلاط من الناس، وأخذوا يضعون الأحاديث على أفواه بعض الصحابة الذين كانوا يذيعون عنهم بين أولئك الناس أن هؤلاء وحدهم كانوا على صلة مخلصة بالرسول ﷺ دون غيرهم من الصحابة. ولذلك نجد الحافظ ابن حجر العسقلاني، يشير إلى أن حركة ابن سبأ إنما استهدفت الإساءة إلى مكانة الصحابة وإلى الأحاديث النبوية في وقت واحد[(٢)].

وقد نقل الحافظ على لسان الشعبي: أول من كذب، عبدالله بن سبأ[(٣)].

٢ - الحركات تتقوى:

فلما توفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وانتشرت الفوضى في صفوف المسلمين، جمع عثمان رضي الله عنه، ولاة المناطق واستشارهم في الأمر. فقال بعضهم: أرى لك يا أمير المؤمنين أن تشغلهم بالجهاد عنك[(٤)]. ولكن الوقت كان متأخرا. إذ الفتنة كانت قد أخذت مأخذها في رؤوس كثير من الناس.

---

(١) قال أنس بن مالك: ولكنا لا يتهم بعضنا بعضا (طبقات ابن سعد ٧/ ١٢، وتقول عائشة عندما سمعت عمر وابنه عبدالله - رضي الله عنهما - يرويان حديث إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه: رحم الله عمر وابن عمر، والله ما هما لكاذبين ولا مكذبين ولا مستزيدين (مسند أحمد ٦/ ٢٨١) ويقول عمر عن فاطمة بنت قيس: لا نترك كتاب الله وسنة نبيه لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت ولم يقل: أصدقت أم كذبت (أخرجه مسلم في باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ٢/ ١١١٩ وأخرجه في باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ٣/ ٤٨٤.

(٢) راجع لسان الميزان ٣/ ٢٨٩.

(٣) المرجع السابق ٣/ ٢٨٩.

(٤) تاريخ الكامل لابن الأثير الجزري ٣/ ٥٧.

٣ ـ المحاولة للقضاء على الفتنة:

وأخذت في الشدة بمر الزمن، وابتلي المسلمون بالحرب الأهلية، وكاد المؤرخون أن يجمعوا على أن السبئيين هم الذين حولوا الصلح إلى الحرب ـ في وقعة الجمل ـ ثم استمرت الفتن، ووقعت حرب الصفين، ثم حروب الخوارج، والسبئيون يعملون تحت الستار لنشر الأكاذيب.

وقد حاول علي رضي الله عنه أن يقضي على الفتنة، ولكن الأمور كانت قد فسدت إلى أبعد الحدود، فإن السنوات الماضية كانت كافية لبث الموضوعات والأكاذيب على لسان الرسول ﷺ بين أجناد المسلمين ـ خطب عبد الملك ابن مروان مرة في المدينة، فقال: قد سألت علينا أحاديث من قبل هذا المشرق ولا نعرفها[١].

ولم يكن الأمر مختصراً على مدينة دون أخرى، فقد تنقل ابن سبأ بنفسه بين المدن الإسلامية، يبث السموم، وينشر الأكاذيب ويعد الأتباع لمواصلة الحركة.

وبالاضافة إلى هذا، برز ما يصح أن يطلق عليه مشكلات النصر، إذ بدا الخلاف يدب بين المسلمين، والنعرات القبلية تعمل عملها في مرضى النفوس، فانخرم عقد المسلمين إلى طرائق وفرق تتصارع. وفي هذا المناخ المربد، كان المجال فسيحا لتداخل الآراء، وتسربها من أولئك الذين ألفوا حضارات وديانات مختلفة، عجت بها رقعة الشرق، كالمسيحية، واليهودية، والزرادشتية والمانوية، والمزدكية، وسواها.

فاجتروا معهم في ظل الإسلام هذه الديانات، محاولين تلوين الإسلام بها[٢].

---

(١) طبقات ابن سعد ٥/ ١٧٣.

(٢) الجرح والتعديل لأبي لبابة ص٢٤.

وهكذا تضافرت الفتنة السبئية مع :

أ ـ الخلافات السياسية المبكرة بين الأمويين والعلويين والزبيريين .

ب ـ المذاهب الكلامية ، من خوارج ومعتزلة وشيعة .

جـ ـ وخرافات الأخلاط من الناس ، ومبالغات من ينسبون إلى الزهد .

تضافرت كل هذه الأسباب على الوضع والتزيد في الحديث .

٤ ـ رَدُّ الفعل الشديد عند الصحابة والتابعين:

ويرى النقاد : أن الأقوال التي وردت من صغار الصحابة وكبار التابعين حول امتناعهم عن رواية الحديث ، إنما كانت نتيجة عاجلة ورد فعل عنيف ، لانتشار الأحاديث المكذوبة . روى مسلم عن مجاهد قال : جاء بشير العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالي أراك تسمع لحديثي ، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[١] .

والقرائن تشير إلى أن الحوار وقع في البصرة ، عندما كان ابن عباس والياً عليها . ويبدوا أن ابن عباس لم يكن وحده الذي حصل عنده رد الفعل ، فإن استعمال كلمة الجمع (إنا كنا) دليل واضح على أنه وجدت في ذلك الوقت جماعة ترى هذا الرأى . وإلى هذا يشير ما رواه الحاكم عن الحسن عما جرى بين عمران بن حصين رضى الله عنه وبين رجل طلب منه أن يحدثه بالقرآن فقط ، فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرءون القرآن ، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وما حدودها؟

---

(١) مقدمة مسلم ٨١ ، ٨٢ .

أكنت محدثي عن الزكوة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال، ولكن قد شهدت وغبت أنت. ثم قال فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكوة كذا وكذا فقال الرجل: أحييتني، أحياك الله[١]. وقد أورده الخطيب في باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان[٢].

وإلى هذا يشير ما قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاتلهم الله أي عصابة بيضاء سودوا، وأي حديث من حديث رسول الله ﷺ أفسدوا[٣]. وروى مسلم عن أبي إسحاق قال: لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي، قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله أي علم أفسدوا[٤].

ولكن من المعلوم بالضرورة أن الإحجام عن الرواية، لم يكن الحل الصحيح للمشكلة، فإن الأحاديث النبوية دين وشرح للقرآن الكريم. ولذا كان لابد من الحلول الجذرية. ومن التقيد بأصول وقواعد تضع الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتنقح الصحيح من المكذوب. فظهر السؤال عن الإسناد.

٥ ـ أهمية الإسناد:

روى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم[٥]. وقد روى نحوه ابن أبي حاتم[٦].

وفي رواية أخرى لمسلم عن ابن سيرين قال: إن هذا العلم دين فانظروا

---

(١) المستدرك للحاكم ١/ ١٠٩، كتاب العلم وصحّحه الحاكم وأقره الذهبي.
(٢) الكفاية/ ٤٦.
(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢.
(٤) مقدمة مسلم/ ١٢٩.
(٥) مقدمة مسلم/ ٨٤،
(٦) الجرح والتعديل ج١/ ق١/ ص٢٨.

عمن تأخذون دينكم[١] . وقد روى نحوه الخطيب في الكفاية والرامهرمزي في المحدث الفاصل بطرق عديدة، وابن عبدالبر[٢] في التمهيد[٣] .

وقد تدرج الأمر إلى الأمام، وأخذ الأئمة المحدثون يشدّدون في طلب الإسناد، فهذا الشعبي (بعد المائة) يروى عن الربيع ابن الخيثم قال: من قال لا إله إلا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير. فله كذا وكذا، وسمي من الخير. قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون قلت: من حدثه؟ قال: أبو أيوب، صاحب رسول الله ﷺ[٤] .

وما أن حلّ القرن الثاني، حتى صار السؤال عن السند ضرورة ملحة لا سبيل إلى أغفالها. حدث عتبة بن حكيم، أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة[٥] وعنده الزهري (١٢٥هـ) قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروه ما أجرأك على الله، ما تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث، ليس لها خطم ولا أزمة[٦] .

---

(١) مقدمة مسلم/ ٨٤ .

(٢) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ أديب، بحاثة، يقال له حافظ المغرب. قال الباجي أبو الوليد: لم يكن بالاندلس مثله في الحديث. وله كتب منها « التمهيد » شرح الموطأ.
تذكرة الحفاظ ٣/ ١٢٢٨ . وفيات الأعيان ٧/ ٨٣٧ . طبقات الحفاظ ١/ ٤٣١ .

(٣) الكفاية/ ١٢١، ١٢٢ . والمحدث الفاصل/ ٢٠٨ ومن صفحة ٤١٤ إلى ٤١٦، والتمهيد ج١ ص٤٦ طبعة المغرب.

(٤) المحدث الفاصل/ ٢٠٨ .

(٥) هو إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عبدالرحمن الأسود أبو سليمان الأموي (٠٠ـ١٣٦هـ) . إمام ضعيف الحديث، قال ابن سعد: كان كثير الحديث، يروى أحاديث منكرة، وقال محمد بن عاصم: كان من أهل الصدق. التقريب/ ٢٩ . التهذيب ١/ ٢٤٠ . ميزان الإعتدال ١/ ١٩٣ .

(٦) معرفة علوم الحديث/ ٦ .

وقال ابن أبي الزناد: قال لي هشام بن عروة (١٤٦هـ): إذا حدثت بحديث، أنت منه في ثبت، فخالفك إنسان، فقل: من حدثك هذا؟ فإني حدثت بحديث، فخالفني فيه رجل، فقلت: هذا حدثني به أبي فأنت من حدثك؟ فجف[(١)].

وعن الأعمش (١٤٧هـ) قال: جالست إياس بن معاوية، فحدثني، بحديث قلت: من يذكر هذا، فضرب لي مثل رجل من الحرورية، فقلت: إليَّ تضرب هذا المثل، تريد أن أكنس الطريق بثوبي، فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلا حملتها؟[(٢)].

٦ ـ الإسناد ركن من ركني الحديث:

نرى من خلال الأخبار المتعلقة بالإسناد، أن الأمر لم يعد هينا، بل أصبح يعتبر ركنا من ركني الحديث النبوي، وأمراً من أمور الدين. فقد روى مسلم بسنده إلى عبدالله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[(٣)].

وفي رواية أخرى يقول عبدالله: بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد[(٤)].

وقال محمد: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: قلت لعبدالله ابن المبارك يا أبا عبدالرحمن الحديث الذي جاء: «أن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك، قال: فقال عبدالله: يا أبا إسحاق، عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن قال؟ قلت: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة، عمن قال؟ قلت: قال رسول الله ﷺ. قال يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج ابن دينار، وبين النبي ﷺ، مفاوز تنقطع

---

(١) المحدث الفاصل/ ٢٠٩.
(٢) المحدث الفاصل/ ٢٠٩، الكفاية/ ٤٠٣.
(٣) مقدمة مسلم/ ٨٧.
(٤) المرجع السابق/ ٨٨.

فيها أعناق المطي[١]. وعنه أيضا: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم[٢].

وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل[٣]. وقال الشافعي: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل يحمل حزمة الحطب، فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري.

ويمر الزمن ويستقر في أذهان الأئمة النقاد، أن الإسناد جزء لا يتجزأ من رواية الحديث، وانكبوا يفحصونه، وينظرون فيه بأسلوبهم المعين. قال الحاكم: لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأحاديث، لاندرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد، والمبتدعة من وضع أحاديث، وقلب الأسانيد[٤].

٧ - دور الرحلة في خدمة الإسناد:

ومن أجل أهمية السند في تلقي السنة الصحيحة، رحل المحدثون المسافات البعيدة. على بعد الشقة، وعظم المشقة، طلباً للحديث وبحثاً عن أسانيد الأحاديث بل عن إسناد الحديث الواحد. ويبدو أثر الرحلة للناظر في أسانيد الأحاديث واضحاً جلياً، إذا ما تناولنا أي إسناد منها، ودرسنا تاريخ رواته، نجد في أغلب الأحيان أنهم ينتمون إلى أكثر من موطن. بل ربما وجدنا كل واحد منهم، من بلدة جمعت الرحلة في طلب الحديث شتاتهم، وقربت بعد ما بينهم، حتى تسلسلوا في قرن واحد في سند الحديث الواحد[٥].

---

(١) مقدمة مسلم/ ٨٩.
(٢) الكفاية/ ٣٩٣.
(٣) التدريب/ ٣٥٩، فتح المغيث/ ٣٣٥.
(٤) الحطة/ ٣٧.
(٥) الرحلة في طلب الحديث/ ١٧.

فهذا جابر بن عبدالله يشتري راحلة، ويسير من المدينة إلى مصر ليسأل عقبة بن عامر عن حديث في ستر المؤمن، لم يبق أحد سواهما سمعه من رسول الله ﷺ. ويؤكد له عقبة: أنه سمع رسول الله ﷺ: «**من ستر مؤمنا في الدنيا على خزيه ستره الله يوم القيامة**». فيعود أدارجه لا يلوي على شيء.

وهذا سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين يقول: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد[1].

ورحل شعبة بن الحجاج من أجل إسناد لحديث فضل الوضوء والذكر بعده. فإن أبا إسحاق السبيعي الذي سمع منه شعبة هذا الحديث مدلس. ولم يكشف لشعبة عن حقيقة أمر الإسناد. وكان شعبة كثير العناية بتتبع المدلسين. فرحل تلك الرحلة المضنية، حتى توصل إلى نتيجة مؤسفة هي سقوط رواة من السند، أحدهم مطعون فيه. فلم يملك نفسه أن قال: دُمِّر على هذا الحديث. لو صح لي هذا الحديث، كان أحب إليَّ من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلها[2].

٨ - أثر الإسناد في نقد الحديث:

وبهذا أصبح الإسناد للحديث مثل الأساس للبناء. واستقر في الأذهان، أنه لا يمكن تصور الحديث بدون الإسناد، كما لا يمكن أن يتصور البنيان بدون الأساس، والجسم بدون الروح.

فأصبح الحديث عبارة عن جزئين: الإسناد والمتن. فإذا كان المتن واحدا وله إسنادان، فهما حديثان في اصطلاح المحدثين، والحديث الذي ليس له سند ليس بشيء. ولذلك اشتهر بين المحدثين: أن السند للخبر كالنسب للمرء. وجعله عبدالله بن المبارك من الدين فقال: الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد، لقال

(١) معرفة علوم الحديث/ ٨.
(٢) الرحلة في طلب الحديث/ ١٤٩، ١٥٣.

من شاء ما شاء. فإذا قيل له: من حدثك؟ بقي (أي ساكتاً)[(١)].

فكلما تقدم الزمن، وازداد الخلل، اشتد نظام المراقبة، واشتد نظام الإسناد.

وفي ضوء ما وصل إلينا من جهود المحدثين بصدد الإسناد وتهذيبه وتقعيد قواعد، وتأصيل أصول، يمكنني أن أذكر بعض آثار السند في نقد الحديث وتنقيحه، وتمييز الصحيح من المكذوب والموصول من المنقطع، والمرفوع من الموقوف والمرسل فأقول:

١ ـ رُتِّبَت أسماء الرواة بحسب القوة والضعف ترتيبا، يكون هو الحكم في قبول الحديث ورده، فلا يعد الحديث صحيحاً، إلا إذا كانت تتألف سلسلة الإسناد من أفراد يوثق بروايتهم.

٢ ـ ولم يروا الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح[(٢)].

وقد سئل الشافعي عما تقوم به الحجة على أهل العلم، حتى يثبت عليهم خبر الخاصة، فقال: خبر الواحد عن الواحد، حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ أو من انتهي به إليه دونه[(٣)]. فبالإسناد تتبين صحة الحديث ويظهر اتصاله من انقطاعه، وإذا كان هناك من رفع للموقوف أو وصل للمرسل لم يخف على المحدثين بفضل تتبعهم الدقيق لرجال السند.

٣ ـ ونظروا إلى أهل السنة، فأخذوا حديثهم، ونظروا إلى أهل البدع، فلم يأخذوا حديثهم[(٤)].

---

(١) علل الترمذي الصغير مع شرح المباركفوري ٤/ ٣٨٨. وتذكرة الحفاظ في ترجمة أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس/ ١٠٥٤.

(٢) الكفاية/ ٥٦، ٥٧.

(٣) الرسالة/ ٣٦٩.

(٤) مقدمة مسلم/ ٨٤.

ومن هذا القبيل: الحديث الموضوع المروي عن أبي بن كعب مرفوعاً في فضل القرآن، سورة سورة، من أوله إلى أخره. فقد روى السيوطي عن المؤمل بن اسماعيل قال: حدثني شيخ به، فقلت فصرت اليه فقلت من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بعبادان فصرت اليه. فأخذ بيدي، فأدخلني بيتا، فإذا فيه قوم من المتصوفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني فقلت: يا شيخ. من حدّثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث[١].

٤ ـ نصُّوا الحديث عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله، حتى تناهى أخبارهم. ثم بحثوا أشد البحث، حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم كتبوا الحديث من عشرين وجها أو أكثر وأجروا عملية المقارنة بين تلك الروايات، حتى وصلوا إلى نتيجة صحيحة دقيقة.

ومن الأمثلة على هذا، ما ذكره مسلم في كتاب التمييز قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قالا: حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حُجرا أبا العنبس يقول: حدثني علقمة ابن وائل عن وائل عن النبي ﷺ.

وثنا إسحاق، أنا أبو عامر ثنا شعبة عن سلمة، سمعت حجرا أبا العنبس يحدث عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ بهذا الحديث. قال مسلم: كلهم عن شعبة عن سلمة عن حُجر عن علقمة عن وائل، إلا إسحاق عن أبي عامر، فإنه لم يذكر علقمة. وذكر الباقون كلهم علقمة[٢].

(١) تدريب الراوي/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) والحديث هو أن النبي ﷺ قرأ: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين. فقال: آمين. وخفض بها صوته» (انظر الترمذي ٢/ ٢٨، والعلل لابن أبي حاتم ١/ ٩٣).

وقال مسلم: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته أي بآمين[(١)].

٥ ـ وضعوا أصولاً وقواعد لاستعمال السند استعمالاً علمياً دقيقاً، حتى أمكن الوصول إلى نتائج واضحة صريحة حول صحة الأحاديث أو ضعفها، وقد قسموا الإسناد إلى عدة أقسام، وجعلوها على مراتب ودرجات، من حيث القبول والرد.

قال شيخ الإسلام: يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح واتقانه. وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة، لأن مجموع ما نُقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا الها بالأهمية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم.

ولذلك نجد المحدثين جعلوا بعض الأسانيد سلسلة ذهبية واختلفت أقوالهم فيها. فمنهم من جعل أصح الأسانيد: أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. وقيل أصحّها مطلقاً: الزهري عن سالم عن أبيه عبدالله ابن عمر، وقيل أصحها: ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب. وقيل أصحها: مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر[(٢)].

كما جعلوا بعض الأسانيد أضعفها، والبعض الآخر الإسناد الكاذب. وقد نقل السيوطي عن الحاكم أمثلة عديدة لأوهى الأسانيد.

فمثلا أوهى أسانيد ابن عباس مطلقا: السُدّي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه. قال شيخ الإسلام: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[(٣)].

---

(١) كتاب التمييز / ١٣٣، ١٣٤. ثم ذكر رواية من حديث شعبة فيها ذكر الجهر بآمين وقال: أصاب فيها شعبة. ثم قال: تواترت الروايات كلها أن النبي ﷺ جهر بآمين.

(٢) تدريب الراوي / ٣١، ٣٢.

(٣) المرجع السابق، راجع مبحث الحديث الضعيف / ١٠٥، ١٠٦.

٩ - استعمال الإسناد لرواية الكتب:

وكما استعمل المحدثون الإسناد لكل فرد من الأحاديث، استعملوه أيضا لرواية الكتب. فالإسناد كان له التأثير البالغ على الكتب المروية من مؤلفيها. فإن كان الرجل عدلا، قُبلت روايته للكتاب، وإلا فلا، وهذا أمر معلوم بالضرورة، فإذا لم يكن مأمون الجانب، فقد يزيد وينقص ويُغير ويُحرِّف. قال الشافعي: ويكون المحدث عالماً بالسنة ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه. عدلاً فيما يحدث حافظاً لكتابه ان حدث من كتابه، يؤمن من أن يكون مُدلِّسا يحدث عمن لقي بما لم يسمع أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات بخلافه عنه عليه الصلاة والسلام[١].

وقال القاضي عياض: وأما متى كان مُمسِكُ الأصل على الشيخ أو على القارىء غير ثقة ولا مأمون على ذلك أو غير بصير بما يقرأه. فلا يَحِلُّ السماع والرواية بهذه القراءة.

وقال أيضا: وقد ضعف أئمة الصنعة رواية من سمع الموطأ على مالك بقراءة « حبيب » كاتبه لضعفه عندهم. وأنه كان يخطرف الأوراق حين القراءة ليتعجل. وكان يقرأ للغرباء[٢].

وقال: ولهذه العلة لم يخرج البخاري من حديث ابن بكير[٣] عن مالك إلا القليل، وأكثر عنه عن الليث. قالوا: لأن سماعه كان بقرأة حبيب[٤]. وقد أنكر

---

(١) المحدث الفاصل/ ٤٠٤، ونحوه في الرسالة للشافعي/ ٣٧٠.

(٢) الإلماع/ ٧٦، ٧٧.

(٣) هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبدالرحمن بن حماد التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري توفي سنة ٢٣١ هـ وترجمته في التهذيب ١١/ ٢٩٦.

(٤) هو أبو محمد حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك بن أنس. قال عنه أحمد: ليس بثقة. وقال ابن معين: كان حبيب يقرأ على مالك وكان يخطرف (يسرع) بالناس يصفح ورقتين ثلاثاً. =

هو ذلك[١].

وعند الحديث عن الأخذ بالإجازة قال: ولمالك شرط في الإجازة: أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو، وأن يكون المجيز عالماً لما يُجيز، ثقة في دينه وروايته، معروفاً بالعلم، وأن يكون المُجاز من أهل العلم متسماً به.

وقال أبو عمر الحافظ: الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة[٢].

ولذلك تجد الكتب العلمية القديمة حاملة بالسماعات التي كان المقصود منها التدليل على أن الكتاب صحيح، وليكن الاعتماد عليه، لكون الذين نقلوه إلينا بالسماع ثم الكتابة هم علماء عدول، حملوا الأمانة، ثم أدوها إلى من بعدهم كما هي.

١٠ ـ الإسناد من اختصاص المسلمين:

وبهذا تبين أن الإسناد نعمة من نعم الله خص بها هذه الأمة ولذا قال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل، إلا في هذه الأمة[٣].

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرّفها وفضّلها بالإسناد. وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد موصول، إنما هو صُحف في أيديهم. وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم[٤].

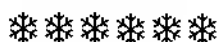
= قال يحيى: كان يحيى بن يحيى بن بكير سمع من مالك بعرض حبيب وهو شر العرض. وقال أبو داود: كان من أكذب الناس. قال ابن حبان كان يروي عن الثقات الموضوعات.
انظر تهذيب التهذيب ٢/ ١٨١. الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٠٠. الميزان ١/ ٤٥٢.

(١) الإلماع/ ٧٨.
(٢) الإلماع/ ٩٥.
(٣) شرح المواهب الدينية ٥/ ٤٥٤.
(٤) المرجع السابق ٥/ ٤٥٣.

وقال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله: وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلَّما إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات. وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات. وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنةَ أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المَين كما يظهر الصبح لذي عينين(١).

وهذا تحقيق عظيم لم يسبق إليه شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ إذ استنتج من كون الإسناد من خصائص المسلمين، إن ما ليس من الإسلام الصحيح من العقائد والآراء، فإنه لا سند له يعتمد عليه، وإنما هي أقوال بلا دليل ومنقولات بغير إسناد.

وقد فصّل هذا الكلام الإمام الأندلسي أبو محمد علي بن حزم رحمه الله في كتابه (الفصل في الملل والنحل) أحسن تفصيل، حيث قسم نقل المسلمين إلى ستة أقسام، وأثبت أن نقل الثقة عن الثقة، حتى يصل به إلى النبي ﷺ، لم يوجد عند غير المسلمين، وأن المبادىء الأساسية للإسلام والشريعة، المنقولة عن النبي ﷺ، وما يتعلق به من الأحكام، كلُّها ثابت بهذا النوع من النقل(٢).





---

(١) مجموعة الفتاوي ١/ ٩.

(٢) راجع الفصل في الملل والنحل/ تاريخ تدوين حديث/ ١٢٥.

الباب الأول / الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم العدالة عند المحدثين

١ ـ توطئة.
٢ ـ العدالة لغة.
٣ ـ العدالة اصطلاحاً.
٤ ـ رأي آخر في تعريف العدالة ومناقشته.
٥ ـ الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة.

ومن مظاهر اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث: البحث في عدالة الرواي وما يتفرع منها من المسائل، وفي ضبطه وما يتعلق به من المباحث. وكذلك البحث في اتصال السند، وانقطاعه، والعِلّة، والشذوذ كما سيتبين من المباحث القادمة إن شاء الله. وقد جعلتها في أربعة فصول.

الفصـــل الأول

البحث عن عدالة الراوي

وفيه مباحث:

الأول: مفهوم العدالة عند المحدثين:

توطئة:

الأوصاف والشرائط التي ذكرها النقاد والمحدثون لكون الحديث صحيحاً تؤول في واقع الأمر إلى شرطين أساسيين فقط:

١ ـ العدالة.

٢ ـ الضبط.

وقد أشار النقاد القدامى إلى هذين الشرطين في أقوالهم التي كانوا يذكرون فيها صفات من يُقبل حديثه. وطبقوها تطبيقاً علمياً دقيقاً وإن لم ينصوا عليهما حرفياً. وكانوا لا يقبلوا إلا حديث الثقة الضابط. ويردون حديث أهل الغفلة، وإن كانوا من أصلح الناس، فقد قيل لشعبة بن الحجاج (١٦٠هـ): من الذي يترك حديثه فقال: إذا روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون فأكثر، تُرك حديثه، فإذا اتهم بالحديث تُرك حديثه، فإذا أكثر الغلط تُرك حديثه. وإذا روى حديثاً عليه، غلط، تُرك حديثه وما كان غير هذا فاروعنه[1].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم / ٦٢. وقد ذكره ابن الصلاح عن ابن المبارك وأحمد بن =

وقد سئل عبدالله بن المبارك عن العدل، فقال: من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة (في نسخة أخرى: خزية)ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء[١].

وقال الزهري: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب، لابد، ولكن من الناس من لاتُذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وُهب نقصه لفضله[٢].

وكان مالك يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة: رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث[٣].

وقال ابن مهدي: ثلاثة لا يؤخذ منهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط.

وقال ابن المبارك: يُكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ، فيحدث من حفظه[٤].

وسئل أحمد عمن يُكتب حديثه فقال: عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل يغلط في الحديث فيُرَدُّ عليه فلا يقبل.

وقال الشافعي: من كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه[٥].

= حنبل والحميدي وغيرهم (مقدمة ابن الصلاح / ٥٧).

(١) الكفاية / ١٣٧.

(٢) الكفاية / ١٣٨.

(٣) الجرح والتعديل ج١ / ق١ / ٣٢.

(٤) شرح علل الترمذي / ١٢٢.

(٥) شرح علل الترمذي ١٢٢.

ولكن المحدثين لم يعطوا هذه الشروط، وتلك الأوصاف، أسماء معينة وأرقاماً متسلسلةً، إلى أن جاء المتأخرون، واجتمعت لديهم آراء المتقدمين ومناقشاتهم لتلك الصفات، فتمكنوا من الترجيح بينها واختيار الأسماء المناسبة للصفات التي تجمع كل الخصائل اللازم وجودها في الراوي الثقة الذي يقبل حديثه. فقالوا: إن الشرائط الواجب توفرها في الراوي المقبول حديثه تتلخص في: العدالة، والضبط.

أما العدالة فهي لغة:

الوسط في الأمور، من غير إفراط في طرفي الزيادة والنقصان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[(١)]، أي عدلا.

وقد يطلق في اللغة، ويراد به المصدر المقابل للجور، وهو اتصاف الغير بفعل ما يجب له وترك ما لا يجب، والجور في مقابلته[(٢)].

وقد يطلق كلمة العدل، ويراد به الشخص المرضى، قوله وحكمه. يقال رجل عدل رضا مقنع في الشهادة[(٣)].

والقران قد استعمل هذه الكلمة بهذا المعنى الأخير، إذ قال تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[(٤)] وقد فسرت الآية بقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[(٥)] حيث قال الطبري[(٦)] في تفسيره يعني من العدول المرتضى دينهم

(١) البقرة/ ١٤٣.
(٢) الإحكام للآمدي ٢/ ٧٦.
(٣) راجع لسان العرب: مادة العدل.
(٤) الطلاق/ ٢.
(٥) البقرة/ ٢٨٢.
(٦) محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ). كان إماماً في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والتاريخ وكان ثقة في نقله. وتاريخه أصح التواريخ، قال ابن الأثير: هو أوثق من=

وصلاحهم[(١)] وبهذا المعنى استعملها عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، حيث قال لعبدالرحمن ابن عوف، أنت عندنا العدل الرضا، فماذا سمعت؟[(٢)].

وهشام بن عروة حيث قال: حدّثني العدل الرضا الأمين على ما تغيب عليه يحيى بن سعيد[(٣)].

واصطلاحاً:

اختلفت عبارات النقاد في تحديد معناها وتعريفها. فقد عرف الخطيب البغدادي العدل بما يُستخرج منه، أن العدالة عنده: أداء الفرائض ولزوم الأوامر، وتوقي النواهي، وتجنب الفواحش المُسقطة، وتحرى الحق والواجب في الأفعال، والمعاملات، والتوقى في اللسان عما يثلم الدين والمروءة[(٤)].

وقال: وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يسمى فاعلُها فاسقاً، حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس، إنه لا يعلم أنه كبير، بل يجوز أن يكون صغيراً، نحو الكذب الذي لا يقطع على أنه كبير، ونحو التطفيف بحبة وسرقة باذنجانة وغش المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب[(٥)].

وقد عرف الصنعاني[(٦)] (العدالة) بما يقارب تعريف الخطيب. فقال ما

= نقل التاريخ، وكان مجتهداً في أحكام الدين لا يقلد أحداً.

(١) تفسير الطبري ٦/ ٢٢.

(٢) الكفاية/ ١٤٦.

(٣) الكفاية/ ١٣٩.

(٤) المرجع السابق/ ١٤٦.

(٥) الكفاية/ ١٣٩، ١٤٠.

(٦) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف بالأمير الصنعاني (١٠٩٩ ـ ١١٨٢ هـ). إمام متقن ومحدث حافظ، ومجتهد في بيت الإمامة في اليمن، له نحو مائة مؤلف. منها: « سبل السلام » شرح بلوغ المرام وشرح الجامع الصغير للسيوطي.

معناه: أن عدالة الراوي، هي استقامته التامة في شؤون الدين وسلامته من الفسق كله وسلامته من خوارم المروءة[١].

وقال ابن الأثير الجزري: إن العدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما ترد به الشهادة والرواية.

وبالجملة، فكل ما يدل على ميل في دينه، إلى حد يستجيز على الله الكذب للأغراض الدنيوية. كيف وقد شرط في العدالة، التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الأكل والشرب في السوق والبول في الشوارع ونحو ذلك[٢].

وقد عَرّف الحافظ ابن حجر (العدل) بما يُفهم منه: أن العدالة هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة[٣].

تبين لنا من هذه التعاريف الآنفة الذكر، أن العدالة هي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة واجتناب الأدناس وما يُخِلُّ بالمروءة عند الناس.

رأي آخر في تعريف العدالة ومناقشته:

قال ابن الأثير الجزري: وقد قال قوم: إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط مع سلامته عن فسق ظاهر، فكل مسلم مجهول عندهم عدل[٤].

= الأعلام ٦/ ٣٨. توضيح الأفكار ١/ ٧٣.

(١) توضيح الأفكار ٢/ ١١٨.

(٢) جامع الأصول ١/ ٧٤، ٧٥.

(٣) نزهة النظر/ ٢٩.

(٤) جامع الأصول ١/ ٧٥.

وقد ذكر الخطيب البغدادي هذا القول فقال : وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام وسلامة المسلم عن فسق ظاهر فمن كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلاً[(١)] .

كما ذكر هذا القول الإمام الغزالي[(٢)] فقال : قال بعض أهل العراق إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط ، مع سلامته عن فسق ظاهر ، فكل مسلم مجهول عنده ، عدل . ثم قال : ويدل على بطلان ما قالوه أمور :

الأول : الفاسق مردود الشهادة والرواية بنص القرآن . ولعلمنا بأن دليل قبول خبر الواحد قبول الصحابة إياه وإجماعهم . ولم ينقل ذلك عنهم إلا في العدل . ثم قال !

والثاني : أنه لا تقبل شهادة المجهول وكذلك روايته .

والثالث : أن المفتي المجهول الذي لا يدري أنه بلغ رتبة الاجتهاد أم لا ، لا يجوز للعامي قبوله . وكذلك إذا لم يدر أنه عالم أم لا ؟

الرابع : إن شهادة الفرع لا تسمع ما لم يُعين الفرع شاهد الأصل وهو مجهول عند القاضي ، فلم يجب تعيينه وتعريفه ، إن كان قول المجهول مقبولاً[(٣)] .

وقد ناقش الخطيب أدلة هؤلاء القوم فقال : واحتجوا بحديث الأعرابي الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني رأيت الهلال ـ يعني رمضان ـ فقال : «**أتشهد أن لا إله إلا الله قال : نعم . قال : أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال : نعم . قال يا بلال : أذّن في الناس فليصوموا غداً**» .

---

(١) الكفاية / ١٤١ .

(٢) هو محمد بن محمد البرهان الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ) . فيلسوف ، متصوف . حجة الإسلام ـ الفقيه الشافعي ـ لم يكن للطائفة الشافعية في آخر عصره مثله . وله نحو مائتي مصنف منها : « إحياء علوم الدين » و«تهافت الفلاسفة» .
وفيات الأعيان ٤ / ٢١٦ . الأعلام ١٧ / ٢٢ .

(٣) المستصفى ١ / ١٥٨ . باختصار .

قالوا: فقبل النبي ﷺ خبره من غير أن يختبر عدالته بشيء سوى ظاهر إسلامه.

قال الخطيب: فيقال لهم: إن كونه أعرابياً لا يمنع من كونه عدلاً، ولا من تقدم معرفة النبي ﷺ بعدالته. أو إخبار قوم له بذلك من حاله. ولعله أن يكون نزل الوحي في ذلك الوقت بتصديقه.

وفي الجملة فما نعلم أن النبي ﷺ. اقتصر في قبول خبره على ظاهر إسلامه حسب[1].

قلت: والجواب الصحيح أنه كان صحابياً، وقد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة.

قال الخطيب: واحتجوا أيضاً: بأن الصحابة عملوا بأخبار النساء والعبيد. ومن تحمل الحديث طفلاً وأداه بالغاً، واعتمدوا في العمل بالأخبار، على ظاهر الإسلام.

قال: فيقال لهم: هذا غير صحيح. ولا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده، واستقامة مذاهبه، وصلاح طرائقه. وهذه صفة جميع النسوة اللآتي روين عنه ﷺ. وكل متحمل للحديث عنه صبياً ثم رواه كبيرا، وكل عبد قبل خبره في أحكام الدين. ويدل على صحة ما ذكرناه: أن عمر ابن الخطاب رد خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقتها وسكناها لما طلقها زوجها ثلاثا مع ظهور إسلامها واستقامة طريقها.

وهكذا اشتهر الحديث عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: ما حدثني أحد عن رسول الله ﷺ إلا استحلفته. ومعلوم أنه كان يحدثه المسلمون. ويستحلفهم مع ظهور اسلامهم. وأنه لم يكن يستحلف فاسقاً ويقبل خبره، بل لعله ما كان يقبل خبر كثير ممن يستحلفهم مع ظهور إسلامهم وبذلهم له اليمين.

---

(١) الكفاية/ ١٤١، ١٤٢.

وكذلك غيره من الصحابة رُوي عنهم: أنهم رَدُّوا أخباراً رُويت لهم، ورواتها ظاهروا الإسلام، فلم يطعن عليهم في ذلك الفعل ولا خولفوا فيه، فدل على أنه مذهب لجميعهم، إذ لو كان فيهم من يذهب إلى خلافه لوجب بمستقر العادة نقل قوله إلينا.

قال: ويدل على ذلك أيضا: إجماع الأمة على أنه لا يكفي في حالة الشهود على ما يقتضي الحقوق: إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود واختبارها.

وهذا يوجب اختبار حال المخبر عن رسول الله ﷺ وحال الشهود لجميع الحقوق. بل قال كثير من الناس: إنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد.

فثبت مما ذكرناه: أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال[١].

فالعدالة إذاً: هي السلامة من الفسق بارتكاب كبيرة من الكبائر أو إصرار على صغيرة أو على مباح يُخِل بالمروءة، وهي كمال النفس بالترفع عن الدنايا وما يشين عند الناس ويوجب ذمهم واحتقارهم في العُرف.

ولكنها ليست الخروج من كل الشبهة، ومحاسبة النفس في كل لحظة ونحو ذلك من التشديدات، وإلا لتعطلت المصالح والأحكام، لعدم وجود من سلم من جميع المعاصي. فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً. ولو كان كل مذنب عدلاً لم نجد مجروحاً. ولكن العدل من اجتنب الكبائر وكانت محاسنة أكثر من مساوئه[٢].

---

(١) راجع الكفاية/ ١٤٢، ١٤٣.
(٢) الروض الباسم/ ٢٧.

٢ ـ الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة:

قلت في السابق: إن العدالة هي هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً. حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه وذلك إنما يتحقق باجتناب الكبائر وبعض الصغائر وبعض المباحات. ولا خلاف في اجتناب هذه الأمور في العدالة المعتبره في قبول الشهادة والرواية عن النبي ﷺ لأن من لا يجتنب هذه الأمور أحرى أن لا يجتنب الكذب، فلا يكون موثوقاً بقوله، ولا خلاف أيضاً في اشتراط هذه الأمور الأربعة (الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة) في الشهادة، لأن الرواية والشهادة كلاهما خبر، غير أن الرواية خبر عام قُصد به تعريف دليل شرعي، وأما الشهادة فهي خبر خاص، قُصد به ترتيب فصل القضاء عليه.

ومن هنا نجد أن عدل الشهادة يختص بشروط لا تشترط في باب الرواية، وهي تؤثر في الشهادة دون الرواية.

أولها: شرط الذكورة في الشهادة، لأن فيها قهراً وسلطاناً واستيلاء تأباه النفوس الأبية، فإذا كان هذا الإلزام بشهادة المرأة كان أنكى وأشد.

لذا اشترطت الذكورة في الشهادة إلا في المواطن التي لا يصلح لهم الإطلاع عليها.

الثاني: شرط الحرية. لأن الشهادة، كما قلنا ـ فيها قهر للنفوس ـ والنفس الأبية تأبى القهر بالأدنى منها، فاشترطت الحرية. ولأن سبب العداوة في العبد بسبب سلبه الحرية، وما فاته بسببها من عدم الإستقلال والكسب بالمنافع، متحقق فيه ومحتمل في الحر. ومن القريب أن يؤثر ذلك في الأمر المعين الخاص ببعض الناس بالشهادة للضغن والحقد، ويبعد أن يكون له أثر في غير المعين العام بالرواية بالضغن والحقد على كل الناس بالكذب عليهم جميعاً، فيقبل العبد والمرأة في الرواية ولا يقبلان في الشهادة.

الثالث: يشترط التعدد في الشهادة ولا يشترط في الرواية، فقد اشترط اثنان في بعض الشهادات وأربع في بعضها وهذا غير معتبر في المخبر.

الرابع: يُشترط في الشهادة عدم القرابة أو العداوة أو الصداقة ولا يشترط في الرواية، فيروي أولاد رسول الله ﷺ عنه ويروي كل ولد من والده.

الخامس: يُشترط في الشاهد أن يكون مُبصراً، ولا يشترط في الراوي، فالضرير الضابط للصوت تقبل روايته. وإن لم تُقبل شهادته. إذ كان الصحابة يروون عن عائشة، اعتماداً على صوتها وهم كالضرير في حقها. روى الترمذي عن أبي موسى الأشعري قال: ما أشكل علينا أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط، فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً[١].

وروى ابن سعد عن مسروق قال: لقد رأيت مشيخة أصحاب محمد ﷺ، الأكابر يسألونها عن الفرائض[٢].

وقد كان في الرسل من ابتُلي بذلك كشعيب ويعقوب عليهما السلام، ومن الصحابة كابن أم كلثوم وعتبان بن مالك رضي الله عنهما، ومن الصحابة من كُفَّ بصره كابن عباس وابن عمر وجابر وواصلة بن الأسقع رضي الله عنهم، والأخبار المروية عنهم مقبولة، بخلاف الشهادة، فإن شهادتهم لا تُقبل لكون الشاهد في حاجة إلى قدرة التمييز بين المشهود له والمشهود عليه عند الأداء. وهذا التمييز من البصير يكون بالمعاينة ومن الأعمى بالاستدلال وبينهما تفاوت[٣].

وقال أحمد في رواية عبدالله، في سماع الضرير: إذا كان يحفظ من المحدث فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ فلا[٤] وللسيوطي كلام جيد في هذا

---

(١) الترمذي كتاب المناقب (باب ٦٣ ج٥ ص٧٠٥).

(٢) طبقاب ابن سعد ج٨ ص٦٦.

(٣) راجع المستصفى ١/ ١٦١. والإحكام للآمدي ٢/ ٧٦، ٧٧. وأصول السرخسي ١/ ٣٥٤. والكفاية/ ١٥٨.

(٤) المسودة/ ٢٥٨، ٢٥٩.

الموضوع[١].

فرق آخر: وقد أضاف الإمام الشافعي إلى هذه الفروق، فرقاً آخر، وقال يُقبل في الرواية: حدثني فلان، إذا لم يكن مُدلِّساً ولا يُقبل في الشهادة إلا سمعتُ أو رأيتُ أو أشهدني.

وكذلك، فقد تختلف الأحاديث فيؤخذ ببعضها استدلالاً بكتاب الله أو سنة أو اجماع أو قياس. وهذا لا يؤخذ به في الشهادات.

كما أنه قد يُقبل شهادة قوم ولا يقبل حديثهم من قِبَل ما يدخل في الحديث من كثرة الإحالة وإزالة بعض الألفاظ والمعاني[٢].

وأما الحديث الذي رواه الخطيب بطرق عديدة إلى صالح بن حسان عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**لا تكتبوا العلم إلا عمن تجوز شهادته**»[٣]. فهو حديث غير صالح للاحتجاج، لأن صالح بن حسان، قد تفرد بروايته وهو ممن اجتمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به لسوء حفظه وقلة ضبطه. قال ابن حجر العسقلاني. صالح بن حسان النفري أبو الحارث المدني نزيل البصرة متروك من السابعة[٤].

وكان صالح يروى هذا الحديث عن محمد بن كعب تارة متصلاً وأخرى مرسلاً ويرفعه تارة ويوقفه أخرى.

وبهذا تبين أن هذا الحديث غير صالح للاحتجاج على أن لا يكتب العلم إلا عمن تجوز شهادته، وأن الراجح هو الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة، فالعدل الذي يُقبل روايته غير الذي يُقبل شهادته.

---

(١) راجع تدريب الراوي/ ٢٢٢.
(٢) مناقب الشافعي ٢/ ٢٨.
(٣) الكفاية/ ١٥٨.
(٤) تقريب التهذيب/ ١٤٨.

فرق آخر : وقد أوضح العلماء الفرق بين عدل الرواية وعدل الشهادة من جهة أخرى أيضا. فبعد أن اتفقوا على أن التزكية من الاثنين كافية في التعديل والتجريح. اختلفوا في قبول التزكية من واحد. فذهب قوم إلى أنه لابد من اعتبار العدد في الرواية والشهادة كليهما وهو الذي حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. وقال كثير من أهل العلم بأنه يكفي الواحد في تعديل الراوي ولا يكفي في تعديل الشاهد على الحقوق إلا اثنان.

وذهب آخرون إلى الاكتفاء بالواحد فيهما إذا كان المزكى بصفة من يجب قبول تزكيته[(١)].

قال ابن الصلاح : والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره : أنه يثبت في الرواية بواحد. لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادة[(٢)].

وقد استحب الخطيب أن يكون من يزكّي المحدث اثنين للاحتياط فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ. قال : ويدل على ذلك عمر بن الخطاب قبل في تزكية سنين أبي جميلة، قول عريفه، وهو واحد.

ثم روى بسنده إلى الزهري قال : سمعت سنيناً أبا جميلة، يحدث سعيد ابن المسيب يقول : وجدت منبوذا على عهد عمر بن الخطاب فذكره عريفي لعمر فأرسل، فدعاني والعريف عنده فلما رآني مقبلاً قال : عسى الغوير أبوسا[(٣)] قال العريف له يا أمير المؤمنين إنه ليس بمتهم، قال : على ما أخذت هذا؟ قال وجدت نفساً مضيعةً فأحببت أن يأجرني الله فيها. قال : هو حُر وولاؤه لك وعلينا

(١) الكفاية / ١٦٠ . الأحكام ٢/ ٨٥. المسودة / ٢٧١. المستصفى ١/ ١٦٢ . الباعث الحثيث / ٩٦. توضيح الأفكار / ١٢٠ . التقييد والايضاح / ١٤٢ . التدريب ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٨.

(٢) علوم الحديث / ٩٨، ٩٩.

(٣) أي عسى الريبة من قبلك : (لسان العرب مادة غور).

رضاعه[١].

قال الخطيب: ويدل على ذلك أيضا: أنه قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد، فوجب لذلك، أن يقبل في تعديله واحد، وإلا وجب أن يكون ما به ثبتت صفة من يُقبل خبره آكد مما يثبت وجوب قبول الخبر والعمل به، وهذا بعيد، لأن الاتفاق قد حصل على أن ما به تثبت الصفة التي بثبوتها يثبت الحكم أخفض وأنقص في الرتبه، من الذي يثبت به الحكم. ولهذا وجب ثبوت الإحصان الذي بثبوته يجب الرجم بشهادة اثنين وإن كان الرجم لا يثبت بشهادة اثنين، فبان بذلك أن ما يثبت به الحكم يجب أن يكون أقوى مما تثبت به الصفة التي عند ثبوتها يجب الحكم.

وكذلك يجب أن ما به تثبت عدالة المحدث أنقص مما به يثبت الحكم بخبره. والحكم في الشرعيات يثبت بخبر الواحد فيجب أن تثبت تزكية بقول الواحد ولو أمكن ثبوتها بأقل من تزكية واحد لوجب أن يقال بذلك لكي يكون ما به تثبت صفة المخبر أخفض مما يثبت به الحكم غير أن ذلك غير ممكن[٢].

******

****

---

(١) الكفاية/ ١٦٠، ١٦١.

(٢) الكفاية/ ١٦١، ١٦٢.

الباب الأول / الفصل الأول

المبحث الثاني: كيفية ثبوت العدالة للراوي

الطرق التي ذكرها الأئمة لمعرفة العدالة

كيفية ثبوت العدالة للراوي:

من الجدير بالذكر: أن البحث في كيفية ثبوت العدالة للراوي لا يشمل الرواة من الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ فهم كلهم عدول بتعديل الله وتعديل رسوله ﷺ[١].

وأما عامة الرواة فإن عدالتهم تثبت بعدة وسائل، أتحدث عن أهمها فيما يلي:

١ ـ بشهرة الراوي والاستفاضة بين أهل العلم بالعدالة والخير والثناء الجميل عليه.

فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليهم بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا[٢].

وقال الخطيب: مثال ذلك، أن مالك بن أنس وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يُسئل عن عدالتهم[٣].

وقد سُئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثل إسحق يُسأل

---

(١) انظر الكفاية ص٩٣، والباعث الحثيث ص٢٠٥ وفتح المغيث ج٣ ص٨٣ ـ ١٣٨ تدريب الراوي ص٤٠٠.

(٢) الخلاصة للطيبي/ ٨٩، والحطة/ ٩١.

(٣) الكفاية/ ١٤٧.

عنه! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين (١).

كما سُئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد القاسم بن سلام والسماع منه فقال: مثلي يُسئل عن أبي عُبيد؟ أبو عُبيد يَسأل عن الناس (٢).

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب (٣): والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً، ومجوزاً فيه العدالة وغيرها (٤).

قال الخطيب: والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله، وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما. فصحَّ بذلك ما قلناه.

قال ابن الصلاح: وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه (٥).

قال السخاوي: ومن هنا لما شهد أبو إبراهيم المزني صاحب الشافعي عند القاضي بكار بن قتيبة رحمهماالله وقيل له: إنه أبو إبراهيم، ولم يكن يعرفه قبلها فقال: تُقام البينة عندي بذلك فقط (٦).

---

(١) الكفاية/ ١١٨.

(٢) المرجع السابق/ ١٤٧.

(٣) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر المشهور بالباقلاني (٣٣٨ ـ ٤٠٣هـ) قاضي، من كبار علماء العلوم، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. له تصانيف منها « دقائق الكلام » وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦٩. الأعلام: ٦/ ١٧٦.

(٤) الكفاية ص/ ١٤٨.

(٥) علوم الحديث/ ٩٥.

(٦) فتح المغيث ١/ ٢٧٥.

٢ ـ أن ينص اثنان من أهل العلم على عدالة الراوي، وذلك باتفاق العلماء قياساً للرواية على الشهادة.

٣ ـ التعديل بواحد. وصحح هذا الرأى ابن الصلاح وابن كثير وهو الذي اختاره الخطيب حيث قال: والذي نستحبه، أن يكون من يزكي المحدث، اثنين للاحتياط، فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأه[١].

وقال ابن الصلاح: لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله[٢].

واستدل أصحاب هذا الرأى أيضاً فقالوا: إن التزكية بمنزلة الحكم من المعدل بأن الراوي عدل، والحكم لا يحتاج فيه لاثنين.

وقد نُقل عن أبي حنيفة[٣] وأبي يوسف[٤]: والذي يوجبه القياس، وجوب قبول تزكية مرضى ذكر أو أنثى أو عبد لشاهد ومخبر، أى عارف بما يجب أن يكون عليه العبد وما به يحصل الحرج[٥].

---

(١) الكفاية/ ١٦٠.

(٢) علوم الحديث/ ٩٨، ٩٩.

(٣) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي (٨٠ ـ ١٥٠هـ). الفقيه المجتهد المحقق أحد الأئمة الأربعة، قال الشافعي: (الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة) وقال: «رأيته رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته وكان قوي الحُجة، ومن أحسن الناس منطقا».
تذكرة الحفاظ: ١/ ١٦٨. تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٢٣. وفيات الأعيان: ٥/ ٤٠٥. طبقات الحفاظ: ص٨٠١.

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم الكوفي البغدادي (١١٣ ـ ١٨٢هـ). إمام فقيه علاّمة، تفقه بالحديث والرواية. قال أحمد: كان أبو يوسف مُنصفا في الحديث وقال المزي: «أبو يوسف أتبع القوم للحديث» وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة. له كتب منها الخراج.
تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٢. وفيات الأعيان: ٦/ ٣٧٨.

(٥) فتح المغيث ١/ ٢٧٣.

٤ ـ **أن يُعرف الراوي بحمل العلم**. وهو الذي ذهب إليه ابن عبدالبر حيث قال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه في حاله أو كثرة غلطة[١].

وبه قال ابن المواق[٢]، وهو الذي أخذ به الصنعاني، واحتج له بحجج من القرآن والسنة[٣].

ومن أشهر تلك الأدلة قول النبي ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين[٤].

وقد ذكر الوزير أدلة نظرية أخرى استخرجها من بعض الآثار والأقوال. وممن خالف هذا الرأي الإمام أبو عمرو بن الصلاح فقال: وتوسع ابن عبدالبر الحافظ في هذا فقال: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه. لقوله ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. قال: وفيما قاله اتساع غير مُرضٍ[٥].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٧٥.

(٢) هو محمد بن يوسف الغرناطي أبو عبدالله المواق (٠٠ ـ ٨٩٧هـ). فقيه مالكي، كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها في وقته. له كتب منها: التاج والاكليل.
الضوء اللامع ١٠/ ٩٨. الأعلام ٧/ ١٥٤.

(٣) الروض الباسم/ ٢٠ ـ ٢١.

(٤) قال الوزير الصنعاني: روى مرفوعا مسندا من طريق أبي هريرة وعلي بن أبي طالب وعبدالله ابن عمرو بن العاص وعبدالله بن عمر بن الخطاب وأبي أمامة وجابر بن سمرة.
وأسنده العقيلي عن أبي هريرة وابن عمرو بن العاص وقال: الإسناد أولى. وضعف اسناده زين الدين العراقي وقال ابن القطان: الإرسال أولى. وقال ابن عدي: رواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن ابراهيم بن عبدالرحمن الثقة من أصحابنا. وقال الذهبي: رواه غير واحد عن معان يعني ابن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري التابعي.
قال الصنعاني: والقوي صحة الحديث، كما ذهب إلى ذلك إمام أهل الحديث أحمد بن حنبل والعلامة الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر (انظر الروض الباسم/ ٢٠ وما بعدها.

(٥) علوم الحديث/ ٩٥.

وإليه ذهب ابن كثير، حيث نقل كلام ابن الصلاح ثم قال: لو صح ما ذكره من الحديث لكان ما ذهب إليه قوياً، ولكن في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته[١].

وهذا الذي نقله زين الدين العراقي[٢] وقال: إن الحديث غير صحيح.

وقد صَوّب قول ابن عبدالبر ابن الجزري حيث قال: إن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو الصواب، وإن رَدَّه بعضهم. وسبقه المِزّي، فقال: هو في زماننا مرضى بل ربما يتعين[٣].

وقد حمله الحافظ الذهبي محملاً حسناً، إذ قال: إنه حق، ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه ليناً، ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه. فهذا الذي عناه الحافظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

قال: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق فهو يحتج بهم، لأن الشيخين احتجا بهم، ولأن الدهماء أطبقت على تسمنة الكتابين بالصحيحين[٤].

وقال القاضي أبوبكر الباقلاني: الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضى، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيهما العدالة وغيرها.

وبهذا تبين: أن الذي عَدَّله ابن عبدالبر، هو غير مجهول الحال، وغير

---

(١) اختصار علوم الحديث/ ٩٤.
(٢) التقييد والايضاح/ ١٣٨.
(٣) الروض الباسم/ ٢١، ٢٢.
(٤) فتح المغيث ١/ ٢٧٨.

الذي ذهب إليه بعض أهل العراق من الاكتفاء بظهور الإسلام والسلامة من الفسق ظاهراً. والله أعلم.

******
****

الباب الأول / الفصل الأول

المبحث الثالث: محترزات العدالة

١ ـ الكافر لا تُقبلُ روايته .

٢ ـ حكم رواية الصبي .

٣ ـ الفاسق لا تُقبلُ روايته .

٤ ـ حكم رواية المبتدع .

٥ ـ حكم الكاذب في أحاديث الناس .

٦ ـ حكم التائب من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ .

٧ ـ حكم رواية من أخذ على التحديث أجرا .

محترزات العدالة:

قلت عند ذكر مفهوم العدالة: إن الأوصاف والشروط التي ذكرها النقاد المحدثون لكون الحديث صحيحاً، يؤول في واقع الأمر إلى شرطين أساسيين:

وقد تبين بعد مداولة الأقوال المروية في تعريف العدالة والعدل. أن العدل: هو المسلم البالغ العاقل الذي سَلِم من أسباب الفِسق وخَوارم المروءة، وعلى هذا، فالذين اختلف العلماء في قبول حديثهم لا ختلافهم في تحقق العدالة فيهم، يمكن حصرهم فيما يلي:

١ـ الكافر

٢ـ الصبي والمجنون

٣ـ الفاسق

٤ـ المبتدع

٥ـ الكاذب في أحاديث الناس

٦ـ التائب من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ.

٧ـ خبر من أخذ على الحديث أجراً

١ـ أما الكافر: فلا تُقبلُ روايته[(١)]، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم

(١) انظر شرح الكوكب المنير (للعلامة محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفي سنة ٩٧٢هـ) الطبعة الأولى بدار الفكر في دمشق ٢/ ٣٧٩، أصول الرخى ١/ ٣٤٦. الأحكام للآمدي ٢/ ٧٣ فواتح الرحموت ٢/ ١٩٣. المستصفى ١/ ١٥٦. جامع الأصول ١/ ٧٠. توضيح الأفكار ٢/ ١١٥. مقدمة ابن الصلاح / ٩٤. معرفة علوم الحديث / ٥٣. تدريب الراوي / ١٩٧. الكفاية / ١٣٥. إرشاد الفحول / ٥٠. الباعث الحثيث / ٩٢. الأحكام لابن حزم / ١٣٠. حاشية الأزميري / ٢٠٨.

يعلم: لإجماع الأمة على ذلك.

ولأن الرواية منصب شريف، فسُلب منه لخِسَّته.

ولأن خُصومته للمسلمين وعداوته لهم في الدين، مما يحمله على الكيد لهم، والحرص على التلبيس عليهم في دينهم، وإدخال ما ليس منه فيه. قال تعالى ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾[1] أي لا يقصرون في الإفساد عليكم.

وقد كتموا نعت الرسول ﷺ ونبوته من كتبهم، فلا يؤمنون من أن يقصدوا مثل ذلك بزيادة هي كذب لا أصل له، بطريق الرواية.

قال الخطيب: ويجب أن يكون وقت الأداء مسلماً، لأن الله تعالى قال: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا ﴾. وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردوداً مع صحة اعتقاده فخبر الكافر بذلك أولى. ولأن في قبوله تنفيذا لقوله على المسلمين.

ولأن الله تعالى أمرنا بالتوقف في قبول خبر الفاسق. قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾[2] فمن باب الأولى أن لا نقبل خبر الكافر.

ولأن العدالة لا تتحقق أبداً بدون الإسلام.

وعلى كل، إنما هو قيد احترازي لبيان معنى العدالة ومفهومها في اصطلاح الشرع، ليس له وجود في واقع الأمر. فإن المتتبع لأحوال الرواة الذين كان لهم الدور في حفظ السنة ومن ثم روايتها للمسلمين، لا يجد في ثنايا تلك الكتب التي احتوت أحوالهم شخصاً واحداً روى السنن النبوية للمسلمين وهو كافر.

٢- **وأما رواية الصبي**: فإن كان غير مُميز فلم يتخلف العلماء في عدم قبول روايته.

وأما إن كان مميزاً متثبتاً في كلامه فقد اختلف فيه المحدثون والأصوليون.

---

(١) آل عمران/ ١١٨.

(٢) الحجرات/ ٦.

قال الشوكاني[١]: قال الغزالي في المنخول: محل الخلاف في المراهق المتثبت في كلامه أما غيره فلا يقبل مطلقاً[٢].

والجمهور على أنه مردود. قالوا: لأنه لا وازع له عن الكذب، فلا تحصل الثقة بقوله. ولأن قوله في حق نفسه باقراره لا يقبل، فكيف يُقبل في حق غيره[٣]. ولأن الصحابة أجمعوا على عدم الرجوع إلى الصبيان، مع أن فيهم من كان يطلع على أقوال النبوة، وقد رجعوا إلى النساء وسألوهن من وراء حجاب[٤]. ولأن الصبي بخبره يلزم الغير ابتداء من غير أن يلتزم شيئا، لأنه غير مخاطب[٥].

ولأن الإجماع منعقد على عدم قبول رواية الفاسق لاحتمال كذبه، مع أنه يخاف الله تعالى لكونه مكلفاً. فاحتمال الكذب من الصبي، مع أنه لا يخاف الله تعالى لعدم تكليفه، يكون أظهر من احتمال الكذب في حق الفاسق، فكان أولى بالرد.

وقد قال النبي ﷺ: رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل[٦].

قال الخطيب: إذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله (أي يخاف ويرجو

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٠هـ) فقيه من كبار علماء اليمن، ترجمان الحديث والقرآن، آخر المجتهدين، شيخ الرواية والسماعة، عالي الإسناد. وكان يرى تحريم التقليد، له ١١٤ مؤلفا، منها «نيل الأوطار» و«فتح القدير».
الأعلام ٦/ ٢٩٨. التاج المكلل ص٤٤٣.

(٢) إرشاد الفحول/ ٥٠.

(٣) جامع الأصول ١/ ٧١.

(٤) ارشاد الفحول/ ٥٠.

(٥) أصول السرخسي ١/ ٣٧٢.

(٦) البخاري/ حدود/ ٣٣، طلاق/ ١١. أبو داود حدود/ ١٧. الترمذي حدود/ ١. ابن ماجة/ طلاق/ ١٥. الدارمي/ حدود/ ١. مسند أحمد/ ٦/ ١٠٠، ١٠١، ١٤٤.

ويتجنب ذنوبا) غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك. قال: والأمة مع هذا مجمعة على ما ذكرناه، ولا نعرف بينها خلافاً فيه(١).

وقيل: يُقبل المُميز، إن لم يجرب عليه الكذب.

لكن إذا تحمل الصبي وهو مميز، وأدّاها بعد البلوغ وظهور رشده في دينه قُبلت روايته بالإجماع، لأنه لا خلل في تحمله ولا في أدائه.

ولأن الصحابة أجمعوا على قبول رواية ابن عباس وابن الزبير والنعمان ابن بشير وغيرهم من أحداث الصحابة مطلقاً، من غير فرق بين ما تحملوه في حالة الصغر وبعد البلوغ. فابن الزبير مثلاً ولد في السنة الثانية من الهجرة، لأن الرسول ﷺ توفي وسن ابن الزبير لا يزيد عن العشر(٢) والنعمان بن بشير أول مولود أنصاري في الهجرة(٣) وأنس كانت سنه حين قدم الرسول المدينة عشرا(٤).

والمجنون أولى بالرد من الصبي، لأنه فاقد شرط الضبط من الأصل. قال الشوكاني: ولا أعرف خلافاً في عدم قبول رواية المجنون في حال جنونه، أما لو سمع في حال جنونه ثم أفاق فلا يصح ذلك، لأنه وقت الجنون غير ضابط(٥).

٣ ـ وكذلك لا تُقبل رواية الفاسق:

وهو الذي لا يحافظ على فعل الطاعات ولا يجتنب الكبائر أو يصر على الصغائر أو المباحات التي تخل بمروءة الإنسان.

---

(١) الكفاية/ ١٣٥.

(٢) خلاصة التذهيب/ ١٩٧. تقريب التهذيب/ ١٧٣.

(٣) خلاصة التذهيب/ ٤٠٢.

(٤) الإصابة جـ١ ص٧١. راجع في هذا الموضوع أيضا: المسودة لابن تيمية/ ٢٥٨، ٢٩٠. إرشاد الفحول/ ٥٠. التوضيح/ ٢/ ١١٤. شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٧٩. الأحكام للآمدي ٢/ ٧٢. أصول السرخسي ٢/ ٣٧٢. فواتح الرحموت ٢/ ١٣٩. مقدمة ابن الصلاح/ ٩٤. المستصفى ١/ ٩٩، ١٠٠. تيسير التحرير ٣/ ٤٠. المعتمد ٢/ ٦٢٠.

(٥) إرشاد الفحول/ ٥٠.

لأنه لا عدالة له . قال تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ أمر بالتثبت عند اخبار الفاسق، والآية عامة بلفظها في كل فاسق .

قال القاضي أبو يعلي الحنبلي : كل من أتى بكبيرة فهو فاسق حتى يتوب، وكل من أتى بصغيرة ليس بفاسق . ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت، رُدَّ خبره وشهادته[١] .

وقال تعالى ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[٢] وفي الحديث : لا تأخذوا العلم إلا ممن تقبلون شهادته . رواه البيهقي في المدخل من حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً[٣] .

ورُوي عن جماعة من الصحابة والتابعين أن لا يُؤخذ الحديث إلا عن ثقة[٤] .

وقد استدل السرخسي على عدم قبول رواية الفاسق فقال : فإذا لم يكن عدلاً في تعاطيه، فاعتبار جانب تعاطيه يرجع معنى الكذب في خبره، لأنه لم يبال من ارتكاب سائر المحظورات مع اعتقاده حرمته، فالظاهر أنه لا يبالي من الكذب مع اعتقاده حرمته[٥] .

وقد حكى مسلم في صحيحه الإجماع على رَدّ خبر الفاسق، فقال : إنه غير مقبول عند أهل العلم .

---

(١) العدة / القسم الثالث / ٩٢٥ . للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي توفي في بغداد سنة ٥٢٧ هـ.
(٢) الطلاق / ٦٥ .
(٣) تدريب الراوي / ١٩٨ .
(٤) الكفاية / ٧٢ ـ ٧٥، التدريب / ١٩٨ .
(٥) أصول السرخسي ١ / ٣٤٦.

وقال الجويني[١] : والحنفية، وإن أباحوا بقبول شهادة الفاسق فلم يوجبوا بقبول روايته[٢] ..

وقال أبو حاتم البستي : ومن المجروحين، المعلن بالفسق والسفه وإن كان صدوقاً في روايته، لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحاً. ومن خرج عن حد العدالة لا يُعتمد على صدقه، وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل فحينئذ يُحتج بخبره[٣] .

٤ ـ أما رواية المبتدع[٤]

ففيه تفصيل : هل البدعة مكفرة أو مفسقة :

أ ـ فإن كانت مكفرة، مثل الذي يدعي حلول الألوهية في عليٍّ أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك.

فالتحقيق : أن رواية مثل هذا الشخص لا تُقبل مطلقاً. وقد حكا النووي الاتفاق

---

(١) هو عبدالملك بن عبدالله المعروف بإمام الحرمين (٤١٩ ـ ٤٧٨هـ). الأصولي الأديب : الفقيه الشافعي، أعلم المتأخرين، المجمع على إمامته المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك.
وفيات الأعيان ٣/ ١٦٧ . الفتح المبين في طبقات الأصولين ١/ ٢٦٠ .

(٢) ارشاد الفحول للشوكاني / ٥١ . المسودة/ ٢٥٧ .

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٧٩ . راجع كذلك الأحكام للآمدي ٢/ ٧١، ٨٣، ٨٤. تيسير التحرير ٣/ ٥٠، ٥١ . إرشاد الفحول / ٥٣ . العدة القسم الثالث / ٩٢٥ . شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٨٢ ـ ٤١٤ . مقدمة ابن الصلاح / ٩٤ . الكفاية / ١٣٥ . وما بعدها وتوضيح الأفكار ٢/ ١١٧، ١١٨ .

(٤) واحد المبتدعة : وهم أهل الأهواء من الجهمية والقدرية والمعتزلة والخوارج والروافض ومن نحا نحوهم.

على هذا القول[١] وكذلك الجزري[٢].

قالوا: لأنه كفر ببدعته، والكافر لا تُقبل روايته. ولأن الكافر ليس بأهل للشهادة ولا للرواية. وكونه متأولاً ممتنعاً عن المعصية غير عالم بكفره لا يجعله أهلاً لها. فإن كل كافر متأول[٣].

وقيل: إن رواية المكفر بالبدعة تُقبل مطلقاً، وهو قول جماعة من المتكلمين والأصوليين.

وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مذهبه، يُقبل[٤].

وقد حرر الحافظ ابن حجر القول في المكفر ببدعته فقال: التحقيق؛ أنه لا يُرد كل مكفر ببدعته. لأن كل طائفة تدعى أن مخالفيها مبتدعة. وقد تبالغ فتكفر. فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد: أن الذي ترد روايته، من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه. وأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله[٥].

ب ـ وإن كانت بدعته مفسقة غير مكفرة، مثل بدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون، وغير هؤلاء من الطوائف الذين يخالفون أصول السنة خلافاً ظاهراً. فقد

اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله:

١ ـ فذهب مالك وابن عيينة والحميدي ويونس بن أبي إسحاق وعلي بن حرب

---

(١) التدريب/ ٢١٦.
(٢) شرح النخبة/ ١٥٦.
(٣) توضيح الأفكار ٢/ ٢٠٥.
(٤) شرح النخبة/ ١٥٦، ١٥٧.
(٥) شرح النخبة/ ١٥٦، ١٥٧.

والقاضي من الحنابلة والباقلاني والآمدي[١] والجبائية[٢]، ذهبوا إلى أن رواية المبتدع غير مقبولة على الإطلاق[٣].

قالوا: لأنه فاسق ببدعة، وقد اتفقوا على رد الفاسق بغير تأويل، فيلحق به المتأول.

وقد روى أبو إسحاق الفزاري بسنده عن الحسن قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء[٤].

ولأن في الرواية عن المبتدع ترويجاً لأمره وتنويها بذكره، وهو واجب الإهانة. وعلى هذا فينبغي أن لا يروي عن مبتدع شيء حتى يشاركه فيه غير المبتدع[٥].

وقد انتقد ابن الصلاح هذا الرأي، وقال: وهو بعيد مباعد الشائع عن أئمة الحديث. فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيح كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول[٦].

٢ ـ وذهب بعض الناس إلى أن رواية المبتدع بدعة مفسقة تقبل مطلقاً سواء كان

---

(١) هو علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي (٥٥١ ـ ٦٣١هـ). الفقيه الأصولي، يقال أنه حفظ الوسيط لأبي حامد الغزالي، وقال عبدالسلام: ما علمت قواعد البحث إلا من الآمدي، وما سمعت أحدا يلقي الدرس أحسن منه. مقدمة الإحكام للآمدي للشيخ عبدالرزاق عفيفي ١/ و وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٣.

(٢) هو محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي (٢٣٥ ـ ٣٠٣هـ). من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه نسبة الطائفة الجبائية وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة انفرد بها في المذهب.
وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧. الأعلام ٦/ ٢٥٧.

(٣) شرح العلل ١/ ٥٣.

(٤) الجرح والتعديل ١/ ١/ ٣٢.

(٥) راجع شرح العلل ١/ ٥٤.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ١٠٤.

داعياً أم لا . لكن بشرط أن يكون متقياً. لأن تدينه وصدق لهجته الذي عليه مدار الرواية يمنعه عن الكذب . ولا ينظر إلى مخالفته للجماعة في العقيدة .

يقولون : لأنه إذا لم يخرج عن أهل القبلة ـ وكان متحرجاً معظماً للدين ـ غير عالم بكفره يحصل ظن الصدق في خبره فيقبل كخبر المسلم العدل[(١)] .

٣ ـ والمذهب الثالث فيه : أنه تُقبل روايته ، إذا كان لا يعرف عنه أنه يستحل الكذب في نصرة مذهبه ، والشهادة ، لمن وافقه بما ليس عنده فيه شهادة سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن .

وهذا المذهب معزوٌّ إلى الإمام الشافعي وابن أبي ليلى[(٢)] وسفيان الثوري . وروى مثله عن أبي يوسف القاضي[(٣)] وعن أبي حنيفة ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني وقال ابن المديني : لو تركت أهل البصرة للقدر وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب[(٤)] .

وقد تُعُقِّب هذان القولان بأنه لا داعي للقيد الذي ذكر فيهما . أعني كونه متقياً أو عدم استحلال الكذب ، لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راو ، لأنا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة ، فالأولى أن ترد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور أو من لا يخاف الله فلا يمتنع عن الكذب[(٥)] وقال علي القاري : أنه إذا اعتقد حل الكذب صار كافراً .

---

(١) شرح النخبة / ١٥٨ .

(٢) هو عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي (٠٠ ـ ٨٦هـ) . ثقة ، كان من أكابر التابعين قال ابن معين : ثقة قال عبدالله بن الحارث : ما ظننت أن النساء ولدن مثله . تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦٠ . التقريب ٢٠٩ . تاريخ بغداد ١٠ / ١٩٩ .

(٣) التقييد والإيضاح / ١٤٩ .

(٤) شرح العلل ١ / ٥٣ .

(٥) راجع الباعث الحثيث / ١٠٠ .

والمفروض أن بدعته ليس مما يقتضي الكفر[١] .

٤ ـ أما المذهب الرابع : فهو أنه تُقبل روايته ، إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، وكانت روايته لا تشتمل على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً .

فأما الداعية ، فلا يُحتج بروايته ، لأن تزين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه .

وممن ذهب إلى هذا القول : الإمام أحمد بن حنبل وابن المبارك وابن مهدي ويحيى بن معين . وروى عن مالك أيضاً[٢] .

وقال ابن الصلاح : هذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء . وقال ابن حبان البستي : الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً[٣] .

وقال في تاريخ الثقات : في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي : ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها : أن الاحتجاج بأخباره جائز .

قال الزين العراقي : وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظر ، فإنه يروى عن مالك رد روايتهم مطلقاً[٤] .

وقال الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني[٥] شيخ أبي داود ، والنسائي في كتابه « معرفة الرجال » : فمنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً ، إذا لم يُقَوِّيه بدعته .

---

(١) شرح النخبة / ١٥٨ .

(٢) شرح العلل ١ / ٥٤ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح / ١٠٤ .

(٤) التقييد والإيضاح / ١٥٠ . وشرح النخبة / ١٥٩ .

(٥) هو إبراهيم بن إسحاق السعدي الجوزجاني (٠٠ ـ ٢٥٩هـ) . محدث الشام، وأحد الحفاظ المصنفين المخرجين الثقات . تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٤٩ . طبقات الحفاظ ٢٤٨ .

قال الحافظ: ما قاله الجوزجاني مُتَّجه، لأن العلة التي بها يُرَدّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية[١].

قلت: وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية: بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخُلقه.

والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم[٢].

والدليل عليه: احتجاج الشيخين بالمبتدعة الدعاة أيضاً، فقد احتج البخاري بعمران بن حطان وهو من الدعاة. كما احتج البخاري ومسلم كلاهما بعبد الحميد بن عبدالرحمن الحماني. وكان داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود[٣].

وهذا دليل على أن الشيخين لم ينظرا إلى روايات المنسوبين إلى البدع بالمنظار الذي رأى به إليها أصحاب الأقوال التي مرت بنا الآن، وإنما العبرة عندهم كما قلنا بصدق الراوي وأمانته وتدينه وخلقه.

ولذلك أجاب عنه أبو داود من دون أن ينظر إلى تلك الخلافات النظرية: بأنه ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج. ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج. ثم قال: ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحماني، إنما أخرج له في المقدمة، وقد وثقه ابن معين.

ولذلك قال الذهبي في الميزان[٤] في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي شيعي جُلِدَ، لكنه صدوق. فلنا صدقه، وعليه بدعته. ونقل توثيقه عن أحمد وغيره ثم قال: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مُبتدع، وحَدُّ الثقة: العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة؟

---

(١) شرح النخبة/ ١٦٠. التوضيح ٢/ ٢٠٣.
(٢) الباعث الحثيث/ ١٠٠.
(٣) التقييد والإيضاح/ ١٥٠.
(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

وجوابه: أن البدعة على ضربين، بدعة صغرى. كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرُّق، فهذا أكثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يُحتج به ولا كرامة. وأيضاً، فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً. بل الكذب شعارهم والتُّقية والنفاق دثارهم. فكيف يُقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا. انتهى.

فليس كل من رُمي بالبدعة مردود الرواية، لأن كثيراً منهم اتهموا بها من غير بينة ولا بُرهان. كما كتب المحقق القاسمي: أنه فتش عن الرواة الخمسة والعشرين الموجودين في الصحيحين الذين اتهمهم السيوطي نقلا عمن سلفه بالتشيع، فتش عنهم في كتب الشيعة فلم يجد منهم إلا راويين هما إبان بن تغلب وعبدالله بن أعين[(١)].

والقليل النادر من المبتدعة الدعاة الذين وردت لهم الروايات في الصحيحين. فقد حقق عنهم الحافظ ابن حجر[(٢)] فوجد أنه توفر فيهم من الصدق ما لو أن أحدهم أن يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ. لذلك استثني هؤلاء الرواة القلائل. وواضح أن هذا أمر لا يستطيع تقديره غير أولئك الأئمة المعاصرين للرواة أو قريبي العهد بهم. كما أن النادر لا حكم له[(٣)].

---

(١) قواعد التحديث/ ١٩٥.

(٢) هدى الساري ٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) راجع منهج النقد ٧٥، ٧٦. وانظر لتفاصيل الموضوع: مقدمة ابن الصلاح / ١٠٤. معرفة علوم الحديث / ٥٣. توضيح الأفكار ٢/ ١٩٨. وما بعدها المسودة/ ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤. أصول السرخسي ١/ ٣٧٣. إرشاد الفحول / ٥٠. الإحكام للآمدي ٢/ ٧٣، ٨٤. مناقب الشافعي / ١٨٧، الفتاوى ١٣/ ٣١، ٢٧/ ٣٧٩. تيسير التحرير ٣/ ٤١. حاشية الأزميري ٢/ ٢٠٩، ٢٢١. مقدمة مسلم/ ٦٠، ٦١، ٨٤. الكفاية/ ١٩٤. شرح الكوكب ٢/ ٤٠٢. =

٥- **وأما الكاذب في أحاديث الناس**،فقد قال الإمام مالك رحمه الله : ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، إذا جُرِّب ذلك عليه ، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ[(١)] .

وفي شرح الكوكب المنير : ويُرد كاذب ، ولو تَدَيَّن ، أي تحرز عن الكذب في الحديث عند أكثر العلماء ، منهم الإمامان مالك وأحمد وغيرهما . لأنه لا يؤمن أن يكذب فيه[(٢)] .

حيث إنه مستهتر بمقام ربه . ولأن النصوص قد نهت عن قبول خبره بمجرد الفسق . إلا إذا أقلع عن ذنبه وتاب توبةً نصوحاً تبدل ما كان من حاله إلى حال التُقى ، فإنه يُقبل خبره وتعود عدالته .

قال ابن الصلاح : التائبُ من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق نقبل روايته[(٣)]لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ ﴾[(٤)] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾[(٥)] وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ ﴾[(٦)] وآيات أخرى كثيرة في هذا المعنى .

وهو مذهب الإمام أحمد وأبي بكر الحميدي شيخ البخاري ، خلافاً للإمام

= المجروحين ١/ ٨١ ، ٨٢ . شرح علل الترمذي ١/ ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ . الحطة/ ٩٢ .

(١) الكفاية/ ١٨٩ .

(٢) شرح الكوكب ٢/ ٣٩٣ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح/ ١٠٤ .

(٤) الفرقان/ ٧٠ .

(٥) طه/ ٨٢ .

(٦) آل عمران/ ٨٩ .

أبي بكر الصيرفي الشافعي، فقد قال في شرحه لرسالة الشافعي: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لو نعد لقبوله بتوبة تظهر [١].

وهذا يفهم منه في الظاهر: أنه أطلق الكذب ولم يخصه بالكذب في الحديث. فلا يُقبل عنده رواية التائب من الكذب في أحاديث الناس أبداً. ولكن قال العراقي [٢] في شرحه: والظاهر أن الصيرفي إنما أراد الكذب في الحديث. بدليل قوله: من أهل النقاد. وقد قَيَّده بالمحدث فيما رأيته في كتابه المسمى «بالدلائل والإعلام» فقال: وليس يطعن على المحدث، إلا أن يقول: تعمدت الكذب، فهو كاذب في الأول، ولا يقبل خبره بعد ذلك [٣].

ثم هل يخرج الراوي عن العدالة بكذبة واحدة في أحاديث الناس أم لا؟ فقد نقل الحنابلة قولين للإمام أحمد في هذا:

فظاهر كلامه في رواية علي بن سعيد في الرجل يكذب كذبة واحدة: لا يكون في موضع العدالة، الكذب شديد [٤].

وقال المجد بن تيمية: وقد روى عن أحمد أن الكذبة الواحدة لا ترد بها الشهادة. فالرواية بالأولى [٥].

وهذه الرواية هي الراجحة عند الإمام أحمد، كما صرح به صاحب شرح

---

(١) مقدمة ابن الصلاح/ ١٠٤.

(٢) هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن أبو الفضل، زين الدين المعروف بالحافظ العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ). بحاثه، من كبار حُفَّاظ الحديث، قال ابن حجر: وكان نذر الكلام، طارحا للتكلف، كثير الحياء وكانت أماليه يمليها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.
ذيل تذكرة الحفاظ ٠/ ٣٧٠. طبقات الحفاظ/ ٥٤٣.

(٣) التقييد والإيضاح/ ١٥١.

(٤) العدة/ القسم الثالث ٩٢٧.

(٥) المسودة/ ٢٦٢.

الكوكب المنير، والصحيح من المذاهب: أن الكذبة الواحدة لا تقدح، للمشقة وعدم دليله[(١)].

وفي العدة: ونقل أحمد بن أبي عبده[(٢)] عنه في الرجل يكذب فقال: إن كثر كذبه لم تصل خلفه. قال: وظاهر هذا: أنه لا يخرج من العدالة بكذبة واحدة.

٦ - أما التائب من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ.

فقد ذكر الخطيب: أن الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث وادعاء السماع، يُوجب رَدّ الحديث عند غير واحد من أهل العلم وإن تاب فاعله. قال أبو عبدالرحمن عبيدالله بن أحمد الحلبي: سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد، ثم تاب ورجع. قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُكتب حديثه أبداً[(٣)].

قال ابن الصلاح: التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تُقبل روايته أبداً، وإن حسنت توبته، على ما ذكر عن غير واحد من أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري[(٤)].

وذكر الإمام أبو المظفر السمعاني[(٥)]: أن كل من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه وهذا أيضاً هي من حيث المعنى ماذكره الصيرفي[(٦)].

---

(١) شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٩٥.

(٢) هو أحمد بن أبي عبده هكذا بالتكبير - أبو جعفر الهمداني - من أصحاب الإمام أحمد الذين أخذوا عنه. وماتوا قبله. قال فيه الإمام أحمد: ما عبر هذا الجسر أنصح لأمة محمد ﷺ من أحمد بن أبي عبده. قال الخلال: يعني جسر النهروان (طبقات الحنابلة ١/ ٨٤).

(٣) الكفاية/ ١٩٠.

(٤) مقدمة ابن الصلاح/ ١٠٤.

(٥) هو منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني أبو المظفر (٤٢٦ - ٤٨٩هـ). مفسر، محدث، متكلم، فقيه، أصولي، كان مفتي خراسان، له كتب منها منهاج أهل السنة.

(٦) مقدمة ابن الصلاح/ ١٠٥.

وقال ابن النجار صاحب الكوكب: وتقدح كذبة واحدة في الحديث ولو تاب منها. نص على ذلك الإمام أحمد رضي الله عنه، وقال لا تُقبل توبته مطلقاً. وقال القاضي وغيره: قال: لأنه زنديق، فتخرج توبته على توبته[١].

ويفارق هذا الشهادة: لأن الكذب لا يدل على ذلك، لأنه يجوز أن يحمله على ذلك الرغبة في الرشوة وقضاء الحق، فلهذا قبلت شهادته فيما لم يرد[٢].

وهذا هو رأي جمهرة من أئمة الحديث ورجالاته. منهم سفيان الثوري ويحيى بن معين وعبدالله بن المبارك[٣].

وقد رد النووي[٤] هذا وقال: هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة.

وكذا قال في شرح مسلم: المختار، القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، كالكافر إذا أسلم[٥].

وقد رجح السيوطي ما قاله أحمد ومن معه وعلق على كلام النووي، فقال: إن كانت الإشارة في قوله (هذا كله) لقول أحمد والصيرفي والسمعاني فلا والله، ما هو بمخالف ولا بعيد.

والحق ما قاله الإمام أحمد تغليظاً وزجراً[٦] بليغاً عن الكذب على رسول الله ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب

---

(١) شرح الكوكب ٢/ ٣٩٥.
(٢) العدة/ القسم الثالث/ ٩٢٩.
(٣) التوضيح ٢/ ٢٣٩.
(٤) هو يحيى بن شرف بن مري أبو زكريا محي الدين النووي (٦٢١ ـ ٦٧٦هـ). علامة بالفقه والحديث وكان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، أتقن علوماً شتى وكان شديد الورع والزهد آمراً بالمعروف ناهيا عن المنكر، تاركا لجميع ملاذ الدنيا ولم يتزوج.
تذكرة الحفاظ ٤/ ١١٧٠. طبقات الحفاظ ٥١٣.
(٥) التدريب/ ٢٢٠، ٢٢١. وانظر كذلك شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ٧٠.
(٦) تدريب الراوي/ ٢٢١. وراجع كذلك توضيح الأفكار ٢/ ٢٣٧. والباعث الحثيث/ ١٠٢. =

على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة. فلا يقاس الكذب في الرواية على الكذب في الشهادة أو في غيرها ولا على أنواع المعاصي الأخرى.

قال السيوطي: وقد وجدت في الفقه فرعين، يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني: فذكروا في باب اللعان: أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة في عرضه. فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً.

وذكروا: أنه لو قذف وزنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف، لم يُحَدّ، لأن الله تعالى أجرى العادة لا يفضح أحداً من أول مرة فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك. فلم يحد له القاذف.

وكذلك نقول فيمن تبين كذبه: الظاهر، تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه، فوجب إسقاط الكل وهذا هو واضح بلا شك[١].

٧ - أما خبر من أخذ على التحديث أجراً:

فقد اختلف العلماء فيه على رأيين، لأن العدل يجب عليه أن يتنزه عن خوارم المروءة.

أما الرأي الأول: فهو أنه لا يجوز للمحدث أن يأخذ أجراً على تحديثه قالوا: لأنه إن أخذ الأجرة خيف أن يتزيد في الحديث ليطول به ويكثر الأجر.

وممن ذهب إلى هذا الرأى حماد بن سلمة وإسحاق بن راهوية وسليمان ابن حرب وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وشعبة.

= والتقييد والايضاح / ١٥١. ومنهج النقد / ٧٤.

(١) تدريب الراوي / ٢٢١ وراجع كذلك توضيح الأفكار ٢/ ٢٣٧ والباعث الحثيث / ١٠٢ والتقييد والايضاح / ١٥١ ومنهج النقد / ٧٤.

وقد علل شعبة هذا الخطر بأن الذي يأخذ الأجر يقضي به الأمر إلى محبة استمرار ذلك فيكذب[١].

وقد عُثر بعض من كان يأخذ الأجرة على الرواية، على تزيده وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعطى[٢].

وقد أهدي للحسن فردَّه وقال: إن من جلس مثل هذا المجلس فليس له عند الله خلاق.

وكان رجل يسمع من حماد بن سلمة، فركب بحر الصين فقدم، فأهدى إلى حماد، فقال له حماد: اختر إن شئتَ قبلتُها، ولم أُحَدثك أبداً وإن شئت حدَّثتُك ولم أقبل الهدية؟ فقال: لا تقبل الهدية وحدّثني، فرد الهدية وحدّثه.

وقد أفتى إسحاق بن راهوية وأبو حاتم الرازي عن المحدث الذي يحدث بالأجر: أنه لا يُكتب عنه[٣].

وقد سُئل أحمد بن حنبل: أيكتب عمن يبيع الحديث؟ قال: لا، ولا كرامة. والنووي لم يكن يقبل ممن له به علقة، من إقراء أو انتفاع ما[٤].

وعُرض على عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وعبدالله بن إدريس مائة ألف فرفضا. وأبو الفتح الكرخي راوي الترمذي أرسل إليه بعض من كان يحضر مجلسه شيئاً من الذهب فما قبله، وقال: بعد السبعين واقتراب الأجل آخذ على حديث رسول الله ﷺ شيئاً، ورده مع الاحتياج إليه[٥].

وهو سنة الصحابة والتابعين، أنهم رووا الحديث للناس احتساباً حتى شاع

---

(١) توضيح الأفكار ٢/ ٢٥٢.
(٢) الكفاية/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢. فتح المغيث ١/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢.
(٣) الكفاية/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢. فتح المغيث ١/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢.
(٤) فتح المغيث ١/ ٢٢٢.
(٥) فتح المغيث ١/ ٢٢٢.

قولهم: عَلّم مجاناً كما عُلِّمت مجاناً[(١)].

وأما الرأي الثاني: فهو أنه يجوز أخذ الأجرة على التحديث، لأن المحدث قد يكون فقيراً وله عيال تجب عليه مُؤنتهم، وانقطاعه للتحديث يؤدي إلى ترك الكسب لهم.

وكان الحافظ الحجة الثبت شيخ البخاري أبو نُعيم الفضل بن دُكين يأخذ العوض على التحديث بحيث إذا كان معهم دراهم صحاح بل مكسرة أخذ صرفها[(٢)].

كما أخذ غيره كعفان أحد الحفاظ الأثبات من شيوخ البخاري أيضا. فقد قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبدالله يعني الإمام أحمد يقول: شيخان كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما وكُنّا نلقى من الناس في أمرهما ما الله به عليم. قاما لله بأمر لم يقم به أحد أو كبير أحد مثل ما قاما به، عفان وأبو نُعيم، يعني بقيامهما عدم الإجابة في المحنة وبكلام الناس: من أجل أنهما كانا يأخذان على التحديث.

ووصف أحمد مع هذا عفان بالمتثبت. وقيل له: من تابع عفان على كذا. فقال: وعفان يُحتاج إلى أن يتابعه أحد.

وأبو نُعيم: الحجة الثبت. وقال مرة: إنه يُزاحم به ابن عيينة. وهو على قلة روايته أثبت من وكيع. إلى غير ذلك من الروايات عنه بل، وعن أبي حاتم في توثيقه وإجلاله[(٣)].

وقد أفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، فقيه العراق ببغداد لأبي الحسين ابن النقور بأخذ الأجرة، لشغل المحدثين له عن التكسب لعياله[(٤)].

---

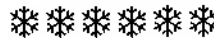
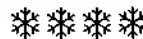
(١) الكفاية/ ٢٤٠، ٢٤١.
(٢) الكفاية ٢٤٣. فتح المغيث ٢/ ٢٢٢.
(٣) فتح المغيث ٢/ ٢٢٣.
(٤) تدريب الراوي/ ٢٢٦.

وقد ثبت في صحيح البخاري : إن أَحَقَّ ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله[١] كما يشهد له جواز أخذ الوصيّ الأجرة من مال اليتيم إذا كان فقيرا ولا يرجع اليتيم عليه بعد البلوغ بما أخذ . والقرآن الكريم شاهد عدل على صحة ذلك .

والذي أراه أنه يجب أن يفرق بين من يكون له ما يمون نفسه وأهله منه ومن لا يكون له ذلك .

فإن كان المحدث ذا يسار ، وهو لا يحتاج إلى أخذ الأجرة وجب عليه أن يحدث بغير أجر . وإذا كان لا يجد ما يعيش منه ، لم يكن له بُد من أن يأخذ الأجر إذا انقطع للتحديث . كما اضطر بعض الحفاظ الثقات لأجل ظروفهم المعيشة الضيقة لأخذ الأجرة . فاغتفر لهم النقاد ذلك لما علم من صدقهم وأمانتهم .

وفيما عدا تلك القلة التي تقاضت الأجر على الحديث، جرى سائر المحدثين على رفض الأجرة . وضربوا الذلك أمثلة عالية جدا[٢] .

(١) كتاب الإجارة/ باب ما يعطي في الرقية ٥/ ٣٦٠ .

(٢) قارن مع ما جاء في منهج النقد / ٧٧ والتقييد والايضاح / ١٥٤ والجرح والتعديل / ١٢٧ ومقدمة علوم الحديث / ١٠٧ والباعث الحثيث / ١٠٥ وتذكرة السامع والمتكلم / ١٩ والحطة / ٩٢ .

الباب الأول / الفصل الثاني

المبحث الأول: الضبط عند المحدثين

مفهوم الضبط
تعريف الضابط
الضبط على نوعين : ضبط الصدر وضبط الكتاب
أى الضبطين أرجح في قوة الرواية
الضبط بعد تدوين الكتب
كيف يعرف ضبط الراوي

الضبط عند المحدثين:

لقد تحققنا في مبحث عدالة الراوي: أن الضبط أحد الشرطين الأساسيين ليكون الحديث صحيحا.

وفيما يلي بيانه وتفصيله:

مفهوم الضبط:

وهو عبارة عن احتياط في باب العلم. وله طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم. حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيئا، كما لو سمع صياحا لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضبطا.

وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطا[١] وقال السرخسي[٢] في تعريف الضبط: هو عبارة عن الأخذ بالجزم، وتمامه في الإخبار أن يسمع حق السماع، ثم يفهم المعنى الذي أُريد به، ثم يحفظ ذلك بجهده ثم يثبت على ذلك بمحافظة حدوده ومراعاة حقوقه بتكراره إلى أن يؤدي إلى غيره، لأن بدون السماع لا يتصور الفهم، وبعد السماع إذا لم يفهم معنى الكلام لم يكن ذلك سماعا مطلقا، بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام هو خبر، وبعد فهم المعنى يتم التحمل، وذلك يلزمه الأداء كما تحمل، ولا يتأتى ذلك إلا بحفظه والثبات على ذلك إلى أن يؤدي.

---

(١) جامع الأصول ١/ ٧٢.

(٢) هو محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر المعروف بشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ). إمام من أئمة الحنفية، مجتهد أصولي من أهل سرخس عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل.
الأعلام ٥/ ٣١٥. الفتح المبين ١/ ٢٦٤.

ثم الأداء إنما يكون مقبولا منه باعتبار معنى الصدق فيه وذلك لا يتأتى إلا بهذا[(١)].

وقد وَضَّح هذا المعنى ابن الأثير الجزري فقال: إن الضبط نوعان: ظاهر وباطن. فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة. والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه.

ثم قال: ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوى، هو الضبط ظاهرا عند الأكثر[(٢)].

فالضابط: هو الذي يكون متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يُحيل المعنى إن روى به[(٣)].

الضبط ضبطان:

وعلى هذا، فالظبط ضبطان: ضبط صدر وضبط كتاب.

أما ضبط الصدر: فهو أن يثبت ما سمعه بجيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وأما ضبط الكتاب: فهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[(٤)].

وقد أشار النواب صديق[(٥)] حسن خان إلى هذين النوعين بعبارة أخرى

---

(١) أصول السرخسي ١/ ٣٤٨.

(٢) جامع الأصول ١/ ٧٢، ٧٣.

(٣) تدريب الراوي/ ١٩٨.

(٤) نزهة النظر/ ٢٩.

(٥) هو محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي أبو الطيب (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ). من كبار علماء الحديث بالهند ومن رجال النهضة الإسلامية =

فقال: اعلم أن الضبط الذي يؤخذ في صحة الحديث كان له في الأمة المرحومة ثلاث أحوال:

الأول: إنهم كانوا يحفظون الأحاديث في زمن الصحابة والتابعين عن ظهر غيب، ويقتصرون عليها، وكان ضبطهم يومئذ في جودة الحفظ فقط.

الثاني: إنهم كانوا يكتبون الأحاديث في زمن التابعين وأوائل المحدثين إلى الطبقة السابعة أو الثامنة. وكان ضبط ذلك الوقت في تبيين الخط والاحتياط في النقاط والحركات والسكنات وتصور الحروف ومقابلتها على أصولها الصحيحة وحفظ الكتاب عن العوارض الطارئة عليه ونحوها.

الثالث: إنهم أي الحفاظ صنفوا كتبا جمة في أسماء الرجال وغريب الحديث وضبط الألفاظ المُشكلة وصنفوا شروحا لها حافلة وتعرضوا بما يليق به التعرض والبحث عن أحوالها(١).

فالأول: هو ضبط الصدر والثاني والثالث: هما ضبط الكتاب.

وعلى هذا، فضبط الصدر: هو أن يحفظ الراوي الحديث ثم يستحضره عند الأداء.

وهذا الشرط يستدعى أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل أو متساهل عند التحمل والأداء، عالما بما يحيل المعنى إن روى به. ولا يضره طروء النسيان والسهو الوهم أحيانا. فإن هذا لا يخلو منه أحد، كما في الحديث: إنما أنا بشر أنسى كما تنسون(٢).

= المجددين أحاط بالفنون المتداولة وغيرها وصنف كثيرا باللغة العربية والفارسية والهندية فله نيف وستون مصنفا.

الأعلام: ٦/ ١٦٧. التاج المكلل: ٥٤١. معجم المؤلفين ١٠/ ٩٠.

(١) الحطة ١٤١، ١٤٢.

(٢) البخاري ١/ ٤٢٢. مسلم ٥/ ٦١، ٦٢. ابن ماجه ١/ ٣٨٠. وتمام الحديث عند الشيخين: فإذا نسيت فذكروني..

وأما ضبط الكتاب: فهو أن يصونه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه لأن الناقل إن كان فيه نوع قصور عن درجة الإتقان دخل حديثه في حد الحسن وإذا نزلت درجته عن ذلك، ضعف حديثه[١].

زيادة إيضاح:

قال المُلا علي[٢] في شرح النخبة: وقيد بالتمام (حيث قال: عدل تام الضبط) إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك المعنى: أنه لا يكتفي في الصحيح لذاته بمسمى الضبط، على ما هو المعتبر في الحسن لذاته، كذا في الصحيح لغيره، يكتفي بمجرد الضبط. وأما ضبط الكتاب، فالظاهر أنه كله تام لا يتصور فيه النقصان، ولهذا لا يقسم الحديث باعتباره. وإن كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف الكتاب[٣].

ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير، ضبطا يؤمن معه الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان مُعرض للنسيان[٤] ولذلك استنّ المحدثون للكتابة آدابا تحقق الضبط الكامل لما يكتب على الصحف، ووضعوا لذلك مصطلحات ساروا عليها، فأصبح من الواجب على الكاتب بمقتضى ذلك أن يسير على خطة دقيقة في الكتابة لكي يكون كتابه مقبولا معتبرا.

كما يجب على طالب الحديث أن يعرف مصطلحاتهم في الكتابة ليكون

---

(١) توضيح الأفكار ١/ ٨.

(٢) هو علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ). فقيه حنفي عالم مشارك في أنواع العلوم وقيل: كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طرر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوته من العام إلى العام.
الأعلام: ٥/ ١٢. معجم المؤلفين: ٧/ ١٠٠.

(٣) شرح النخبة/ ٥٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح/ ١٦٢. فتح المغيث ٢/ ١٤٦.

أخذه سليما، فلا يأخذ من النسخ السقيمة، فيكون كمن حمل عن المخلطين[١].

وقد ذكر علماء المصطلح أمورا هامة تتوقف عليها صحة النسخة والانتفاع بها وقد عَدَّها ابن الصلاح ستة عشر أمرا. وقد أوردها قبله القاضي عياض[٢].

أي الضبطين أرجح في قوة الرواية:

أما البحث في أيهما أرجح في قوة الرواية، فللوصول إلى نتيجة واضحة بهذا الصدد، علينا أن ننتظر أولا في مذاهب العلماء في صفة رواية الحديث، فقد اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

١ ـ شدّد قوم في الرواية، فاشترطوا أن تكون الرواية من حفظ الراوي أو تَذكُّره. وقد روي هذا عن مالك وأبي حنيفه وأبي بكر الصيدلاني الشافعي.

٢ ـ وتساهل قوم آخرون، فأجازوا الرواية من نُسخ لم تُقابل، بمجرد قبول الطالب: هذا من روايتك، من غير تثبت ولا نظر في النسخة ولا تفقد طبقة سماعه[٣].

ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتبا مصنفة وتهاونوا حتى إذا طعنوا في السن واحتيج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، فعدهم الحاكم أبو عبدالله الحافظ في طبقات المجروحين. قال: وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون[٤].

---

(١) منهج النقد/ ٢٠٧.

(٢) انظر كتاب الإلماع / ١٤٦ ـ ١٧٣ ومقدمة ابن الصلاح / ١٦٢ ـ ١٨٥ وفتح المغيث ٢/ ١٤٦ ـ ١٨٦ والتقييد والإيضاح ٢٠٣ ـ ٢٢١ ونزهة النظر / ٨٠، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٦٣ وشرح النخبة/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ وتدريب الراوي ٢٨٧ ـ ٣٠٧.

(٣) الباعث الحثيث/ ١٣٩.

(٤) التقييد والإيضاح/ ٢٢٣.

قال القاضي عياض[١]: وما أراهم ذهبوا إلى ذلك إلا بناءًا على صحة الإجازة، وأن الحضور من الشيخ والإعلام بأن هذا الكتاب روايه مُقنع في الأداء والنقل، وإلا فالتحقيق ألا يحدث أحدا إلا بما حقق ولا يخبر إلا بما يُتقن. قال: وعلى هذا عمل الناس اليوم في أقطار الأرض، وسيرة المشائخ قبل، فيصححون سماع الأعجمي والأبله والصبي، الذين لا يفقهون ما يقرأ، ويحضر السماع بغير كتاب، ثم يكتبه بعد عشرات من الشهور أو السنين من كتاب ثقة سمع معه. ولعل الضبط في كثير منه يخالف كتاب الشيخ أو ما قُرىء عليه.

قال: وحُكيت المسامحة فيه عن ابن عيينة وابن وهب ومن بعدهم[٢].

٣ ـ أما الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين والنُظار، أنه يجب أن لا يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه أو قيده في كتابه وصانه في خزائنه فيكون صونه فيه كصونه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه.

وكذلك يأتي، لو سمع كتابا وغابا عنه ثم وجده، أو أعاره ورجع إليه وحقق أنه بخطه، أو الكتاب الذي سمع فيه بنفسه ولم يرتب في حرف منه ولا في ضبط كلمة ولا وجد فيه تغييرا[٣].

من هذه الأقوال الثلاثة ومما نقلته من النواب صديق حسن عن المراحل الثلاث للضبط يتبين لنا بوضوح:

أن ضبط الصدر هو الذي كان يطمئن إليه الأئمة المحدثون في العصور

---

(١) هو عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل المعروف بالقاضي عياض (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ). إمام أهل الحديث في وقته. وكان من أعلم الناس بكلام العرب، أنسابهم وأيامهم. قال السيوطي: صنف التصانيف التي سارت بها الركبان كالشفاء.
تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٠٤. طبقات الحفاظ: ٤٧٠.

(٢) الإلماع/ ١٤١، ١٤٢.

(٣) الإلماع/ ١٣٥.

الأولى من التحديث والتدوين. وأن جمهور المحدثين، وإن قبلوا الرواية من الكتاب بشروطها الشديدة، إلا أن الأفضلية كانت للرواية من حفظ الراوي وتذكره. ولهذا قال مالك: فمن يحدث من الكتب ولا يحفظ حديثه: ولا يؤخذ عنه: أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

وقد قال بمثل هذا جماعة من أئمة الحديث وشدّدوا في الأخذ.

قال خلف بن تميم[١] كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت أستفهم جليسي: فقلت لزائدة: يا أبا الصلت[٢] إني كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها. فقال لي: لا تحدث إلا بما تحفظ بقلبك وتسمع بأذنك. قال: فألقيتها[٣].

وقد روى القاضي عياض بسنده إلى أبي سليمان الخطّابي أنه ذكر قوله عليه السلام: نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها الحديث. فقال: كيف يؤدّيها كما سمعها من لم يُتقن حفظها ولم يُحسن وعيها؟ وكيف يُبَلِّغها من هو أفقه منه وهو لم يملك حملها؟ فهو مغتصبٌ الفقه حقه قاطع لطريق العلم على من بعده[٤].

---

(١) هو خلف بن تميم بن أبي عتاب. روى عن زائده والثوري. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي. ثقة صدوق مات بالمصيصة سنة ٢١٣هـ. راجع طبقات ابن سعد ٧/ ٢/ ١٨٧ ـ ل و ٧/ ٤٩١ ب والجرح والتعديل ١/ ٢/ ٣٧٠ والتاريخ الكبير ٢/ ١/ ١٨٠ وتهذيب التهذيب ٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) هو أبو الصلت، زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين: توفي غازيا في الروم سنة ١٦١هـ التاريخ الكبير ٢/ ١/ ٣٩٥ والجرح والتعديل ١/ ٢/ ٦١٣، وطبقات ابن سعد ٦/ ٢٦٢ ل و ٣٧٨ ب وتهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٣) الإلماع/ ١٣٦، ١٣٧.

(٤) الإلماع/ ١٥٣.

وقال سليمان بن موسى[١] : لا تأخذوا العلم من الصحفيين[٢] .

وقال أبو نعيم : لا ينبغي أن يُؤخذ الحديث إلا من ثلاثة ، حافظ له أمين عليه ، عارف بالرجال ، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه[٣] .

وقد روي عن ابن عباس : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أما بعد : فإني أريد أن أقول مقالة وقد قُدر أن أقولها . لا أدري لعلها بين يدي أجلي ، فمن وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ومن خشي أن لا يعيها ، فإني لا أُحِل لأحد أن يكذب عليَّ[٤] .

وقال عبدالرحمن بن مهدي : يحرم على الرجل أن يروي حديثا في أمر الدين حتى يُتقنه ويحفظه كالآية من القرآن ، وكاسم الرجل . والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها لأن ذلك أسلم له[٥]

فضبط الصدر هو المعول عليه في رواية الحديث عند الأئمة المحدثين ، وإن كان قد رُوى عن بعضهم أنهم كانوا يستعينون بالكتابة على الحفظ .

قال شعبة : كتب به إليَّ وقرأته عليه وسمعته منه يحدث به ، ولكن حفظته من الكتاب . ثم ذكر الحديث[٦]

ولذلك قال الخطيب : ومن سمع الحديث وكتبه وأتقن كتابته ثم حفظ من كتابه فلا بأس بروايته[٧]

---

(١) هو سليمان بن موسى الأموي بالولاء أبو الربيع المعروف بالأشدق (٠٠ ـ ١١٩هـ). صدوق فقيه أهل الشام قال ابن معين : ثقة وقال ابن عدي : وهو عندي ثبت صدوق. التقريب : ١٣٦ . التهذيب : ٤/ ٢٢٦ .

(٢) الكفاية/ ٢٥٣ .

(٣) الكفاية/ ٢٥٦ .

(٤) الكفاية/ ٢٥٧ .

(٥) الكفاية/ ٢٥٨ .

(٦) الكفاية/ ٢٥٤ .

(٧) الكفاية/ ٢٥٤ .

وهذا يعني أن الرواية بما ضُبط في الكتاب مقبولة، وهو الذي اتضح مما نقلنا عن الجمهور أنه إذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط المطلوب، وقابل كتابه وضَبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره، جازت له الرواية منه، وإن أعاره وغاب عنه، إذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير. لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب ـ لو غُير شيء منه وبُدل ـ تغييرُه وتبديلُه. وذلك لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن، فإذا حصل أجزأ ولم يشترط مزيد عليه[١].

الضبط بعد تدوين الكتب

ولعل هذا كله في أول عهد التدوين، إذ كان الناس يرجعون في غالب أحوالهم إلى الحفظ في الصدور. وكانت وسائل الكتابة ضعيفة ناقصة. أما بعد أن دُوّنت الأحاديث وصُنِّفت الكتب وضُبطت السنن في المؤلفات وأُلفت كتب جمة في أسماء الرجال وغريب الحديث وضبط الألفاظ المشكلة وصُنفت شروح لها حافلة، أما بعد هذا كله فأرى بالنسبة لحفظ السنة أن ضبط الكتاب هو الضبط الأقوى. وأما بالنسبة لرواية الحديث فلا يجوز لأحد أن يبدل لفظا بلفظ آخر، وإن كان مرادفا له، لأن الرواية بالمعنى إنما رخص فيها من رخص حين كان الحرج شديدا على الرواة في ضبط الألفاظ، وهذا غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب. وأيضا إن جاز له تغيير اللفظ فلا يجوز له تغيير التاليف[٢].

كيف يعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة المُتقين الضابطين إذا اعتُبر حديثه بحديثهم.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٨٧.
(٢) راجع الحطة / ١٤٢ وتوضيح الأفكار ٢ / ٣٧٢، ٣٧٣.

فإن وافقهم في روايتهم غالبا ـ ولو من حيث المعنى ـ فضابط . ولا تضر مخالفته النادرة لهم . فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ، ولم يُحتج بحديثه[١] .

وقديما قال أيوب السختياني (١٣١ هـ) وهو من صغار التابعين إذا أردت أن تعرف خطأ معلّمك فجالس غيره[٢] .

وقال أحمد بن حنبل : الحديث إذا لم تجمع طُرُقَه لم تفهمه ، والحديث يفسّر بعضه بعضا[٣] .

ومعنى هذا الكلام أنك إذا أردت أن تقف على علة الحديث من جهة سوء حفظ الراوي أو غفلته أو تساهله أو عدم ضبطه لكتابه ، فقارن بين طرقه المتعددة سيظهر لك الصحيح من الدخيل .

وإلى هذا المعنى أشار الخطيب إذ قال : والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طُرقه ويُنظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط[٤] .

وقد تمكن المحدثون بهذا السبر والاعتبار أن وقفوا على أحوال الرواة وأخبارهم ودرجتهم من الضبط والإتقان .

١ ـ قال صالح بن أحمد[٥] : قلت لأبي : أيما أثبت عندك ، عبدالرحمن ابن مهدي أو وكيع ؟ قال : عبدالرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان فقد خالفه

---

(١) تدريب الراوي / ٢٠١ .

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٥٣ .

(٣) الجامع للخطيب ص ٢٧٠ .

(٤) توجيه النظر / ٢٦٥ .

(٥) هو صالح بن الإمام أحمد بن محمد حنبل الشيباني (٢٠٣ ـ ٢٦٥ هـ) . إمام قاضي ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ثقة ، وقال أبو بكر الخلال : كان صالح ابن أحمد سخياً جداً . الرسالة المستطرفة ١٦٤ . تاريخ بغداد ٩/ ٣١٧ . المنهج الأحمد ١/ ٢٣٠ .

وكيع في ستين حديثا، من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن يجيء بها على ألفاظها[١].

٢ ـ وعن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلقمة ابن وقاص وعبيدالله بن عتبة بن مسعود من حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرّأها الله. ثم قال: وكُلُّهم حدثني بطائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض وأثبت له اقتصاصا، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدّثني وبعض حديثهم يُصدق بعضا[٢].

فالزهري أخذ حديثا واحدا من أربعة أشخاص واعتبر بمكانتهم من الحفظ والإدراك، فعرف من هو أوعى لحديثه من الآخر. كما عرف قويّهم من ضعيفهم، وذلك عن طريق اعتبار حديث البعض بحديث الآخر.

٣ ـ وفي تقدمة الجرح والتعديل: أن خالد بن طليق سأل شعبة فقال: يا أبا بسطام حدِّثني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورق من الذهب حديث ابن عمر. فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد، إلا سمّاك. قال: فترهب أن أروي عنك؟ قال: لا، ولكن حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر، ولم يرفعه.

وأخبرنيه أيوب عن نافع عن ابن عمر، ولم يرفعه/ وحدثنيه داود ابن أبي هند عن سعيد بن جبير ولم يرفعه. ورفعه سماك. فأنا أفرقه[٣].

في هذه الرواية قضى شعبة بن الحجاج بأن سماكا كان أقل ضبطا، لأنه خالف كلا من قتادة وأيوب وداود بن أبي هند في رفع الحديث.

وقال مسلم بن الحجاج: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا وكيع عن سفيان عن

(١) شرح علل الترمذي/ ٤٣.
(٢) الكفاية/ ٤٤.
(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص١٥٨.

أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين.

ثم أراد أن ينقد الرواية المذكورة بأن أبا قيس وهم فيها، فقال: حدثنا أبوبكر، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق عن المغيرة قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، وساقه.

وتمام الحديث في صحيحه: فقال: يا مغيرة، خذ الأداوة، فأخذتها ثم خرجت معه، فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عني فقضى حاجته، ثم جاء وعليه جبة شامية ضيقة الكُمَّين، فذهب يخرج يده من كمها. فضاقت عليه. فأخرج يده من أسفلها. فصببت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ثم مسح على خُفّيه ثم صلى[(١)].

ثم ذكر الذين تابعوا مسروقا في هذه الرواية (وقد بلغوا تسعة عشر راويا) فقال:

١ - والأسود بن هلال عن المغيرة.

٢ - وعلي بن ربيعة، خطبنا المغيرة.

٣ - وإياد بن لقيط عن قبيصة بن برمة عن المغيرة بن شعبة.

٤ - وعن حمزة بن المغيرة عن أبيه (المغيرة).

٥ - وعروة بن المغيرة عن أبيه (المغيرة).

٦ - والزهري عن عبادة عن عروة (بن المغيرة).

٧ - وبكر بن عبدالله، عن ابن المغيرة عن المغيرة.

٨ - وسليمان التيمي عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه.

٩ - وشريك عن أبي السائب عن المغيرة.

١٠ - ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة.

١١ - وعروة بن المغيرة عن أبيه.

---

(١) صحيح مسلم كتاب الطهارة/ ٧٧، ٧٨.

١٢ ـ ١٣ ـ وعامر وسعد بن عبيدة قالا : سمعنا المغيرة .

١٤ ـ وأبو العالية عن فضالة عن المغيرة .

١٥ ـ وعمرو بن وهب عن المغيرة .

١٦ ـ وابن عون عن عامر عن عروة عن المغيرة .

١٧ ـ وابن سيرين عن عمرو عن المغيرة .

١٨ ـ وقتادة عن الحسن وزرارة بن أبي أوفى عن المغيرة .

١٩ ـ وحريز بن حية الثقفي عن المغيرة .

ثم قال مسلم : وقد بينا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح ، بخلاف ما روى أبو قيس عن هذيل عن المغيرة ، ما اقتصصناه ، وهم من التابعين وأجلتهم مثل مسروق .

فكل هؤلاء اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هذيل .

والحمل فيه على أبي قيس أشبه ، وبه أولى منه بهذيل ، لأن أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر .

ثم قال : أخبرني محمد بن عبدالله بن قهزاد عن علي بن الحسين ابن شقيق قال : قال عبدالله المبارك : عرضت هذا الحديث ـ يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس ـ على الثوري فقال : لم يجيء به غيره ، فعسى أن يكون وهما[١] .

وفي هذا المثال لاحظنا أن الإمام مسلماً سرد أولا الرواية التي أراد نقد راويها . ثم جاء بالرواية الصحيحة ، ومن ثم ذكر المتابعات لها ، وخرج بنتيجة : أن أبا قيس وهم في الرواية التي رواها عن هذيل عن المغيرة .

---

(١) راجع كتاب التمييز / ١٥٤ ـ ١٥٦ .

الباب الأول / الفصل الثاني

المبحث الثاني: محترزات الضبط

فحش الغلط .

سوء الحظ .

الغفلة .

كثرة الأوهام عند الراوي .

مخالفة الثقات .

الأنواع الخمسة للمخالفة .

محترزات الضبط:

قال الحافظ ابن حجر : إنّ الطعن يكون بعشرة أشياء ، بعضها أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة ، وخمسة تتعلق بالضبط .
لأن الطعن إما أن يكون لكذب الراوي ، أو تهمته بذلك ، أو فحش غلطه ، أو غفلته ، أو فسقه ، أو وهمه ، أو مخالفته ، أو جهالته أو بدعته[١] .

أما التي تتعلق بالطعن في الضبط ، فهي :

١ ـ فحش الغلط .
٢ ـ سوء الحفظ .
٣ ـ الغفلة .
٤ ـ كثرة الأوهام .
٥ ـ مخالفة الثقات .

فالراوي الضابط لا يكون فاحش الغلط ولا سيّء الحفظ ولا مغفلا ولا كثير الأوهام ولا مخالفا للثقات .

١ ـ أما فحش الغلط :

فهو أن يكون الراوي خطؤه أكثر من صوابه ، أو يتساويان ، إذ لا يخلو الإنسان من الغلط والنسيان .

قال ابن حبان : من كثر خطؤه وفحش ، وكاد أن يقلب صوابه فاستحق الترك من أجله ، وإن كان ثقة في نفسه ، صدوقا في روايته ، لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح استحق الترك[٢] .

---

(١) نزهة النظر / ٣٦ ، ٣٧.
(٢) كتاب المجروحين ١/ ٧٦ ، ٧٧.

وقال الإمام الشافعي: ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح: لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته[١].

وقد سأل ابن مهدي شعبة: من الذي يترك الرواية عنه؟ فقال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف أو أكثر الغلط[٢].

وكان ابن مهدي لا يترك حديث رجل، إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط[٣].

وقال: وآخر يهم، والغالب على حديثه الوهم. فهذا يترك حديثه.

وفي رواية أخرى: والرجل الغالب عليه الوهم والغلط.

وقال الثوري: وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك[٤].

وقال ابن حبان: ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع وجعل يحدث به، آنفا من الرجوع مما خرج منه.

وقال أيضا: ومنهم من سبق لسانه حتى حدّث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة. قال: من كان هكذا كان كذابا، ومن صحّ عليه الكذب استحق الترك[٥].

فمن فَحُش غلطه فهو راو غير ضابط وحديثه منكر[٦].

مثل أبان بن عبدالله البجلي، من أهل الكوفة. وهو الذي يقال له: أبان بن أبي حازم. يروي عن أبان بن تغلب وأهل الكوفة. روى عنه الثوري ووكيع

---

(١) الرسالة للشافعي / ٣٨٢.
(٢) شرح العلل ١ / ١١١ وكتاب المجروحين ١ / ٧٦، ٧٧.
(٣) شرح العلل ١ / ١٠٩.
(٤) شرح العلل ١ / ١١٠ وانظر الكفاية باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه ص٢٢٧.
(٥) كتاب المجروحين ١ / ٧٨، ٧٩.
(٦) راجع نزهة النظر / ٣٧ والباعث الحثيث / ٥٨ وشرح النخبة / ٨٧.

والناس. وكان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير.

قال ابن حبان: أخبرنا الهمداني، قال سمعت عمرو بن علي يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد القطان يحدث عنه بشيء قط يعنى أبان البجلي[١].

٢ ـ وأما سوء الحفظ:

فهو عبارة عن أن يكون غلطه أقل من إصابته.

وقال الحافظ ابن حجر: هو من يرجح جانب إصابته على جانب خطئه[٢].

وقال العلماء الآخرون: إن سوء الحفظ على قسمين: وكل منهما مسمى باسم عندهم. قالوا:

أ ـ إن كان لازما للراوي في جميع حالاته من غير عروض سبب لسوء حفظه في بعض الأوقات، فهو الشاذ على رأى بعض أهل الحديث[٣].

وقال السيد محمد بن إبراهيم الوزير[٤]: وقد يُرَدُّ الحديث لسوء الحفظ، فإن كان ملازما له فالضعيف. قال: ومنهم من يعرف الحديث الضعيف بالشاذ.

وقد ذكر الملاّ علي القاري: أن الشاذ له سبعة تفاسير. الرابع منها: ما يكون سوء الحفظ لازما لراويه في جميع حالاته.

قال القاضي حسين بن محسن الأنصاري: وهذا عبر عنه الحافظ بن حجر بقوله: على رأى[٥].

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ١٩ وميزان الاعتدال ١/ ٩.

(٢) البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل للقاضي حسين بن محسن الأنصاري اليماني/ ٣٢، ٣٣ نزهة النظر/ ٥٣.

(٣) نزهة النظر ٥٣. والبيان المكمل/ ٣٤.

(٤) هو محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى الصنعاني الوزير (٧٧٥ ـ ٨٤٠ هـ) مجتهد باحث، من أعيان اليمن، قال الشوكاني: تشيخ وتوحش في الفلوات وانقطع عن الناس. الأعلام ٥/ ٣٠٠. معجم المؤلفين ٨/ ٢١٠.

(٥) البيان المكمل/ ٣٥.

قال أبو حاتم: ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدَّث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن، عن أنس عن النبي ﷺ وما أشبه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به(١).

وقال الترمذي: رب رجل صالح مجتهد في العبادة، ولا يقيم الشهادة ولا يحفظها، وكذلك الحديث لسوء حفظه وكثرة غفلته(٢).

ب ـ وإن كان سوء الحفظ طارئا، أي متجددا على الراوي، إما لكبر سنه أو لذهاب بصره. أو لاحتراق كتبه أو عدمها. بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه، فساء لفقدان مراجعة الكتب، فهذا هو المختلط(٣).

وقال أبو حاتم: ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سُئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك(٤).

كما فعل ابن لهيعه فيما حكاه هشام بن حسان فقال: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعه، فنظرت فلم أجد فيه حديثا واحدا من حديثه، فأتيته وأعلمته بذلك فقال: ما أصنع؟ يجيئونى بكتاب فيقولون: هذا من حديثك. فأحدّثهم به(٥).

وقد قسم الحافظ ابن رجب المختلطين إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: من ضُعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم

---

(١) المجروحين ١/ ٦٧.
(٢) شرح العلل ١/ ٩٣.
(٣) نزهة النظر/ ٥٣ والبيان المكمل/ ٣٦.
(٤) كتاب المجروحين ١/ ٦٨.
(٥) فتح المغيث ١/ ٣٢٨، ٣٢٩ والكفاية/ ٢٣٨.

الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم. وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: والحكم فيه: أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قُبل، وإذا لم يتميز تُوُقفَ فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه[(٢)].

مثل عارم بن الفضل: فقد روى في سنة ٢١٧ فقال: حدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**ليس لامرىء شيء فاتقوا النار ولو بشِقّ تمرة**».

وكان قد حدث في سنة ٢٠٨ عن حميد عن الحسن عن النبي ﷺ. رواه العقيلي قال: حدّثني جَدّي.

وقد تغير بعد سنة ٢١٥، فلم يؤخذ منه[(٣)].

أما النوع الثاني: فهو من ضُعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض. قال ابن رجب: وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: من حدّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحَدَّث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ، فلم يضبط عنه، وسمع منه في مكان آخر، فضبط[(٤)].

والثاني: من حدث عن أهل مصر أو اقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم، فلم يحفظ[(٥)].

والثالث: من حدث عنه أهل مصر أو اقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه

---

(١) شرح العلل ٢/ ٥٥٢.
(٢) نزهة النظر/ ٥٣.
(٣) الكفاية/ ٢١٧ ـ ٢١٨.
(٤) شرح العلل ٢/ ٦٠٢.
(٥) شرح العلل ٢/ ٦٠٩.

غيرهم فلم يقيموا حديثه[١].

وحكم هذا النوع: أن ما سمع من ذلك الراوي في الأماكن التي لم يخلط فيها قُبل، وما لم يكن كذلك، أو جُهل أمره لا يُقبل. وذلك تطبيقا للأصل الذي عرفناه فيمن خلط في آخر عمره[٢].

وأما النوع الثالث: فهم قوم ثقات في أنفسهم، ولكن حديثهم عن بعض الشيوخ، فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

قال ابن رجب: وهؤلاء جماعة كثيرون. ثم عدَّ منهم عددا[٣].

والحكم فيه مُشابِه للحكم في النوعين السابقين، وهو عدم قبول رواية من خلط الراوي في روايته عنهم.

وهذا يتطلب إحصاء الشيوخ الذين خلط الراوي في الرواية عنهم.

وقد ذكر العلماء نوعا رابعا: لم يذكره الحافظ ابن رجب. وهو من ضُعف في بعض الموضوعات دون بعض. ويقع ذلك في الرواة الذين تخصصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع معين من أبواب الحديث أو العلوم الأخرى، ثم تعرضوا لغير ما تخصصوا به[٤].

مثل عاصم بن أبي النجود إمام القراءة المشهور الذي يروي عنه حفص. قال الحافظ ابن حجر: صدوق، له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة[٥].

ومثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي: قال الحافظ ابن حجر: إمام المغازي، صدوق يُدَلِّس، ورُمي بالتشيع والقدر، من صغار المخامسة. مات

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٦١٤.
(٢) راجع حاشية العتر على شرح العلل ٢/ ٥٥٤.
(٣) شرح العلل ٢/ ٦٢١.
(٤) راجع حاشية شرح العلل ٢/ ٥٥٤.
(٥) التقريب/ ١٥٩.

سنة ١٥٠ ، ويقال بعدها[١] .

وأما الغفلة فعلى قسمين :

أحدهما : أن تكون مُطلقة ، وهي أن يكون الراوي مغفلا لا يُميز بين الصواب والخطأ ويُعرف ذلك بالغلط الفاحش . وقد مَرَّ ذكره .

قال السرخسي : إن تفاحش مابه من الغفلة حتى ظهر ذلك في أغلب أموره فهو بمنزلة المعتوه . لأن ما يلزم من النقصان في المرء بطريق العادة يجعل بمنزلة الثابت بأصل الخِلقه[٢] .

أو أن يكون الراوي من الذين يقبلون التلقين ، مثل أن يمتحن المحدث بابن سوء أو وَرّاق سوء يضعون له الحديث . وقد أمن الشيخ ناصيتهم فيقرأون عليه ويقولون له : هذا من حديثك ، فيحدث به .

فالشيخ في نفسه ثقة ، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة[٣] .

مثل موسى بن دينار المكي ـ فإنه لقنه حفص بن غيات ويحيى القطان وغيرهما ـ فجعل حفص بن غياث يضع له الحديث فيقول : حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة رضى الله عنها بكذا وكذا فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة رضى الله عنها . ثم سرد له أشياء من هذا القبيل فلما فرغ حفص مدَّ يده لبعض من حضر ممن لم يعلم المقصد وليست له نباهة ، فأخذ ألواحه التي كتب فيها ومحاها ، وبين له كذب موسى[٤] .

---

(١) التقريب/ ٢٩٠ .

(٢) أصول السرخسي ١/ ٣٧٣ .

(٣) راجع المجروحين ١/ ٧٧ والكفاية / ٢٣٣ في معنى الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف بكذب وصفحة ٢٣٥ في معنى التلقين .

(٤) راجع تدريب الراوي/ ٢٢٧ والبيان المكمل/ ٢٩ والمجروحين ١/ ٦٩ .

أما النوع الثاني: من الغفلة فهو أن تكون في حالة خاصة فيُرَدُّ حديثه في تلك الحالة، بأن يتساهل في وقت من الأوقات في التحمل، كأن يتحمل في حالة النوم الكثير الواقع منه أو من شيخه.

مثل قره بن عبدالرحمن، قال يحيى بن معين: إنه كان يتساهل في السماع، وفي الحديث، وليس بكذاب[(١)].

ولكن لا يضر في كل من التحمل والأداء، النعاسُ الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام، لا سيما من الفَطِن، فقد كان الحافظ المزّي ربما ينعس في حال إسماعه ويغلط القارىء أو يزلُّ فيبادر للرد عليه.

ولذا قال السخاوي: إن الرد بذلك (أي بالنوم) ليس على إطلاقه وإلا فقد عُرف جماعة من الأئمة المقبولين به. فإما أن يكون لما انضم اليهم من الثقة وعدم المجيء بما ينكر، أو لكون التساهل يختلف. فمنه ما يقدح ومنه ما لا يقدح[(٢)].

ومن هذا القبيل أيضا من يُحدث بعذ ذهاب أصوله واختلال حفظه، كما فعل ابن لهيعه فيما حكاه هشام بن حسان[(٣)].

وللعلماء في الرواية عن الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط قولان:

أحدهما: جواز الرواية عنهم، حكاه ابن رجب عن سفيان الثوري. وقال: لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدل على أنه لم يكن يحدث إلا بما يعرف أنه صدق.

الثاني: الإمتناع من ذلك ـ ذكره عن أبي عوانه وابن المبارك ـ وقال: حكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث من الأئمة[(٤)].

(١) فتح المغيث ١/ ٢٢٩.
(٢) فتح المغيث ١/ ٢٣٠.
(٣) انظر التفصيل في الكفاية ٢٣٨ وفتح المغيث ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.
(٤) شرح العلل ١/ ٨٧، ٨٨.

وقد ذكر الترمذي عددا من الرواة الذين تُكُلِّم فيهم، ثم قال: إن هؤلاء وأمثالهم ممن تُكُلِّم فيه من قبل حفظه وكثرة خطئه لا يحتج بحديث أحد منهم إذا انفرد يعني في الأحكام الشرعية والأمور العلمية وأن أشد ما يكون ذلك، إذا اضطرب أحدهم في الإسناد، فزاد فيه أو نقص أو غير الإسناد أو غير المتن تغييرا يتغير به المعنى[(١)].

وأما كثرة الأوهام عند الراوي:

فهي أن يصل الراوي حديثا مرسلا أو منقطعاً أو أن يُدخل حديثا في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة.

وقد ذكرت فيما مضى عن أبي حاتم البستي أنه قال: ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث، رفع المرسل وأسند الموقف. وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن، عن أنس عن النبي ﷺ وما أشبه هذا، حتى خرج من حد الاحتجاج به[(٢)].

وقد ذكر ابن مهدي أنواعا ثلاثة من الرواة. ثالثهم: رجل يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه[(٣)].

وتحصل معرفة ذلك عند الراوي بكثرة التتبع وجمع الطرق:

مثل إسماعيل بن يعلي الثقفي أبو أمية: من أهل البصرة يروي عن جماعة من التابعين. روى عنه: زيد بن الحباب، كثير الخطأ فاحش الوهم، ضعفه يحيى ابن معين[(٤)].

ومثل إسحاق بن الصباح من ولد الأشعث بن قيس: يروي عن عبدالملك

---

(١) شرح العلل ١/ ١٤١.
(٢) كتاب المجروحين ١/ ٦٧.
(٣) الكفاية/ ٢٢٨ وشرح العلل ١/ ١٠٩.
(٤) كتاب المجروحين ١/ ١٢٦ والميزان ١/ ٢٥٤.

ابن عمير. روى عبدالله بن داود الحريبي، كثير الوهم فاحش الخطأ[(١)].

وأحمد بن العباس بن عيسى بن هارون بن سليمان الهاشمي: كان يقلب الأخبار ويهم في الآثار، الوهم الفاحش والقلب الوحش، لا يحل الاحتجاج به بحال[(٢)].

والحارث بن عبيد أبو قدامه الأبادي، من أهل البصرة، كان شيخا صالحا ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يُحتج بهم إذا انفردوا[(٣)].

٥ ـ أما مخالفة الثقات:

فالتحقيق، أنها على نوعين:

الأول: أن يكون الراوي الضعيف مخالفا لثقة، فحديثه منكر بالاتفاق.

والثاني: أن يكون الراوي الثقة مخالفا لثقة أحفظ منه وأضبط أو لجماعة وإن كان كل منهم دونه.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر: أن مخالفته للثقات، قد تكون بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع فيسّمى المدرج، أو بتقديم أو تأخير فيسمى «المقلوب» أو بزيادة راوٍ فالمزيد في متصل الأسانيد، أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب، وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف والمحرف، فهي خمسة أنواع:

١ ـ **المدرج**: وقد عرفه العلماء: بأنه ما كانت فيه زيادة ليست منه.

وهو على نوعين: مدرج الإسناد ومدرج المتن.

ومن صور المدرج في الإسناد: أن يروي الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، ويخالفهم ثقة آخر فيرويه بإسناد آخر.

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ١٣٣ والميزان ١/ ١٩٢.

(٢) المجروحين ١/ ١٥٤ والميزان ١/ ١٠٦.

(٣) الجروحين ١/ ٢٢٤ والميزان ١/ ٤٣٨ والتاريخ الكبير ٢/ ٢٧٥.

ومثاله: ما رواه أصحاب الزهري عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ حديث الفأرة في السمن[١].

ورواه معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة.

فمن الحفاظ من حَكم بغلط معمر لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري، فقد قال عقب الحديث في الذبائح: قيل لسفيان: فإن معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ. ولقد سمعته منه مرارا.

وقال الترمذي: وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه. وهو حديث غير محفوظ[٢].

وعلى هذا، فرواية معمر للحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. إدراج في السند.

أما المدرج في المتن فسيأتي بيانه عند الكلام على نقد المتن إن شاء الله.

حكم الإدراج:

وقد ذكر العلماء أن الإدراج حرام بإجماع المحدثين والفقهاء وغيرهم قالوا: ويُستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع. كما فعله الزهري وغيره من الأئمة[٣].

(ب) المقلوب:

وهو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن، أو اسم رجل

---

(١) لفظه: إن فارة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي ﷺ عنها فقال: ألقوها وما حولها وكلوه البخاري / الوضوء / ١/ ٥٢ والذبائح ٧/ ٩٧. أبو داود الاطعمة ٣/ ٣٦٤. الترمذي ٤/ ٢٥٦. النسائي ٧/ ١٧٨. الموطأ ٢/ ٢٤٤.

(٢) راجع شرح العلل ٢/ ٧٢١، ٧٢٢.

(٣) انظر تدريب الراوي / ١٧٨.

أو نسبة في الإسناد، فقدم ما حقه التأخير، أو أخَّر ما حقه التقديم أو وضع شيئاً مكان شيء.

فمنشأ الضعف في الحديث المقلوب: قلة الضبط، لما يقع فيه من تقديم وتأخير، واستبدال شيء بشيء. وهو ـ فوق ذلك ـ يُخِلُّ بفهم السامع ويحمله على الخطأ(١).

قال أبو حاتم: ومنهم من كان يقلب الأخبار، ويُسوّي الأسانيد كخبر مشهور عن صالح يجعله عن نافع. وآخر لمالك يجعله عن عبيدالله ابن عمر، ونحو هذا.

وعلى هذا، فالقلب قد يكون في السند: كأن يكون الحديث مشهورا عن سالم بن عبدالله فيجعله الوضاع عن نافع. أو يكون الحديث مشهورا عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة فيجعله عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ومثاله: ما روى ابن حبان قال: أخبرني محمد بن المنذر، حدثنا عمر بن شبيه، حدثنا زيد بن يحيى الأنماطي، حدثنا شعبة عن عمر بن أبي أوفي قال: كان النبي ﷺ: إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: «**اللهم صلّ على آل فلان**».

فحدث به الحجاج بن أرطأة(٢) فقال: هذا أصل، ثم سمعته يحدث عن عمرو بن مرة فقلت: سمعته عنه؟ فقال: إذا حدثتني به فلا أبالي أن لا أسمعه(٣).

فأنت ترى أن الحجاج بن أرطأة قلب السند إلى عمرو بن مرة. وهو لم يسمعه منه.

وكذلك ما رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس حديث: إذا أُقيمت الصلاة

---

(١) توضيح الأفكار ٢/ ١٠٢.

(٢) الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين تقريب التهذيب/ ٦٤.

(٣) المجروحين ١/ ٨٠، ٨١.

فلا تقوموا حتى تروني. فبلغ ذلك حماد بن زيد، فأنكره وقال: إنما سمعه من حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلس ثابت، فظن أنه سمعه من ثابت(١).

وجرير بن حازم كان قد تغير قبل موته بسنة.

ومثاله: أيضا ما ذكره البستي عن حفص بن عمر العدني(٢) قال: روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن بسرة عن رسول الله ﷺ. عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن عروه عن مروان عن بسرة عن النبي ﷺ.

وقد يكون القلب في المتن:

وسيأتي بيانه في مبحث اهتمام المحدثين بنقد المتن إن شاء الله.

حكم الحديث المقلوب:

قال العلماء: إذا وقع بقصد الإغراب، فلا يجوز، لأن فيه تغيير للحديث. وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز. وإن كان ناشئا عن اختلال ضبط الراوي، وكثر وقوع ذلك منه، يكون مختل الضبط ضعيف الحديث.

جـ ـ المزيد في متصل الأسانيد:

وهو أن يروي ثقة حديثا بسند متصل سمع رجاله من بعضهم البعض. ثم يروي ثقة آخر، فيزيد في السند المتصل رجلا.

وهذا قد يكون صحيحاً وقد يكون خطأً(٣).

د ـ المضطرب:

وهو الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة متساوية، سواء كان من راوٍ

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦٢٩.

(٢) كان ممن يقلب الأسانيد قلبا لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. المجروحين ١/ ٢٥٧ والميزان ١/ ٥٦٠.

(٣) وسيأتي بيانه مفصلا في مبحث: الاتصال والانقطاع عند المحدثين إن شاء الله.

واحد مرتين أو اكثر، أو من راوٍ ثان، أو من رواة ولا مُرَجِّح.

فإن رُجِّحت إحدى الروايتين أو الروايات لحفظ راويها أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطربا، والمرجوحة شاذة أو منكرة كما تقدم.

والاضطراب قد يكون في السند:

ومثاله: حديث زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال: إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث[1]. قال الترمذي: حديث زيد بن أرقم (عن رسول الله) في إسناده اضطراب. وسبب اضطرابه أنه اختلف فيه على قتادة اختلافا كثيرا.

فرواه سعيد بن أبي عروبه عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد ابن أرقم. وقال هشام الدستوائي عن قتادة، عن زيد بن أرقم ورواه شعبة. عن قتادة عن النضر عن أبيه عن النبي ﷺ.

ورواه معمر عن قتادة عن النضر عن أبيه عن النبي ﷺ.

وهذا موجب للاضطراب[2].

وقد يكون الاضطراب في المتن:

وسيأتي بيانه في مبحث اهتمام المحدثين بنقد المتن إن شاء الله.

هـ ـ التصحيف:

وقد يكون مخالفة الثقات بتحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها وهو الذي يُسمّى تصحيفا في اصطلاح المحدثين.

---

(١) أخرجه أبو داود في مطلع السنن وابن ماجه برقم ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) راجع تحفة الاحوذي ١/ ١٥.

والتصحيف قد يكون في السند :

ومثاله : حديث شعبة عن العوام بن مُراجم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ . لتؤدُنَّ الحقوق إلى أهلها . فقد صَحّف فيه يحيى بن معين فقال : ابن مزاحم بالزاى والحاء فرُدّ عليه . وإنما هو ابن مُراجم بالراء المهملة والجيم[1] .

وقد يكون التصحيف في المتن :

وسيأتي بيانه في مبحث : اهتمام المحدثين بنقد المتن إن شاء الله .




(١) التقييد والإيضاح ٢٨٢٦١ .

الباب الأول / الفصل الثالث

المبحث الأول

البحث عن اتصال السند:

١ ـ الاتصال.

٢ ـ المتصل.

٣ ـ المسند.

٤ ـ العالي والنازل.

٥ ـ المسلسل.

المزيد في متصل الأسانيد.

١ ـ الانقطاع.

٢ ـ المرسل.

٣ ـ المعضل.

٤ ـ المعضل.

٥ ـ المدلس.

٦ ـ المرسل الخفي.

الاتصال والانقطاع

١ ـ من عناية المحدثين بنقد السند أن بحثوا في اتصال السند وانقطاعه، وصرفوا إليهما اهتمامهم البالغ، إذ لابد من التأكد من أن الحديث وصل إلى الأمة الإسلامية بواسطة سند متصل غير منقطع، حتى يعرف حال كل واحد من الرواة بالتفتيش عنهم، فإذا كانوا عدولا مرضيين قُبل حديثهم، وإذا كان أحدهم غير عدل غير مرضي، أو كان السند غير متسلسل رُدّ ذلك الحديث لجهالة الراوي الساقط من السند.

٢ ـ ولذلك نرى المحدثين عندما يُعَرِّفون الحديث الصحيح. فإن الشرط الأساسي الذي يذكرونه هو اتصال السند. قال الشافعي بعد أن ذكر شروط الراوي الذي يُقبل حديثه «ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه»[١].

٣ ـ وإذا أخذوا في بيان الحديث الضعيف وأقسامه، يبدأون بذكر الانقطاع ومفهومه عند المحدثين. فقد عرفوا الضعيف بما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن[٢] ثم ذكروا الأنواع المتفرعة منه. فجاؤا بذكر الأقسام التي في سندها انقطاع[٣] وعلى هذا، فسنحاول في هذا الفصل أن نلقي ضوءا على هذين الاصطلاحين وما يتفرع منهما من الأقسام الحديثية ذات الأهمية في نقد الحديث.

٤ ـ **الاتصال**: لقد بحث المحدثون النقاد عند الكلام على السند من حيث

(١) الرسالة صـ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) تدريب الراوي/ ١٠٥.

(٣) راجع التوضيح ١/ ٢٨٤ وقواعد التحديث ١٣٠ واختصار علوم الحديث ٤٤، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٢٣.

الاتصال، عن أنواع تشتمل مع الاتصال على وصف زائد يبين كيفية الاتصال أو على وصف عارض له، وهي بالجملة تلقى الأضواء على كافة أحوال الاتصال.

٥ ـ قال الحافظ ابن حجر: ثم الإسناد إما أن ينتهى إلى النبي ﷺ تصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره، أو إلى الصحابي كذلك أو إلى التابعين، فالأول المرفوع والثاني الموقوف، والثالث المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله... والمسند: مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال.

ثم ذكر العلو المطلق والنسبى والمسلسل[1] كما ذكر المحدثون « المزيد في متصل الأسايند » ضمن مباحث السند[2].

٦ ـ لأنهم نظروا إلى السند المتصل من حيث انتهاؤه، فأفردوا الحديث الذين ينتهى إلى النبي ﷺ بنوع خاص، هو المسند، ونظروا إلى السند من حيث انتهاوه إلى النبي ﷺ من دون النظر إلى الاتصال أو الانقطاع، فذكروا المرفوع والموقوف، ونظروا إلى صيغة الاتصال، فخصوا بالدراسة ما كان متصلا بصيغة محتملة « المعنعن والمؤنن » وبينوا شروط الاتصال في هذه الصيغ ونظروا إلى مسافة السند التي تم بها الاتصال فبحثوا عن العالي والنازل، وإلى حال الرواة عند الأداء فتحدثوا عن المسلسل، كما أن تعمّقهم في البحث أوصلهم إلى الكلام عن المزيد في متصل الأسانيد وبذلك لم يجدوا جزئيا له صلة باتصال السند إلا وقد تطرّقوا له بالبحث والتمحيص.

وفيما يلي بيان أهم تلك الأنواع بإيجاز:

١ ـ المتصل:

وهو الذي اتصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصحابة، بسماع

(١) راجع نزهة النظر ٥٤ ـ ٦٤.
(٢) تقريب النووي/ ١٦١.

كل واحد من رواته ممن فوقه، أو بالإجازة أو بغيرها من وسائل التحمل المعتبرة لدى المحدثين[١].

وقد قصر ابن الصلاح هذا التعريف على المرفوع والموقوف، فقال: ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف[٢] وإليه ذهب الحافظ العراقي فقال: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمّونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم[٣].

وأما النووي وابن جماعة[٤] وغيرهما، فقد رأوا أن المتصل يطلق حتى على ما اتصل إلى التابعين أيضا. وعليه عرّفه النووي فقال: هو ما اتصل اسناده مرفوعا كان أو موقوفا على من كان[٥] فشمل أقوال التابعين ومن بعدهم. أما جمهور المحدثين، فإنهم يرون أن المتصل لا يسمى به عند الإطلاق إلا الحديث المرفوع والموقوف على الصحابي، أما غيرهما فيمكن أن يوصف بالمتصل مع التقييد كأن يقال: متصل إلى التابعي، وهو الذي يُسمّيه المحدثون مقطوعا[٦].

ولا يخفى أن كلمة (المتصل) تشمل لغة كل ما هو ظاهره الاتصال إلى النبي ﷺ أو إلى أحد أصحابه، سواء كان الاتصال بالضعفاء أو الكذابين أو بالثقات العدول.

---

(١) تدريب الراوي/ ١٠٨. توضيح الأفكار ١/ ٢٦٠ وجامع الاصول ١/ ١٠٧.
(٢) علوم الحديث/ ٤٠١.
(٣) فتح المغيث ١/ ١٠٢ وشرح الالفية ١/ ٥٨ وتدريب الراوي/ ١٠٨.
(٤) هو عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم ابن جماعة الكناني (٦٩٤ ـ ٧٦٧ هـ). إمام حافظ قاضي، وقال الأسنوي، وكان قصير الباع في الفقه وهو في الحديث أمثل منه فيه. ذيل تذكرة الحفاظ/ ٣٦٣. طبقات الحفاظ/ ٥٣٥.
(٥) التقريب ٥٠٦.
(٦) توضيح الأفكار ١/ ٢٦٠ وفتح المغيث ١/ ١٠٢.

ولذلك عندما عرّف المحدثون الحديث الصحيح قالوا: هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة[١].

فالاتصال المقصود عند المحدثين هو الاتصال الحاصل بواسطة رواة أُمناء ثقات. والمتصل كما ذكر أعلاه قد يكون مرفوعا إلى النبي ﷺ وقد يكون موقوفا على الصحابة وغيرهم.

المتصل المرفوع:

ما رواه ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن شراحيل بن يزيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدّد لها دينها**»[٢].

المتصل الموقوف:

ما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال رُدُّوا السلام على من كان يهوديا، أو نصرانيا، أو مجوسياً، ذلك بأن الله يقول: وإذا حُيّيتم بتحية... الآية[٣].

٢ ـ المسند:

اختلف المحدثون في تعريف المسند على ثلاثة أقوال:

أولها: لابن عبدالبر وقد ذكره في التمهيد قال: هو ما رُفع إلى النبي ﷺ خاصة،

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح / ١٠.

(٢) أخرجه أبو داود / ٤٢٩١ وأبو عمر والداني في الفتن ١/ ٤٥ والحاكم ٤/ ٥٢٢ والبيهقي في معرفة السنن والآثار / ٥٢ والخطيب في التاريخ ٢/ ٦١ والهروي في ذم الكلام ٢/ ١١ ق راجع الأحاديث الصحيحة للألباني حديث ٥٩٩١.

(٣) الأدب المفرد / ٣٢٢ باب كيف الردِ على أهل الذمة. قال الألباني سنده صحيح / الأحاديث الصحيحة، المجلد الثاني ٢/ ٣٢٢.

سواء كان متصلا أو منقطا[١] .

والثاني : للخطيب حيث قال : وصفهم الحديث بأنه مسند، يريدون أن اسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه . . . قال واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبيّن فيه السماع، بل اقتصره على العنعنة[٢] .

وأما الثالث : فهو ما اتصل سنده مرفوعا إلى النبي ﷺ قال ابن الصلاح[٣] وبهذا قطع الحاكم أبو عبدالله الحافظ ولم يذكر في كتابه غيره . قال الحاكم : والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ[٤] .

قال : ثم للمسند شرائط غير ما ذكرناه . منها أن لا يكون موقوفا ولا مرسلا ولا معضلا ولا في روايته مدلس . . . وأن لا يكون في إسناده : أُخبرتُ عن فلان، ولا «حُدّثتُ عن فلان» . ولا «بَلَغَني عن فلان» ولا « رَفَعَه فلان » ولا « أظُنّه مرفوعا » وغير ذلك ما ينفسد به . قال : ونحن مع ذلك لا نحكم لهذا الحديث بالصحة، فإن الصحيح من الحديث له شرط نذكره في موضعه إن شاء الله[٥] .

وهذا الذي اختاره الحافظ حيث قال : والمسند في قول أهل الحديث «هذا حديث مسند» هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال . قال وهذا التعريف موافق لقول الحاكم : المُسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد جـ١ صـ٢١ .
(٢) الكفاية باب معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات/ ٥٨ .
(٣) علوم الحديث/ ٤٠ .
(٤) معرفة علوم الحديث، النوع الرابع من معرفة علم الحديث/ ١٧ .
(٥) المصدر نفسه/ ١٩ .

شيخه متصلا إلى صحابي، إلى رسول الله ﷺ[١].

وعلى كل، هذا من مباحث الاتصال، ويعطي فكرة واضحة عن اهتمام المحدثين بمعرفة الاتصال والانقطاع والأنواع التي تدخل تحت معنى الاتصال.

٢ - العالي والنازل:

العالي: هو ما قَلَّ عدد رواته إلى الرسول الله ﷺ مع الاتصال أو ما تقدم سماع راويه، أو وفاة شيخه. قال السخاوي: هو قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي أو وفاته[٢].

وقد ذكر العلماء له قسمين: علو لقلة الوسائط، وعلو صفة.

ثم ذكروا للأول ثلاثة أقسام[٣]:

أ- القرب من رسول الله ﷺ بسبب قلة الرواة في السند على أن يكون الإسناد صحيحا نظيفا.

وقد حظي هذا القسم بعناية خاصة من المحدثين، إذ ألّفوا كتبا في هذا ومن أشهرها ثلاثيات مسند الإمام أحمد[٤] وثلاثيات الإمام البخاري[٥] وهذا الذي يسميه المحدثون «العلو المطلق».

ومن أمثلتها ما رواه البخاري قال: حدثنا المكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب

---

(١) نخبة الفكر / صـ٥٩.
(٢) فتح المغيث ٣/ ٥.
(٣) تدريب الراوي/ ٣٦٠.
(٤) نشرها المكتب الإسلامي في بيروت في مجلدين عام ١٣٩٢ للإمام السفاريني.
(٥) طبعتها الجامعة السلفية في بنارس بالهند مع شرحها للشيخ عبدالصبور ابن الشيخ عبدالتواب الملتاني في محرم ١٤٠٠ هـ.

إذا توارت بالحجاب[١].

ب ـ القرب من إمام من الأئمة المعروفين في الحديث، مع صحة الإسناد وإن كثر العدد بعد الإمام إلى الرسول ﷺ. وهذا أحد نوعَي العلو النسبي. وسيأتي الثاني.

ومثاله أن يروي البخاري عن شعبة بواسطة عفان بن مسلم بن عبدالله الصفار فقط ثم يروي عنه عن عفان المذكور بواسطة إسحاق بن منصور وأبي قدامه السرخسي[٢].

جـ ـ القرب بالنسبة إلى أحد الكتب المعتمدة. مثل أن يروي شخص حديثا رواه البخاري في صحيحه، ولكن من غير طريق البخاري، وإنما يجتمع معه في شيخه أو شيخ شيخه ويكون رجال إسناده بهذا الطريق أقل من عدد الرواة في رواية البخاري.

وهذا هو النوع الثاني للعلو النسبي.

وقد ذكر الحافظ له أنواعا: وهي

الموافقة:

وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه. قال الحافظ مثاله: روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا. فلو رويناه من طريقه، كان بيننا وبين قتيبة ثمانية. ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلا، لكان بيننا وبين قتيبة سبعة. قال: فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه[٣].

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب. راجع انعام الباري / ٩.
(٢) راجع تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٠.
(٣) نزهة النظر / ٦١.

والبدل: وهو الوصول إلى شيخ شيخه، مثل أن يقع للراوي حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعدد أقل من عدده إذا روى بإسناده عن مسلم عنه.

والمساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنّفين مثل أن يقع بين الراوي وبين صحابي مثلا من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبين الصحابي[١].

والمصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، وذلك بأن تقع المساواة لشيخ الراوي مع ذلك المصنف، فكأن الراوي صافح المصنف وأخذ عنه[٢].

أما علو صفة، فهو على قسمين:

الأول: العلو بتقدم وفاة الراوي، وذلك بأن تتقدم وفاة الراوي في سند على وفاة الراوي الآخر في سند آخر.

ومثال ذلك: حديث يرويه سماك بن حرب (١٢٣ هـ) عن عامر الشعبي (١٠٣هـ) عن علي بن أبي طالب (٤٠هـ) فهو أعلى نسبيا من حديث يرويه شعبة ابن الحجاج (١٦٠هـ) عن الأعمش (١٤٨) عن عبدالله بن أوفى (٨٦هـ) لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على وفاة الآخرين كما تبين من وفيات الجميع.

الثاني: العلو بتقدم السماع من الشيخ، حيث يسمع منه راو قبل سماع راو آخر منه، وذلك مثل هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي (١٣٣ ـ ٢٢٧ هـ) فقد سمع منه البخاري قبل أن يسمع منه أبو داود[٣].

أما النازل، فهو: ما بعدت المسافة في إسناده.

وهو على خمسة أنواع أيضا:

---

(١) تدريب الراوي/ ٣٦٤.

(٢) راجع التدريب / ٣٦٥. ونزهة النظر / ٦١ وعلوم الحديث ٢٣٣ ومعرفة علوم الحديث/ ١١، ١٢.

(٣) راجع تهذيب التهذيب ١١/ ٤٦.

١ ـ كثرة عدد الرواة إلى النبي ﷺ.
٢ ـ كثرة عدد الرواة إلى إمام من أئمة الحديث.
٣ ـ نزول الإسناد بالنسبة إلى رواية، غير طرق الكتب الحديثية المعتمدة.
٤ ـ تأخر وفاة الراوي.
٥ ـ تأخر السماع.

وهو مفضول مرغوب عنه على الصواب، وهو قول الجمهور. قال ابن المديني: النزول شؤم. وقال ابن معين: الإسناد النازل قرحة في الوجه[١].

ولأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل. قال ابن الصلاح: وهذا جلي واضح[٢].

أما السند العالي فقد كانت له منزلة عظيمة في نفوس المحدثين. ولذلك رحلوا إلى البلاد وتكبّدوا المتاعب في سبيل الحصول على السند العالي الصحيح، لأنهم كانوا يعلمون أنه كلما تَقلّ الوسائط بينه وبين الرسول ﷺ، يَقلّ احتمال وقوع الكذب أو التحريف والتبديل. وقد رأينا في الأنواع التي مرت بنا للسند العالي، كيف أنهم كانوا يسعون لأي نوع من القرب في السند مع اشتراط القمة[٣].

٤ـ المسلسل:

وهو ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة، أو صفة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى.

وقد ذكر العلماء أقساما كثيرة حسب تعدد أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال

(١) تدريب الراوي/ ٣٦٧.
(٢) علوم الحديث/ ٢٣٨.
(٣) هذا البحث له تفاصيل أخرى يستحسن لمعرفتها الرجوع إلى الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٤٩ ـ ٥٩ وجامع الأصول ١/ ١١٠ وفتح المغيث ٣/ ١٠٠٩.

الرواية. لأن الرواة أحوالهم إما أقوال أو أفعال، أو أقوال وأفعال معاً. وكذلك صفاتهم. إما أقوال أو أفعال أو أقوال وأفعال معاً. وكذلك أحوال الرواية وصفاتها.

وقد تواردت المؤلفات في هذا الشأن بذكر ستة منها. نذكرها تباعا مع ذكر الأمثلة بالاختصار.

١ - المسلسل بقول:

مثل حديث معاذ بن جبل الذي رواه الإمام أحمد قال: حدثنا المقري ثنا حيوه قال: سمعت عقبة بن مسلم التجيبي يقول حدثني أبو عبدالرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ أخذ بيده يوما ثم قال: يا معاذ إني لأحبك. فقال له معاذ: بأبي أنت وأمي يا رسول الله وأنا أحبك. قال: أوصيك يا معاذ لا تَدَعَنَّ في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أَعِنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك.

قال وأوصى بذلك معاذ الصنابحي، وأوصى الصنابحي أبا عبدالرحمن وأوصى أبو عبدالرحمن عقبة بن مسلم[١].

٢ - المسلسل بفعل:

مثل حديث أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: خلق الله الأرض يوم السبت الحديث.

فكل من رواة هذا الحديث شبك يده من روى له، ثم قال: حدَّث، وهم تسعة إلى أبي هريرة في رواية الحاكم[٢].

(١) المسند ٥/ ٢٤٤ - ٢٤٥ سنن النسائي كتاب السهو/ ٦٠ بلفظ في كل صلاة.

(٢) معرفة علوم الحديث / ٣٣ وقد رواه مسلم في صحيحه بلفظ خلق الله التربة يوم السبت. المنافقين، باب ابتداء الخلق/ ٢٧. مسند أحمد ٢/ ٣٢٧.

٣ ـ المسلسل بالقول والفعل:

مثل حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ . لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره . قال : وقبض رسول ﷺ على لحيته فقال : آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره . وقد تسلسل هذا القول مع القبضة على اللحية من كل من رُواة هذا الحديث[١] .

٤ ـ المسلسل بصفة الرواة القولية:

وهذا مماثل للنوع الأول وهو المسلسل بقول . مثل وصف السند بحدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت أو شاهدت على فلان . ويكون قولا لكلهم . فصار بذلك مسلسلا .

٥ ـ المسلسل بصفة الرواة الفعلية:

مثل المسلسل بالقراء أو بالحفاظ أو بالفقهاء ، أو بمن أول اسمه ابن أو بمن في اسمه أو اسم أبيه أو نسبه أو غيرها مما يضاف إليه نون . أو برواية الأبناء عن الآباء أو بالمعمرين .

٦ ـ المسلسل بصفة الرواية:

وهو القول مثلا : سمعت فلانا أو أخبر فلان أو أخبرنا فلان والله ، أو المسلسل بروايته يوم العيد ، أو بإجابة الدعاء في الملتزم .
هذه كلها من صفات الرواية .

وقد ذكر العلماء أن التسلسل في السند يفيد خلوه من التدليس والانقطاع قال

---

(١) ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث / ٣١ ، ٣٢ . وقد روى معناه الترمذي عن جابر بن عبدالله في القدر / ١٠ وابن ماجه عن عدي بن حاتم في المقدمة / ٨٧ .

ابن الصلاح: وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس[١].

ولكن هذا التسلسل لا يعني أن الحديث صحيح. قال ابن كثير: وفائدة التسلسل بُعده من التدليس والانقطاع. ومع هذا قلما يصح حديث بطريق مسلسل[٢].

ولذا قال ابن حجر: إنه من صفات الإسناد[٣] بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن، وبخلاف الصحيح، فإنه من صفاتهما معا. ولذلك نجد أحاديث كثيرة مسلسلة، حكم النقاد عليها بالبطلان متنا، لأن تسلسل الأسانيد لا يعني الحكم عليها بالصحة على الإطلاق[٤] إلا إذا كان عن طريق الحفاظ المتقنين، فهو مما يفيد العلم القطعي[٥].

٥ - المزيد في متصل الأسانيد:

وهو أن يأتي راو بزيادة في الإسناد الذي ظاهره الاتصال، فمتى كان من لم يزدها أتقن ممن زادها ووقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة كان عدم الزيادة أرجح. ومتى كان معنعنا مثلا أو من زادها أتقن ترجحت الزيادة. وقد يستويان إذا احتمل أن يكون الراوي سمع الحديث عمن فوقه بواسطة فرواه بتلك الواسطة ثم سمعه منه بلا واسطة فرواه عنه.

ومثاله ما رواه الترمذي: قال: حدثنا هناد، أخبرنا ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد ين جابر عن بسربن عبيدالله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع

(١) علوم الحديث/ ٢٤٩.
(٢) اختصار علوم الحديث/ ١٨١.
(٣) شرح النخبة/ ٣٤.
(٤) راجع معرفة علوم الحديث ٣٣، ٣٤.
(٥) التدريب/ ٣٨١، ٣٨٢.

عن أبي مرثد الغنوي قال قال النبي ﷺ: **لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**.

قال أبو حاتم: وهم ابن المبارك في إدخاله أبا إدريس (الخولاني) في الإسناد. وقال المباركفوري: لقائل أن يقول: إن ابن المبارك ثقة حافظ، فيمكن أن يكون الحديث عند بسر بن عبيدالله بالوجهين، أعني رواه أولا عن واثلة بواسطة أبي إدريس، ثم لقيه فرواه عنه من غير واسطة. والله تعالى أعلم[١]. وحديث أبي مرثد هذا أخرجه مسلم عن بسر بن عبيداه عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع[٢].

وقد تكون الزيادة في متصل الإسناد خطأ:

ومثاله: ما أخرجه الترمذي في «العلل» من جرير بن حازم عن ابن اسحاق عن الزهري عن عمر بن عبدالعزيز عن الربيع بن بسره عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن المتعة يوم الفتح.

قال الترمذي: سألت محمدا ـ يعني البخاري ـ عن هذا الحديث، فقال هذا حديث خطأ. والصحيح عن الزهري عن الربيع بن بسره عن أبيه ليس فيه عمر ابن عبدالعزيز وإنما أتى الخطأ من جرير بن حازم.

ولعل سبب الخطأ: ما ورد أن الزهري سمع الحديث من الربيع عند عمر ابن عبدالعزيز، فظنه جرير من رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز عن الربيع والحديث رُوي من عدة أوجه عند مسلم وأحمد عن الزهري عن الربيع ليس فيها ذكر عمر بن عبدالعزيز[٣].

ومثاله أيضا، ما رواه النسائي قال: أخبرنا محمد بن المثنى قال حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق عن عائشة أن النبي ﷺ

---

(١) انظر تحفة الأحوذي ٤/ ١٥٣، ١٥٤.
(٢) مسلم، الجنائز ٩٨٦.
(٣) مسلم/ النكاح/ ١٣٣ وأحمد ٣/ ٤٠٤.

كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر .

قال النسائي : خالفه عامة أصحاب شعبة ممن روى هذا الحديث فلم يذكروا مسروقا . قال أخبرني أحمد بن عبدالله بن الحكم قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد أن أباه يحدث أنه سمع عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الصبح .

ثم قال : هذا هو الصواب عندنا . وحديث عثمان بن عمر خطأ والله تعالى أعلم(١) .

وهو نوع مهم عظيم الفائدة عميق المسلك . لم يتكلم فيه قديما وحديثا إلا نقاد الحديث وجهابذته .

الانقطاع:

مأخوذ من القطع ، وهو لغة : فصل شيء . أما في اصطلاح المحدثين فهو سقط في سلسلة الإسناد . ويندرج تحته كل ما طرأ عليه خلل لعلة في سنده . ويمكن حصره في ستة . نظرا إلى محل الانقطاع في السند :

١ - المرسل:

وهو ما رفعه التابعي الكبير إلى رسول الله ﷺ ، قولا أو فعلا ، أو تقريرا ، من غير ذكر الصحابي . هذا هو المشهور عند المحدثين . وبه قطع الحاكم وغيره(٢) :

مثاله : ما رواه الدار قطني في سننه عن أبي العالية الرياحي : أن أعمى تردى في بئر ، والنبي ﷺ يصلّي بأصحابه ، فضحك بعض من كان يصلي مع النبي ﷺ ، فأمر النبي ﷺ من ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصلاة .

وقد روى الدار قطني هذا الحديث من طرق عديدة ، ثم قال بعدها : رجعت

---

(١) سنن النسائي ، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ٣/ ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) انظر التقريب ص١١٧ والتمهيد لابن عبدالبر جـ١ صـ١٩ وقواعد التحديث ص١١٣ .

هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ ولم يسم بينه وبينه رجلا سمعه منه عنه.

وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين، وكان عالما بأبي العالية، والحسن فقال: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا[1].

وفي حكمه ثلاثة مذاهب:

الأول: رد العمل به: حكاه النووي عن جماهير المحدثين. قال ودليلنا في رد العمل به، أنه إذا كانت رواية المجهول المسمىّ لا تقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولى. لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال.

وقد أجمع العلماء على معرفة عدالة المخبر، وأنه لابد من علم ذلك. فإذا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بُدٌّ من معرفة الواسطة. إذ قد صح أنَّ التابعين أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف.

ولأن الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به، سواء عارضه خبر متصل أم لا[2].

الثاني: الاحتجاج به مطلقا:

وهذا المذهب نقل عن مالك وأبي حنيفة وأحمد في رواية حكاه النووي وابن القيم وابن كثير. قالوا: وحجة الجواز أن سكوت الراوي عنه مع عدالة الساكت وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام يقتضي ذلك أنه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته، فسكوته عنه كإخباره بعدالته. وهو لو زكاه عندنا، قبلنا تزكيته،

---

(١) سنن الدارقطني: باب أحاديث القهقهة ص١٦١ ـ ١٧١.

(٢) انظر التمهيد جـ١ صـ٥.

وقبلنا روايته، فكذلك سكوته عليه،[١] وقالوا: إن السلف أرسلوا ووصلوا وأسندوا فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئا من ذلك، وإن التابعين إذا سُئلوا عن شيء من العلم. وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم ﷺ. أو عن أصحابه قالوا: قال رسول الله ﷺ كذا. وقال عمر كذا. ولو كان ذلك لا يوجب عملا ولا يُعد علما عندهم، لما قنع به العالم من نفسه. ولا رضي به منه السائل[٢].

الثالث: التفصيل: وهو مروي عن كثير من الأئمة، وهو الاحتجاج بالمرسل بملاحظات وقفوا فيها ومنهم الإمام الشافعي قال: واحتج بمرسل التابعين:

١ - إذا أُسند من جهة أخرى.

٢ - أو أرسله من أخذ من غير رجال الأول.

٣ - أو وافق قول الصحابي.

٤ - أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه.

٥ - أو أن يكون المرسِل بحيث لو شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه[٣].

٢ - المنقطع:

وهو الحديث الذي سقط من إسناده رجل أو أكثر. ذكره الحاكم والنووي والخطيب[٤].

أما الحافظ ابن حجر والمتأخرون فقد عرّفوه بتعريف آخر فقالوا: هو

---

(١) المصدر نفسه جـ١ صـ٣.

(٢) المصدر نفسه جـ١ صـ٤.

(٣) راجع جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٢٧ - ٤٨ والرسالة للشافعي ٤٦١ - ٤٦٧ والحديث المرسل حجيته وأثره في الفقه الإسلامي ص/ ١٠ وما بعدها. تأليف محمد حسن هيتو. نشر دار الفكر. بيروت.

(٤) معرفة علوم الحديث/ ٢٨. التقريب/ ١٢٦. والكفاية/ ٢١.

الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي، في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، وأن لا يكون الساقط في أول السند[١].

ومثاله: الحديث الذي رواه عبدالرزاق عن الثوري عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيغ عن حذيفة مرفوعا. إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًّا فهاد مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم.

فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي اسحاق مباشرة. وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحاق. وكذلك عبدالرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما بينهما النعمان ابن أبي شيبه الجندي[٢].

٣ ـ المعضل:

وهو الحديث الذي سقط من وسطه راويان فأكثر، بشرط التوالي، وهو صورة أشد استغلاقا وإبهاما من المنقطع. ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل.

ومثاله ما رواه الأعمش عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: لا، فيختم على فيه فينطق جوارحه. أو قال: ينطق لسانه. فيقول لجوارحه: أبعدكن الله كما أبعدتّنني، ما خاصمت إلا فيكن[٣].

وذلك لأنّ الشعبي إنما رواه عن أنس، وأنس رواه عن النبي ﷺ، فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنسا، وعدم ذكره رسول الله ﷺ في السند، وروايته هكذا مقطوعا، وقد روي هذا الحديث عن الشعبي متصلا. وأخرجه الإمام

(١) راجع النخبة وشرحها صـ٤٤.
(٢) معرفة علوم الحديث صـ٢٨، ٢٩.
(٣) معرفة علوم الحديث صـ٢٧ ـ ٣٨ ومقدمة ابن الصلاح صـ٥٥.

مسلم في صحيحه[١].

ومثاله أيضا: حديث رواه مروان الطاطري عن أبي إسحاق الفزاري عن موسى ابن أبي عائشة أنه سمع أنسا، رأيت النبي ﷺ توضأ فخلل لحيته. قال أبو حاتم: الخطأ من مروان. موسى بن أبي عائشة يحدث عن رجل عن يزيد القرشي عن أنس عن النبي ﷺ[٢].

٤ ـ المدلس:

هو من الدلس أي الظلام. والتدليس بمعنى التلبيس والتغطية لأن الظلمة تغطي ما فيها وكذلك المدلس يغطي المروي عنه بحذفه أو إبهامه.

وهو قسمان:

١ ـ مدلس الإسناد: وهو على أربعة أقسام:

الأول: تدليس الإسقاط: وهو الذي يؤديه الراوي عمن عاصره ولقيه مع أنه لم يصح سماعه منه، أو عمن عاصره ولكنه لم يلقه. مُوهما سماعه منه في أية حالة من هاتين الحالتين.

مثال ذلك قول علي بن خشعم: قال لنا ابن عيينة. عن الزهري فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا. ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[٣].

فسفيان بن عيينة قد عاصر الزهري ولقيه، ولكنه لم يأخذ عنه، ولكنه أخذ عن عبدالرزاق. وعبدالرزاق أخذ عن معمر ومعمر أخذ عن الزهري. فالتدليس هنا إسقاط سفيان بن عيينة شيخه وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد حديث رقم ١٧.
(٢) علل الحديث للرازي جـ١ صـ١٧.
(٣) معرفة علوم الحديث صـ١٠٥.

مباشرة.

الثاني: تدليس العطف: هو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخا آخر لم يسمع ذلك المروي منه.

ومثاله: ما رواه الحاكم في علوم الحديث قال: اجتمع أصحاب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يُدلسه. ففطن لذلك، فلما جلس قال: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، وساق عدة أحاديث، فلما فرغ، قال: هل دَلَّستُ عليكم شيئا؟ فقالوا: لا فقال: ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئا[(١)].

الثالث: تدليس التسوية: وهو أن يروي المدلِّس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيُسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوي الإسناد، كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر.

ذكر هذا القسم الحافظ ابن حجر[(٢)] وهو شر الأقسام، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة. وفيه غرر شديد. وممن كان يفعل ذلك بقية بن الوليد كما ذكره ابن أبي حاتم[(٣)].

الرابع: تدليس القطع: وهو السكوت بين صيغة الأداء وبين المروي عنه ومثاله ما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي عن ابن سعد قال: كان ثقة وكان يدلس تدليسا شديدا. يقول سمعتُ وحدثنا ثم يسكت، فيقول: هشام بن عروة والأعمش[(٤)]. ليوهم أنه حدث عنه أيضا بالسماع. وإنما

(١) معرفة علوم الحديث/ ١٠٥.
(٢) شرح النخبة/ ٤٤، ٤٥.
(٣) راجع تهذيب التهذيب ٤٧٣ ـ ٤٧٨ وكتاب الجرح والتعديل جـ١ ق١/ ٤٣٤.
(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٨٦.

حدّث بالسماع عن الأول ونوى القطع. فقال والأعمش. أي حدث الأعمش.

وقد كره هذا القسم من التدليس جماعة من العلماء وذمُّوه. كان شعبة أشد إنكار لذلك. وقال الشافعي: التدليس أخو الكذب.

والحق أن تدليس الثقات تُقبل لأن هدفهم ليس خبيثا إذا رووا بلفظ مبين للاتصال. أما إذا رووا بلفظ محتمل لم يبينوا فيه السماع والاتصال فحكمه حكم المنقطع فهو مردود[١].

قال الشافعي: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته وليست تلك العورة بالكذب فنرد حديثه بها، ولا النصيحة في الصدق، فيقبل منه ما قبلناه من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا إنه لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه حدثنا وسمعت[٢].

٢ ـ **مدلِّس الشيوخ**: وهو أن يصف شيخه أو شيخ شيخه بغير ما أشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحوها، كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه. لكونه ضعيفاً أو متروكا حتى لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه. ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه كي لا يتكرر ذكره كثيرا أو لكونه متأخر الوفاة أو لكونه أصغر منه أو لشيء بينهما.

ومثاله: ما ذكره ابن كثير قال: روى أبو بكر بن مجاهد المقريء عن أبي بكر ابن أبي داود فقال: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله. وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جَدٍّ له[٣].

ومثاله ما ذكر العراقي: أن الحارث بن أبي أسامة روى عن أبي بكر عبدالله ابن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا الحافظ الشهير صاحب التصانيف فلكون

---

(١) علوم الحديث ٦٧، ٦٨ وجامع التحصيل/ ١١٢.

(٢) الرسالة ١٠٣٣ ـ ١٠٣٥.

(٣) الباعث الحثيث/ ٥٥ وفتح المغيث ١/ ١٧٩.

الحارث أكبر منه، قال فيه مرة: عبدالله بن عبيد ومرة عبدالله بن سفيان ومرة أبو بكر ابن سفيان ومرة أبو بكر الأموي[١].

ومثاله أيضا: ما ذكره النُقّاد عن بقية بن الوليد أبو محمد الكلاعي، قال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه.

وقال يحيى بن معين: إذا حدث عن الثقات، مثل صفوان بن عمرو وغيره، فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا. وإذا كَنَّى، ولم يسم إسم الرجل فليس يساوي شيئا.

وقال أبو مسهر: بقية، أحاديثه ليست نقيه، فكن منها على تقية.

وهذا في لغة النقاد القدامى، يعني أن « بقية » كان يدلس تدليس الشيوخ[٢] وهذا النوع، منه ماهو حرام، كما لو كان الشيخ غير ثقة، حيث لا يتحقق فيه شرط العدالة والضبط فدلسه، حتى لا يُعرف في الإسناد، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته. ومنه ما هو مكروه، كما لو كان الشيخ أصغر منه سنا، فكره أن يروي عمن يغره أو نازل الرواية.

٥ ـ المعلق:

وهو ما حذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد. ومن صوره أن يحذف جميع السند ويقول: قال رسول الله ﷺ مثلا. ومنها أن يحذف إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي معا. ومنها أن يحذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه، هل يسمي تعليقا أو لا، والصحيح في هذا التفصيل، فإن عُرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك يدلس، قُضِيَ به وإلا فتعليق.

وحكمه: أنه مردود للجهل بحال المحذوف. إلا إذا وجد في كتاب التزمت

---

(١) فتح المغيث/ ١/ ١٧٩ راجع أيضا الكفاية/ ٥٢٥ ـ ٥٢٧.

(٢) الجرح والتعديل جـ١ ق١ صـ٤٣٤، ٤٣٥.

صحته مثل البخاري. قال النووي رحمه الله : ما كان منه بصيغة الجزم كقال، وفعل وأمر، وروى، وذكر فلان، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه[(١)] .

ومثاله، قول البخاري : وقال هشام بن عمار حدثنا صدقه بن خالد، حدثنا : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلابي حدثنا عبدالرحمن ابن غنم الأشعري قال حدثني أبو عامر الأشعري أو أبو مالك : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف[(٢)] .

وقد أنكر ابن الصلاح على ابن حزم رده هذا الحديث، ذكره النووي في مقدمته لشرح مسلم. قال : ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعا قادحا في الصحة واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي[(٣)] .

وأما ما ليس فيه جزم كيُروى، ويُذكر، ويُحكى، ويُقال، وحُكي عن فلان ورُوي وذُكر، وحُكي عن فلان كذا. فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه[(٤)] .

ومن أمثلته ما أورده البخاري من ذلك ـ وهو ضعيف ـ قوله في الوصايا : ويُذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية[(٥)] .

ومع ذلك فإيراده في كتاب الصحيح مُشعر بصحة أصله إشعاراً يُؤنس به ويُركن إليه. وعلى المدقق إذا أراد الاستدلال به أن ينظر في سنده وأحوال رجاله

---

(١) اختصار علوم الحديث / ٣٤.

(٢) صحيح البخاري، باب ماجاء في من يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه كتاب الاشرتة / ٢٤٣ .

(٣) ذكره النووي في شرح مسلم / ١٨ والحديث رواه أحمد في المسند وأبو داود، اللباس / ٦ والترمذي، الفتن / ٣٨ والدارمي، الأشربة / ٨.

(٤) انظر التقريب / ٦٢ .

(٥) البخاري، الوصايا / ٩ والجنائز / ٣٥ وقد رواه الترمذي موصولا من طريق الحارث عن علي، الوصايا / ٦ والفرائض / ٥ ورواه أيضا ابن ماجه الوصايا / ٧ وفي المسند وابن المديني كذاب (انظر خلاصة تهذيب التهذيب الكمال / ٦٨ .

ليرى صلاحيته للحجة وعدمها .

٦ ـ المرسل الخفي:

هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه .

وليس المراد به قول التابعي : قال رسول الله ﷺ كما هو المشهور في المرسل الظاهر ، ولا الانقطاع بين راويَين لم يدرك أحدهما عصر الآخر كرواية مالك عن سعيد بن المسيب .

قال ابن حجر : والفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا ، وهو أنّ التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه ، فهو المرسَل الخفى . ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقي لزمه دخول المرسَل الخفي في تعريفه .

والصواب : التفرقة بينهما[١] .

ومثاله ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر مرفوعا : «رحم الله حارس الحرس[٢]» .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عمر بن عبدالعزيز : روى عن عقبة بن عامر الجهني مرسلا[٣] .

وقد صرح الحافظ المزّي في «الأطراف» فقال : عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم عن عقبة بن عامر ولم يلقه[٤] .

---

(١) انظر شرح النخبة/ ٤٥ .
(٢) كتاب الجهاد٨/ ١ .
(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥ .
(٤) تحفة الاشراف ٧/ ٣٧٩.

طرق معرفة الإرسال الخفي :

ذكر الحافظ العلائي[(١)] أربع طرق لمعرفة الإرسال الخفي[(٢)]

أولها : عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه أو عدم السماع منه. وهذا هو أكثر ما يكون سببا للحكم، تارة بمعرفة التاريخ، وتارة بمعرفة عدم اللقاء كما قيل في الحسن عن أبي هريرة.

قال ابن حجر : روى عن أبي بن كعب وسعد بن عبادة وعمر بن الخطاب ولم يدركهم، وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص ومعقل ابن سنان، ولم يسمع منهم[(٣)].

الثانية : اخبار الراوي عن نفسه بذلك. ومثاله : ما ذكره العلائي عن إبراهيم بن بشار أن سفيان بن عيينة حدّث يوما بحديث عن عمرو بن دينار فحقق فيه إلى أن قال : حدثني علي بن المديني عن الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار[(٤)].

ومثله، ما روي عن ابن خشرم[(٥)] قال : كنا عند سفيان بن عيينة فقال : الزهري فقيل له : حدثكم الزهري؟ فقال : لم أسمعه من الزهري، حدثني عبدالرزاق عن

---

(١) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي العلائي الشافعي (٦٩٤ ـ ٧٦١ هـ). إمام محدث حافظ مُتقن فقيه، قال الذهبي : يستحضر الرجال والعلل، وقال الأسنوي : كان حافظ زمانه، واماما في الفقه وغيره.
ذيل تذكرة الحفاظ / ٣٦٠. طبقات الحفاظ / ٥٣٢.

(٢) جامع التحصيل / ١٤٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٤.

(٤) جامع التحصيل / ١١٠.

(٥) هو علي بن عبدالرحمن بن عطاء المروزي (١٦٤ ـ ٢٥٧ هـ). ثقة، قال النسائي : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات.
التقريب ٢٤٥. التهذيب ٧/ ٣١٦.

معمر عن الزهري[١].

ومثله أيضا ما ذكره الترمذي: قال: سئل أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود هل تذكر من أبيك شيئا؟ فقال: لا[٢].

قال الحافظ المزّي: أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه. ولم يسمع منه[٣].

الثالثة: أن يروي عنه حديثا، ثم يأتي عنه أيضا بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال، إذ لو كان سمعه منه لما قال: أخبرت عنه، ولا رواه بواسطة بينهما.

مثاله: حديث: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، لعبدالله بن المبارك قال: حدثنا سفيان يعني الثوري عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر حدثني بشر بن عبيدالله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت واثلة ابن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الحديث[٤].

قال العلائي: ذكر سفيان زيادة وهم ممن دون ابن المبارك، وكذلك ذكر أبي إدريس الخولاني زيادة وهم من ابن المبارك[٥].

الرابعة: أن ينص إمام، أو يخبر الراوي عن نفسه، بأنه لم يسمع ذلك الحديث فقط، وإن سمع منه غيره.

ومثاله: الحديث الذي رواه ابن المبارك من ابن جابر عن بشر بن عبيدالله عن أبي

---

(١) جامع التحصيل/ ١٠٠.
(٢) الترمذي زكاة البقر ٣/ ٢١.
(٣) تحفة الاشراف ٧/ ٣١٨.
(٤) أخرجه مسلم من دون أن يذكر سفيان، الجنائز ٩٧، ٩٨. وأبو داود الجنائز/ ٧٣ والترمذي الجنائز/ ٥٧. والنسائي القبلة/ ١١.
(٥) جامع التحصيل/ ١٤٧.

إدريس عن واثلة عن أبي مرثد عن النبي ﷺ قال لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بشر بن عبيدالله وبين واثلة ثم قال: بشر قد سمع من واثلة. كثيراً ما يحدث بشر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بشر من واثلة نفسه (ولم يسمعه من أبي إدريس الخولاني)[١].

وبهذا علمنا ما بذله المحدثون من العناية والاهتمام بمعرفة الأسانيد المتصلة والمنقطعة في الحديث حتى يتمكنوا من معرفة العدول منهم ويميزوهم من المجروحين لئلا يتسرب إلى السنة ما ليس منها.

وقد سبق أن ذكرت قول الشافعي: بعد أن ذكر شروط الراوي: ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهي به إليه دونه[٢].




(١) علل الحديث ١/ ٣٤٩.
(٢) الرسالة/ ٣٧١ ـ ٣٧٢.

الباب الأول / الفصل الثالث

المبحث الثاني: طرق تحمّل الحديث

الأولى : السماع
الثانية : القراءة على الشيخ
الثالثة : المناولة
الرابعة : المكاتبة
الخامسة : الإجازة
السادسة : إعلام الشيخ
السابعة : الوصية بالكتب
الثامنة : الوجادة

طرق تحمّل الحديث

لا يخفى على كل من له عناية بعلوم الحديث، أنَّ معرفة طرق تلقي الحديث وأدائه، لها أهمية كبيرة عند نقاد الحديث، ولذلك وضعوا مصطلحات خاصة، تُحدِّد كيفية التلقي والأداء، حتى يمكن لهم الحكم على رواية ما، بأنها صحيحة، أم غير صحيحة، ومتصلة، أو منقطعة.

والذي يظهر من تتبع النشاط التعليمي في العصور الأولى أنه لم تكن هناك طرق محددة لتعليم الحديث وتعلّمه. فكل شيخ كانت عنده، طريقته الخاصة للتدريس، وكل طالب كان له وسيلته الخاصة لحفظ الحديث من الضياع والنسيان. وإنما كان المهم عند أولئك القوم الأثبات أن تتناقل السنن من المحدث إلى تلاميذه مع الدقة والإتقان ومن غير انقطاع في السند أو إعضال.

وقد حاول أئمة فن المصطلح أن يحصروا تلك الطرق، فقالوا هي ثمانية على الأرجح[(١)]، وفيما يلي سوف نستعرض كل واحدة منها مع بيان درجتها واتصالها من انقطاعها:

الأولى: السماع: وهو أن يحدث الشيخ في معرض الإخبار، سواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا الذي عبّر عنه ابن الصلاح « بالسماع من لفظ الشيخ ».

وهو أرفع الأقسام عند جماهير المحدثين[(٢)] وأفضل أنواع هذه الطريقة أن يملي الشيخ على تلميذه وهو يكتب، لأنَّ التلميذ إذا قرأ على شيخه، ربما يغفل أو لا يستمع، وإن قرأ الشيخ على التلميذ ربما يشتغل بشيء عن سماعه وإن قرىء عليه والحُضَّر سماعه فكذلك[(٣)].

---

(١) جامع الأصول ١/ ٧٨.
(٢) الإلماع/ ٦٩، ٧٠.
(٣) أدب الإملاء والاستملاء للإمام أبي سعد السمعاني صـ٨.

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة التحديث الشفهي لم يكن يتجاوز التدريس بضعة أحاديث . قال الزهري : من طلب العلم جملة ، ذهب منه جملة إنما كنا نطلب حديثاً أو حديثين[١] .

الثانية : القراءة على الشيخ : إذا كان يحفظ ما يُقرأ عليه أو يمسك أصله فيما يُقرا عليه إذا لم يحفظ . سواء في ذلك أكان الراوي يقرأ من حفظه ، أو من كتابه ، أم سمع غيره يقرأ كذلك على الشيخ وهو الذي يسمّيه المحدثون « العرض »[٢] .

وهذه الطريقة كانت شائعة جداً بين المحدثين[٣] وهي رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك ، إلا ما حُكي عن بعض الظاهرية وجماعة من أهل المشرق ، أن الحديث لا يكون صحيحاً إلا إذا أقر الشيخ عند تمام القراءة بقوله : «نعم»[٤] .

وقد قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» : قلت : وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا يُجزىء وإنما كان يقوله بعض المتشدقين من أهل العراق[٥] .

وهي دون السماع من لفظ الشيخ عند كثير من العلماء . وعن مالك ويحيى القطان وابن عيينة والزهري في جماعة أنهما سواء . والصحيح الأول وعليه علماء المشرق[٦] .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي جـ١ ص٢٢١ ـ ٢١٤ والكفاية ص٣٨٣ ـ ٣٩٤ .

(٢) الإلماع / ٧٠ .

(٣) راجع شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٢٣٣ .

(٤) اختصار علوم الحديث / ١١١ .

(٥) فتح الباري ١ / ١١٠ .

(٦) انظر الإلماع ٧١ والمحدث الفاصل ٤٢٠ والكفاية / ٣٩١ وجامع بيان العلم ٢ / ٢١٧ وجامع الأصول ١ / ٨١ .

تنبيه:

علمنا في الوجهين السابقين أنهما يشتركان في قراءة ما يتلقاه الطالب من الشيخ، سواء كان القاريء هو الشيخ أو التلميذ أو غيرهما في المجلس. أما الوجوه الأخرى فلا يوجد فيها هذه القراءة. ولذلك سوف نعرف في الوجوه الآتية أنها أقل درجة من الوجهين السابقين، كما أن تلك الوجوه تختلف وتتفاوت من حيث القيمة والجدارة بتوثيق المرويات المنقولة عن طريقها. ومن هذه الوجوه:

الثالثة: المناولة: وهي أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه مصححةً إلى رجل، ويقول له: هذا حديثي أو كتابي فاروه عني أو نحو ذلك. وهي على نوعين على العموم:

أحدهما المناولة المقرونة بالإجازة: ولها صور ذكرها ابن الصلاح: منها أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه وقد صححها أو أحاديث من أحاديثه، وقد انتخبها وكتبها بخطه، أو كتبت عنه فعرفها فيقول للطالب: هذه روايتي فاروها عني. ويدفعها إليه. أو يقول الشيخ للتلميذ: خُذ هذه النسخة، فاكتبها، وقابل بها، ثم اصرفها إليَّ. وقد أجزت لك أن تحدث بها عني أو اروها عني. أو يأتي الطالب الشيخ بنسخة صحيحة من روايته أو جزء من حديثه، فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحققه ويتأكد من صحته ويُجيزه له.

وفي كل هذه الصور الثلاث روعي ما يضمن للحديث أن ينتقل من الشيخ إلى التلميذ نقلاً صحيحاً لا تغيير فيه ولا تبديل[1].

ولذلك فهي حالَّةٌ محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث[2].

أما الثاني فهو، المناولة المجردة من الإجازة:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ١٤٩ ومابعدها.

(٢) الإلماع / ٧٩.

وصورتها: أن يناول الشيخ تلميذه كتابه، ويقتصر على قوله: هذا من حديثي أو من سماعاتي. ولا يقول له: اروعني. فهذه مناولة غير صحيحة، ولا تجوز الرواية بها عند كثير من المحدثين[١] وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها أو أجازوا الرواية بها[٢].

الرابعة: المكاتبة: وهي أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده أو لمن غاب عنه ويُرسله إليه وسواء كتبه بنفسه أم أمر غيره أن يكتبه.

والمكاتبة قد تكون مقرونة بالإجازة وهي أرجح من المناولة مع الإجازة بل يرى بعض العلماء أنها بمنزلة السماع. وقد لا تكون مقرونة بالإجازة ولا ضير فيه، فإن الصحيح الراجح المشهور عند أهل الحديث أنه لا حاجة إلى التصريح بالإجازة، لأن الإجازة متحققة فيها، وإن لم يكن هناك نص على ذلك، وإلا فما معنى أن يكتب الشيخ للتلميذ كتابه ويرسله إليه، إلا إذا نص على غرض آخر غير الرواية.

ولذلك كثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم: كتب إليَّ فلان قال حدثنا فلان[٣] ولكن الأئمة اشترطوا شرطاً هاماً يصون الحديث الذي ينقل عبره من التزييف والتحريف والكذب، وهو أن يتيقن الطالب أن هذا الكتاب الذي جاء إليه إنما هو حقيقةً كتابُ الشيخ، والحظ الذي كتب به إنما هو خطه أو خط أحد تلاميذه، وعلى أن يكون مختوماً بختمه. فأما إذا كان شاكّاً في ذلك، لم تجز له روايته عنه[٤].

الخامسة: الإجازة: وهي أن يأذن الشيخ للراوي شفاهاً أو كتابة أو رسالةً أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو ما صَحَّ عنده من مسموعاته من غير أن يسمع ذلك منه، أو يقرأ عليه.

---

(١) اختصار علوم الحديث/ ١٢٤.

(٢) الكفاية/ ٣١٨.

(٣) راجع الباعث الحثيث/ ١٢٥.

(٤) المحدث الفاصل/ ٤٥٢.

وهي جائزة عند الجمهور[١] لأنه لو لم يجز مثل هذا، لأدى ذلك إلى تعطيل السُنن وانقطاع أسانيدها. وردها العراقي والسخاوي وشعبة بن الحجاج وابن المبارك وغيرهم[٢] قالوا: لو صَحَّت الإجازة لبطلت الرحلة.

وقد ذكر العلماء لها أقساماً. حصرها القاضي عياض في ستة[٣]، **من أهمها:**

١ ـ إجازة معين لمعين في معين. ويدخل في هذا الوجه ما عَدَّه القاضي عياض نوعاً من المناولة. وهو أن يعرض الشيخ كتابه ويناوله الطالب ويأذن له في الحديث عنه، ثم يمسكه عنده ولا يُمكِّنه منه[٤].

٢ ـ وإجازة لمعين في غير معين، مثل أن يجيز له برواية ما يرويه، أو ماصح عنده من مسموعاته ومصنفاته. ويُشترط لهذا الوجه أن يقوم المجاز له بتعيين روايات الشيخ وتحقيقها وصحة مطابقة كتب الراوي لها[٥].

أما الأقسام الأربعة الباقية، وهي الإجازة لغير معين، والإجازة للمجهول أو بالمجهول، والإجازة للمعدوم، والإجازة بما لم يسمعه المجيز، فهي وجوه لم تتحدث عنها الكتب المبكرة في أصول الحديث، مثل «المحدث الفاصل». إنما تكلم فيها الأئمة المتأخرون، ولم توجد روايات حسب هذه الوجوه في الكتب التي جمعت السنن الصحيحة. لأنَّ الواقع أنها أنواع مغايرة للاهتمام بمقام السنة النبوية كما لا يخفى، لأنها أنواع فاسدة.

وقد اعتمدت الإجازة، بعد أن دُوِّنت الأحاديث في الكتب بالأسانيد الموثوقة وقُرئت النُسخ على أصحابها أو قُوبلت بنسخة. فاتخذت طريقة الإجازة، تسهيلاً للأمر وتيسيراً على الشيخ وتلاميذه، إذ من الصعوبة بمكان، قراءة الكتب

---

(١) الكفاية ٤٥٦ ومابعدها.

(٢) الإلماع/ ١٠٩ وفتح المغيث ٢/ ٦٠.

(٣) الإلماع/ ٨٨.

(٤) الإلماع/ ٨٢.

(٥) الكفاية/ ٣٣٤ والإلماع/ ٩١، ٩٢.

من أولها إلى آخرها، على كل طالب مستجد، فكانت الإجازة عبارة عن إخبار على سبيل الإجمال.

ولذلك لم يستحسن العلماء الإجازة إلا إذا كان المجاز له من أهل العلم[١] وأن يكون المجيز عالماً بالأحاديث التي يُجيزها. وهو ثقة في دينه وروايته، ومعروفاً بالعلم أيضا[٢] وأن يكون المستجيز من أهل العلم وعليه سِمته، حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله.

والذي يميز الصالح منها من غير الصالح، هو النظر فيها من جهة الاتصال والانقطاع في واقع الأمر، فالنوعان الأول والثاني هما يمكن وصفهما بالمتصل بالمعنى المحقيقي، وأما الباقي من الأقسام فلا صلة فيها بين الشيخ والراوي عنه.

وعلى العموم، التلقي بالإجازة والرواية بها أقل درجة من جميع المناهج السابقة، لأن الاتصال بين الشيخ والتلميذ ليس قوياً، كما وجدنا في السماع، والقراءة على الشيخ، أو المناولة، والمكاتبة.

السادسة: إعلام الشيخ: وهو أن يُعلم المحدث تلميذَه بأن هذا الحديث من روايته أو أن هذا الكتاب من سماعه، دون أن يكون له إذن في الرواية عنه. أعني من غير أن يقول: اروه عني. أو أذنت لك في روايته أو نحو ذلك.

وهذا طريق صحيح للنقل عند ابن جريج وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين والظاهريين[٣] ولكن المختار عند غير واحد من المحدثين وغيرهم، أنه لا تجوز الرواية بذلك. لأن الشيخ قد لا يُجوِّز روايته لخلل يعرفه فيه. ولم يوجد التلفظ به ولا ما يتنزل منزلة تلفظه به.

وقد عورض هذا الرأي بما روى القاضي عياض: أن عبيدالله (١٤٧ هـ)

---

(١) راجع جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٨٠.
(٢) الكفاية/ ٤٥٥.
(٣) الإلماع/ ١٠٨ وعلوم الحديث/ ١٥٥.

قال كنا نأتي الزهري بكتاب من حديثه، فنقول له: يا أبا بكر، هذا من حديثك فيأخذه، فينظر فيه، ثم يرُدُّه إلينا، ويقول: نعم، هو من حديثي. قال عبيدالله: فنأخذه وما قرأه علينا ولا استجزناه أكثر من إقراره بأنه من حديثه[١].

كما عورض بما رُري عن ابن جريج: أنه جاء إلى هشام بن عروة فقال له: الصحيفة التي أعطيتها فلاناً هي حديثك؟ قال: نعم.

قال[٢] الواقدي: سمعت ابن جريج بعد ذلك يقول: أخبرنا هشام بن عروة[٣] وهي معارضة غير صحيحة. فقد روى الخطيب البغدادي على لسان عبيدالله المذكور ما يصرح بأنه كان هناك إذن بالرواية، قال: كان، الزهري يؤتى بالكتاب، فقال: نرويه عنك؟ فيقول: نعم، وفي رواية أخرى: كان يأتى بالكتاب من كتبه فيتصفحه وينظر فيه ثم يقول: هذا حديثي أعرفه، خُذه عني[٤].

أما الإعلام فلا يكون فيه هذا. وكذلك بالنسبة لرواية ابن جريج، على ما جاء عند الخطيب[٥] عن ابن عيينة قال: ابن جريج جاء إلى الزهري بأحاديث فقال: أريد أن أعرضها عليك فقال: كيف أصنع بشغلي؟ قال فأرويها عنك؟ قال: نعم.

وفي رواية: جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة: فقال لي (يعني لهشام بن عروة) يا أبا المنذر، هذه أحاديث أرويها عنك؟ قلت: نعم.

وعلى افتراض صحة هذا الوجه، نظراً إلى إمكانية تعدد المواقف، فالذي

---

(١) الإلماع/ ١١٤.

(٢) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني (١٣٠ ـ ٢٠٧ هـ). متروك مع سعة علمه، من أقدم المؤرخين في الإسلام ومن أشهرهم، ومن حُفّاظ الحديث قال الخطيب: كان الواقدي كلما ذكرت له وقعة ذهب إلى مكانها فعاينه.
التقريب ٣١٢. التهذيب ٩/ ٣٦٣.

(٣) الإلماع/ ١١٥.

(٤) الكفاية/ ٤٥٦.

(٥) راجع الكفاية/ ٤٥٧ ـ ٤٥٠.

يقال: إنَّه لا تجوز الرواية بإعلام الشيخ إلا في الحالة التي يتأكد فيها الشيخ أن التلميذ من العلماء المجيدين الذين يأخذون الأحاديث ويؤدونها أداءً صحيحاً، كما هو الحال بالنسبة لعبيدالله بن عمر وابن جريج.

السابعة: الوصية بالكتب: وهي أن يوصي الشيخ بأن تُدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل.

قال القاضي عياض: هذا باب أيضاً قد روي فيه عن السلف المتقدم إجازة الرواية بذلك، لأنَّ في دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة[1].

وقد أنكر عليه ابن الصلاح إذ قال: ولا يصح ذلك، فإنَّ لقول من جَوَّز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه، ولا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا[2]. وهذا النوع من الرواية نادر الوقوع، ولم يفعله من السلف غير أبي قلابة عبدالله بن زيد الجِرمي (١٠٤ هـ) الذي أوصى عند موته بأن تُدفع كتبه إلى أيوب السختياني (١٣١ هـ).

وقد استفتى أيوب محمد بن سيرين أيحدث بهذه الكتب أولا؟ وقد أفتاه ابن سيرين أولاً بالإيجاب، ثم توقف وترك المسألة له ثانية، فقال: لا آمرك ولا أنهاك[3].

وقد اختار الشيخ أحمد شاكر صحة الرواية بهذا النوع. قال: لأنه نوع من الإجازة، إن لم يكن أقوى من الإجازة المجردة، لأنه إجازة من الموصي للموصى له برواية شيء معين مع إعطائه إياه. ولا نرى وجهاً للتفرقة بينه وبين الإجازة. هو في معناها، أو داخل تحت تعريفها، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل[4].

(١) الإلماع/ ١١٥.
(٢) علوم الحديث/ ١٥٧.
(٣) المحدث الفاصل/ ٤٩٥.
(٤) الباعث الحثيث/ ١٢٧.

ولا يخفى أن الشيخ لا يُوصي إلا لتلميذ يثق من علمه وعدالته وأنه يأخذ الأحاديث ويؤديها أداءاً صحيحاً. فلا مندوحة لما قاله الخطيب من أنه لا فرق بين أن يوصي العالم لرجل بكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته[١] لأن الذي يشتريها قد لا يكون ممن يوثق فيه وهذا واضح.

الثامنة: **الوجادة**: وهي أن يجد الشخص أحاديث بخط راويها ـ سواء لقيه أو سمع منه ـ أم لم يلقه ولم يسمع منه.

وقد وجد هذا النوع منذ عصر الصحابة والتابعين[٢] فقد وجدوا صحفاً لبعض الصحابة والتابعين وتناقلوها بالوجادة.

ولكن الأحاديث التي كانت تُنقل بالوجادة لم يعتبرها نُقَّاد الحديث صحيحة إلا إذا اقترنت الوجادة بالسماع أو القراءة على صاحب هذه الأحاديث وقد حكم الإمام أحمد على حفص بن سليمان الأسدي بأنه متروك الحديث بعد ما علم أنه أخذ من شعبة كتاباً فلم يرُدّه، وأنه كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويحدث بها من غير سماع[٣].

ولأن التحديث بالوجادة جعل بعض الرواة يُحدث زيادات في الأحاديث ليست منها[٤] ولذلك كلما كان يشك المحدثون في السماع يسألون الراوي، هل سمع الأحاديث التي يرويها أم هي وجادة؟ وكانوا يستعملون ذكاءهم وحيلهم حتى يكشفوا من يروي عن طريق الوجادة ولا يُفصح. أما إذا قال: وجدتُ بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان أخبرنا فلان بن فلان فهو جائز، لأنه أخلى عهدته وأبرأ ذمته ولا يُعدُّ من الضعفاء بروايته، أو نقله هذه الأحاديث، وهو

---

(١) الكفاية/ ٥٠٤.
(٢) راجع الكفاية/ ٥٠٥ والمحدث الفاصل ٤٩٧، ٤٩٨.
(٣) الجرح والتعديل جـ١ ق٢/ ٧٤٤.
(٤) المصدر نفسه ٦٧٣.

من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال لقوله « وجدت بخط فلان » وفي مسند أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبدالله يقول فيها : وجدتُ بخط أبي في كتابه ثم يسوق الحديث . ولم يستجز أن يرويها عن أبيه . وهو راوية كتبه وابنه وتلميذه ، وخط أبيه معروف له ، وكتبه محفوظة عنده في خزائنه .

❋❋❋❋❋❋
❋❋❋❋

الباب الأول / الفصل الثالث

المبحث الثالث: العنعنة

تعريف العنعنة
حكم الحديث المعنعن
عنعنة المدلِّس
العنعنة في الصحيحين

العنعنة:

وهي في اصطلاح المحدثين: رواية الحديث بلفظة « عن » من غير بيان من الراوي للتحديث والسماع، والحديث المعنعن: هو الذين يقال في سنده: فلان عن فلان: من غير تصريح بالسماع والتحديث[١].

حكمها: وقد اختلف العلماء في حكم الحديث المعنعن:

أ ـ فذهب بعض النقاد من المحدثين: أنه من قبيل المرسل المنقطع، فلا يُحتج به، حتى يتبين اتصاله بالتصريح بالسماع ونحوه[٢] لأن «عن» لا إشعار لها بشيء من أنواع التحمل.

ب ـ وقال أبو المظفر ابن السمعاني، إن الراوي إن كان طويل الصحبة للذي روى عنه بلفظ « عن » ولم يكن مدلساً، كانت محمولة على الاتصال وإلا فهو مرسل، قال: لأن طول الصحبة يتضمن غالباً، السماع لجملة ما عند المحدث أو أكثره.

ج ـ وقال الإمام مسلم والحاكم وابن الباقلاني وأبو بكر الصيرفي، أنه يُكتفي بمجرد إمكان اللقاء، دون ثبوت أصله. فمتى كان الراوي بريئاً من تهمة التدليس وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكناً من حيث السِنّ والبلد، كان الحديث متصلاً، وإن لم يأت أنهما اجتمعا قط.

د ـ أما القول الرابع، فقد ذهب إليه ابن المديني والإمام البخاري وأكثر الأئمة: هو أن لفظة « عن » تقتضي الاتصال وتدل عليه، إذا ثبت اللقاء بين المُعَنعِن والمُعَنعَن عنه ولو مرة واحدة، وكان الراوي برئياً من تهمة التدليس[٣].

---

(١) التمهيد جـ١ صـ١٢ والتوضيح ١/ ٣٣٠.
(٢) جامع التصحيل/١٣٤.
(٣) علوم الحديث/ ٦٥ وجامع التحصيل/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

وهو قول الإمام أحمد[١] وقد نقل الحافظ ابن عبدالبر الإجماع على قبول المُعَنعَن، إذا جمع شروطاً ثلاثة: العدالة وعدم التدليس، ولقاء بعضهم بعضا، قال في مقدمة «التمهيد»: إعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة الحديث ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه: فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثة: وهي عدالة المحدثين ولقاء بعضهم بعضاً ومجالسة ومشاهدة وأن يكونوا بُرآء من التدليس. ثم قال: وهو قول مالك وعامة أهل العلم.

وقال أيضا: ومن الدليل على أن «عن» محمولة عند أهل الحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع فيها، ما حكاه أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل، أنه سُئل عن حديث المغيرة بن شعبة: أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله. فقال: هذا الحديث ذكرته لعبدالرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك أنه قال عن ثور، حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة (وليس فيه ذكر المغيرة) قال أحمد، وأما الوليد[٢]، فزاد فيه: عن المغيرة. وجعله ثور عن رجاء ولم يسمعه ثور من رجاء لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور حُدثت عن رجاء.

قال أبو عمر: ألا ترى، أن أحمد بن حنبل رحمه الله عاب على الوليد بن مسلم قوله «عن» في منقطع ليُدخله في الاتصال.

فهذا بيان أن «عن» ظاهرها الاتصال، حتى يثبت فيها غير ذلك[٣].

وخلاصة الأقوال الثلاثة: أن «عن» لا تحمل على الانقطاع بمجردها وهو الذي عليه دهماء أهل الحديث قديماً وحديثاً.

---

(١) انظر شرح الكوكب المنير ١/ ٤٥١.

(٢) هو الوليد بن مسلم الأموي ـ بالولاء ـ أبو العباس الدمشقي الحافظ المصنف كان مدلسا فلا يحتج به إلا إذا صرّح بالسّماع. توفي ١٩٥ هـ (انظر تذكرة الحفاظ ص٣٠٢، ٣٠٤ والخلاصة ص٤١٧.

(٣) مقدمة التمهيد صـ٢١، ١٣، ١٤ وجامع التحصيل/ ١٣٤، ١٣٥ وشرح الكوكب ١/ ٤٥١.

كما أن الإمام النووي يرى عَدَّ المعنعن من قبيل المرسل مردوداً بإجماع السلف[١].

قال: والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، أنه متصل، بشرط أن يكون المعنعن غير مدلِّس، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً.

ومن هذه الأدلة والنقول من الأئمة تبين أنهم اشترطوا مع المعاصرة اللقى غير الإمام مسلم، فإنه اكتفى بالمعاصرة. وقد شنع في خطبته على من يشترط مع المعاصرة الُّلقِيِّ، حتى قيل: إنه يريد البخاري. قال ابن كثير: والظاهر أنه يريد علي بن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث. وأما البخاري فإنه لا يشترطه في أصل الصحة. ولكن التزم ذلك في كتابه « الصحيح »[٢].

وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالعنعنة ثابتة، والحجة بها لازمة، وهي محمولة أبداً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين[٣].

وقد انتقد العلماء مسلماً في ادعائه الإجماع على ما ذهب إليه، فقد قال ابن الصلاح: وفيما قال مسلم نظر[٤].

وقد شَدَّد البخاري في اشتراط ثبوت اللقاء، لأن أهل عصره كانوا يجيزون الإرسال، فلو لم يكن الراوي مدلساً، وحدث عن بعض ما عاصره، لم يدل ذلك على أنه سمع منه، لأنه وإن كان غير مدلس، فقد يحتمل أن يكون أرسل عنه لشيوع الإرسال بينهم، فاشترط أن يثبت أنه لقيه وسمع منه ليحمل ما يرويه منه

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم، بحث الإسناد المعنعن/ ٣٢.
(٢) الباعث الحثيث/ ٥٢.
(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣.
(٤) علوم الحديث/ ٧٢.

على السماع، لأنه لو لم يحمل على السمع لكان مدلساً، والغرض السلامة من التدليس. أما الأحاديث التي أوردها الإمام مسلم للاستدلال على عدم شرطية ثبوت اللقاء. فقد أجاب عنها العلماء وقالوا: يمكن أن يكون قبول الأئمة لذلك لقرائن اقترنت بها أفادت اللقاء. فإن الحكم على الكليات بحكم جزئي لا يطرد[١].

عنعنة المدلّس

علمنا في مبحث الاتصال والانقطاع: أن التدليس أصله التغطية والتلبيس، فإذا أطلق الراوي الحديث من شيخه بلفظ يوهم الإتصال، فهو مدلس في اصطلاح المحدثين، فإذا روى حديثاً بالعنعة، فذهب قوم إلى أنه في حكم المرسل لعدم معرفة الراوي الذي أسقط بين شيخه وبين المدلس بل المرسل أحسن حالاً منه، لأن المرسل مبين فيه الانقطاع بخلاف الحديث المعنعن، فإنه موهم للاتصال وليس بمتصل.

وقال آخرون: إن كان تدليس الراوي عمن لقيه وسمع منه، قُبل ما صرح فيه بالسماع دون ما دَلَّس. وهو الذي ذكره العلائي عن جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول[٢] وهذا الذي ذهب إليه الشافعي قال: ومن عرفناه دلَّس مرة واحدة فقد أبان لنا عورته. وليست تلك العورة بكذب، فَيُرد حديثه، ولا على النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلناه من أهل الصدق، فلذلك قلنا: إنه لا يقبل من المدلس حديث حتى يقول: حدثنا وسمعت[٣] وبه صرَّح ابن حزم، إذ قال: الحافظ العدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة، فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض،

---

(١) جامع التحصيل/ ١٤٠.
(٢) جامع التحصيل/ ١١١، ١١٢.
(٣) الرسالة للشافعي/ ١٠٣٣ ـ ١٠٣٥.

فهذا لا يضر سائر رواياته شيئاً، لأنَّ هذا ليس جرحة ولا غفلة، لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده[(١)]، وقد ذهب الآخرون إلى الفرق بين من عُرف منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة وبين من لا يفرق بين الثقة وغيره، أو أنه لا يضيف العنعنة إلى الرواة إلا إذا ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فيقبل من المدلس عن ثقة، وكذلك من الذي يضيف العنعنة بعد ثبوت اللقاء بين الرواة. ولا يُقبل من المدلس عن غير ثقة أو الذي يُعَنعِن من دون ثبوت اللقاء.

وهذا الذي رجّحه ابن الصلاح فقال: والصحيح والذي عليه العمل، أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، إلى أن قال: وهذا بشرط أن يكون الذين أُضيف العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً، مع براءتهم من وصمة التدليس فحينئذ يُحمل على ظاهر الاتصال[(٢)].

ولأن جماعة من الأئمة الكبار دلّسوا، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ولم يقدح التدليس فيهم كقتادة والأعمش والسفيانين؛ الثوري وابن عيينة وهشيم ابن بشير وخلق كثير.

ثم إنَّ التدليس ليس كذباً صريحاً، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل. وقد ردَّ الإمام أحمد قول شعبة «التدليس كذب» قيل له: كان شعبة يقول: إن التدليس كذب. فقال لا، قد دَلَّس قوم، ونحن نروي عنهم[(٣)] وهذه الأقوال فيما إذا كان الراوي بالعنعنة ثقة غير مدلس عن الضعفاء، أما إذا كثر منه التدليس عن الضعفاء وإسقاط ذكرهم تغطية لحالهم، فهو راوٍ مجروح غير ثقة[(٤)].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام/ ١٢٥.
(٢) علوم الحديث/ ٥٦.
(٣) انظر شرح الكوكب ١/ ٤٥١ والمسودة/ ٢٧٧ وتوضيح الأفكار ١/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٣.
(٤) شرح الكوكب ١/ ٤٥٠ وجامع التحصيل ١١٤٦.

وقد شدّد ابن حزم فقال: الذين صحَّ عنهم اسقاط ما لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضم القوي إلى القوي تلبيساً على من يحدث، وغروراً لمن يأخذ عنه، ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال، مما لو سمى من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرضاً في الحديث، فهذا رجل مجرَّح وهذا فسق ظاهر واجب إطراح جميع أحاديثه، صَحَّ أن دلس فيه أو لم يصح أنه دلس فيه. وسواء قال: سمعت أو أخبرنا أو لم يقل[(١)].

العنعنة في الصحيحين :

أما عنعنة المدلِّسين في الصحيحين، فقد ذكر العلماء لها توجيهات عديدة:

أولها : أن منهم من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً جداً بحيث إنه لا ينبغي أن يُعَدَّ فيهم كيحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.

ثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته أو لقلة تدليسه أو لأنه لا يدلِّس إلا عن ثقة، مثل الزهري والأعمش والسفيانَين.

وقد قال ابن حبان: وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه، إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته[(٢)].

ثالثها: وقد حمل بعض الأئمة ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه[(٣)].

رابعها: وقال النووي : إن ما فيهما من المدلسين « بعن » محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى. وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقين جميعا، فيذكر

---

(١) الأحكام / ١٢٦ ولمزيد من التفصيل راجع كذلك كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٩٢، ٩٤.

(٢) كتاب المجروحين / ١.

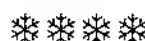
(٣) جامع التحصيل / ١٣٠.

رواية المدلس « بعن » ثم يذكرها بالسماع[١] .

خامسها : يحتمل أن الشيخين لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي رويا عنه لكن عرفا لحديثه من المتابعات مما يدل على صحته . فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وإمامته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه . ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس ولا يقاربه فضلاً وشهرة[٢] وعلى هذا يكون الصحيح الذي فيهما من هذا النوع صحيحاً لغيره .

وقد قال الحافظ ابن حجر : المدلسون الذين خُرِّج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك . بل هم على مراتب .

الأول : من لم يوصف إلا نادراً ، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم ، فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس . ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن . ويكون التحقيق بخلافة . ثم عدَّ جماعة وجعلهم ثلاث طبقات ، نقله الأمير الصنعاني في التوضيح[٣] .

---

(١) مقدمة النووي على شرح مسلم/ ٣٣ . هدى الساري/ ١٥ .
(٢) راجع التوضيح ٣٥٦٦١ .
(٣) راجع التوضيح ١/ ٣٦٠ .

الباب الأول / الفصل الرابع

المبحث الأول : البحث عن الشذوذ

١ ـ الشذوذ لغة

٢ ـ الشذوذ في اصطلاح المحدثين

٣ ـ الشذوذ في السند

الشـــذوذ

في اللغة: هو الانفراد عن الجماعة. يقال شَذَّ يَشِذّ ويَشُذّ وشُذوذاً، إذا انفرد. أما في اصطلاح المحدثين ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن الشاذ: أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس أي الثقات. وهو قول الإمام الشافعي. وعلى هذا الشاذ: ما وُجد فيه التفرد والمخالفة[(١)].

الثاني: قول الحافظ أبي يعلي الخليلي، فإن الشاذ عنده: ما ليس له إلا إسناد واحد، ثقة أو غير ثقة. خالف أم لا.

ذكره في كتابه «الإرشاد». وقال: هذا الذي عليه حفاظ الحديث، فما انفرد به الثقة، يتوقف فيه. ولا يُحتج به. لكنه يصلح أن يكون شاهداً. وما انفرد به غير الثقة متروك.

ذكره ابن الصلاح. والقاضي حسين بن محسن الأنصاري اليماني[(٢)].

أما القول الثالث: فهو للحاكم وهو: ما انفرد به ثقة، وليس له أصل متابع لذلك الثقة. فقيد الشذوذ بتفرد الثقة دون المخالفة[(٣)].

وقد ردّ ابن الصلاح على القولين الثاني والثالث بأفراد الثقات الصحيحة، مثل حديث أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته. فإنه لم يصح إلا من رواية عبدالله بن دينار عن ابن عمر. انفرد به عبدالله بن دينار وهو في الصحيحين[(٤)].

وكحديث أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مغفر. فإنَّ مالكاً تفرد به عن

---

(١) راجع لتفاصيل الموضوع الكفاية / ١٤١، معرفة علوم الحديث / ١١٩، التدريب ٨١ والتوضيح ١/ ٣٧٧ والبيان المكمل/ ٢ علوم الحديث ٦٨، ٦٩.

(٢) علوم الحديث/ ٦٩ والبيان المكمل لليماني/ ٥.

(٣) معرفة علوم الحديث/ ١١٩.

(٤) البخاري كتاب العتق/ ١٠ والفرائض/ ٢١ ومسلم كتاب العتق/ ١٦.

الزهري عن أنس . مع أنه في الصحيحين أيضا[١] .

قال ابن الصلاح : وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك كثيرة[٢] .

ثم اختار ابن الصلاح : التفصيل . وخلاصته : أن الثقة إذا كان مفرده مخالفاً لثقة أحفظ منه وأضبط ، أو لجماعة ، وإن كان كل منهم دونه ، كان شاذاً مردوداً . وإن لم يوثق بضبطه لكن لم يبعد عن درجة الضابط كان حسناً . وإن بعد كان شاذاً منكراً مردوداً[٣] .

وعلى هذا ، فإن الشاذ عند ابن الصلاح : هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه . لكثرة عدد أو زيادة حفظ .

وكذلك الحديث الذي ليس في رواية من الثقة والضبط ما يجيز تفرده وهو الأرجح كما تبين[٤] .

والشذوذ ، قد يكون في السند ، وقد يكون في المتن .

أما الذي يكون في المتن فسيأتي بيانه عند الكلام على نقد المتن .

أما الشذوذ في السند :

فمثاله : ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمر وابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً ، إلا عبداً هو أعتقه . فأعطاه النبي ﷺ ميراثه .

فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو بن دينار عن عوسجه (مولى ابن عباس) ولم يذكر ابن عباس .

أما ابن عيينة فقد تابعه على وصله إلى ابن عباس محمد بن مسلم الطائفي .

---

(١) البخاري ، الصيد/ ١٨ ، الجهاد/ ١٦٩ المغازي/ ٤٨ اللباس/ ١٧ .

(٢) علوم الحديث/ ٧٠ .

(٣) انظر علوم الحديث/ ٧١ والبيان المكمل/ ١١ .

(٤) البيان المكمل/ ١٢ .

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي : فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان : عن عوسجة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فقلت له : اللذان يقولان : ابن عباس، محفوظ؟ فقال : نعم، أما حماد بن زيد فلم يتابعه أحد فسنده فيه شذوذ[(١)] .

مثال آخر :

حديث يعقوب بن حميد بن كاسب عن يحيى بن سليم الطائفي عن عبيدالله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يُباع ولا يوهب» .

قال أبو زرعه : الصحيح : عبيدالله عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته .

رواه حماد بن سلمة وتابعه عبدالله بن نمير .

أما يحيى الطائفي[(٢)] فلم يتابعه أحد . فسنده فيه شذوذ، لأنه خالف من هو أولى منه لكثرة عدد وكذلك زيادة حفظ .

وحديث عبدالله بن دينار، أخرجه البخاري ومسلم كما أسلفت .

مثال آخر :

حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن القاسم بن عوف قال : أخبرني مرة ابن همام عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن معاذ به جبل عن النبي ﷺ أنه قال : « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » .

---

(١) راجع علل الحديث ٢/ ٥٢ . والحديث أخرجه أبو داود، الفرائض / ٨ والترمذي الفرائض / ١٤ وابن ماجه، الفرائض/ ١١ ومسند أحمد ٥/ ٣٤٣ . واللفظ للترمذي .

(٢) يحيى الطائفي . وثقة ابن معين وابن سعد والنسائي . إلا في عبيدالله ابن عمر وانظر خلاصة التذهيب/ ٤٢٤ .

أما حماد، فهو أحد الأعلام وعبدالله بن نمير، وثقة ابن معين وغيره .

هذا الحديث رواه حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم بن عوف عن ابن أبي أوفي عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة : أيوب أحفظهم. وقد خالفه هشام، فسنده فيه شذوذ[١].

❋❋❋❋❋❋
❋❋❋❋

(١) علل الحديث ١/ ٤٢٦ والحديث رواه ابن ماجه، النكاح / ٤ والمسند ٤/ ٣٨١، ٥/ ٢٢٨، ٦/ ٧٦.

الباب الأول / الفصل الرابع

المبحث الثاني : البحث عن العلة :

١ ـ العلة لغة

٢ ـ العلة في اصطلاح المحدثين

٣ ـ العلة في السند

٤ ـ الأمثلة لوجود العلة في السند .

العلة

وهي في اللغة: تطلق على معان عديدة:

تطلق على المرض، فيقال: عَلَّ الرجل يَعِلّ فهو عليل أي مريض.

وتطلق على السبب، فيقال: هذه علته أي سببه.

وتطلق على الحديث الذي يشغل صاحبه عن حاجته. فيقال: لم أفعل كذا لعلة كذا.

ولها معان أخرى أيضاً(١).

أما في اصطلاح المحدثين: فهو الحديث الذي فيه سبب غامض خفيّ قادح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه.

ومعرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأغمضها.

لأنه قد يتفق أن يكون رواة الحديث مشهورين بالعدالة معروفين بصحة الدين والأمانة غير مطعون فيهم ولا مستراب في نقلهم، مع هذا يطرأ على الحديث أمر خفي غامض فيقدح في صحته.

وهذه العلل الغامضة الخفية لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث. وذلك بجمع الطرق والفحص عنها واستقرائهم لأحوال الروة وإحاطتهم بالأسباب التي تُضعف الحديث أو تجعله موضوعاً. وبتطبيق المقايس النقدية التي وضعها المحدثون لهذا الغرض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: يكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عرف من طريق آخر: أن راويه غلط، فرفعه وهو موقوف أو أسنده

---

(١) انظر مادة (علل) في لسان العرب ص٨٦٧ والقاموس المحيط، باب اللام، فصل العين جـ٤ ص٢٠.

وهو مرسل، أو دخل عليه في حديث[١].

ولدِقّة هذا العلم وغموضه لم يتكلم فيه إلا القليل من أئمة الحديث مثل علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدار قطني وأبي يعلي الخليلي والحاكم النيسابوري وأمثالهم.

وسبب غموضه: أن الجرح ليس له مدخل في معرفته. لأن حديث المجروح ساقط واه، ولأن علة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، بأن يحدثوا للحديث علة فيخفى عليهم علمها، فيصير الحديث معلولاً[٢].

والعلة قد تكون في المتن وحده، وهذا قليل. وسوف يأتي ذكره عند الكلام عن نقد المتن إن شاء الله.

وأكثر ما تكون في السند، فتقدح في الإسناد والمتن معا، لأن المتن الصحيح لا يأتي إلا من راو عدل ثقة.

وقد تقدح في الإسناد وحده، إذا كان الحديث مروياً بإسناد آخر صحيح.

العلة في السند:

١ ـ مثال ذلك: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه النعمان ابن المنذر عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ قال: « من حافظ على اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بُني له بيت في الجنة ».

فقال أبي: لهذا الحديث علة.

رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة ابن سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ.

قال أبي: هذا دليل، أن مكحولاً لم يلق عنبسة.

وقد أفسده رواية ابن لهيعة.

---

(١) الفتاوى جـ١٨ ص١٨ ـ ١٩.

(٢) معرفة علوم الحديث/ ١١٢.

قلت لأبي : لِم حكمت برواية ابن لهيعة؟ فقال : لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه[١] .

فالعيب الخفي في الحديث كما ترى، هو الانقطاع، أعني حديث النعمان ابن المنذر .

٢ ـ مثال آخر :

قول ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ تزوجها الحديث فقال ابي وأبوزرعة : رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ .

وهذا أصح الحدثين : زاد فيه رجلاً .

قال أبي : أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد : حماد بن سلمة، بيّن خطأ الناس[٢] .

٣ ـ مثال آخر :

قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ في « تخليل اللحية » .

قال أبي : لم يحدث بهذا أحد، سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة .

قلت : صحيح؟ قال : لو كان صحيحاً، لكان في مصنفات ابن أبي عروبة ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث، وهذا أيضاً ما يوهنه[٣] .

---

(١) علل الحديث ١/ ١٧١ . والحديث مروي عند الترمذي باب/ ٣٠٧ والنسائي باب/ ١٠٠ كما رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه والدارمي (انظر نيل الأوطار ٣/ ١٩) .

(٢) علل الحديث ١/ ٤٠٥ .

(٣) علل الحديث ١/ ٣٢، والحديث رواه الترمذي، باب ٢٣ وابن ماجه ١/ ٨٥ والحاكم ١/ ١٤٩ وأبو داود الطيالسي رقم ٦٤٥ .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : لم يسمعه ابن عيينة عن سعيد ، ولا قتادة من حسان[١] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : إنهم (المحدثون النقاد) يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها ، بأمور يستدلون بها . . . بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه وغلطه فيه عُرف ، إما لسبب ظاهر ، كما عرفوا

٤ ـ أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال[٢]

يسير بذلك إلى أن ابن عباس وَهِمَ فيما رواه أن النبي ﷺ تزوّج وهو محرم[٣] .

وذلك لما رواه يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ، وبنى بها حلالاً . رواه أحمد والترمذي والدارمي[٤] .

ولما رواه مسلم وابن ماجه عن يزيد بن الأصم ، حدثتني ميمونة بنت الحارث أن النبي ﷺ تزوّجها وهو حلال قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس[٥] .

ورواه أبو داوود ، ولفظه : قالت : تزوجني ونحن حلالان بسرف[٦] .

ولما رواه أبو رافع أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالاً ، وبنى به حلالا .

---

(١) التلخيص الحبير / ٣١ ولكن صحَّ في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان أن النبي ﷺ كان يخلّل لحيته . قال الترمذي : هذا حديث صحيح (جـ١ باب٢٣) .

(٢) الفتاوى جـ١٣ صـ٣٥٢ .

(٣) البخاري الصيد / ١٢ ، النكاح / ٣٠ ، المغازي / ٤٣ ، مسلم النكاح ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، أبو داود المناسك / ٢١ ، ٣٨ ، الترمذي الحج ٢٤ ، النسائي المناسك / ٩٠ ، الدارمي المناسك / ٢١ ، مسند أحمد ١/ ٢٤٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٤) مسند أحمد ٦/ ٣٩٣ والترمذي الحج / ٢٣ ، الدارمي المناسك / ٢١ .

(٥) مسلم النكاح / ٤٨ ، ابن ماجه النكاح / ٤٥ وأبو داود المناسك ٤٨ .

(٦) أبو داود المناسك ٣٨ .

قال أبو رافع : وكنت الرسول بينهما . رواه أحمد والترمذي[١] وهاتان الروايتان الأخيرتان عن صاحب القصة والسفير فيها أولى ، لأنه أخبرُ وأعرف بها .

وقال الأشرم[٢] قلت لأحمد : إن أبا ثور يقول : بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ قال : فقال : والله المستعان، ابن المسيب يقول : وهم ابن عباس، مميمونة تقول : تزوجني وهو حلال[٣] .

٥ ـ وأنه ﷺ صلى في البيت ركعتين[٤]

يشير بذلك إلى رواية الإمام مسلم عن أسامة وابن عباس : أنه ﷺ دعا في نواحيه ولم يصل[٥] .

فقد أخرج البخاري من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأُسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فأغلقها عليه ومكث فيها .

قال ابن عمر : فسألت بلالاً حين خرج : ما صنع النبي ﷺ؟ قال : جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة ، ثم صلى[٦] .

وذكر مسلم في باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، عن بلال رضي الله عنه : أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها .

---

(١) مسند أحمد ٦/ ٣٩٣ والترمذي الحج ٨٤١ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن هانيء الطائي أبو بكر الأشرم (٠٠ ـ ٢٦١ هـ). إمام حافظ الحديث ، أخذ عن الإمام أحمد قال إبراهيم الأصبهاني : الأشرم أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن .
تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٠ . تاريخ بغداد ٥/ ١١٠ .

(٣) راجع المقدمة في أصول التفسير ص ٧١ .

(٤) الفتاوى جـ١٣ ص ٣٥٢ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٩/ ٨٧ .

(٦) صحيح البخاري الصلاة/ ٩٦ .

قال النووي : أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه مثبت فمعه زيادة علم . فواجب ترجيحه ونفي رواية أسامة لبُعده عن النبي ﷺ واشتغاله . وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أُسامة وجاز له نفيها عملاً بظنه .

وابن عباس لم يكن مع النبي ﷺ في البيت[١] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : جعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً ولكونه لم يصل : مما وقع فيه الغلط[٢] .

٦ - وكذلك أنه ﷺ اعتمر أربع عُمرٍ .

وعلموا أن قول ابن عمر أنه اعتمر في رجب مما وقع فيه الغلط[٣] .

يشير رحمه الله بذلك إلى ما رواه ابن عمر يقول : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر، إحداهن في رجب . فلما سمعت عائشة رضى الله عنها قالت : يرحم الله أبا عبدالرحمن، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط[٤] .

وقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس رضى الله عنه : أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر، في ذي القعدة، إلا التي اعتمر مع حجته : عمرته من الحديبية ومن العام المُقبل، ومن الجعرانه حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجته[٥] .

وروى ابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة أن رسول الله ﷺ لم يعتمر إلا في ذي القعدة[٦] .

والجمع بين الحديثين واضح، حيث لم تَعُدَّ هنا عمرته مع حجته في ذي الحجة .

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٩/ ٨٢، ٨٣ .
(٢) الفتاوى جـ١٣ ص٣٥٢.
(٣) المصدر نفسه جـ١٣ ص٣٥٢.
(٤) صحيح البخاري العمرة/ ٣ مسلم الحج/ ٣٥ .
(٥) البخاري باب بيان عُمَر النبي ﷺ ٣ ومسلم الحج/ ٣٥ .
(٦) ابن ماجه المناسك/ ٤٦ .

قال ابن القيم : لا خلاف أن عُمَرَه ﷺ لم تزد على أربع ، فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خمساً . . . إلا أن يقال : بعضهن في رجب . . وبعضهن في ذي القعدة ، وهذا لم يقع . وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة ، كما قال أنس وابن عباس وعائشة[١] .

٧ ـ وعلموا أنه ﷺ تمتع وهو آمن في حجة الوداع .

وأن قول عثمان لعلي : كنا يومئذٍ خائفين مما وقع فيه الغلط[٢] .

يشير رحمه الله إلى ما في صحيح مسلم من رواية عبدالله بن شقيق : كان عثمان ينهى عن المتعة ، وكان عليّ يأمر بها .

فقال عثمان لعلي كلمة . ثم قال علي : لقد علمتَ أنّا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ فقال : أجل ، ولكنا كنا خائفين[٣] .

قال ابن حجر : هي رواية شاذة . فقد روى الحديث مروان بن الحكم ، وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبدالله بن شقيق ، فلم يقولا ذلك . والتمتع إنما كان في حجة الوداع . وقد قال ابن مسعود ، كما ثبت عنه في الصحيحين : كنا آمن ما يكون الناس[٤] .

٨ ـ وأن ما وقع في بعض طرق البخاري :

أن النار لا تمتلىء حتى ينشىء الله لها خلقاً آخر ، مما وقع فيه الغلط[٥] يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة . وفيها أن الله تعالى قال للجنة : أنت رحمتي . وقال للنار : أنت عذابي أصيب بك من أشاء ، ولكل واحدة منكما ملؤها .

---

(١) راجع فتح الباري ٣/ ٤٧٣ وشرح النووي ٨/ ٢٣٤ ونيل الأوطار للشوكاني ٤/ ٣١٤ .
(٢) الفتاوى جـ١٣ ص٣٥٢ .
(٣) مسلم الحج باب جواز التمتع .
(٤) راجع فتح الباري ٣/ ٣٣١ ، شرح النووي ٨/ ٢٠٢ ، نيل الأوطار ٤/ ٣٢٥ .
(٥) الفتاوى جـ١٣ ص٣٥٢ .

قال : فأما الجنة ، فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً . وأنّه يُنشيء للنار من يشاء فيُلقون فيها . فتقول : هل من مزيد؟ ثلاثاً . حتى يضع فيها قدمه ، فتمتلىء ، ويرد بعضها إلى بعض . وتقول : قط ، قط ، قط[١] ، وفي البخاري عن أبي هريرة . من طريق آخر .

فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع رجله ، فتقول : قط ، قط . فهنالك تمتلىء ويزوي بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله من خلقه أحداً .

وأما الجنة ، فإن الله عز وجل يُنشيء لها خلقاً[٢] .

وسائر الطرق الأخرى بهذا المعنى ، لا بمعنى الرواية السابقة .

ذكر الحافظ ابن حجر : أن جماعة من الأئمة قالوا : إن هذا الموضع مقلوب[٣] .

٩ ـ ومن هذا النوع :

حديث مسلم ، أن الله خلق التربة يوم السبت ، وخلق الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبَثَّ فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة[٤] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما .

وذكر البخاري : أن هذا من كلام كعب الأحبار[٥] .

وذكر تعليله البيهقي أيضاً ، وبيّنوا أنه غلط ، ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ[٦] .

---

(١) صحيح البخاري التوحيد/ ٢٥ .
(٢) صحيح البخاري التفسير سورة/ ٥٠ .
(٣) راجع فتح الباري التفسير جـ١٣ ص٤٣٧ ، والتفسير جـ٨ ص٥٩٥ .
(٤) مسلم المنافقين / ٢٧ .
(٥) الفتاوى جـ٨ ص١٨ ـ ١٩ .
(٦) المصدر نفسه جـ١٧ ص٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

الباب الثاني

اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث :

توطئة

النقد عند المحدثين يدور حول الراوي والسند والمتن .

الصحابة اهتموا بنقد المتن .

التابعون والاهتمام بنقد المتن .

النقد يتخذ شكلاً جديداً في عصر الأتباع .

علماء المصطلح لم يقتصروا على مباحث الإسناد .

قانون الاعتبار والمعارضة لنقد المتن .

نقد المتن لم يكن جُزافاً .

دور التاريخ في نقد المتن .

الاهتمام بالمتن واضح في رواية الحديث باللفظ .

الأمثلة الأخرى لنقد المتن .

نقد المتن

لقد كثر الكلام من المستشرقين وأتباعهم حول عدم اهتمام المحدثين النقاد بنقد المتن. فإنهم لما وجدوا أنفسهم مبهورين أمام القواعد والأصول الدقيقة التي أجراها النقاد لتمييز الصحيح مما هو ليس بصحيح. جاءوا بهذه الفرية. وكل صاغها في أسلوبه، والهدف واحد، وهو الإيهام بأن جهود المحدثين كانت منصبة على نقد السند فقط. وقد أتيت في المقصد الخامس من التمهيد ببيان الخطوات التي سار عليها النقاد في نقد الحديث. فذكرت فيها أن المحدثين كما عُنوا بدراسة حال الراوي كذلك عُنوا بدراسة حال المروي.

وقد أثبت هنالك أن نقد السند هو الأهم وجئت بقول الإمام الشافعي أنه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث[١].

وفي ذلك المبحث فصلت القول في أن المحدثين راعوا العقل في كل ما كان يتصل بنقد الحديث[٢].

وكان هذا كافياً لتنفيذ ما ذهب أولئك المتشدقون على سبيل الإجمال ولكن أغراضهم المشبوهة تقتضي أن أتقصى الموضوع بتفصيل أكثر وببيان أدلة أوضح، حتى يزهق الباطل ويتبين لكل ذي إنصاف أن شبههم إن هي إلا قذى في عين الحاسد.

فأقول، وبالله التوفيق :

النقد عند المحدثين يدور حول الراوي والسند والمتن :

أما نقد الراوي، فله مؤلفات معروفة لدى أهل هذا الشأن.

---

(١) الرسالة للشافعي / ٣٩٩.

(٢) راجع المقصد الخامس من المدخل : الإهتمام بنقد الحديث أولا.

وأما نقد السند، فقد أتيت على بيان اهتمامهم به في المباحث التي مرت بنا حتى الآن.

وأما نقد المتن، فهو هذا الذي نحن بصدده الآن.

وكل هذا، كان الهدف منه هو الوصول إلى صحيح ما قاله الرسول ﷺ. فإن المضمون هو الذي كان يعني هؤلاء النقاد[١].

الصحابة اهتموا بنقد المتن :

والاهتمام بنقد المتن لم يكن أمراً جدَّ في العصور المتأخرة. ولكن الصحابة هم الذين وضعوا الأسس الأولية لهذا الاهتمام بنقد المتن.

كانوا يردون بعض ما يروى لهم من الأحاديث لعدم اتفاق المروي مع ما يظن العالم منهم أنه من قواعد الدين.

وهذا ظاهر في قول عائشة رضي الله عنها : « أو نجس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً »[٢].

وذلك عندما سمعت أبا هريرة يروي : من غسل ميتاً اغتسل، ومن حمله توضأ. وقال ابن عباس في ذلك أيضاً: لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة[٣].

وفي قول ابن عباس : يا أبا هريرة، أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ عندما سمعه يحدث عن رسول الله ﷺ : الوضوء مما مست النار، ولو من ثور إقط[٤].

وكذلك عندما روى عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن الميت يُعذب

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح / ٤٢، ٤٣.

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة / ١٣٥. قال الزركشي : إن جماعة من الصحابة رووا هذا الحديث، ولم يذكروا فيه الوضوء من حمله منهم عائشة، أخرجه أبو داود، ومنهم أبو حذيفة أخرجه البيهقي، وهو يقوي إنكار عائشة.

(٣) الإتجاهات الفقهية للدكتور عبدالمجيد محمود ص/ ١٥١.

(٤) الترمذي مع تحفة الأحوذي باب ماجاء في الوضوء مما غيرت النار ١/ ٢٥٦ والإقط : هو اللبن المجفف المستحجر.

ببكاء أهله عليه .

ردت عليه عائشة قائلة : إنما قال النبي ﷺ في يهودية : إنها تُعذب، وهم يبكون عليها[١] .

وقد توقف عبدالله بن عمر رضي الله عنهمامن قبول حديث أبي هريرة « من تبع جنازة فله قيراط، حتى سأل عائشة التي صَدّقت أبا هريرة . فقبل الحديث . وقال لقد فرطنا في قراريط كثيرة[٢] .

ومن هذا الباب قول عمر : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت .

وهو بهذا ينتقد حديث فاطمة بنت قيس : طلقني زوجي ثلاثاً على عهد النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : لا سُكنى لك ولا نفقة[٣] .

ومن هذا النوع ما ورد في مشكل الآثار من رواية عبيد بن رفاعة الأنصاري قال : كنا في مجلس زيد بن ثابت، فتذكروا الغسل من الإنزال. فقال زيد : ما على أحدكم إذا جامع فلم يُنزل إلا أن يغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة .

فقام رجل من أهل المجلس، فأتى عمر، فأخبره بذلك. فقال عمر للرجل : اذهب أنت بنفسك فأتني به، حتى تكون أنت الشاهد عليه .

فذهب فجاءه به، وعند عمر ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم علي ابن أبي طالب ومعاذ بن جبل، فقال له عمر : اي عدى نفسه، تفتي الناس بهذا؟ فقال زيد : أما والله ما ابتدعته ولكن سمعته من أعمامي رفاعة بن رافع ومن أبي أيوب الأنصاري .

فقال عمر، لمن عنده من أصحاب رسول الله ﷺ : ما تقولون؟ فاختلفوا

---

(١) صحيح مسلم باب الميت يعذب ببكاء أهله (٢/ ٦٣٨) والإجابة ص٧٦، ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٦١١ .

(٣) الترمذي مع تحفة الأحوذي باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكن لها ولا نفقة ٤/ ٣٥١ .

عليه. فقال عمر : يا عبادالله قد اختلفتم وأنتم أهل بدر الأخيار. فقال له علي : فأرسل إلى أزواج النبي ﷺ، فإنه إن كان شيء من ذلك ظهرن عليه.

فأرسل إلى حفصة فسألها، فقالت : لاعلم لي بذلك. ثم أرسل إلى عائشة فقالت : إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل.

فقال عمر عند ذلك : لا أعلم أحداً فعله ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالاً[1].

وهكذا نظروا في متن الحديث. ولم يكن هناك فاصل يفصل بينهم إلا عرضه على الصحابة الذي يطبقون ما يعلمون عن رسول الله ﷺ.

والمقصود من هذه الأمثلة هو الاستدلال على أن الصحابة نظروا في المتون، وليس الغرض هنا مناقشة آرائهم وترجيح بعضها على البعض. لأنه ليس هذا محله.

ولكن الذي ينبغي أن لا يفوتني من الذكر : أن ردهم لبعض الأحاديث لم يتعدى الاختلاف في فهم تلك الأحاديث، أو أن مدلول الحديث كان معمولاً به، ثم نُسخ بعد ذلك، ولم يبلغ راويه هذا النسخ، فظل على العمل بروايته. أو توقف الصحابي فيما لو يبلغه من الأحاديث، حتى يتأكد من أنها صدرت من رسول الله ﷺ.

التابعون والاهتمام بنقد المتن :

وقد أصبح هذا الاتجاه قوياً عند التابعين ومن بعدهم من الأئمة النقاد من المحدثين. فهم بالإضافة إلى اهتمامهم بالإسناد ونقد الرجال الذين هم معيار صدق الحديث أو كذبه. كانت لهم نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيداً عن السند :

١ ـ حدث سويد بن عبدالعزيز عن مغيرة قال : خرجنا إلى شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث. فلما انتهينا إلى إبراهيم (يعني النخعي) قال : ما حسبكم،

---

(١) الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص٧٨.

قلنا : أتينا شيخاً يحدث بأحاديث . قال إبراهيم : لقد رأيتنا وما نأخذ بالأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها . وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه وما يعلم[(١)] .

٢ ـ قال أيوب السختياني[(٢)] : إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره[(٣)] . يعني أن المرء يستطيع أن يُدرك خطأ الراوي في الحديث بهذا الطريق .

٣ ـ وقد قال الإمام أحمد : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال أخبرنا أيوب عن ابن أبي مليكة[(٤)] قال : قال لي : ألا تعجب ، حدثني القاسم عن عائشة أنها قالت : أهللت بالحج . . وحدثني عروة عنها أنها قالت : أهللت بعمرة ، ألا تعجب ؟[(٥)] .

٤ ـ وقال الترمذي : أنا عبدالله بن صالح ، ثني معاوية بن صالح عن عبدالرحمن ابن جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال : كنا مع النبي ﷺ ، فشخص بصره إلى السماء ، ثم قال : هذا أوان يُختلس العلم من الناس ، حتى لا يقدروا منه على شيء .

قال ابن جبير[(٦)] : فلقيت عبادة بن الصامت ، فقلت : ألا تسمع ما يقول أخوك أبو الدرداء ، فأخبرته بالذي قال أبو الدرداء . قال : صدق أبو الدرداء[(٧)] .

---

(١) كتاب التمهيد جـ١ ص٢٩ .
(٢) أحد الأئمة الأعلام من التابعين ، توفي (١٣١ هـ) انظر خلاصة التذهيب .
(٣) سنن الدارمي باب الرجل يفتي بشي ثم يبلغه عن النبي ﷺ ١/ ١٥٣ .
(٤) هو عبدالله بن عبيدالله التيمي أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ . مات سنة (١١٧ هـ) . (انظر تقريب التهذيب ص١٨١) .
(٥) العلل للإمام أحمد/ ٣٩٦ .
(٦) الحضرمي أبو حميد الشامي ، عن أبيه وأنس ، مات سنة (١١٨ هـ) .
(٧) الترمذي كتاب العلم باب ما جاء في ذهاب العلم (٥/ ٣١ ، ١٢) .

٥ ـ وروى مسلم في صحيحه قال : حدثنا محمد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن وقاص عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ لعلي : « **أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي** » .

قال سعيد[١] : فأحببت أن أشافه بها سعداً ، فلقيت سعداً ، فحدثته بما حدثني عامر . فقال : أنا سمعته . فقلت : أنت سمعته؟ فوضع إصبعَيه على أذنيه فقال : نعم ، وإلا فاستكّتا[٢] .

٦ ـ وروي عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن نبيذ الجر ، فقال : حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر ، فأتيت ابن عباس ، فقلت : ألا تسمع ما يقول ابن عمر؟ قال : وما يقول : قلت : قال : حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر . فقال : صدق ابن عمر ، حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر فقلت : وأي شيء نبيذ الجر؟ فقال : كل شيء يصنع من المدر[٣] .

وهكذا ، نجد أن التابعين نظروا في المتون كلما احتاجوا إلى التثبت لأنَّ الأمثلة المتقدمة تدل على أنهم لم يشكوا في عدالة الراوي وإنما خطر ببالهم : أن يكون هناك بعض الإنحراف في متن الحديث لخطأ من الراوي . فأرادوا أن يتثبّتوا من صحته بالسؤال من عالم آخر .

وهذا هو الذي توسع فيما بعد ، وتفرفت طرقه حتى أصبح يُدعى بنقد المتن .

النقد يتخذ شكلاً جديداً في عصر أتباع التابعين :

فلما جاء أتباع التابعين ، اتخذ النقد شكلاً جديداً ، حيث تخصص له بعض

---

(١) رأس علماء التابعين ت٩٣هـ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب فضائل الصحابة (١٥/ ١٧٤ ، ١٧٥) .
(٣) المدر : هو التراب .

النقاد، مثل مالك والثوري وشعبة[١].

ومن بعدهم أمثال عبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي والإمام الشافعي[٢].

ومن بعدهم يحيى بن معين وعلي بن المديني والإمام أحمد[٣].

وكانت كتبهم تدور حول نقد الحديث سنداً ومتناً[٤].

وقد نُقل عنهم أقوال تدل بكل وضوح أن رفضهم لكثير من الرواة كان يعود إلى الاهتمام بالمتن في الدرجة الأولى. فإذا عرفوا عن رجل أنه مغفل لا يُدرك ما يُقرأ عليه، ولا يُفرق بين الصحيح والغلط في المتون، وضِعَ في قائمة المجروحين، ليس لقلة في العدالة أو ضعف في الأمانة، وإنما لعدم كفاءته لضبط المتون ونقلها على ما وردت عليه من مصدرها الأول.

وإلى هذا الاهتمام من أئمة النقد أشار ابن عبدالبر عندما قال: وقد يكون المحدث عدلاً جائز الشهادة، ولا يعرف معنى ما يحمل، فلا يحتج بنقله.

ثم نقل عنهم بعض ما يدل على اهتمامهم بهذا واختصاصهم في هذا الفن:

١ ـ قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد، يعني القطان، يقول: ينبغي لصاحب الحديث أن تكون فيه خصال: ينبغي أن يكون جيد الأخذ ويفهم ما يقال له. ويبصر الرجال ويتعاهد ذلك من نفسه.

وقال ابن مهدي: إن لأدعو الله لقوم قد تركت حديثهم.

٢ ـ قال أحمد بن حبنل: سمعت يزيد بن هارون يقول: قد تجوز شهادة الرجل ولا يجوز حديثه.

وقال أيوب: إن بالبصرة رجلاً من أزهدهم وأكثرهم صلاة.. لو شهد عندي

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٤٠.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٥٢.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٥٤.

(٤) راجع المقصد الرابع من المدخل: كتابة علم نقد الحديث.

شهادة ما أجزت شهادته . يريد : فكيف أقبل حديثه .

علماء المصطلح لم يقتصروا على مباحث الإسناد :

ومن بعد ما ذكرنا، جاء الدور الذي بدأ فيه الأئمة يؤلفون في مصطلح الحديث . ولم يقتصروا ـ كما قلت سابقاً ـ على مباحث الإسناد، بل جاوزوها إلى المسائل المتعلقة خاصة .

لأنهم كانوا يدركون تمام الإدراك أن المتن هو المقصود . فدارت أبحاثهم في محيط ثنائي مؤلف من السند والمتن :

١ ـ فهم عندما عَرَّفوا الحديث الصحيح ، قالوا : الصحيح ، هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ، وسَلِم عن شذوذ وعلة .

فقولهم : « وسلم عن شذوذ وعلة » راجع إلى نقد المتن، كما هو راجع إلى نقد السند . لأن الشذوذ قد يكون في السند، وقد يكون في المتن .

وقد مر بيان الشذوذ في السند . وسيأتي بيان الشذوذ في المتن إن شاء الله .

وكذلك « العلة » فإن سلامة الحديث عنها تعود إلى المتن كما تعود إلى السند .

أما العلة في السند، فإنها أمر لا خلاف فيه، تظهر للنقاد عند جمع طرق الحديث والفحص عنها .

وأما العلة في المتن، فهي كذلك واقعة، تظهر للجهابذة في هذا الفن وسيأتي بيان هذا في المباحث القادمة إن شاء الله .

ثم أن كلمة « العدالة » تشمل صفات في الراوي تُوجب تأكده من كون المتن صحيحاً غير معلول .

وهذا كله دليل على أن المحدثين نظروا في المتن كما نظروا في السند .

٢ ـ وهم قسموا « الحديث الحسن » إلى الحسن لذاته والحسن لغيره . وهما قسمان دون الصحيح في الدرجة .

وقد اشترطوا فيهما، مثل الصحيح، أن يخلوا عن شذوذ وعلة. وهما يوجدان في المتن كما يوجدان في السند، أي أنهما يحتفظان بدرجتهما بشرط خلوهما عن الشذوذ والعلة.

ولذلك قال العلماء، إنه إذا قيل: هذا حسن الإسناد أو صحيح الإسناد فهو دون قولهم: حديث حسن صحيح، أو حديث حسن، وذلك لأنه قد يصح إسناد الحديث، أو يحسن، لاتصاله وثقة رواته وضبطه، دون المتن لشذوذ فيه أو علة يطلع عليها الجهابذة، فيقولون: صحيح الإسناد أو حسنه.

وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه.

ولا شك أن الإمام الناقد لا يعدل عن قوله « صحيح » إلى قوله « صحيح الإسناد » إلا لأمر ما في المتن[١].

٣ـ **وأنواع الضعيف**: يذكرها المحدثون في كتب المصطلح، نظرة فاحصة في تلك البحوث كفيلة بأن تعطي المرء يقيناً بأن المتن شمل اهتمام العلماء تماماً مثل إهتمامهم بالسند:

(أ) **فالحديث المقلوب**: هو الحديث الذي وقع في متنه أو في سنده تغيير بإبدال لفظ بآخر أو جملة بأخرى أو تقديم المتأخر وتأخير المتقدم.

وسيأتي بيان القلب في المتن إن شاء الله.

وأدل دليل على أن المحدثين اهتموا بالمتن، كما اهتموا بالسند، هو ما ثبت: أن البخاري قَدِمَ بغداد، فاجتمع قوم من أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الحديث لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه، فلما فرغوا من إلقائها، إلتفت إليهم، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، فأذعنوا له بالفضل[٢].

---

(١) راجع تدريب الراوي / ٩١ معرفة علوم الحديث / ٩٨ ومقدمة ابن الصلاح / ٩٨ ـ ١٠٣.
(٢) راجع تفاصيل الواقعة في تاريخ بغداد ٢ / ٢٠، ٢١.

(ب) **وهكذا الحديث المضطرب** : فإن الاضطراب قد يكون في السند وقد يكون في المتن وسيأتي بيانه .

(جـ) **والمدرج** : وهو عبارة عن أن يُدخِل الراوي شيئاً من كلامه أو من كلام غيره في الحديث ، فيتوهم السامع أن هذا الكلام المدرج من نفس الحديث .

(د) **والمصحف** : وهو الذي تغير بنقط الحروف أو حركاتها أو سكناتها مع بقاء صورة الخط في السياق ، وهو قد يقع في الأسماء التي في الأسانيد ولكنه أكثر ما يكون في المتون .

والتصحيف في جميع صوره المتعلقة بالمتن ، غالباً ما يغير المتن ويشوه الحقائق ، ولا سيما إذا كان المصحف قليل المعرفة سيء الحفظ .

وكثرة وقوع التصحيف حملت النقاد على العناية بمعرفته في جميع صوره . وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة طُبع بعضها ولا يزال أكثرها مخطوطاً .

(هـ) **وزيادة الثقة** : وهذه قد تكون مخالفة منافية لما رواه ، أو لا تكون فيها منافاة ولا مخالفة أصلاً ، أو تكون بين المرتبتين ، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث .

مثل حديث : وجُعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجُعلت تربتها لنا طهوراً ، إذا لم نجد الماء .

فقد رواه الإمام البخاري بلفظ : وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً[١] . وكذلك الإمام مسلم[٢] .

أما الزيادة (وجعلت تربتها لنا) فقد تفرد بها أبو مالك سعد ابن طارق الأشجعي[٣] .

فالبحث عن هذه الزيادة . وما يترتب على أمثالها من الاختلاف في الحكم يعتبر

(١) صحيح البخاري ، كتاب التيمم (١/ ٨٦) .

(٢) صحيح مسلم كتاب المساجد حديث ٥٢١ ، ٥٢٣ .

(٣) المصدر نفسه / ٥٢٢ ، والحديث رواه أبو داود ، الصلاة / ٢٤ والترمذي السيرة / ٥ وغيرهم .

من صميم المباحث المتعلقة بالمتن .

٤ ـ وكذلك الحديث « الموضوع » :

فقد وضع العلماء للكشف عنها قواعد علمية دقيقة ، أكثرها يعود إلى البحث عن حقيقة المتن :

منها : أن يكون في المَروي لحن في العبارة . أو ركة في المعنى . لأنه يستحيل أن يصدر مثله من أفصح من نطق بالضاد عليه الصلاة والسلام .

ومنها : أن يكون مفاده مخالفاً للعقل ضرورة أو استدلالاً . ولا يقبل تأويلاً .

ومنها : أن يخالف المروي دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو دليل العقل . ولم يقبل التأويل ليوافق ما خالفه .

ومنها : أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله لمحضر جمع عظيم ، ثم لا يرويه إلا واحد .

ومنها : أن يكون المروي قد تضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير[١] .

وستأتي تفاصيل هذا المبحث في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله .

٥ ـ وقالوا : إنّ مرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السند، لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يُعقل أن يكون مخترعاً، لأنهم عدول بإجماع المسلمين[٢] ومن كان منهم يرسل الحديث ، فإنما هو عن مثله[٣] .

٦ ـ وقالوا : لا يطلق الحكم بصحة حديث ما، لجواز أن يكون فيه علة في

---

(١) انظر الباعث الحثيث ص٧٨ ـ ٨٦ والمنار المنيف ص١٩ وما بعدها ومعرفة علوم الحديث ص٦٢ وتدريب الراوي ص١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢) راجع التبصرة لأبي اسحاق الشيرازي ص٣٢٩ وفتح المغيث ١ / ١٤٧ .

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٧٢ ، ٧٣ .

متنه[١].

وهذا كله دليل واضح لا يقبل أي جدل أن المحدثين عُنوا بالمتن تماماً كما عنوا بالسند، وأن مقاييسهم في السند لا يمكن أن تفصل عن مقاييسهم في المتن. لأن المحدثين إنما كانوا يقصدون « العناية بالمتن » من وراء كل ما قاموا به من الجهود في سبيل التدقيق للأسانيد والتمحيص عنها.

إذ أن تجاربهم العلمية الدقيقة أفادتهم بأنه إذا اشتمل السند على رجال موثوقين من جهة العدالة والحفظ والضبط، فإن المتون تكون صحيحة سالمة من التغيير والتحريف، وأنه ندر وَجود وهم في المتن إذا استقام السند وجاء على شروط المحدثين.

٧ ـ **قالوا**: إذا قام عند الناقد الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ. فقد يقول « باطل » أو « موضوع » وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأً.

وهذه النتيجة قد يصل إليها الناقد بعد نقد خفي للمتن مع كون الراوي غير ثقة.

٨ ـ **قد تتوافر الأدلة على البطلان**، مع أن الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به. لم يتهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً. ولكن يرى الناقد أنه غلط وأدخل عليه الحديث. وهذا ربما يكون من جهة نقد المتن.

ولذلك نجد ابن الجوزي كثيراً ما يذكر الخبر، ويتكلم في راو من رجال سنده فيتعقبه بعض من جاء بعده بأن ذلك الراوي لم يتهم بتعمد الكذب.

وذلك لأن ابن الجوزي تأكد لديه ـ بعد فحصه للمتن ـ أن الراوي غلط أو أدخل عليه الحديث. فيعود إلى الرواة ليرى من الذي جاء من طرفه الخطأ. فإذا وجد فيه علة ولو غير قادحة ذكره بها.

وذلك لأن الأئمة المحققين إذا استنكروا المتن، وكان ظاهر السند الصحة فإنهم

---

(١) راجع تدريب الراوي مع التقريب ص٩١، ٩٢.

يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً. حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر.

فمن ذلك إعلال الحديث، بأن راويه لم يصرح بالسماع، مع أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبراً رواه عمر بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة[(١)].

وكذلك أعل أبو حاتم خبراً رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري[(٢)]. ومن ذلك إعلالهم بظن أن الحديث أُدخِل على الشيخ، كما ترى في لسان الميزان في ترجمة الفضل ابن الحباب.

قال الحافظ، روى عنه ابن عبدالبر في «الاستذكار» من طريقه حديثاً منكراً جداً، ما أدري، من الآفة فيه. قال حدثنا الفضل بن الحباب حدثنا هشام بن عبدالملك الطيالسي حدثني شعبة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله سائر سنته.

قال الحافظ: الظاهر، أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه[(٣)].

وحجتهم في هذا، أن قدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أن دخول الخلل من جهتها نادر. فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً ويغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يتحقق وجود الخلل. وإن لم يوجد له سبب، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة إنما هو

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٣ قال البخاري: روى عن عكرمة في قصة البهيمة فلا أدري سمع أم لا.

(٢) علل الحديث ٢/ ٣٥٣ قال أبو حاتم: هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث نظرت في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث. ولم يذكر أيضا الليث في هذا الحديث خبراً ويحتمل أن يكون سمعه من غير ثقة ودلسه ولم يروه غير أبي صالح.

(٣) لسان الميزان ٤/ ٤٤٠.

غفلة عما تقدم من الفرق، وأن الناقد انتبه أولاً لسبب قادح في المتن. فبحث عن علة في رواة الحديث فوجدها، لأن الحديث الضعيف لا يأتي إلا من جهة الراوي الضعيف(١).

٩ - قانون الاعتبار والمعارضة لنقد المتن:

ومن الأنواع الحديثه التي ذكرها النقاد لنقد الحديث نوع يسمى: « معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ».

قال ابن الصلاح: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد، هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أولاً وهل هو معروف أولاً.

ثم نقل عن ابن حبان: أن طريقة الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فيُنظر، هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد، علم أنّ للخبر أصلاً يرجع إليه وإن لم يوجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ.
فأي ذلك وجد، يُعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا(٢).

وقال في مبحث ضبط الراوي: نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم. أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة. عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة له عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه(٣).
وبهذا عرفنا أن الاعتبار: هو مقارنة رواية بروايات أخرى أو معارضتها بأمور

---

(١) راجع مقدمة العلامة عبدالرحمن المعلمي على الفوائد المجموعة للشوكاني ص/ ز - ط.
(٢) مقدمة ابن الصلاح/ ٧٤، ٧٥.
(٣) المصدر نفسه/ ٩٥، ٩٦.

أخرى مثل القرآن الكريم أو السنة المتواترة أو الإجماع للتأكد من أن الرواية صحيحة وأن المتن لم يطرأ عليه تحريف أو تبديل أو نقص أو زيادة .
والحديث المتابع : هو ما وافق راويه راوٍ وآخر ، ممن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه (بلفظ مقارب)[١] .
وأما الشاهد : فهو ما وافق راوٍ راويه عن صحابي آخر ، بمتن يروى من حديث صحابي آخر يُشبهه في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط .
ثم قالوا : إن « المتابع التام » : ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه . و« المتابع اللفظي » : هو الذي يعزز متن الحديث لفظاً . و« الشاهد المعنوي » : هو الذي يعزز معنى الحديث لا لفظه[٢] .

فنرى أن المباحث هذه كلها تدور حول نقد المتن ، وأن دلالة الاعتبار ومعارضة رواية بروايات أخرى لها دور كبير في نقد المتون .
وأن النقاد تارة كانوا يقارنون بين الروايات ، وتارة أخرى كانوا يعارضونها بالقرآن الكريم . ومرة ثالثة بالسنن المتواترة ، وأحياناً يُحكمون عقولهم . وكان غرضهم الوحيد من كل هذا : هو نقد المتن والتأكد من صحته .

وهذا الذي ذكره الخطيب في مبحث : الطريق إلى معرفة فساد الخبر إذ قال :

١ ـ أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها .
٢ ـ أن يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة .
٣ ـ أو أجمعت الأمة على ردها[٣] .

وهنا ينبغي أن لا يفوتني أمر هام من البيان :

وهو أن كثيراً من الاصطلاحات التي أطلقها المحدثون على الرواة ، إن هي

(١) انظر قواعد التحديث / ١٢٨ .
(٢) راجع شرح النخبة / ٣٧ ، ٣٨ وتدريب الراوي / ١٥٣ ـ ١٥٦ وقواعد التحديث / ١٢٩ .
(٣) الكفاية صـ٥١ .

إلا تسميات لنتائج مقارنات ومعارضات أجراها المحدثون بين الروايات العائدة للرواة. فالنقاد يدرسون مرويات الراوي في ضوء مرويات غيره. وينظرون في حديثه ويقارنونه بمرويات غيره. ثم يطلقون على الراوي لفظاً يحدد مقدار ضبطه ودرجة مرويه. فراوٍ يقولون عنه مثلاً: ثقة أو متقن أو ثبت. وآخر يقولون عنه: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به. وإذا كان راو أدنى منه. فيقولون عنه «شيخ» أو « صالح الحديث ».

وهذا يعني أنهم درسوا المتون وقارنوها بمتون أخرى. فتبين لهم أن هذا الراوي يأتي بمتون صحيحة من دون تحريف أو تبديل أو يحرف ويغيّر أو ينقص أو يزيد. فيختارون كلمة يطلقونها على نتيجة هذه الدراسة للمتون المروية من جهة ذلك الراوي. فهذا في حقيقة الأمر « نظر في المتن » ودراسة له. حتى إذا أطلق على راو أنه ثقة مثلاً فالمفهوم منه: أن المتون المروية بواسطة هذا الراوي درجتها عالية يحتج بها. وإذا قيل: صدوق أو محله الصدق، فمعناه: أنه يكتب حديثه وينظر فيه. وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار[١].

وعند الرجوع إلى كتب الأحاديث يتبيّن أن قانون الاعتبار والمعارضة طبقه الصحابة:

طبقّه أبو بكر رضي الله عنه:

روى الإمام مالك في الموطأ والترمذي في سننه عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها. فقال لها أبو بكر مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا. فارجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ، أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك. فشهد محمد بن مسلمة مثل ذلك[٢].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث / ٧١ والجرح والتعديل ١ / ١ / ٣٧ ومقدمة ابن الصلاح / ١٥٨ وفتح المغيث ١ / ٣٦٨.

(٢) الموطأ، الفرائض باب ٤ والترمذي، الفرائض باب ١٠.

وطبقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

روى الإمام مسلم والبيهقي عن المسور بن مخرمة قال : استشار عمر ابن الخطاب الناس في املاص المرأة[١] . فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة ، قال : فقال عمر ائتني بمن يشهد معك . قال فشهد له محمدبن مسلمة[٢] .

وطبقة غيرهما من الصحابة :

فقد توقف عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن قبول حديث أبي هريرة « من تبع جنازة فله قيراط من الأجر » حتى سأل عائشة التي صدّقت أبا هريرة . فقبل الحديث ، وقال : لقد فرطنا في قراريط كثيرة[٣] .

وطبقه التابعون ، طبقه الزهري :

روى البخاري عن ابن شهاب (الزهري) قال أخبرني عروة بن الزبير وابن المسيِّب وعلقمة بن وقاص وعبيدالله بن عبدالله عن حديث عائشة رضي الله عنها . وبعض حديثهم يصدق بعضاً حين قال لها أهل الإفك ما قالوا[٤] .

وطبقه شعبة :

سأل خالد بن طليق شعبة ، فقال له : يا أبا بسطام حدثني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورق من الذهب حديث ابن عمر ، فقال : أصلحك الله ، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلا سماك . قال : فترهب أن أروي عنك؟ قال : لا ، ولكن

---

(١) يقال : أملصت المرأة جنينها أي وضعته قبل أوانه .

(٢) صحيح مسلم مع شرح النووي ، باب دية الجنين (جـ١١ صـ١٧٩ ـ ١٨٠) .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي باب فضل الصلاة على الجنائز (٢/ ٦١١) .

(٤) البخاري مع فتح الباري كتاب الشهادات ، باب تعديل بعضهن بعضا (جـ٥ صـ٢٦٩) .

حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر، ولم يرفعه.

وأخبرنيه أيوب عن نافع عن ابن عمر، ولم يرفعه. وحدثنيه داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير ولم يرفعه.

ورفعه سماك، فأنا أفرقه[1].

وطبقه الأئمة الذين جاءوا من بعدهم[2]:

وهو واضح لك من تتبع أقوال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

وقد ذكر الإمام مسلم في كتاب التمييز أمثلة أثبت بها إجراء قانون الاعتبار والمعارضة لنقد المتون وتوسع فيها. وفيما يلي بعض تلك الأمثلة:

١ ـ قال مسلم حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، ثنا أبو اسحق قال: سألت الأسود بن يزيد عما حدثت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ. قالت: كان ينام أول الليل ويحيى آخره. وإن كانت له حاجة إلى أهله، قضى حاجته، ولم يمس ماء حتى ينام.

قال: فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة. وذلك أن النخعي وعبدالرحمن ابن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق.

ثم روي عن إبراهيم (النخعي) عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً، فأراد أن يأكل أو ينام. توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام. وروي عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: كان

(١) تقدمة الجرح والتعديل / ١٥٨.

(٢) انظر أقوال شعبة وابن مهدي وابن المبارك عن قانون الاعتبار وأهميته لمعرفة العلل في الجامع لأخلاق الراوي جـ٢ صـ٣٥٤.

رسول الله ﷺ يجنب. ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام حتى يصبح[١].

٢ ـ قال مسلم: حدثنا ابن نمير، ثنا أبي، ثنا حجاج، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من أعتق نصيباً له في عبد، ضمن لأصحابه في ماله. إن كان موسراً، وإن لم يكن له مال بذل العبد.

قال: وروى هذاالخبر غير واحد هذه الرواية عن نافع في استسعاء العبد فأعتق. والدليل على خطئه: اتفاق الحفاظ من أصحاب نافع على ذكرهم في الحديث، المعنى الذي هو ضد السعاية، وخلاف الحفاظ المتقنين لحفظهم، يبين ضعف الحديث من غيره.

ثم ذكر ما روى الحفاظ من أصحاب نافع بخلاف هذه الرواية.

فقد روى مالك عن نافع، وعبيدالله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من أعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما أعتق.

والحديث رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر.

وسفيان بن عيينة عن عمر و عن سالم.

وحبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر.

وعبدالعزيز عن أهل مكة عن ابن عمر.

قال: وليس في حديث واحد منهم ذكر السعاية. بل فيه بيان أنها ساقطة عن العبد[٢].

٣ ـ قال الإمام مسلم ثنا حجاج بن الشاعر، أنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن

---

(١) كتاب التميز صـ١٣٤، ١٣٥ وحديث أبي إسحاق رواه الإمام أحمد في المسند ٦/ ٤٣ وحديث رواه مسلم، كتاب الحيض حديث ٢٢ وأبو داود كتاب الطهارة باب الجنب يأكل رقم ٢٢٤ وابن خزيمة باب استحباب الوضوء للجنب (١/ ١٠٧) وحديث عبدالرحمن بن الأسود رواه الإمام أحمد في مسند عائشة (انظر تلخيص الحبير جـ١ صـ١٤١).

(٢) كتاب التميز صـ١٤٢ ـ ١٤٣.

ابن إسحاق. حدثني شعبة بن أبي هند، عن رجل من المغرب ـ من أهل البادية. وقليل من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث ـ أن أباه حدثه، قال لرسول الله ﷺ: يا نبي الله. أرأيت من فاتته الدفعة من عرفات؟ فقال له رسول الله ﷺ: إن وقفت عليها قبل الفجر، فقد أدركت. فقلت: يا نبي الله، أرايت إن أدركتني الفجر؟ فقال لي رسول الله ﷺ: إن وقفت عليها قبل أن تطلع الشمس فقد أدركت.

قال: هذه رواية فاسدة بلا عاضد لها في شيء من الروايات عن رسول الله ﷺ واتفق العلماء على القول بخلافها.

ثم ذكر أربع روايات، فيها: أن الحج عرفة، فمن جاء قبل طلوع الفجر ليلة جمع فقد تمّ حجه.

ثم قال: فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء الأمصار: أن إدراك الحج هو أن يطأ المرء عرفات مع الناس أو بعد ذلك إلى قرب الصبح من ليلة الفجر فإن أدركه الصبح، ولما يدخل عرفات قبل ذلك، فقد فاته الحج[1].

نقد المتون لم يكن جزافاً:

وبهذا تبين أن أحكام الأئمة النقاد على الأحاديث بأنها صحيحة أو ضعيفة أو لبيان درجاتها، لم تكن مجازفة، ولا ادعاءاً لعلم الغيب وإنما هي نتيجة علمية لمعارضة الأخبار، واعتبار الروايات بروايات أخرى وعلو كعب في هذا العلم وبلوغ ذروة الكمال.

وهذا لا تأتى لكل مدعٍ، كما أنه لا يفهمه كل عامي.

وهذه النقطة الهامة هي التي بينها الإمام ابن أبي حاتم الرازي عندما نقل المحاورة التي جرت بين أبيه وبين رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم،

---

(١) كتاب التمييز صـ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤.

ومعه دفتر عرضه عليه، فقال في بعض الأحاديث هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث. وقال في بعضها هذا حديث باطل. وقال في بعضها: هذا حديث منكر. وقال في بعضها: هذا حديث كذب. وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال له: من أين علمت، أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا فقال: لا أدري، هذا الجزء من رواية من هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب.

فقال: تدعي الغيب؟ فقال: ما هذا ادعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟ قال (أي أبو حاتم الرازي): سل عما قلتُ من يُحسن مثل ما أُحسن. فإن اتفقنا، علمت أنّا لم نُجازف ولم نقله إلا بفهم.

فذهب إلى أبي زرعة، فأخبره بما أخبر به أبو حاتم. وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعه في تلك الأحاديث. ثم رجع إلى أبي حاتم وقال: ما أعجب هذا. تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما. فقال (أي أبو حاتم): فقد دل ذلك أنّا لم نُجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتيناه.

نقاد الحديث مثل نقاد الدنانير:

ثم شبه أبو حاتم كلام النقاد بعمل ناقد الدنانير، فيقول في بعضها: إنه مبهرج. وفي بعضها: إنه جيد فإذا سُئل: من أين علم هذا كله. هل علمه الذي صاغه، فقال: هذا علم رُزقت.

قال أبو حاتم، وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد (ابن أبي حاتم) تعرف جودة الدينار بالقيامس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج.

ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من

كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[١].

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا، كما يُعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا، اخترنا، وما تركوا تركنا[٢].

وقال الشافعي: وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا (يعني بموافقة أهل الحفظ أو بمخالفتهم) ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط[٣].

وهذا نقد للمتن عن طريق قانون الاعتبار والمعارضة، كما هو نقد للسند فبئس ما تشدق به المتشدقون من أن نقاد الحديث لم يهتموا بنقد المتن.

نقد المتن واضح في تفاصيل الشاذ والمنكر:

ومن هذا النوع ما ذكره ابن الصلاح في الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، ولكنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث. ولا سبب آخر مفسق.

قال: إذا كان متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه. فإنه يخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً[٤] وقال: إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق وأكثر، وروي حديثه من غير وجه. فيرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح[٥].

---

(١) انظر تقدمة المعرفة صـ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١/ ١١ والكفاية صـ٦٠٥.

(٣) الرسالة صـ٣٨٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح/ ١٥.

(٥) المصدر نفسه/ ١٧.

قلت: لأنه زال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح وأما من جهة صدقه وصيانته وحرصه على متن الحديث، فقد توفر، لكونه من أهل الصدق والستر.

وهذا من باب الإهتمام بالمتن بلا شك.

دور التاريخ في نقد المتن:

والتاريخ الذي دوّنه أئمة الحديث له دور كبير في نقد المتون ومعرفة صحيحها من سقيمها وناسخها من منسوخها.

به يظهر تزيف مدعى اللقاء وما صدر منه من التحريف في الارتقاء، لما تبين أن الشيخ الذي جعل روايته عنه من مقصده، كان قد مات قبل مولده أو كان قد اختل عقله أو اختلط، أو لم يجاوز بلدته التي لم يدخلها الطالب قط.

ومن أجل هذا، اهتم المحدثون بمعرفة سني وفيات الرواة، فكانت المصنفات المختلفة في علم الرجال تتضمن ذكر سني الوفيات. وينطبق ذلك على كتب معرفة الصحابة وطبقات المحدثين وكتب الجرح والتعديل وغيرها من كتب الرجال.

وقد استطاع النقاد عن طريق معرفة وفيات الرواة أن ينقدوا كثيرا من الروايات ويفضحوا الكذابين اللذين وضعوها.

لأن الراوي إذا حدث عن رجل يدعي سماعه وهو لم يُدركه، ويختلق أسماء أشخاص وأماكن لا يعرف عنها شيئا. أو يعظم المروي عنه بصفات حسان ينسجها له بخياله الخصب أو ينسب إليه أعمالاً صالحات ليس لها أصل صحيح حوسب بالسنين، أعني حسب سنه وسن الذي روى عنه، فتبيَّن كذبه أو سئل عن المكان الذي ادعى السماع فيه، أو ذكر الرواي في الرواية أمرا يكذبه التاريخ فيظهر كذبه ويتبين للناس أن الحديث الذي نسبه إلى الرسول ﷺ ليس صحيحاً.

ومن أجل هذا قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا

لهم التاريخ(١) .

وقال حفص بن غياث(٢) : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين .

قال الخطيب : يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه . وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل . سقطت روايته(٣) .

وقال عُفير بن معدان الكلاعي(٤) : قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد ، فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فلما أكثر قلت له : من شيخنا هذا الصالح؟ سمّه لنا نعرفه . قال : فقال : خالد بن معدان . قلت له : في أي سنة لقيته؟ قال : لقيته سنة ثمان ومائة قلت : فأين لقيته؟ قال : لقيته في غزاة أرمنينة . قال : فقلت : اتق الله يا شيخ ، ولا تكذب ، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة ، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين(٥) .

وقد ذكر السخاوي عن الإمام أحمد : أنه لما ودع أبا الحسن بن الربيع قعد معه ، وأخرج ألواحه وسأله أن يُملي عليه وفاة ابن المبارك ، ففعل وأنها في سنة إحدى وثمانين ، وأنه سئل عن مقصده ، فقال : أريد أتعرف به الكذابين(٦) .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ٣٤٣ ـ ٣٤٤ والكفاية / ١٩٣ .

(٢) هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو بكر الكوفي (١١٧ ـ ١٩٤هـ) . ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الأخير ، قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة مأمون فقيه .
التقريب : ٨٧ ، التهذيب ٢/ ٤١٥ .

(٣) الكفاية / ١٩٣ ومقدمة ابن الصلاح / ٣٤٤ .

(٤) هو عفير بن معدان الحمصي المؤذن أبو عائذ (٠٠ ـ ١٦٦هـ) . إمام صالح . قال أبو داوود : «شيخ صالح ضعيف الحديث» وروى عن عطاء وقتادة وسليم بن عامر وعنه أبو اليمان ، والنفيلي .
ميزان الاعتدال ٣/ ٨٣ الجرح والتعديل ٧/ ٣٦ الكاشف ٢/ ١٧١ .

(٥) ذكره الخطيب بإسناده في الكفاية صـ١٩٣ .

(٦) الإعلان بالتوبيخ صـ٤٧ وذكره الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٥٦ .

ومن نقد المتن بالتاريخ ما ذكره السخاوي :

أنه أظهر بعض اليهود كتابا ، وادعي أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم ، وذكروا أن خط علي رضي الله عنه فيه وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الروساء أبي القاسم علي وزير القائم .

فعرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب ، فتأمَّله ، ثم قال : (هذا مزوَّر) فقيل له : من أين لك هذا؟ قال : فيه شهادة معاوية ، وهو إنما أسلم عام الفتح . وفتح خيبر كان في سنة سبع . وفيه شهادة سعد ابن معاذ ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين . فاستحسن ذلك منه واعتمده وأمضاه ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره[(١)] .

وقد ذكر العلامة ابن القيم : أن نفس الكتاب أُحضر إلى ابن تيمية رحمه الله وحوله اليهود يزفونه ويُجلونه . وقد غشى بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمَّله . بزق عليه وقال : هذا كذب من عدة أوجه . وذكرها فقاموا من عنده بالذل والصغار .

وقال تناول هذا الحديث تلميذه ابن القيم رحمه الله بالنقد . فبين أن القرائن المقترنة به تدل على وضعه واختلاقه ، وكذبه من عشرة وجوه . ومن أبرز تلك الوجوه : الحقائق التاريخية التي أثبتت كونه مزورا[(٢)] .

ومنه ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال : ويروون عن عمر أنه قتل أباه قال ، وهذا كذب ، فإن أبا عمر مات في الجاهلية قبل مبعث الرسول ﷺ[(٣)] .

الاهتمام بالمتن واضح في رواية الحديث باللفظ :

١ ـ عند مراجعة الكتب المؤلفة في مصطلح الحديث قديما ، نجد أن

---

(١) الإعلان بالتوبيخ / ١٠ .
(٢) انظر المنار المنيف / ١٠٢ ـ ١٠٥ .
(٣) أحاديث القصاص ، صـ٨٦ ، ٨٧ .

أكثر الصحابة كانوا يتشددون في الرواية باللفظ والنص. وما كانوا يتساهلون حتى في الواو والفاء فكانوا يرون أن الراوي عليه أن يأتي بنفس اللفظ الذي تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة، عملا بقول النبي ﷺ: نضر الله إمرءا سمع منا حديثاً فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع (١).

٢ ـ وقد اشتهر قول ابن عمر عندما سمع عبيد بن عمير يقول: قال رسول الله ﷺ: مثل المنافقين كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين. فقال ابن عمر: ويلكم.. لاتكذبوا على رسول الله ﷺ إنما قال: مثل المنافقين كمثل الشاة العائرة بين الغنمين (٢).

٣ ـ وقد رُوي عن الإمام مالك أنه قال: أما ما كان من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد أو ينقص (٣).

وفي عصر التابعين وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدي حديث رسول الله ﷺ بلفظه ونصه.

٤ ـ وقد حكى الإمام أحمد عن عبدالرحمن بن مهدي أنه كان يحب أن يحدث بالألفاظ (٤).

٥ ـ وقد روى هذا أيضا عن القاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء ابن حيوه (٥).

قالوا: لأن الحديث بالمعنى وعدم التمسك بألفاظ الرسول ﷺ قد يغير ما أراده. واستدلوا بأدلة أخرى ليس هذا محل ذكرها. وإنما المقصود هنا هو البيان: أن هذا التشدد في الرواية باللفظ كان الهدف منه هو الحِفَاظُ على المتن

---

(١) الكفاية/ ٢٦٧.

(٢) الكفاية/ ٢٦٨.

(٣) راجع المصدر نفسه صـ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) المصدر نفسه/ ٢٥٩.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٧٤.

وعدم فتح الطريق لتسرب التحريف إليه .

٦ ـ ولذلك نجد أن الذين لم يروبأسا في رواية الحديث بالمعنى ، لم يتركوا الأمر على إطلاقه ، بل اشترطوا لذلك شروطا ، لابد من توفرها في الراوي ، حتى يجوز له الرواية بالمعنى وحتى تقبل روايته . وفي حالة انعدام أحد تلك الشروط سوف ترفض روايته .

٧ ـ ويبدو أن الشافعي هو أول من عُني بهذه القيود بيانا وتفصيلا : فقد أجاز الرواية بالمعنى ، ما لم يتغير المنى بتغيير اللفظ(١) ورأى أن يكون الراوي عاقلا يفهم معنى الحديث .

لأنه إذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى ، كان غير عاقل للحديث ، فلم نقبل حديثه ، إذا كان يحمل ما لا يفعل أن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه وكان يلتمس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى(٢) .

٨ ـ ويضيف الشافعي إلى هذا القيد قيدا آخر ، وهو أن يكون الراوي عالما بما يغير المعنى من الألفاظ ، أي يفهم الفروق بين الألفاظ ومعانيها وكذلك الأساليب ، لأنه إذا لم يكن كذلك ربما يغير المعنى بتغيير اللفظ أو الأسلوب فيحل الحرام ويحرم الحلال .

٩ ـ قال الشافعي مبينا الشرطين معا : ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا : منها :

أن يكون من حدث به ، عاقلا لما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى .

١٠ ـ وليست جميع الأحاديث عند الشافعي تجوز فيها الرواية بالمعنى ،

---

(١) الرسالة صـ١٧٤ .

(٢) المصدر نفسه صـ٣٨١ .

وإنما ذلك خاص بغير أحاديث الأحكام لأن اختلاف اللفظ فيها يؤدي إلى تغيير المعنى واختلافه في غالب الأمر. قال رحمه الله: وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه(١).

وقد ضيق الشافعي بهذه الشروط من دائرة الأحاديث التي تجوز فيها الرواية بالمعنى، لأن أحاديث الأحكام بلا شك أكثر من الأحاديث الأخرى ولأن الرواة الفاهمين لأسرار اللغة العربية أقل من غيرهم.

١١ - ولهذا نجده في بعض الأحيان ينهى مطلقا عن الرواية بالمعنى، حتى يتسنى للناس أن ينهلوا من الحديث كما صدر من رسول الله ﷺ بلفظه ومعناه. قال: لا يجوز لأحد أن يختصر حديث رسول الله ﷺ فيأتي ببعض الحديث ويترك بعضه، يحدث بالحديث كما روى عنه بألفاظه، ليدرك كل مما سمع منها ما فهمه الله تبارك وتعالى(٢).

بعض الأمثلة لنقد المتن

وفيما يلي بعض الأمثلة الأخرى لنقد المتن:

١ - قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومنها (أي من أحاديث القصاص): من أكل مع مغفور له غفر له. قال: هذا ليس له إسناد عند أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين إنما يروونه عن سنان. وليس معناه صحيحا على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون(٣).

---

(١) الرسالة صـ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٣٠. راجع لاستقصاء هذا الموضوع: المحدث الفاصل صـ٣٤٨ - ٣٥٠ والإلماع صـ١٨٧ وما بعدها والكفاية صـ٣١٤ - ٣١٦ والجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٧١ - ٧٤ و٨٧ - ٩٠.

(٣) أحاديث القصاص/ ٩٢.

٢ ـ ومنها: سَبُّ صحابتي ذنب لا يغفر. قال رحمه الله: هذا كذب على النبي ﷺ. وقد قال الله تعالى: إن الله لا يغفر أن يُشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء[١].

٣ ـ ومنها: الحديث المكذوب الذي نصه (اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلى فأسكني في أحب البقاع إليك).
قال رحمه الله: هذا باطل كذب. بل ثبت في الترمذي وغيره أنه قال لمكة (والله إنك لأحب بلاد الله إلى الله. وقال: إنك لأحب البلاد إليَّ فأخبر: أنها أحب البلاد إلى الله وإليه[٢].

٤ ـ ومنها حديث العقل: إن الله عز وجل لما خلق العقل قال له: أقبل فأقبل ثم قال له: أدبر، فأدبر، فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أشرف منك. فبك آخذ وبك أعطي.
قال رحمه الله: هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم. والذين يروونه، ذكروه في فضل عقل الإنسان. وأما ما يظن بعض الناس المراد به العقل الفعال فهذا قول من يقول من المعتزلة والملاحدة الذين يقولون بأن العقل الفعال هو المُبدِع لهذا العالم. وهذا مما هو مخالف لما اتفقت عليه الرسل مما هو مخالف لصريح العقل[٣].

ومن أمثلته: ما ذكره السيوطي في تحذير الخواص:

٥ ـ قال، وقال ابن عقيل: أخذ بعض الوعاظ يقول قال الله: يا موسى من تريد؟ قال: أخي هارون. يا محمد. من تريد؟ قال: عمي وأمي. يانوح، من تريد؟ قال: ابني. يا يعقوب من تريد؟ قال: يوسف ثم قال: كلكم يريد مني. أين

---

(١) أحاديث القصاص/ ٩٣، ٩٤.
(٢) المصدر نفسه/ ٨٢، ٨٣.
(٣) المصدر نفسه/ ٧٢، ٧٣.

من يريدني؟ ثم احتد وصك الكرسي صكة وقال: يا قارىء إقرأ: يريدون وجهه[١] فقرأ القاري وضج المجلس وصعق قوم، وخرقت ثياب قوم بشعبذة ذلك. فاعتقد قوم أن ما ذكره لباب الحق وعين العلم. فحكى ذلك المجلس لحنبلي (يعني ابن عقيل نفسه) فأخذه من ذلك ما يأخذ العلماء من الغيرة على الله عز وجل من كلام الجهال به فاحتدّ وقال: سبحان الله وما الذي بين الطين والماء وبين خالق السماء من المناسبة حتى يكون بينه وبين خلقه إرادة له لا إرادة منه؟ يا متوهمين الأشكال والنفوس يا مصورين الباريء بصورة تثبت في القلوب. ما ذلك الله. ذاك صنم شكله الطبع والشيطان والتوهم للمحال فعبدتموه. ليس لله سبحانه وصف تميل إليه الطباع ولا تشتاق إليه النفوس، بل مباينة الالهية للحَدَثية أو جبت في النفوس هيبة وحشمة إذا ذكر الله وجلت قلوبهم. وإنما صور أقوام صورة تجد ولهم بها أنس فأقلقهم الشوق إليها. فنالهم ما ينال الهائم في العشق. وهذه الهواجس الرديئة يجب محوها عن القلوب. كما يجب كسر الأصنام انتهى[٢].

٦ - وروي عن النبيﷺ أنه قال: من غل فاحرقوا متاعه واضربوه.

رواه أسد بن موسى وغيره عن الدرداء، وروى عن صالح بن محمد ابن زائدة عن سالم عن ابن عمر. وقال بعض رواة هذا الحديث فيه: فاضربوا عنقه وأحرقوا متاعه. وهو حديث يدور على صالح بن محمد بن زائدة. وهو ضعيف لا يُحتج به[٣].

وهو يعارضه الآثار التي هي أقوى منه.

(١) سورة الأنعام/ ٥٢ والكهف/ ٢٨.

(٢) تحذير الخواص/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٣) انظر التمهيد جـ٢ صـ٢١، ٢٢، ٢٣ وقال العجلي وأبو داوود والنسائي عن صالح المذكور: ليس بالقوي. وقال البخاري: منكر الحديث (تقريب التهذيب والخلاصة).

يعارضه قوله ﷺ: لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث . الحديث[١] وهو ينفي القتل في الغلول .

ورواية ابن الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «**ليس على الخائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع**»[٢] .

وقال ﷺ في الذي أخذ الشملة يوم خيبر : والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم ، لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً ، ثم قال للذي جاء بالشراك أو الشراكين : شراك أو شراكان من نار[٣] .

وفي هذا الحديث أيضا دليل على أن الغال لا يجب حرق متاعه ، لأن رسول الله ﷺ لم يحرق الرجل الذي أخذ الشملة ولا متاعه .

كما أنه ثبت أن الرسول الله ﷺ ترك الصلاة على الرجل الذي غل الخرزات . ولكنه لم يحرق متاعه ولو كان حرق متاعه واجباً لَفَعله حينئذ ولو فعله لنقل ذلك في الحديث[٤] .

٧ ـ وحديث طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين قال: أتي رسول الله ﷺ بصبي من صبيان الأنصار ليصلي عليه ، فقلت : طوبى له عصفور من عصافير الجنة ، لم يعمل سوءا قط ، ولم يدركه ذنب . فقال النبي ﷺ: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن الله عز وجل خلق الجنة . وخلق لها أهلا ، وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق النار ، وخلق لها خلقا وهم في أصلاب أبائهم ، الله أعلم بما كانوا عاملين[٥] .

---

(١) صحيح البخاري ، الديات ، باب رقم٦ وصيحيح مسلم ، القسامة / ٢٥ ، ٢٦ وأبو داوود ، الحدود / ١ .

(٢) سنن الترمذي : الحدود ، باب ١٨ والنسائي السارق باب ١٣ .

(٣) انظر التمهيد جـ٢ صـ٣ .

(٤) المصدر نفسه جـ٢ صـ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٥) انظر التمهيد جـ٦ صـ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ .

قال ابن عبدالبر :

هذا حديث ساقط ضعيف، مردود، للآثار التي تعارضه، وللإجماع، وطلحة بن يحيى ضعيف، لا يحتج به[١] وهذا الحديث مما انفرد به فلا يعرج عليه :

١ - روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : **«لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم»**[٢].

٢ - وروى ابن سيرين وغيره هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فقالوا فيه : **«من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار»**[٣].

٣ - وفي بعض ألفاظ حديث أبي هريرة هذا عن النبي ﷺ قال : **«ما من المسلمين من يموت له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم، يجاء بهم يوم القيامة فيقال لهم : أدخلوا الجنة، فيقولون : حتى يدخل آباؤنا فيقال لهم : أدخلوا أنتم وآباؤكم بفضل رحمتي»**[٤].

٣ - وقد روى أنس بن مالك عن النبي ﷺ مثله[٥] ففي هذه الأحاديث دلالة على أن أطفال المسلمين في الجنة لا محالة.

قال الحافظ ابن عبدالبر : وقد أجمع العلماء على ما قلنا من أن أطفال المسلمين في الجنة[٦].

(١) انظر التقريب ١/ ٣٨٠ والتهذيب ٥/ ٢٧ والجرح ٢/ ١/ ٤٧٧.
والحديث أخرجه مسلم في كتاب القدر (جـ٤ صـ٢٠٥٠) والنسائي في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الصبيان جـ٤ صـ٥٧ وابن ماجة في المقدمة، حديث/ ٨٢ وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ومسلم في البر والصلة باب/ ٤٧. والترمذي، كتاب الجنائز باب/ ٦٤ والنسائي، باب من يتوفى له ثلاثة، وابن ماجة في كتاب الجنائز، باب/ ٥٧ كما أخرجه الإمام أحمد في المسند.

(٣) أخرجه النسائي ٤/ ٢٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين.

(٥) رواه الطبراني في الأوسط، انظر مجمع الزوائد ٣/ ١١.

(٦) المتهيد جـ٦ صـ٣٤٨.

٨ ـ حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة (الموطأ أوقات الصلاة حديث٩).

هكذا في الموطأ، ليس ذكر النبي ﷺ.

رواه عبدالله بن نافع وابن وهب، في رواية يونس بن عبدالأعلى عنه وخالد بن مخلد. وأبو عامر العقدي.

كلهم عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يصلِّي العصر الحديث. وكذلك رواه عبدالله بن المبارك عن مالك عن الزهري وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة جميعا عن أنس.

أن رسول الله ﷺ كان يصلِّي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء.

فهؤلاء رووا هذا الحديث عن مالك على خلاف لفظ الموطأ، أي رفعوا إلى النبي ﷺ، وهو الثابت عند أهل العلم بالحديث، وهذا شذوذ في المتن إذ أصبح المرفوع موقوفا.

وحديث مالك (بجميع رواياته المذكورة) في متنه شذوذ آخر: فإن معمراً وغيره من الحفاظ قالوا فيه: عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلِّي العصر، ويذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيه والشمس مرتفعة.

هكذا قال فيه جماعة من أصحاب ابن شهاب عنه، يذهب الذاهب إلى العوالي ـ وهو الصواب عند أهل الحديث ـ وقول مالك (عندهم) إلى القباء، وهم، لاشك فيه ولم يتابعه أحد عليه في حديث ابن شهاب هذا[1].

(١) انظر التمهيد جـ٦ صـ١٧٧، ١٧٨.

الباب الثاني / الفصل الأول

العلة في المتن: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة العلة في المتن

العلة قد تقع في السند.

وقد تقع في السند والمتن معا.

وقد تقع في المتن فقط.

الأمثلة.

العلة في المتن

ذكرت في الفصل الرابع من الباب الذي مضى، أن العلة قد تقع في الإسناد وهذا هو الكثير، وقد يقتصر أثرها على السند فقط. وربما تؤثر في المتن أيضا، وأمثلته كثيرة في الكتب التي تتعرض لبيان علل الحديث.

وقد ذكرت بعض تلك الأمثلة التي استخرجتها من بطون المراجع في مبحث العلة في السند.

وقد تقع العلة في السند والمتن معا، فيكون أثرها شاملا لهما.

وقد تكون العلة في المتن فقط، أي أن السند صحيح لم يتطرق إليه الخلل وإنما المتن هو الذي دخل إليه ما ليس منه.

وفيما يلي أحاول أن آتي بأمثلة تُثبت وجود العلة في السند والمتن معا، أو في المتن فقط، ليتبين كيف أن النقاد لم يتركوا موطنا يمكن أن يدخل منه الضعف إلى السّنة إلا وأتوا عليه بالبحث والتنقيب وبينوا كل ما أراد التسرب من ذلك الطريق إلى الحديث مما ليس منه:

١ ـ الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة: قال: **أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد. وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة**[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هذا طَعَن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما. وذكر البخاري: أن هذا من كلام كعب الأحبار.

ثم قال: هذا هو الصواب، لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة. فيلزم أن يكون أول

(١) مسلم، المنافقين/ ٢٧ ومسند أحمد ٢/ ٣٢٧.

الخلق يوم الأحد .

وهكذا هو عند أهل الكتاب . وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أُخر .

ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة، لكان قد خلق في الأيام السبعة . هو خلاف ما أخبر به القرآن .

ثم قال: مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها(١) .

فالحديث معلول في سنده ومتنه، وأثر العلة شامل لهما معا .

٢ ـ الحديث الذي رواه حفص بن عبدالله النيسابوري عن إبراهيم بن طهمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل كفَّيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما في الإناء، فإنه لا يدري أين باتت يده ثم ليغترف بيمينه من إنائه. ثم ليصب على شماله فليغسل مقعدته**» .

قال أبو حاتم الرازي: ينبغي أن يكون (ثم ليغترف بيمينه إلى آخر الحديث) من كلام إبراهيم بن طهمان، فإنه كان يصل كلامه بالحديث، فلا يميزه المستمع(٢) .

٣ ـ حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك .

قال أبو حاتم الرازي: هذا خطأ المتن والإسناد .

إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أدرك من صلاة ركعة، فقد أدركها .

---

(١) مجموع الفتاوى جـ٨ صـ١٨، ١٩ .

(٢) علل الحديث جـ١ صـ١٧٢، والحديث رواه بدون الزيادة التي ذكرها أبو حاتم: كل من البخاري، الوضوء / ٢٦. ومسلم، الطهارة / ٨٧ وأبو داوود، الطهارة / ٥٠ والترمذي، الطهارة / ١٩ والنسائي، الطهارة / ٧٢ وابن ماجة، الطهارة / ٤٠ وغيرهم .

وأما قوله: من صلاة الجمعة، فليس هذا في الحديث فوهم في كلَيهما[١].

والحديث المُعلّ رواه بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر.

٤ ـ وحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة ابن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ قرأ: غير المغضوب عليهم ولا الضالين. فقال: آمين، وخفض بها صوته[٢].

قال مسلم: أخطأ شعبة في هذه الرواية، حين قال: وأخفى صوته. ثم ذكر حديث سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل قال: سمعت النبي ﷺ، قرأ: (ولا الضالين) قال: آمين، يَمُدّ بها صوته. كما ذكر حديث علقمة عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يجهر بآمين.

وكذلك رواية سعيد وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا أمّن الإمام فأمّنوا. فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له[٣].

وحديث سفيان رواه الترمذي[٤] وقال: سمعت محمدا يقول حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا. وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث.

وقال: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: حديث سفيان في هذا أصح من حديث شعبة.

ورواه أبو داود[٥]، كما أن الدار قطني روى حديث عبدالجبار ابن وائل عن أبيه،

---

(١) علل الحديث جـ١ صـ١٧٢ والنسائي، الجمعة / ٩١ وابن ماجة، الصلاة ١١٢٣ أما بدون زيادة من صلاة الجمعة فقد أخرجه البخاري مواقيت الصلاة، باب ٢٩ ومسلم، المساجد / ١٦١، ١٦٢. وغيرهما.

(٢) الترمذي باب ما جاء في التأمين (جـ٢ صـ٢٨).

(٣) كتاب التمييز / ١٣٣، ١٣٤.

(٤) سنن الترمذي باب ما جاء في فضل التأمين (جـ٢ صـ٣٠).

(٥) سنن أبي داوود، الحديث / ٩٢٢.

وفيه مدّ بها صوته[١].

٥ ـ وحديث أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب، ولا يمسّ ماءا[٢].

وقد رواه الإمام أحمد في المسند. وفيه: حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل[٣].

قال أبو حاتم: سمعت نصر بن علي يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي ﷺ كان ينام جنبا، ولكني أتقيه[٤].

وقال مسلم: هذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة. وذلك أن النخعي وعبدالرحمن ابن الأسود جاءا بخلاف ما روي أبو إسحاق.

ثم ذكر الإمام مسلم حديث النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً، فأراد أن يأكل أو ينام، توضأ وضوءه[٥].

وحديث عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يجنب، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام حتى يصبح[٦] وحديث أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام، وهو جنب، يتوضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام[٧].

---

(١) ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.
(٢) كتاب التمييز/ ١٣٤، ١٣٥ والعلل/ ١/ ٤٩.
(٣) ٦/ ٤٣.
(٤) العلل ١/ ٤٩.
(٥) مسلم، الحيض/ ٢٢ من طريق ابن أبي شيبه، وابن خزيمة ١/ ١٠٧ من طريق وكيع. وأبو داوود، الحديث ٢٢٤ من طريق شعبة.
(٦) رواه الإمام أحمد في مسند عائشة (انظر: تلخيص الحبير جـ١ صـ١٤١).
(٧) مسلم، الحيض/ ٢١ وابن خزيمة ١/ ١٧٠ وأبو داوود الحديث/ ٤٢٢.

الباب الثاني / الفصل الأول

المبحث الثاني:

القواعد التي اتبعها النقاد لإدراك العلة .

أجناس العلل التي ذكرها الحاكم .

الطريق إلى معرفة الأحاديث المعلّلة .

القواعد التي اتبعها النقاد لإدراك العلة

الأمر الذي تأكد لدى العارفين بهذا الشان أن أحكام المحدثين كانت مَبنية على قواعد موضوعية ثابتة، وضعوها بعد تجاربهم الدقيقة العميقة في مجال النقد، وقد ساعدهم على هذا فهمهم الثاقب وحفظهم الواسع ومعرفتهم التامة بمراتب الرواة والملكة القوية التي كانوا يتمتعون بها؛ القادرة على تمييز المتون والأسانيد ومعرفة الأسباب الخفية الغامضة القادحة في صحة الأسانيد والمتون التي ظاهرها السلامة.

ولكن ربما صعب عليهم التعبير عن تلك العلل بعبارة يفهمها عامة الناس، بل وحتى علماء هذا الشأن الذين لم يبلغوا شأوهم في مجال النقد. وهذا الذي بيّنه الإمام أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة؟ حيث قال: إنّه ضرر على العامة أن يُكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا[1].

ولنعم ما قالوا، إذ شبهوا ناقد الحديث بالصير في الذي يميز الدارهم الجياد من الستوق، فإنه يميز بين الدرهم والدرهم بما علم من القواعد والأسباب. ولكنه لا يقول لك: إن هذا الدرهم جيد لأدلة كذا وكذا. وهذا غير جيد لأسباب كذا وكذا.

فهذا هو الحال مع ناقد الحديث. يقول لك: إن هذا معلول، لما لديه من القواعد والأسباب ولكنه لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يعبّر لك عن تلك العلل، لعدم استحضاره عبارة يعبّر بها، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم.

ولذلك عندما ذكر السخاوي قول عبدالرحمن بن مهدي (لم يكن له

(١) رسالة أبي داوود إلى أهل مكة صـ٣١.

حجة) عقب عليه فقال: يعني يعبر بها غالبا، وإلا ففي نفسه حجج للقول وللرفض [(١)].

والمتتبع لأقوال أئمة النقد وأحكامهم على الأحاديث المُعلَّلة يستطيع أن يستخرج القواعد التي تبعها النقاد لإدراك العلل.

فمن ذلك القواعد:

١ - تتبع الروايات المتعلقة بالحديث الواحد وجمعها والمقارنة بينها سنداً ومتناً حتى تُعرف العلة الموجودة فيها.

قال عبدالله بن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضها ببعض [(٢)].

وقال أبو داود: ربما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل، ولا يتبينة السامع إلا بأن يعلم الأحاديث وتكون له فيه معرفة فيقف عليه. مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أُخبرت عن الزهري. ويرويه البرساني محمد بن بكر بن عثمان البصري، عن ابن جريج عن الزهري. فالذي يسمع يظن أنه متصل، وهو لا يصح بتة، فإنما تركناه لذلك. هذا لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح وهو حديث معلول [(٣)].

ومثال ذلك: حديث يعلى بن عبيد الطنافسي عن سفيان الثوري عن عمر بن دينار عن ابن عمر عن الرسول ﷺ (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا).

فقد غلط يعلى على سفيان في قوله، عمرو بن دينار. لأن الأئمة الحفاظ من أصحاب سفيان رووه عن عبدالله بن دينار. لا عن عمرو بن دينار [(٤)].

(١) فتح المغيث ١/ ٢١٩ (بحث الحديث المعلل).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي جـ٢ صـ٣٥٤.
(٣) رسالة أبي داوود/ ٣٤.
(٤) تدريب الراوي صـ١٦٣ بحث العلة في السند.

مثال آخر: سئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن القاسم ابن عوف قال: أخبرني مرة بن هشام عن عبدالرحمن بن أبي يعلى عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه قال: « **لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد. لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، من عظم حقه عليها** »(١).

ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم عن عوف عن ابن أبي أوفي عن النبي ﷺ. قال أبو زرعه: أيوب أحفظهم.

قال أبو داود: إذا كان الحديث قد روي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك(٢).

٢ ـ أن يخالف الراوي في روايته عن شيخ لمن هو أثبت الناس في ذلك الشيخ فتكون روايته معلولة.

مثاله: قول ابن أبي حاتم، سألت أبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ تزوّجها الحديث.

قال أبي وأبو زرعة: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ. وهذا أصح الحديثين، زاد فيه رجلا.

قال أبي: أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد حماد بن سلمة بيّن خطأ الناس(٣).

٣ ـ أن يكون ما روي عن الراوي مخالفا لما في كتبه، أو أنه لا يوجد فيها، فتكون الرواية المخالفة معلولة.

مثاله: قول ابن أبي حاتم. سألت أبي عن حديث رواه ابن عُيينة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ في تخليل اللحية قال

(١) علل الحديث جـ١ صـ٤٢٦.
(٢) رسالة أبي داوود صـ٢٣.
(٣) علل الحديث جـ١ صـ٤٠٥.

أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عُيينة عن ابن أبي عروبة. قلت: صحيح. قال: لو كان صحيحا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة.

ولم يذكر ابن عُيينة في هذا الحديث، وهذا أيضا ما يُوهنه(١).

٤ ـ تصريح الشيخ بأنه لم تبلغه في باب مّا رواية. ثم يروى عنه حديث في هذا الباب فيكون هذا الحديث معلولا.

مثاله: قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن خالد الخياط عن هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: لا طلاق إلا بعد نكاح. قال أبي: هذا حديث منكر. وإنما يُروى عن الزهري أنه قال: ما بلغني في هذا رواية عن أحد من السلف. ولو كان عنده عن عروة عن عائشة، كان لا يقول ذلك؟(٢)

٥ ـ أن يكون الراوي لم يسمع من الشيخ وإنما حصل على كتاب له فروى من الكتاب، فالحديث يكون معلولا.

مثاله: قول ابن أبي حاتم. سألت أبي عن حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس عن النبي ﷺ رأيت ربي عزَّ وجل. . وذكر الحديث في إسباغ الوضوء ونحوه.

قال أبي: هذا رواه الوليد بن مسلم عن ابن جابر قال: كنا مع مكحول، فمر به خالد بن اللجلاج. فقال مكحول: يا إبراهيم حدثنا، فقال: حدثنا ابن عايش الحضرمي عن النبي ﷺ.

قال أبي: وهذا أشبه، وقتادة، يقال إنَّه لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفا، فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة. فلم يميزوا بين عبدالرحمن بن عايش وبين ابن عباس(٣).

---

(١) المصدر نفسه جـ١ صـ٣٢.

(٢) العلل جـ١ صـ٤٢٢.

(٣) علل الحديث جـ١ صـ٢٠.

٦ ـ أن يكون الحديث مخالفا لرواية الثقات .

ومثاله : قول ابن أبي حاتم : سألت أبي وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حسين المروزي عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلا زوج ابنته ، وهي كارهة ففرّق النبي ﷺ بينهما .

قال أبي : هذا خطأ إنما هو كما رواه الثقات عن أيوب عن عكرمة أن النبي ﷺ قال : مرسل . منهم : ابن علية وحماد بن زيد أن رجلا تزوج . وهو الصحيح[١] .

٧ ـ أن يكون الحديث معروفا عن قوم هم أعلم به وأخبر ثم يأتي من يخالفهم فيصير حديثه معلولا .

ومثاله : قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الثوري عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر إلى أمراء الأجناد ألا يأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي[٢] .

قال أبي : ومنهم من يقول : عن نافع عن أسلم عن عمر . قلت لأبي : فأيهما الصحيح؟ قال : الثوري حافظ؟ وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة[٣] .

٨ ـ أن يأبى سياق الحديث كونه من رسول الله ﷺ .

ومثاله : قول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال : إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة .

قال أبي : الذي عندي : أن كلام النبي ﷺ هذا القدر : إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم قط . ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر (فإذا قسم

---

(١) المصدر نفسه جـ١ صـ٤١٧ .

(٢) أي من نبتت عانته وبلغ الحلم .

(٣) العلل جـ١ صـ٣١٠ ، ٣١١ .

ووقعت الحدود فلا شفعة) والله أعلم .

قلت له : وبما استدللت على ما تقول : قال : لأنا وجدنا في الحديث : إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم . تم المعنى (فإذا وقعت الحدود) فهو كلام مستقل .

ولو كان الأخير عن النبي ﷺ كان يقول : إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم وقال : إذا وقعت الحدود .

فلما لم نخبر ذكر الحكاية عن النبي ﷺ في الكلام الأخير استدللنا : أن استقبال الكلام الأخير من جابر ، لأنه هو الراوي عن رسول الله ﷺ هذا الحديث .

وكذلك نقص حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة .

فيحتمل في هذا الحديث أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد وأبي سلمة . ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب[١] .

٩ ـ أن يحصى الناقد الشيوخ الذين سمع منهم الراوي، فتكون رواياته عنهم متصلة وصحيحة وعن غيرهم مرسلة أو منقطعة ، لعدم اللقاء والسماع .

ومثاله : ما ذكره ابن المديني عن قيس بن أبي حازم . فقد أحصى من روى عنهم قيس وسمع منهم من الصحابة . وما ذكره عن الحسن البصري ، فقد ذكر من سمع منهم من الصحابة ومن لم يسمع منهم . كما ذكر الذين رووا عنه ومن لم يثبت سماعهم منه .

وبهذا يمكن الحكم في الأحاديث التي ورد في أسانيدها اسم الحسن البصري كراوٍ من رواته .

فإذا ثبت السماع بينه وبين الشيخ الذي فوقه والراوي الذي بعده علمنا أنها رواية متصلة وصحيحة . وإن كان غير ذلك عرفنا أنها مرسلة منقطعة[٢] .

---

(١) علل الحديث جـ١ صـ٤٧٨ .

(٢) راجع العلل لابن المديني صـ٥٣ ـ ٥٥ .

١٠ ـ حُذاق النقاد من الحُفَّاظ، لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم يفهمون أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان. فيعلّلون الأحاديث بذلك. ولا يعبرون عنه بعبارة، وإنما يرجع فيه الناقد إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصه الله بها عن سائر أهل العلم.

قال ابن حبان: عبدالله بن عبدالملك يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب. لا يَشبه حديثُه حديث الثقات[(١)].

قال ابن رجب: سعيد بن سنان. يقال: سنان بن سعيد. يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر.

قال أحمد: تركت حديثه. حديثه حديث مضطرب. وقال: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس. ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله.

وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس[(٢)].

أجناس العلل التي ذكرها الحاكم:

ولقد تعرض الحاكم لذكر عشرة من أجناس العلل، ولخّصها السيوطي في «التدريب» وجعل من كل منها قاعدة للكشف عن العلة.

وأرى من باب إتمام الفائدة أن أذكرها في هذا المكان، من دون سرد الأمثلة اكتفاء بما ذكره الحاكم رحمه الله، مع العلم بأن بعضا منها قد دخل تحت القواعد التي ذكرتها سابقا:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ٢/ ١٧.
(٢) شرح علل الترمذي صـ٥٠٦ تحقيق صبحي جاسم الحميد.

وجه ظاهره الصحة.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي، ويُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته. كرواية المدنيين عن الكوفيين.

الرابع: أن يكون محفوظا عن صحابي، ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته بل لا يكون معروفا من جهته.

الخامس: أن يكون روي بالعنعنة وسقط منه رجل، دل عليه طريق أخرى محفوظة.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينه، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعِلَّتها أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن تكون طريقة معروفة، يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق ـ بناء على الجادة ـ في الوهم.

العاشر: أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، وموقوفا من وجه[١].

الطريق إلى معرفة الأحاديث المُعلَّة:

ذكر المحدثون أن الطريق إلى معرفة الأحاديث المعللة. هو أن يجمع بين طرق الحديث وينظر في اختلاف رواته. ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط[٢]، وهو الذي كان دأب الأئمة النقاد عند النظر في الأسانيد والمتون. ولأجل هذا، نجدهم التزموا بكل ما من شأنه تحقيق هدفهم المذكور،

---

(١) راجع معرفة علوم الحديث صـ١١٣ـ١١٩ وتدريب الراوي سـ١٦٧ـ١٦٩ والباعث الحثيث صـ٦٧ ـ ٧١.

(٢) انظر الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٥٤.

ودعوا الآخرين إلى الالتزام به.

١ ـ فقد دعوا تلاميذهم إلى كتابة الطرق المختلفة للحديث الواحد، حتى يتبين الخطأ من الصواب: قال العباس بن محمد الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه.

وقال أحمد بن حنبل: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا.

وقال علي بن المديني: الباب إذا لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه[١].

٢ ـ وحرصوا على سماع الحديث الواحد من جماعة، حتى يكون الواحد شاهداً للآخر أو عليه: قال مجاهد[٢] بن موسى: من المحدثين من يستحب أن يسمع الشيء الواحد من الشيخين والأكثر، ويرى أن ذلك الفعل أصوب، وإلى ثبوت المروي وصحته أقرب.

وقال يزيد بن زريع[٣]: أحب أن أسمع الحديث من الشيخين فيكونا كالشاهدين[٤].

٣ ـ وكتبوا عن الأقران والأكابر والأصاغر، حتى يزدادوا علما وبصيرة ولا يفوتهم الصحيح ولا يخفي عليهم الضعيف والمشبوه.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٧٠.

(٢) هو مجاهد بن موسى ابن فروخ الخوارزمي أبو علي الختلي (٠٠ ـ ٢٤٤هـ). ثقة، وثقه النسائي، وابن أبي حاتم، وحسنه الترمذي.
الكاشف ٣/ ١٢١ خلاصة التذهيب ٣٦٩.

(٣) هو يزيد بن زُرَيع أبو معاوية البصري العيشي (١٠١ ـ ١٨٢هـ). محدث البصرة في عصره. قال أحمد: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه. وقال ابن سعد: كان ثقة حجة كثير الحديث.
التقريب: ٣٨٢ التهذيب: ١١/ ٣٢٤.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٧٣.

قال وكيع: لا يكون الرجل عالما، حتى يسمع ممن هو أسن منه، وممن هو مثله وممن هو دونه(١).

وقيل لأحمد بن حنبل: مالك على قدره، يسمع من نظرائه قال: وما عليه، يزداد به علما، ولم يضره(٢).

٤ ـ وكتبوا عن الحافظ والأحفظ والثقة والأثبت، حتى يتمكنوا من الخروج بنتيجة علمية دقيقة فيقبلوا ممن هو أهل للقبول منه ويرفضوا من هو أدنى في الحفظ والاتقان: قال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث، فاضرب بعضها ببعض.

وقال محمد بن يحيى(٣): رأيت لعلي بن علي المديني كتاباً على ظهره مكتوب (المائة والنيف والستين من علل الحديث)(٤).

هذه أقوال أئمة هذا الشأن، وفيها وغيرها مثلها دلالة قاطعة على أن أولئك الجهابذة النقاد عملوا كل ما كان في وسع الإنسان أن يعمل، واتخذوا جميع التدابير التي كان يمكن للعقل البشري أن يتخذها لحماية الحديث النبوي من الدخيل.

فهم كانوا يجمعون الطرق المختلفة وينظرون في اختلاف الرواة وفي ضبطهم واتقانهم، فكان يقع في نفسهم أن الحديث معلول فيحكمون بعدم صحته أو يترددون فيتوقفون فيه.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبين كيف أنّهم طبّقوا هذه الضوابط للوصول

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٥.

(٣) هو محمد بن يحيى بن أبي سمينه مهران البغدادي أبو جعفر التمار (٠٠ ـ ٢٣٩هـ). قال أحمد بن الحسين الصوفي: محمد بن يحيى ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات.
خلاصة التذهيب/ ٣٦٣ التهذيب ٩/ ٥١٠ تهذيب الكمال خ/ صـ١٢٨٥.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٥٤.

إلى هدفهم المنشود :

١ - حديث سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن أبي موسى عن النبي ﷺ« **إنما جعل الإمام ليؤتم به** »قال فيه : (وإذا قرأ فأنصتوا) قال ابن رجب : لم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة الحُفَّاظ(١) .

وقال الدار قطني : هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة . وخالفه الحفاظ فلم يذكروها . قال : وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه(٢) .

وقد رواه مسلم بدون : (وإذا قرأ فأنصتوا)(٣) .

ورواه البخاري ومسلم أيضا عن أنس وعائشة وأبي هريرة بغير بلفظ : وإذا قرأ فأنصتوا(٤) .

وقد روى أبو داود حديث أبي هريرة مع زيادة قوله : وإذا قرأ فأنصتوا .

وقال : ليست بمحفوظة ، والوهم عندنا من أبي خالد(٥) .

٢ - حديث جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه : نهى رسول الله ﷺ عن لبستين : الصماء ، أن يلتحف الرجل في الثوب الواحد يرفع جانبيه على منكبيه ، وليس عليه ثوب غيره . وأن يحتبي الرجل في الثوب الواحد ليس بين فرجه وبين السماء شيء ، يعني سترا . ونهانا رسول الله ﷺ عن نكاحين : أن تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها . ونهانا رسول الله ﷺ عن مطعمين : الجلوس على مائدة يُشرب عليها الخمر ، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه . ونهانا عن بيعتين : بيع المنابذة والملابسة وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية .

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦٣٢ .

(٢) انظر نيل الأوطار ٢/ ٢٤٠ .

(٣) مسلم ، الصلاة جـ١/ ٣٠٣ الحديث ٦٢ .

(٤) البخاري ، الصلاة ١/ ١٨٧ ومسلم ، الصلاة ١/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ١١٣ .

(٥) نيل الأوطار ٢/ ٢٤٠ .

قال ابن رجب: لايتابع عليه من حديث الزهري[١].

وقال عبدالله بن أحمد[٢]: سألت أبي عن جعفر بن برقان، فقال، في حديث الزهري يخطيء[٣].

وقال ابن معين: هو ضعيف في الزهري.

وقال أيضا: جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف. وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري.

وقال ابن نمير: هو ثقة. أحاديثه عن الزهري مضطربة[٤].

وقد عرف الأئمة هذا كله عن جعفر بعد أن سبروا أحاديثه التي يرويها عن الزهري، فتأكد لديهم أنه مضطرب في رواياته عن الزهري، فتكون معلولة بهذا. والله أعلم.

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦٣٧.

(٢) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن (٢١٣ ـ ٢٩٠هـ). ثقة ثبت، قال أبو بكر الخلال: كان عبد الله رجلا صالحا صادق اللهجة كثير الحياء وقال أبو الحسن بن المناوي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه لأنه سمع منه المسند وهو ثلاثون ألفا.
التقريب ١٦٧ التهذيب ٥/ ١٤٠ المنهج الأحمد: ١/ ٢٩٤.

(٣) شرح العلل ٢/ ٦٣٥.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٦٣٥.

الباب الثاني / الفصل الثاني

مخالفة الثقات (الشذوذ في المتن)

وفيه أربعة مباحث:

١ ـ المبحث الأول : الإدراج في المتن .

الأمثله

٢ ـ المبحث الثاني : القلب في المتن .

الأمثلة

٣ ـ المبحث الثالث : الاضطراب في المتن .

الأمثلة

المبحث الرابع : التصحيف في المتن .

الأمثلة

مخالفة الثقات (الشذوذ في المتن)

عند الحديث عن الشذوذ في السند قلت : إن الشذوذ قد يكون في السند وقد يكون في المتن .

والشذوذ في المتن : يعني مخالفة الراوي الفرد لمن هو أحفظ منه وأضبط أو لجماعة في نقل المتن بالزيادة أو النقصان ، أو بالقلب في المتن أو يكون المتن الذي جاء به الفرد مضطربا أو مُصحَّفا .

وقد تعرض الأئمة النقاد للأحاديث التي خالف فيها الراوي الفرد الأضبط منه والحفظ ، أو خالف جماعة ، وبينوا ما فيها من المخالفة والشذوذ وذكروا الزيادة والنقصان ، وكشفوا ما فيها من القلب أو الاضطراب ، أو التصحيف أو الأنواع الأخرى من عيوب المتن .

وهذه الأنواع كلها موجودة في كتب المصطلح الأولى ، ومشروحة أهميتها في مجال نقد الحديث . وهذا إن دلَّ على شيء ، فقد دل على اهتمام النقاد بالمتن .

وسوف أحاول فيما يلي ، أن أذكر بعض الأمثلة للأنواع المشار إليها مستخرجا إياها من بطون كتب الحديث ، ليتبين اجتهاد المحدثين ودقتهم في هذا الباب ، أعني نقد المتن ، إذ لم يخطر في قلب الإنسان طريق لنقد الحديث إلا وقد سلكوه ، وقاعدة لكشف العلل والعيوب إلا وقد أجروها .

وهذا أقصى ما يستطيع إنسان أن يفعله ، وهو الذي يكلف به الإنسان ولذلك جاءت السنة نقية خالصة من الشوائب . وصدق الله سبحانه إذ قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[1] .

---

(١) سورة الحجر / ٩ .

الإدراج في المتن

ومن أمثلة

١ ـ الحديث الذي رواه سعيد بن جبير، قال: حدثنا ابن عباس عن النبي ﷺ. وفيه: معهم سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب. ثم قال: هم الذي «لا يرقون» ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون. الحديث[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هذه الزيادة (ولا يرقون) وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ «ولا يرقون». وقد قال النبي ﷺ، وقد سئل عن الرقي: من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه[٢] وقال ﷺ: لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك[٣].

وقال شيخ الإسلام: وأيضا فقد رقي جبريل النبي ﷺ ورقى النبي ﷺ أصحابه. كما في البخاري من حديث عائشة وأنس وابن مسعود وغيرهم[٤].

٢ ـ وقال ابن أبي حاتم، سألت أبي عن حديث رواه بقية عن أبي وهب الأسدي عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب، فإن اشتراه مشتر، فإن صاحب السلعة بالخيار، إذا دخل المطر ما بينه وبين نصف النهار. فسمعت أبي يقول: ليس في شيء من الحديث: إذا دخل المصر فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار[٥].

قلت: هذا مدرج في متن الحديث.

٣ ـ وروى الخطيب من طريق أبي قطن وشبابه عن شعبة عن محمد بن زياد عن

---

(١) رواه مسلم في الإيمان/ ٣٧٤.

(٢) رواه مسلم أيضاً، السلام/ ٦١، ٦٢، ٦٣ والإمام أحمد ٣/ ٣٠٢، ٣٣٤، ٣٨٢، ٣٩٣.

(٣) المصدر نفسه، السلام/ ٦٤ وأبو داوود، الطب/ ١٨.

(٤) راجع فتح المجيد ٦٦، ٦٧.

(٥) علل الحديث ١/ ٣٩٣.

أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: **أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**[١] .

فعبارة: « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال: ويل للأعقاب من النار. ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة، فوهم أبو قطن وشبابه في روايتهما لها عن شعبة، وظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة.

وقد عرف هذا من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة: أسبغوا الوضوء. وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار.

وقد ذكر الحافظ السيوطي نقلا عن الخطيب: أن الحديث بروايته الأخيرة قد رواه الجم الغفير عن أبي هريرة كرواية آدم[٢] .

٤ ـ وحديث البراء أنه رأى النبي ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى بهما إلى أذنيه ثم لم يعد إلى شيء من ذلك حتى فرغ من صلاته[٣] .

قوله: (ثم لم يعد إلى آخره) مدرج من زيادة يزيد بن أبي زياد، نبّه عليه ابن عُيينة أخرجه الشافعي في «الأم[٤]»وقد سمعه الحفاظ منه قديما بدونها: هشيم وخالد بن الطحان وابن ادريس عند أبي داود والثوري وشعبة وأسباط بن محمد عند أحمد[٥] .

---

(١) ابن ماجة الوضوء ١/ ١٥٤ وقد ذكره السيوطي في المدرج إلى المدرج صـ١٨ .

(٢) انظر توضيح الأفكار ٢/ ٥١ والتدريب/ ١٧٥ .

(٣) أخرجه أبوداوود، الصلاة / ٢٧٩١ رقم ٥٧٢. وقال: هذا الحديث ليس بصحيح. والدار قطني، السنن ١/ ٢٩٣ من دون لفظ (ثم لم يعد) وقال: وهو الصواب.

(٤) الام ١/ ٩٠.

(٥) انظر المدرج إلى المدرج للسيوطي/ ١٩ .

٥ - وروى أبو جعفر الطحاوي[(١)]: حدثنا يونس بن عبدالأعلى، أنبأنا ابن وهب، أن مالكا حدثه عن عبدالله بن أبي بكر عن عمرة ابنة عبدالرحمن عن عائشة أم المؤمنين. أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، ثم توفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن. قال أبو جعفر، وهذا مما لا نعلم أحدا رواه كما ذكرنا، غير عبدالله بن أبي بكر. وهو عندنا وهم منه. أعني ما فيه مما حكاه عن عائشة أن رسول الله ﷺ توفي، وهن مما يقرأ من القرآن. لأن ذلك لو كذلك لكان كسائر القرآن. ولجاز أن يقرأ به في الصلوات. وحاشا لله أن يكون كذلك. أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا. إلى أن قال: ولكن حقيقة هذا الحديث عندنا - والله أعلم - ما قد رواه من أهل العلم عن عمرة، من مقداره في العلم وضبطه له فوق مقدار عبدالله بن أبي بكر وهو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ثم قال: حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهال حدثنا حماد بن سلمة عن عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت: كان مما نزل من القرآن ثم سقط: لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات. ثم نزل بعده: أو خمس رضعات. قال أبو جعفر: وقد تابع القاسم بن محمد على إسقاط حديث عبدالله بن أبي بكر إمام من أئمة زمنه وهو يحيى بن سعيد الأنصاري. ثم روى أبو جعفر حديثه بإسناده إليه.

قال أبو جعفر: فهذا أولى مما رواه عبدالله بن أبي بكر، لأنَّ محالا أن تكون عائشة تعلم أنه قد بقي من القرآن شيء لم يكتب في المصاحف ولا تنبه على

---

(١) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي أبو جعفر الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١هـ). فقيه، قال ابن يونس: وكان ثقة ثبتا فقيها، وقال أبو إسحاق الشيرازي انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة بمصر.
تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٠٨ طبقات الحفاظ: ٣٣٩.

ذلك من أغفله[١].

٦ ـ وحديث أبي هريرة: من كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا. فإن عجل به شيء فليصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجع[٢].

قال السيوطي: وهم فيه عبدالله بن إدريس الأودي[٣] والمرفوع منه إلى قوله أربعا. والباقي مدرج من كلام أبي صالح[٤] بينه أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي الإمام الحافظ، أخرجه أبو داود[٥] وحماد بن سلمة أخرجه ابن حبان[٦] ونص على أن الإدراج من ابن إدريس.

٧ ـ وحديث زياد بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أنه كان يمشي بين يدي الجنازة، وكان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها. أخرجه الترمذي[٧].

قوله: «وكان رسول الله ﷺ» ليس من قول ابن عمر بل مدرج من قول ابن شهاب، بينه معمر، أخرجه الترمذي. ونص على أنه مدرج والنسائي في السنن[٨].

٨ ـ وحديث ابن مسعود: **أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين. أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله. فإذا**

---

(١) راجع مشكل الآثار ٣/ ٦.

(٢) أخرجه مسلم/ ٨٨١ بلفظ: إذا صلّى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا، وابن ماجة كتاب إقامة الصلاة، حديث ١١٣٢.

(٣) ثقة ثبت مات سنة ١٩٢هـ وله ترجمة في تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٤.

(٤) أبو صالح السمان ذكر أنه مدني تابعي ثقة كثير الحديث مات سنة ١٠١هـ. انظر تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٠.

(٥) ١/ ٣٠٤ رقم ١١٣١.

(٦) موارد الظمآن صـ١٥٢ رقم ٥٨٠.

(٧) الترمذي، الجنائز ١/ ٣٣٠.

(٨) مجتبى النسائي، باب مكان الماشي من الجنائز ٤/ ٥٦.

قلت ذلك فقد تمت صلاتك، فإن شئت فقم، وإن شئت فأقعد[(١)].

قوله: فإذا قلت ذلك إلى أخره مدرج، من قول ابن مسعود، وليس من المرفوع. بيّنه شبابة بن سوار أخرجه الدارقطني، وعبدالرحمن بن ثابت ابن ثابت. أخرجه أبو يعلى والطبراني في الأوسط[(٢)].

٩ ـ وحديث فضالة بن عبيد: **أنا زعيم ـ والزعيم الحميل ـ من آمن بي وأسلم وهاجر في سبيل الله، ببيت في ربض الجنة**[(٣)].

قوله: والزعيم الحميل، مدرج من تفسير ابن وهب، قاله ابن حبان[(٤)].

١٠ ـ وحديث أنس: **كان رسول الله يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه**[(٥)].

قوله: وبعض العوالي إلى آخره، مدرج من كلام الزهري وبيّنه عبدالرزاق.

القلب في المتن

لقد مرَّ في مبحث محترزات الضبط: أن المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن، أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد. وعرفنا هناك ما قد يحصل في السند من القلب. وقد يكون القلب في المتن.

---

(١) أخرجه بدون المدرج البخاري ١/ ٢٢١، ٢١٢ ومسلم ١/ ٣٠٢ وبقية الستة. والرواية المدرجة، رواها أبو داود في السنن: الصلاة ١/ ٣٥٠ رقم ٩٧٠ والدارقطني في سننه ١/ ٣٥٣ وأحمد في المسند ١/ ٣٧٦.

(٢) انظر المدرج إلى المدرج صـ٢٠.

(٣) أخرجه النسائي الجهاد ٦/ ٢١ وابن حبان ١٥٨٧ ـ موارد.

(٤) التدريب/ ١٧٦ والمدرج/ ٤٥.

(٥) أخرجه البخاري، مواقيت الصلاة ١/ ١٤٥، سنن البيهقي ١/ ٤٤٠ وانظر لمزيد من الأمثلة: المدرج إلى المدرج للسيوطي وكتاب التمييز للإمام مسلم وتدريب الراوي بحث المدرج وتوضيح الأفكار ٢/ ٥١ وما بعده وكتاب التمهيد لابن عبد البر ومشكل الآثار للطحاوي.

ومن أمثلته :

حديث : «سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله»[١] .

فقد جاء في هذا رواية : «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله[٢]

وهذا قد انقلب على القاضي : ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم ، بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله وقال : بمثل حديث عبيد ، وبين الخلاف في قوله ، وقال : رجل معلق بالمساجد إذا خرج منه حتى يعود . فلو كان مارواه مخالفا لرواية مالك لنبّه عليه كما نبّه على هذا[٣] .

٢ ـ وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه[٤] .

قال ابن القيم[٥] : إن حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه وأصله ولعله : وليضع ركبتيه قبل يديه[٦] .

٣ ـ وحديث عبدالله بن عثمان بن خيثم عن أبي الطفيل قال : طاف معاوية بالبيت ومعه ابن عباس . فكان معاوية يستلم الأركان كلها . فإذا استلم

---

(١) رواه البخاري ، الجماعة ، باب من جلس في المسجد ١/ ١٢٩ .

(٢) مسلم ، الزكاة ، فضل إخفاء الصدقة ٣/ ٩٣ .

(٣) انظر شرح النووي على مسلم/ ٧/ ١٢٢ .

(٤) أخرجه أبو داوود ١/ ٢٢٢ (كيف يضع يديه قبل ركبتيه) والنسائي على الوجهين ٢/ ١٦٣ .

(٥) هو محمد بن أبو بكر بن أيوب بن سعد الزراعي الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ) . فقيه ، أصولي ، مجتهد ، متكلم ، مصلح ، ومشارك في غير ذلك . لازم ابن تيمية وسجن في قلعة دمشق . كان حسن الخلق محبوبا عند الناس . قال : ابن كثير : كان ملازما للاشتغال ليلا ونهاراً ، كثير الصلاة والتلاوة وحسن الخلق .
الأعلام ٦/ ٥٦ معجم المؤلفين ٩/ ١٠٦ مقدمة زاد المعاد ١/ ٥ مقدمة كتاب الفوائد (ر) .

(٦) زاد المعاد ١/ ٥٧ .

الركنين الذين في الحِجر قال له ابن عباس : إن رسول الله ﷺ لم يكن يستلم هذين . فقال له معاوية : إنه ليس من البيت شيء مهجور . وجعل ابن عباس يتخافتها كلما استلم ويقول : إن رسول الله ﷺ لم يستلم هذين ويقول له معاوية ، إنّه ليس في البيت شيء مهجور (١) .

وقد روى هذا الخبر قتادة عن أبي الطفيل ، فقلب القصة فيه ، قال قدم معاوية وابن عباس ، فطاف ابن عباس ، فاستلم الأركان كلها . فقال معاوية : إنما استلم رسول الله الركنين اليمانيين . وقال ابن عباس : ليس شيء من أركانه مهجورا .

قال ابن عبدالبر : رواية عبدالله بن عثمان بن خيثم أثبت من رواية قتادة ، لأن مجاهدا روى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ . أنه لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . وأنه أنكر على معاوية استلامه الركنين الآخرين (٢) .

٤ ـ وحديث أبي هريرة في محاجة الجنّة والنار في تفسير قوله تعالى : « هل من مزيد » وأما النار فينشىء الله لها من يشاء ، وأما الجنة فلا يظلم ربك أحدا .

والإنشاء إنما هو للجنة ، لا للنَّار .

انقلب هذا على بعض الرواة ، وإنما هو : وأما الجنة فينشىء الله لها من يشاء . وأما النار فلا يظلم ربك أحدا .

وبهذا اللفظ الذي لا انقلاب فيه خرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وخرجاه كذلك غير مقلوب من حديث أنس من غير اختلاف (كما وقع في الأول) .

وكذلك قال الله تعالى « وما كُنّا مُعَذِّبِينَ حتى نَبعَثَ رَسُولاً » ومن ينشئه للنار يعذبه من غير بعثة رسول إليه ولا تكليف ، ولا يجوز عليه لقوله : ولا يظلم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥/ ٤٥ حديث ٨٩٤٤ .

(٢) انظر التمهيد ١٠ صـ٥٢ ، ٥٣ .

ربك أحدا[١]

٥ - وحديث أنيسة مرفوعا: «إذا أذّن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا». رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما[٢].

والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: «إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا، حتى يؤذن ابن أم مكتوم»[٣].

٦ - وحديث أبي هريرة مرفوعا: «إذا أمرتكم بأمر فأتوه وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم». رواه الطبراني.

فإن المعروف ما في الصحيحين: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم»[٤].

الاضطراب في المتن

من الأمثلة:

١ - حديث ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أمي ماتت وعليها صوم. أفأصوم عنها؟ فقال: أرأيت لو كان عليها دين أنت تقضيه؟ قال: نعم. قال: فدين الله أحق أن يقضي.

هذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش في إسناده ومتنه:

فقال فيه جماعة سن رواته عنه بإسناده عن ابن عباس قال: جاءت إمرأة إلى

---

(١) انظر صحيح البخاري، التوحيد / ٢٥ والتفسير، سورة رقم ٥٠ وفتح الباري التفسير جـ١٣ صـ٤٣٧ والتفسير صـ٥٩٥ وانظر كذلك الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية جـ١٣ صـ٢٢٤ وتوضيح الأفكار ٢ / ١٠٦.

(٢) انظر موارد الظمان صـ٢٢٤ وصحيح ابن خزيمة الصلاة (١ / ٢١٠).

(٣) رواه البخاري، الصيام ٣/ ٣٧ ومسلم، الصيام ٢/ ٧٦٨.

(٤) راجع البخاري كتاب الاعتصام باب / ٢ ومسلم، الحج، ٤١٢ والنسائي، مناسك / ١ وابن ماجه، المقدمة / ١ مسند أحمد ٢/ ١٩٦، ٢٤٧، ٢٥٨، ٣١٣، ٣٥٥، ٤٢٨، ٤٩٥، ٥٠٨.

النبي ﷺ فقالت: إنّ أختي ماتت وعليها صيام. وبعضهم يقول في حديث ابن عباس هذا: إن إمرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن أمِّي ماتت وعليها صوم.

وروى مالك عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبه بن مسعود عن ابن عباس: إن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أُمِّي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله ﷺ: «**إقضه عنها**»(١).

وفي رواية أخرى لمالك عن ابن عباس: أن سعدا قال: يا رسول الله: أينفع أُمِّي أن أتصدق عنها. وقد ماتت؟ قال: «**نعم**». قال فما تأمرني؟ قال: **اسق الماء**(٢) وفي هذا كله ما يدل على أن هذا الحديث ليس ذلك الحديث، وأن الرجل المذكور فيه ليس سعد بن عبادة. وهل الذي جاء إلى الرسول ﷺ رجل أو إمرأة والتي ماتت أخت السائل أو أمه. وهل المتوفَّى كان عليه صوم أو نذر آخر، أو لم يكن عليه شيء وإنما أراد السائل أن يتصدق عنه. وقد كان ابن عباس يفتي بخلافه. ولأجل هذا كله قال ابن عبدالبر: إنّ هذا الحديث مضطرب(٣).

٢ ـ وحديث ابن عباس أيضا قال: مَرّ رسول الله ﷺ بشاة ميتة كان أعطاها مولى لميمونة زوج النبي ﷺ. فقال: «**ألا انتفعتم بجلدها**»، فقالوا: يا رسول الله، إنها ميتة، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما حرم أكلها**».

فإن ابن عُيينه كان يقول مرارا كذلك، أي عن ابن عباس: ومراراً يقول فيه: عن ابن عباس عن ميمونة. وفيه: ودباغ إهابها طهورها. فكان ابن عُيينه مرة يذكر الدباغ فيه ومرة لا يذكره.

---

(١) الموطأ، ما يجب من النذور في المشي/ ١ والحديث أخرجه البخاري الوصايا/ ١٩ ومسلم، النذر/ ٢٦.

(٢) أخرجه الدارقطني في الغرائب، والمحفوظ ما رواه مالك في الموطأ (انظر نيل الأوطار ٨/ ٢٦٤).

(٣) انظر التمهيد جـ٩ صـ٢٧ وما بعدها.

ولأجل هذا قال محمد بن يحيى النيسابوري: لست أعتمد في هذا الحديث على ابن عُيينة لاضطرابه فيه[١].

٣ - وحديث رافع بن خديج: «**إن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض**». قال حنظلة (راوي الحديث عن رافع) فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق؟ قال: أما الذهب والورق فلا بأس.

فإن هذا الحديث مضطرب الألفاظ ومختلف المعاني - وقد روي نص هذا الحديث من وجوه يختلف بعضها عن البعض[٢].

١ - فقد روى رفاعة عن رافع قال قال رسول الله ﷺ: «**من كانت له أرض فليزرعها، أو ليُزرِعَها أخاه، أو ليدعها**».

٢ - وروى سالم أن رافع بن خديج أخبر عبدالله بن عمر، أن عميه وكانا شهدا بدرا، أخبراه «**أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع**».

وروى نافع عن ابن عمر مثله.

٣ - وروى ابن رافع بن خديج عن أبيه سمعه يقول: «**نهى رسول الله ﷺ عن إجارة الأرض**».

٤ - وفي رواية عن رافع قال قال رسول الله ﷺ، «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه، ولا يُكريها بثلث ولا ربع ولا طعام مسمى».

٥ - وقال زيد بن ثابت: يغفر الله لرافع بن خديج، أنا - والله - أعلم بالحديث منه إنما آتاه رجلان من الأنصار قد اقتتلا فقال النبي ﷺ: هذا شأنكم، فلا تكروا المزارع فسمع قوله: لا تكروا المزارع.

٦ - وقال عبدالله بن عمر: كنا نخابر، ولا نرى بذلك بأسا، حتى زعم

---

(١) المصدر السابق جـ٩ صـ٤٩، ٥٠.

(٢) انظر التمهيد جـ٣ صـ٣٢، وانظر الموطأ في كراء الأرض / ١ والبخاري الإجارة / ٢٢، الحرث ومسلم البيوع / ٨٦، ٨٧، ٩٩، ١٠٨، ١١٥، أبو داوود، البيوع / ٣٠، ٣١ وابن ماجة الرهون / ٨.

رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنه، فتركنا ذلك من أجله.

٧ ـ وقال سعد بن أبي وقاص: كان الناس يكرون المزارع بما يكون على السواقي، وبما ينبته الماء حول البئر. فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك.

٨ ـ وروى نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها.

ورواية أخرى عنه مثله، وفيها: بشطر ما يخرج منها من زرع أو تمر. فترى أن أحاديث رافع مضطربة الألفاظ مختلفة المعاني.

ولذلك قال سالم بن عبدالله بن عمر: أكثر رافع بن خديج، ولو كان لي مزرعة أكريتها. وفي لفظ أرض « بدل مزرعة ».

وهذا الذي يظهر من كلام زيد بن ثابت أن رافعا لم يسمع الحديث كله.

ولذلك قال أحمد بن حنبل: أحاديث رافع في كراء الأرض مضطربة.

وقال آخرون: أحاديث رافع في هذا الباب، لا يثبت منها شيء يوجب أن يكون حكما، لاختلاف ألفاظها واضطرابها.

وحديث نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها: أيضا دليل على أن ما رواه رافع وهو النهي عن كراء الأرض مطلقا، فيه غلط واضطراب[١].

٤ ـ والحديث الذي روي عن أنس بن مالك في الجهر بالبسملة عند افتتاح الصلاة: فقد روى مالك في الموطأ عن حميد الطويل عن أنس بن مالك (موقوفا) قال: قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان. فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، إذا افتتح الصلاة، وروته طائفة عن مالك (في غير الموطأ) فرفعته وذكر فيه النبي ﷺ ولكن ليس ذلك بمحفوظ فيه عن مالك.

وقد ذكر الحافظ ابن عبدالبر تلك الروايات المرفوعة، مع بيان ما فيها من الاضطراب

---

(١) راجع التمهيد جـ٣ صـ٣٢ وما بعدها.

في متن الحديث . ثم قال : هذا ما بلغنا من الاختلاف على مالك في إسناد هذا الحديث ولفظه . ثم قال : وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني وغيرهما ، كلهم أسنده وذكر فيه النبي ﷺ .

إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا :

منهم من يقول فيه : كانوا لا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم . منهم من يقول : كانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم . ومنهم من قال : كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم . ومنهم من قال : كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين .

وقال : وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء .

وقد روي عن أنس أنه سُئل عن هذا الحديث فقال : كَبرنا ونسينا[(١)] .

٥ ـ وحديث فاطمة بنت قيس المرفوع قالت : سألت ـ أو سئل ـ النبي ﷺ عن الزكاة ، فقال : «**إن في المال لحقا سوى الزكاة**»[(٢)] .

بإثبات حق في المال غير الزكاة .

رواه ابن ماجه عنها بلفظ : ليس في المال حق سوى الزكاة[(٣)] .

وإسنادهما واحد عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عنها .

قال الزين : فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل[(٤)] .

٦ ـ وحديث رواه سليمان بن عتيق قال : سمعت عمر يقول : «**صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه**» .

---

(١) راجع التمهيد جـ٢ صـ٢٢٨ ـ ٢٣٠ وشرح النووي على مسلم ٤/ ١١١ وتدريب الراوي صـ١٦٣ ـ ١٦٦ .

(٢) رواه الترمذي باب ٢٧ من الزكاة ، وانظر تحفة الأحوذي جـ٣ كتاب الزكاة باب ٢٧ .

(٣) ابن ماجه ، الزكاة/ ٣ .

(٤) توضيح الأفكار ٢/ ٤٧ ، ٤٨ .

وفي رواية أخرى له قال: سمعت عبدالله بن الزبير يقول: سمعت عمر ابن الخطاب يقول: صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي ﷺ.

وفي رواية أخرى قال ابن عتيق: سمعت ابن الزبير على المنبر يقول سمعت عمر ابن الخطاب يقول: صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا مسجد رسول الله ﷺ، فإنما فضله عليه بمائة صلاة. لذا قال ابن عبدالبر: حديث سليمان بن عتيق هذا لا حجة فيه، لأنه مختلف في إسناده ولفظه وقد خالفه من هو أثبت منه[١].

التصحيف في المتن

وقد اهتم بهذا النوع أيضا حتى لا يتغير معنى الحديث ومفهومه. وهذا من نقد المتن بلا شك. وقد جمع المحدثون من هذا النوع طرائف وغرائب. وألفوا فيه رسائل وكُتباً.

وسأذكر فيما يلي بعض الأمثلة مما ذكره المحدثون النقاد ليتم الاستدلال على أن النقاد فتشوا علل الأحاديث وما يطرأ عليها من العيوب الأخرى حتى جاءت السنة النبوية نقية خالصة من الشوائب:

١ ـ روى أبو الحسن الدارقطني قال: قرأ عبدالواحد بن علي ابن حشيش الوارق علي أبي بكر النجار حديث كعب بن مالك قال: كنت أول من عرف وجه رسول الله ﷺ يوم أُحد، رأيت عتيبة بن هزان تحت المغفر (وَمرَّ في الحديث، ولم يشك، فقلت له: ويحك، إنما هو: فرايتُ عينية تُزهران. فضحك الناس منه حينئذ)[٢].

---

(١) انظر التمهيد جـ٦ صـ٢٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٧.

٢ ـ وروى سفيان نا الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم مسرورا، فقال: ألم تر أن (مُجَزّز[١]) المدلجي دخل عليَّ فرأى زيدا وأسامة وعليهما قطيفة. وقد غطيا رؤوسها وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض.

قال سفيان: وسمعت ابن جريج يحدث به عن الزهري فقال فيه: ألم تر أن مُجَزِزا المدلجي. فقلت: يا أبا الوليد: إنما هو مجزز المدلجي فأنكر[٢].

٣ ـ وقال سليمان[٣] بن فليح: حضرت مجلس هارون الرشيد، ومعنا أبو يوسف. فذكر سباق الخيل. فقال أبو يوسف: سابق رسول الله ﷺ من الغابة إلى بنية الوداع. فقلت: يا أمير المؤمنين صحف والله، إنما هو الغاية إلى ثينة الوداع. وهو في غير هذا أشد تصحيفا[٤].

٤ ـ روى عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت عبيدالله بن عمر القواريري يقول: سأل غلام حماد بن زيد، فقال: يا أبا إسماعيل حدثك عمرو عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن الخبز قال: فتبسم حماد فقال: يا بني إذا نهى رسول الله ﷺ عن الخبز فمن أين تعيش الناس، إنما هو نهى النبي ﷺ عن

---

(١) بضم الميم وكسر الزاي المثقلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢١ والحديث رواه البخاري، فضائل الصحابة ٣٧٣١، والفرائض، القائف حديث / ٦٧٧٠، ٦٧٧١ ومسلم، الرضاع ٦٢٠ وأبو داوود، الطلاق ١/ ٥٢٦، والترمذي، كتاب الولاء والهبة / ٥ والنسائي، الطلاق، القافة ٦/ ١٨٤، ٢٢٦ وابن ماجه كتاب الأحكام باب/ ٢١ وأحمد في المسند ٦/ ٨٢.
لسان الميزان ٣/ ١٠١ الجرح والتعديل ٤/ ١٣٥.

(٣) قال ابن أبي حاتم: روى عنه محمد بن فليح سئل أبو زرعه عنه فقال لا أعرفه. قلت لعل محمد بن فليح روى عن أبيه فليح بن سليمان فانقلب على الراوي.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي / ٢٢٢ والحديث رواه البخاري، الصلاة / ٤١، والجهاد / ٥٦، ٥٧، ٥٨ والاعتصام / ١٦ ومسلم، الإمارة / ١٤٣ والموطأ، الجهاد / ٢٠١ وأبو داوود الجهاد حديث ٢٥٧٥ والترمذي الجهاد/ ٢٢ والنسائي في الخيل ٦/ ٢٢٦.

الخبر[١] .

٥ ـ روى علي بن عمر الحافظ قال: أملى أبو بكر الصولي في الجامع حديث عمر بن ثابت عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال. فكأنما صام الدهر.
فقال الصولي: وأتبعه شيئا من شوال (الشين والياء)[٢] .

٦ ـ حدث أبو حفص[٣] بن شاهين في أماليه عن النبي ﷺ أنه قال: يوشك أن تسير الظعينة بلا خفير. فصحف فيه فقال: بلا خفين[٤] .

٧ ـ ومن التصحيف في المتن أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي، أجلس للتحديث شيخ يعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال: يا أبا عمير، ما فعل البعير؟
يريد ما فعل النُغير[٥] .

---

(١) لعل المقصود من الخبر: المخابرة. فقد ذكر لفظ الخبر بمعنى المخابرة عند مسلم حيث قال ابن عمر: كنا لا نرى بالخبر بأسا. حتى كان عام أول فزعم رافع: أن النبي ﷺ نهى عنه، فتركناه من أجله. انظر مسلم ١/ ٦٧٣، البيوع، كراء الأرض وانظر جامع الأصول ١١/ ٤١، وهي بكسر الخاء وسكون الباء.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/٢٢٦، ٢٢٧ والحديث رواه مسلم في الصيام وأبو داوود والترمذي. انظر جامع الأصول ٦/ ٣١٩، ٣٢٠ حديث ٢٢٥٩.

(٣) عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين أبو حفص (٢٩٧ـ ٣٨٥هـ). محدث حافظ، مؤرخ، واعظ. قال محمد بن أبي الفوارس. كان ابن شاهين ثقة مألوفا، قد جمع وصنف ما لم يصنف أحد.
تاريخ بغداد ١١/ ٢٦٥ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٤٣.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٧ والحديث رواه البخاري، المناقب ٦١٠، ٦١١ من فتح الباري، والترمذي، تفسير القرآن باب ٢ وم سورة فاتحة الكتاب حديث ٢٩٥٣ وأحمد ٤/ ٢٥٧، ٣٧٨ مع بعض الاختلاف في العبارات.

(٥) معرفة علوم الحديث/ ١٤٦ واختصار علوم الحديث/ ١٩٣.

٨ ـ ومنه ما رواه زكريا بن مهران قال: صحف بعضهم: لا يورث حميل إلا ببينة فقال: لا يرث جميل إلا بثينة[١].

٩ ـ وصحف بعضهم حديث: زرغبا تزود حبا: تزوَعنا تزدادا حنا.
ثم قص قصة طويلة: أنّ قوما ما كانوا يؤدون عشر غلاتهم ولا يتصدقون، فصارت زرعهم كلها حناء[٢].

١٠ ـ ومن أطراف ما يروى في تصحيف المتون أن رجلا جاء إلى بيت الليث بن سعد فقال كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي يشرب في أبيه القصة؟ فقال الليث: ويحك. إنما هو في الذي يشرب في آنية الفضة. يجرجر في بطنه نار جهنم[٣].

١١ ـ ومن غريب ما يرويه الخطيب في هذا الباب عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي، أنه قال يوما يفخر بقبيلته: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة قد صلى النبي ﷺ إلينا، لما رُوي أن النبي ﷺ صلَّى إلى عنزة. توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة التي ﷺ هي حِربة كانت تحمل بين يديه فتنصب فيصلي إليها[٤].

١٢ ـ ومن هذا النوع ما حدثه أبو الفضل[٥] بن أبي طاهر قال: صحف رجل في

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٥.

(٢) معرفة علوم الحديث/ ١٤٨ وقارن بالتدريب/ ١٩٦.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٦ والحديث رواه البخاري، الصلاة ٩٣، ٩٤ وفي الوضوء وفي الصلاة في الثياب وفي الآذان وفي الأنبياء وفي اللباس. ورواه مسلم الصلاة ١/ ٢٠٦ وأبو داوود الصلاة حديث/ ٦٨٨ والنسائي الطهارة ١/ ٨٧ وانظر جامع الأصول ٥/ ٥٢٢ حديث ٣٧٤٥.

(٥) هو أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل الكاتب طيفور الخراساني (٢٠٤ ـ ٢٨٠هـ). كان أحد البلغاء الشعراء الرواة، ومن أهل الفهم وكان جميل الأخلاق ظريف المعاشرة.

قول النبي ﷺ: عم الرجل صنو أبيه، فقال: عم الرجل ضيق أبيه(١).

١٣ ـ وقال ابن عبدالبر: حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ قال: حدثنا بكر بن حماد قال: حدثنا مسدد بن مسرهد قال حدثنا معتمر بن سليمان عن خالد الحذاء قال: أنبأنا أبو قلابة عن أبي أسماء (هو عمر بن مرثد الرحبي) عن عبادة بن الصامت أنهم أرادوا بيع آنية من فضة إلى العطاء فقال عبادة بن الصامت، قال رسول الله ﷺ: **الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح، يدا بيد مثلا بمثل. من زاد أو ازداد فقد أربى.**

قال أبو عمر: أخطأ المعتمر في قوله: إن الآنية بيعت إلى العطاء وإنما بيعت في أعطيات الناس، لا إلى العطاء.

لما روى أبو الأشعث قال: غزونا وعلى الناس معاوية، فغنمنا غنائم كثيرة. فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معاوية رجلا ببيعها في أعطيات الناس. فتنازع الناس في ذلك، فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ. وإن كره معاوية، أو قال: رغم معاوية(٢).

١٤ ـ ومثل حديث: **نهى النبي ﷺ عن الحِلق قبل الصلاة في الجمعة.**

صحفه كثير من المحدثين ورواه (الحَلْق).

قال الخطابي: قال لي بعض مشائخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوا

= تاريخ بغداد ٤/ ٢١١ الاعلام ١/ ١٤١.

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٢٤ والحديث رواه مسلم، الزكاة ٢/ ٥٦، ٥٧ من شرح النووي وأبو داود جـ٢/ ١١٥ حديث ١٦٢٣ والترمذي، المناقب ٥/ ٦٥٢، ٦٥٣ وأحمد ١/ ٩٤، ٢/ ٣٢٢، ٤/ ١٦٥.

(٢) التمهيد جـ٤ صـ٧٧.

من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث[١] .

******
****

(١) انظر إصلاح خطأ المحدثين / ١٢ ، ١٣ .

الباب الثاني / الفصل الثالث

١ ـ الحكم على الحديث بالوضع من غير طريق البحث في الإسناد .
٢ ـ لمن هذه المكانة العظمى ؟
٣ ـ أشهر أمارات الوضع .
٤ ـ من أمارات الأحاديث الموضوعة في السند .
٥ ـ من أمارات الوضع في المتن .



الحكم على الحديث بالوضع من غير طريق البحث في الإسناد

في بداية هذا الباب (الباب الثاني) كتبت كلمة إضافية عن اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث وأشبعت الموضوع بياناً أرجو أن يكون وافيا إن شاء الله .

وذكرت تحت الرقم (٤) أن العلماء اهتموا بمعرفة الأحاديث الموضوعة بناء على ضوابط علمية وقواعد ثابتة من دون أن ينظروا في السند وأحوال رجاله .

١ ـ وقد قال ابن الصلاح : وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي : فقد وُضِعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها[(١)] .

٢ ـ وقال ابن دقيق العيد[(٢)] : كثيرا مايحكمون بذلك أي بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث[(٣)] .

٣ ـ وقال أبو الحسن علي بن محمدالكناني[(٤)] : منها قرينة في المروي كمخالفة لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل. ويلتحق به ما يدفعه الحِس

---

(١) مقدمة ابن الصلاح : النوع الحادي والعشروة ، معرفة الموضوع صـ٨٩ .

(٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ) . قاضي من أكابر العلماء بالأصول ، مجتهد ، وكان من أذكياء زمانه ، واسع العلم مديما للسهر حافظا متقنا .
تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٤٨١ طبقات الحفاظ / ٥١٦ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ، الموضوع ، جـ١ صـ٢٤٩ .

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عراق الكناني (٩٠٧ ـ ٩٦٣هـ) فقيه متصوف . ولد في دمشق ورحل إلى الحجاز فتولى الإمامة بالمدينة وتوفى فيها . له تنزية الشريعة .
الأعلام ٥/ ١٢ الرسالة المستطرفة / ١٥٠ .

والمشاهدة أو العادة[١].

٤ ـ وقال عمر بن بدر الموصلي: لم يقف العلماء عند نقد الحديث من حيث سنده، بل تعدوا إلى النظر في متنه، فقضوا على كثير من الأحاديث بالوضع، وإن كان سنده سالماً إذا وجدوا في متونها عللا تقضي بعدم قبولها[٢].

وللقارىء أن يراجع ما ذكره في هذا الخصوص كل من الإمام مسلم في «كتاب التمييز[٣]» والخطيب عند بيان القوانين التي ذكروها لمعرفة الوضع[٤] وشيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة[٥]» والنواب صديق حسن في «الحطة[٦]» والقاسمي في قواعد التحديث[٧] حتى يعرف مدى اهتمام نقاد الحديث بالضوابط التي غرضها نقد المتون.

ولا غرو فقد ثبت من الرسول ﷺ ما دعاهم إلى هذا النوع من الاهتمام قال ﷺ: إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه[٨] وقال في مناسبة أخرى، ما حدثتم عني ما تنكرونه فلا تأخذوا به فإني لا أقول المنكر ولست من أهله[٩].

---

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة، حقيقة الموضوع صـ٦.
(٢) المغني عن الحفظ، والكتاب صـ١٠.
(٣) كتاب التمييز صـ٢١، ٢٢.
(٤) الكفاية صـ١٩٠ ـ ١٩٤.
(٥) منهاج السنة جـ٤ صـ١١٨.
(٦) الحطة في ذكر الصحاح الستة صـ١٨٧.
(٧) قواعد التحديث صـ١٥٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠.
(٨) مسند أحمد. حديث أبي أسيد الساعدي جـ٣ صـ٤٩٧.
(٩) تنزية الشريعة صـ٧.

وهو الظاهر من أقوال الصحابة. وقد مرّ هذا المبحث ضمن مباحث نقد المتن، فلا حاجة إلى إعادته[١].

لمن هذه المكانة العُظمى؟

ولكن هذه المكانة العُظمى لم يكن أهلا لها كل من تَطفّل على مائدة الحديث، ولم يسلم قول كل من هبّ ودبّ، لأن هذا الدرب خطير والأمر جسيم، فلا يُسمح لكل مدع أن ينتقد الأحاديث ويضع إشارات الوضع على أحاديث من دون أن يخالط هذا الفن لحمه ودمه.

وهذا الذي وضّحه الإمام ابن القيم عندما قال رحمه الله: وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة الرسول ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه. ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، مالا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن يُنسب إليه وما لا يصح، ماليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم. يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم[٢].

وهو الذي أشار إليه ابن دقيق العيد عندما قال: فحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية ومَلَكَة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز[٣].

---

(١) انظر مدخل الباب الثاني / الصحابة اهتموا بنقد المتن.

(٢) المنار المنيف / ٤٤.

(٣) فتح المغيث، بحث الموضوع جـ١ صـ٢٤٩.

وقال الإمام البلقيني[١] شبيها بهذا القول: إن لنقاد الحديث مَلَكَة يعرفون بها الموضوع. وشاهده: أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين، وعرف ما يحبه ويكره، فجاء إنسان ادعي أنه يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال: أنه يكرهه[٢] وقديما قال الربيع بن خثيم[٣]: إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره[٤].

وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب[٥].

أشهر أمارات الوضع

وفيما يلي ذكر أشهر الأمارات التي وضعها نقاد الحديث لمعرفة الأحاديث الموضوعة.

ومعلوم أن تلك الأمارات قد تكون في السند وقد تكون في المتن. والمقصود هو الوصول إلى الهدف، ألا وهو كشف الأباطيل مما نُسب إلى ذات النبي ﷺ فأقول، وبالله التوفيق:

---

(١) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني البلقيني (٧٢٤ ـ ٨٠٥هـ). مجتهد حافظ للحديث. من العلماء بالدين، وكان كثير البحث في وقت السماع.
ذيل تذكرة الحفاظ ٤٠٦ الأعلام ٥/ ٤٦.

(٢) محاسن الاصطلاح للبلقيني، صـ٣١٥.

(٣) هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبدالله أبو يزيد الكوفي (٠٠ ـ ٦٣هـ). تابعي ثقة من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، قال له: والله، لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك وقال ابن حبان: في الثقات «أخباره في الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكره.
التقريب ١٠١ التهذيب ٣/ ٢٤٢.

(٤) تدريب الراوي صـ١٧١.

(٥) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٣.

من أمارات الأحاديث الموضوعة في السند

١ ـ إن الراوي الذي يحدث بحديث عن شيخه، إذا سئل عن مولده ذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله. ولم يعرف ذلك الحديث عند غيره. ولمعرفة هذا النوع، قسم النقاد الرواة إلى طبقات وجمعوا عنهم كل شيء حتى لا يخفى عليهم من أحوالهم شيء[١].

٢ ـ أن يكون الراوي معروفا بالكذب، وقد استقصى الجهابذة الكذابين حتى لا يخفى على الأمة أحد منهم[٢].

وقد ساق ابن الجوزي والسيوطي أمثلة كثيرة من هذا النوع[٣].

٣ ـ أن يعترف الراوي بكذبه. مثل الذي وضع الأحاديث في فضائل السور، فقد قال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة[٤].

٤ ـ أن لا يوجد الحديث في كتب الشيخ الموثقة ولا عند تلاميذه الثقات وإنما يرويه أحد الكذابين مخترعا سنده وناسبا إياه إلى ذلك الشيخ[٥].

قال ابن المبارك: إني لأكتب الحديث عن معمر قد سمعته من غيره. قال عبدالرزاق الصنعاني: وما يحملك على ذلك؟ قال: أما سمعت قول الراجز: قد عرفنا خيركم من شركم. يعني أعرف ما ينسب حقيقة إلى معمر مما يفتري عليه المفترون، أو يخطىء فيه المخطئون[٦].

---

(١) انظر الكفاية صـ١١٩ والإعلان بالتوبيخ صـ٩ وانظر المثال في الميزان ٣/ ٤٨٤، ٤٨٥ واللسان ٥/ ٨٠، ٨١.

(٢) انظر تحذير الخواص صـ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) الموضوعات صـ٤٧ واللآلي المصنوعة جـ٢ صـ٤٧٣.

(٤) المنار المنيف صـ١١٤، ١١٥ وفتح المغيث ١/ ٢٥٠، ٢٥١ وتدريب الراوي صـ١٨٠.

(٥) انظر تاريخ العربي لفؤاد سزكين صـ١٠٩، ١١٠.

(٦) مقدمة الكامل لابن عدي صـ٢٣٤، ٢٣٦.

وقد تكون أمارات في المتن يعرف بها النقاد أنه موضوع على الرسول ﷺ وهي التي يسمّيها النقاد: قرائن في المروي، ومن أهمها:

١ ـ ركاكة ألفاظ المروي: بحيث يدرك الملم باللغة العربية أنّها ليست من أسلوب النبي ﷺ.

قال المُلا علي القاري: ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع[١].

٢ ـ سماجة ألفاظ الحديث، بحيث يكون مشتملا على سخافات وسماجات يصان عنها الفضلاء.

قال ابن القيم: ويسمج معناها للفَطِن[٢].

مثل: أربع لا يشبعن من أربع، أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وأذن من خبر[٣].

٣ ـ ما يناقض صريح القرآن الكريم، ومثاله لا يدخل الجنة ولد الزنا، ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء الجنة. وأيضا: يُحشر أولاد الزنا في صورة القردة والخنازير[٤].

وهذا غير صحيح لأنه معارض لقوله تعالى ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾[٥].

٤ ـ ما يناقض السنّة الصريحة مناقضة بينة: قال ابن القيم: كل حديث يشتمل

---

(١) الموضوعات الكبير لمُلا علي القاري.
(٢) المنار المنيف، فصل ٢٣.
(٣) الموضوعات لمُلا علي القاري، باب الهمزة.
(٤) تذكرة الموضوعات للفتني، حدود الردة والزنا.
(٥) سورة الأنعام/ ١٦٤.

على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك، فرسول الله ﷺ منه بريء[١].

ومن ذلك تقدير عمر الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة[٢] فقد وردت أحاديث صحيحة مناقضة لها.

ومنها قول النبي ﷺ: «**لا يعلم متى تقوم الساعة، إلا الله**».

٥ ـ ما يناقض الإجماع:

ومثاله: كل حديث ينص على وصاية على رضي الله عنه، أو على خلافته لأنه يخالف ما أجمعت عليه الأمة من أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.

٦ ـ كل حديث يخالف العقل أو الحس أو المشاهدة.

قال ابن الجوزي: فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فأعلم أنه موضوع[٣].

ومن هذا القبيل ما رواه أحد الوضاعين من أن سفينة نوح عليه السلام طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين[٤].

٧ ـ كل حديث يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول ﷺ مثل دخول النبي ﷺ حماما بالجحفة، لأنه لم يكن زمن رسول الله ﷺ حمامات[٥].

٨ ـ كل حديث فيه خبر عن أمر جسيم تتوفر أسباب نقله، ثم لا ينقله منهم إلا واحد. مثل حصر العدد للحجاج عن البيت، فإن العادة الجارية أن تتظافر الأخبار في مثل ذلك. ومثل حديث النص على خلافة علي فإن الدواعي

---

(١) المنار المنيف/ ٥٧.

(٢) الموضوعات الكبير لمُلا علي القاري، فصل: ومنها مخالفة الحديث.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي جـ١ صـ١٠٦.

(٤) اللآلي المصنوعة جـ٢ صـ٢٧٨.

(٥) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع/ ٧٠.

توفرت على نقله ولم ينقله غير واحد[(١)] .

٩ ـ اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، مثل من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيا[(٢)] .

١٠ ـ اشتمال الحديث على المبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير. مثل: ما من رجل يدخل بصره في منزل قوم إلا قال الملك الموكل به أف لك آذيت وعصيت ثم يوقد النار عليه إلى يوم القيامة[(٣)] .

وكما قلت سابقا، إلى جانب هذه القواعد تكونت عند نقاد الحديث ملكة خاصة ساعدتهم على معرفة ما هو من كلام النبي ﷺ وما ليس من كلامه.



(١) منهاج السنة جـ٣ صـ١١٨ .

(٢) المنار المنيف صـ٥٠ .

(٣) الفوائد المجموعة، كتاب الحدود صـ٢٠٦ .

الباب الثاني / الفصل الرابع

كتاب (المنار المنيف) وضوابط معرفة الموضوع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :

جودة المبحث وشموله ودقَّته

المبحث الثاني

أهم القواعد المجملة التي ذكرها ابن القيم رحمه الله

المبحث الثالث

تنبيه العلماء أنه لم يثبت في باب كذا وكذا أي حديث .

بعض الكتب الخاصة ببيان القواعد التفصيلية .

القواعد التفصيلية التي ذكرها ابن القيم رحمه الله

كتاب (المنار المنيف) وضوابط معرفة الوضوع

اعتبر العلماء العلامة ابن القيم رحمه الله من خواص الذين عُنوا بدراسة الضوابط الإجمالية والتفصيلية لمعرفة الأحاديث الموضوعة من غير النظر في السند ورجاله .

وكتاب (المنار المنيف) من خير ما أُلِّف في هذا الموضوع ومن أجمعها علما وأغزرها ضوابط لمعرفة الحديث الوضوع ، دون أن ينظر في سنده .

فقد درس ابن القيم رحمه الله كتاب الإمام ابن الجوزي المسمى (بالموضوعات) وغيره من الكتب التي تبحث في الأحاديث الموضوعة واستخلص منها ضوابط وكليات وأمارات تدل على الحديث الموضوع في كل باب من أبواب الفقه وغيره .

وقد جاء كتابه جوابا على سؤالين :

الأول : حول أحاديث معيَّنة إلا أنها لا تتعلق بما نحن بصدده .

وأما الثاني : فقد سُئل رحمه الله ، هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده . فجاء كتابه هذا جوابا على السؤال وهو المقصود بالنسبة لموضوعنا .

وقد جعل جوابه في قسمين :

القسم الأول : يحتوي على بيان ضوابط مجملة يمكن بموجبها الحكم على الحديث بالوضع . وقد ذكرتها بالإجمال عند ذكر الأمارات في المتن التي بها يعرف النقاد أن الحديث موضوع على الرسول ﷺ[١] وسأذكرها حسب ما ذكره ابن القيم رحمه الله تكميلا للفائدة .

---

(١) راجع المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب نفسه .

وأما القسم الثاني : فقد أتى فيه بكليات عامة وضوابط تفصيلية تتناول كل كلية منها مسألة معينة .

وقد سُلِّم له غالب هذه الكليات ولم يستدرك بها عليه إلا في النادر وغالب ما استدرك عليه ، فيه نظر ، لأنه محكوم عليه بالضعف ، والنزاع بين كونه موضوعا أو ضعيفا لا يبلغ درجة الاستدراك .

وسيأتي تفصيله في المبحث القادم إن شاء الله .

أهم القواعد التي ذكرها ابن القيم رحمه الله

وهو كما ذكرت على نوعين :

الأول : القواعد المجملة التي يعرف بها كون الحديث موضوعا : وقد ذكرها ابن القيم ثلاث عشرة قاعدة ، مع ذكر الأمثلة لكل قاعدة ، حتى يتضح لدراسي هذا الفن تطبيق تلك القواعد على الأحاديث الواهية الأخرى التي لم يذكرها ابن القيم .

وفيما يلي بيان تلك القواعد :

١ ـ أن يكون الحديث مشتملا على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ
مثل حديث : من صلى الضحى كذا وكذا ركعة ، أُعطي ثواب سبعين نبيا .
قال المؤلف : وكأن هذا الكذّاب (الخبيث) لم يعلم أن غير النبي لو صلّى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد[١] .

٢ ـ أن يكون الحس يُكذِب الحديث .
مثل حديث : إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه .
قال : فإن الحس يشهد بوضعه ، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته

(١) المنار المنيف صـ٥٠ .

بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق[١].

٣ ـ أن يكون الحديث سمجا، بحيث يسخر منه.

مثل حديث: عليكم بالملح، فإنه شفاء من سبعين داءا[٢].

٤ ـ أن يكون الحديث مناقضا لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك. فرسول الله ﷺ منه بريء.

من هذا الباب: أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار[٣].

٥ ـ أن يدعي أحد على النبي ﷺ أنه فعل أمرا ظاهرا وشهد الصحابة، ثم اتفقوا على كتمانه.

مثل زعم الرافضة: بأنه ﷺ أوصى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته[٤].

٦ ـ أن يكون الحديث باطلا في نفسه. والنبي ﷺ لا يأتي بالباطل.

مثل حديث: إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية[٥].

٧ ـ أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام الرسول ﷺ الذي هو وحي يوحى، بل لا يشبه كلام الصحابة.

مثل حديث ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري،

---

(١) المنار المنيف صـ٥١.

(٢) المصدر نفسه صـ٥٤، ٥٥.

(٣) المصدر نفسه صـ٥٦، ٥٧.

(٤) المصدر نفسه صـ٥٧.

(٥) المصدر نفسه صـ٥٩.

والوجه الحسن.

قال: وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة، وابن عباس. بل سعيد ابن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك رحمهم الله[١].

٨ ـ أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.

مثال قوله: إذا كانت سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت. وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت.

قال: وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى[٢].

٩ ـ أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

مثل حديث: الهريسة تشد الظهر. وحديث أكل السمك يوهن الجسد[٣].

١٠ ـ أن يكون الحديث مما تقدم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

مثل حديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فإن في هذا الحديث: أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاث مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا الخ. وهذا تكذبه الأدلة من القرآن والأحاديث الثابتة[٤].

١١ ـ مخالفة الحديث صريح القرآن.

مثل حديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة.

قال: وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وواحد وخمسون سنة[٥] والله تعالى

---

(١) المنار المنيف صـ٦١، ٦٢.

(٢) المصدر نفسه صـ٦٣، ٦٤.

(٣) المصدر نفسه صـ٦٤.

(٤) المصدر نفسه صـ٧٦، ٧٧ راجع الأصل وتعليق المحقق لمزيد من التفصيل.

(٥) يعني باعتبار السنة التي كان فيها ابن القيم عند كتابة هذه الأسطر.

يقول: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ الآية[1]. وقال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[2].

١٢ ـ ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن.

مثل حديث: أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر وأذن من خبر[3].

١٣ ـ أن يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل.

مثل حديث: وضع الجزية عن أهل خيبر، وهذا كذب من عدة وجوه. ثم ذكر رحمه الله: الوجوه العشرة التي يثبت بها كذب الحديث المذكور[4].

أما النوع الثاني من القواعد، وهي الضوابط التفصيلية، فسيأتي بيانها إن شاء الله في آخر المبحث القادم، لكونها ألصق بذلك المكان.

تنبيه العلماء أنه لم يثبت في باب كذا وكذا أيّ حديث

قبل قليل ذكرت، أنه كان من نتيجة استقراء المحدثين للأحاديث النبوية وسَبْر دواوينها ونقد ألفاظها والوقوف على أحوال رواتها ومعرفة صحيحها من ضعيفها، أن وضعوا قواعد تفصيلية لمعرفة الأحاديث الموضوعة في كل باب أو مسألة، من غير حاجة إلى الرجوع إلى سندها والكشف عن أحوال رواتها.

وقد وفَّر هذا النوع من الكليات الجهد على الباحث من تقصيِّ الأحاديث في مظانها للحكم عليها، لأنها مكّنته من الإطلاع على أكبر قدر من الأحاديث التي لا تصح نسبتها إلى الرسول ﷺ، كما أنها نبهت إلى المواضع التي تركزت

(١) الأعراف/ ١٨٧.
(٢) لقمان/ ٣٤، راجع صـ٨٠ من المنار.
(٣) المنار المنيف ٩٩، ١١٠.
(٤) راجع صـ١٠٢، ١٠٥ من المنار.

فيها جهود الكذابين، والأبواب والمعاني التي كثر فيها الوضع.

ولا يخفى أن هذا النوع من الكليات العامة، المقصود منها تمييز المتون المكذوبة على الرسول ﷺ من التي صدرت منه ﷺ في حقيقة الأمر.

ففيه الرد القاطع على الذين زعموا أن المحدثين لم ينتقدوا المتون وانحصرت جهودهم في الأسانيد وتدقيقها وتمحيصها.

وقد خصّص بعض العلماء التأليف في هذا النوع من الكليات والضوابط:

١ - من أقدمها: (كتاب الأباطيل)[(١)] للجورقاني[(٢)]. فقد جمع في هذا الكتاب الأحاديث الموضوعة والضعيفة من الأباطيل والناكير وبيّن علله، ثم سرد في مقابلها الصحاح والمشاهير لبطلانها.

وقد ذكر المؤلف بعد المقدمة ١٧ كتابا، وتحت كل كتاب عدة أبواب، وهي نقل وتكثر في الكتب المختلفة، وقد تأثر بمنهجه ابن الجوزي في الموضوعات[(٣)].

٢ - وكتاب المغني من الحفظ والكتاب لأبي حفص الموصلي[(٤)]

وقد ذكر في مقدمته: (وبعد، فإني صنفت في الموضوعات مصنفات لم أسبق إليها. ولا دللت عليها. ومن أبدعها هذا الكتاب «المغني عن الحفظ والكتاب» إذ لا متن فيه ولا اسناد، ولا تكرر فيه الأحاديث ولا تعاد. وإنما جعلت ترجمة الأبواب تدلُّك على الخطأ من الصواب).

---

(١) طبع تحت اشراف الجامعة السلفية بالهند، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم بن الحسين ابن جعفر الجورقاني الهمداني. اشتغل بالتصيف والتأليف في علوم الحديث وألف عدة مؤلفات. توفي في ١٦ رجب من سنة ٥٤٣هـ.

(٣) راجع مقدمة المحقق لكتاب الأباطيل صـ٧٧، ٧٨، ٧٩.

(٤) هو العلامة أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الوراني الموصلي الحنفي ضياء الدين عالم الحديث. ولد بالموصل. وله مصنفات عديدة في الحديث منها كتاب المغني وغيره. توفي سنة اثنين وعشرين وستمائة بدمشق.

وقد راعي المصنف في كتابه ترتيب كتب الجوامع، حيث بدأه بكتاب الإيمان وختمه بكتاب الأشربة. وقد اشتمل الكتاب على ثلاثة وثمانين بابا.

وقد لفت كتاب المغنى هذا نظر العلماء فتتبّعوا أثر مؤلفه من مؤيد وناقد. فقد قال فيه السخاوي: وعليه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلف من الأئمة خصوصا المتقدمين.

٣ - ومن خير ما أُلِّف في هذا الموضوع هو كتاب (المنار المنيف) للعلامة ابن القيم رحمه الله، فقد أجاد في تتبع تلك القواعد وجمعها في هذا الكتاب.

ولم يستدرك عليه إلا في قليل مما أورد في كتابه.

وفيما يلي: بيان تلك القواعد: قال رحمه الله:

١ - كل أحاديث الديك كذب إلا حديثاً واحداً. وهو حديث: **إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنّها رأت ملكا**(١).

٢ - كل حديث فيه: يا حُميراء، أو ذكر الحُميراء، فهو كذب مُختَلق(٢).

٣ - كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم،

---

(١) المنار المنيف صـ٥٦ وقد صح حديث آخر وهو: لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة. رواه أبو داوود في باب ما جاء في الديك والبهائم. ورواه الإمام أحمد في المسند: مسند زيد بن خالد الجهني.

(٢) هذه الكلية فيها نظر، فقد صحت ثلاثة أحاديث عند العلماء جاء فيها ذكر الحميراء: الأول: خذوا شطر دينكم من الحميراء (الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة صـ٦١، ٦٢) والثاني قالت عائشة رضي الله عنها: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي: يا حميراء، أتحبين أن تنظري إليهم «الإجابة صـ٦١، ٦٢».
والثالث: حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة. فقال: أنظري يا حميراء ألا تكوني أنت، ثم التفت إلى عليّ وقال: إن وليت من أمرها شيئا. فارفق بها (المستدرك للحاكم، ٣/ ١١٩).

أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم: فكذب مختلق، وافك مفترى[(١)].

وقال رحمه الله في صفحة ١٢٥: ومن ذلك: حديث طلب الخير من الرحماء ومن حسان الوجوه. قال العقيلي: ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ.

٤ ـ أحاديث التواريخ المستقبلة كلها كذب مفترى[(٢)].

٥ ـ كل حديث في طنين الأذن كذب[(٣)].

٦ ـ أحاديث العقل كلها كذب.

قال أبو الفتح الأزدي[(٤)]: لا يصح في العقل حديث: قاله: أبو جعفر العقيلي وأبو حاتم بن حبان البستي[(٥)].

٧ ـ الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد[(٦)].

٨ ـ كل حديث في الصخرة كذب مفترى[(٧)].

---

(١) المنار المنيف صـ٦٣.

(٢) المنار المنيف صـ٦٤.

(٣) المصدر نفسه صـ٦٥ وانظر تعليق الشيخ أبو غده. فقد اعترض على هذه الكلية بثبوت حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. نقله من الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ١٣٨. وقال: رواه الطبراني في المعاجم الثلاثة، والبزار باختصار كثير. وإسناد الطبراني في الكبير حسن.

(٤) هو محمد بن الحسين أبو الفتح بن يزيد الأزدي الموصلي (٣٧٤هـ). حافظ من أهل الموصل صنف كتبا في علوم الحديث، وأثنى عليه محمد بن حعقر بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث.

(٥) المنار المنيف صـ٦٦، ٦٧.

(٦) المصدر نفسه صـ٦٧.

(٧) قيل: إن هذا التعميم غير سديد، للحديث الذي رواه ابن ماجة في سننه في كتاب الطب في باب الكماة والعجوة (٢/ ١١٤٣) قال رافع بن عمر والمزني سمعت رسول الله ﷺ يقول: العجوة=

٩ - أحاديث صلوات الأيام والليالي. كلها كذب[١].
مثل صلاة يوم الأحد وليلة الأحد ويوم الاثنين وليلة الاثنين إلى آخر الأسبوع.

١٠ - أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب كلها كذب مختلق على رسول الله ﷺ[٢].

١١ - كل حديث في ذكر صوم رجب، وصلاة بعض الليالي فيه: فهو كذب مفترى[٣].

١٢ - أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان، لا يصح منها شيء[٤].

١٣ - أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب[٥].

١٤ - أحاديث ذم الترك، أحاديث ذم الخصيان، وأحاديث ذم المماليك[٦].

١٥ - أحاديث الحمام لا يصح منها شيء[٧].

١٦ - أحاديث اتخاذ الدجاج، ليس فيها حديث صحيح[٨].

١٧ - أحاديث ذم الأولاد، كلها كذب من أولها إلى آخرها[٩].

١٨ - أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء، التزين، التوسعة الصلاة فيه وغير ذلك

= والصخرة من الجنة (راجع صفحة ٨٧).

(١) المنار المنيف صـ٩٥.
ميزان الإعتدال ٣/ ٥٢٣ تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٣.

(٢) المنار المنيف صـ٨٥.

(٣) المصدر نفسه صـ٩٦.

(٤) المصدر نفسه صـ٩٨، ٩٩.

(٥) المصدر نفسه صـ١٠١.

(٦) المصدر نفسه صـ١٠١.

(٧) المصدر نفسه صـ١٠٦.

(٨) المصدر نفسه صـ١٠٨.

(٩) المصدر نفسه صـ١٠٩.

من فضائل، لا يصح منها شيء، ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي ﷺ منه شيء، غير أحاديث صيامه وما عداها فباطل[١].

١٩ ـ لا يصح في فضل معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ[٢].

٢٠ ـ ما وضعه الكذابون أيضا في ذمهما عن رسول الله ﷺ وما يروى من ذلك كله، كذب مختلق[٣].

٢١ ـ كل حديث في ذم معاوية كذب[٤].

٢٢ ـ كل حديث في ذم عمرو بن العاص فهو كذب[٥].

٢٣ ـ كل حديث في ذم بني أمية فهو كذب[٦].

٢٤ ـ كل حديث في مدح المنصور والسفاح، والرشيد فهو كذب[٧].

٢٥ ـ كل حديث في مدح بغداد أو ذمِّها والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب[٨].

٢٦ ـ كل حديث في تحريم ولد العباس على النار فهو كذب[٩].

٢٧ ـ كل حديث في مدح أهل خراسان الخارجين مع عبدالله بن علي ولد العباس، فهو كذب[١٠].

---

(١) المنار المنيف صـ١١١.
(٢) المنار المنيف صـ١١٦.
(٣) المنار المنيف صـ١١٦.
(٤) المصدر نفسه صـ١١٧.
(٥) المصدر نفسه صـ١١٧.
(٦) المصدر نفسه صـ١١٧.
(٧) المصدر نفسه صـ١١٧.
(٨) المصدر نفسه صـ١١٧.
(٩) المصدر نفسه صـ١١٧.
(١٠) المصدر نفسه صـ١١٧.

٢٨ ـ كل حديث فيه: أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة، أو من مدن النار، فهو كذب[١].

٢٩ ـ وكل حديث فيه: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فكذب مختلق[٢].

٣٠ ـ وكل حديث في التنشيف بعد الوضوء، فإنه لا يصح[٣].

٣١ ـ أحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطل ليس فيها شيء يصح[٤].

٣٢ ـ حديث: لو لا كذب السائل ما أفلح من رده[٥].

قال العقيلي[٦]: ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ.

٣٣ ـ أحاديث التحذير من التبرم بحوائج الناس، ليس فيها شيء صحيح قال: قال العقيلي: وقد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت[٧].

٣٤ ـ أحاديث اتخاذ السراري: قال: قال العقيلي: لا يصح في السراري عن النبي ﷺ شيء[٨].

٣٥ ـ أحاديث مدح العزوبة كلها باطل[٩].

٣٦ ـ أحاديث النهي عن قطع السدر. قال: قال العقيلي: لا يصح في قطع

---

(١) المنار المنيف صـ١١٧.

(٢) المنار المنيف صـ١١٩.

(٣) المصدر نفسه صـ١١٩.

(٤) المصدر نفسه صـ١٢٠.

(٥) المصدر نفسه صـ١٢٥.

(٦) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي أبو جعفر (٠٠ ـ ٣٢٢هـ). حافظ عالم بالحديث، قال سلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ما رأيت مثله، وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل: ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ.
تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٤ الرسالة المستطرفة/ ١٤٤ طبقات الحفاظ/ ٣٤٨.

(٧) المنار المنيف صـ١٢٧.

(٨) المنار المنيف صـ١٢٧.

(٩) المنار المنيف صـ١٢٧.

السدر شيء[١].

وقال الإمام أحمد: ليس فيه حديث صحيح.

٣٧ ـ أحاديث مدح العدس والأرز والباقلاء والباذنجان والرمان الزبيب والهندباء والكراث البطيخ والجزر والجبن والهريسة. وفيها جزء كله كذب من أوله إلى آخره[٢].

٣٨ ـ أحاديث النهي عن الأكل في السوق، كلها باطلة.

قال: قال العقيلي: لا يثبت في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ[٣].

٣٩ ـ أحاديث فضائل الأزهار كلها كذب[٤].

٤٠ ـ أحاديث الحناء وفضله والثناء عليه، فيه جزء لا يصح منه شيء[٥].

٤١ ـ حديث: لا يدخل الجنة ولد زنا.

قال: قال ابن الجوزي: ورد في ذلك أحاديث ليس فيها شيء يصح[٦].

٤٢ ـ أحاديث النهي عن سب البراغيث. قال: قال العقيلي: لا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء[٧].

٤٣ ـ حديث: من أهديت إليه هدية وعنده جماعة فهم شركاؤه.

قال: قال العقيلي: لا يصح في هذا الباب شيء[٨].

٤٤ ـ أحاديث الأبدال والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد كلها

---

(١) المنار المنيف صـ١٢٧.
(٢) المنار المنيف صـ١٢٨.
(٣) المنار المنيف صـ١٣٠.
(٤) المنار المنيف صـ١٣٠.
(٥) المنار المنيف صـ١٣١.
(٦) المنار المنيف صـ١٣٣.
(٧) المنار المنيف صـ١٣٦.
(٨) المنار المنيف صـ١٣٥.

باطلة على رسول الله ﷺ[١].

٤٥ ـ أحاديث المنع من رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه كلها باطلة[٢].

وقد وُجدت مثل هذه القواعد الكلية في كتب العلل للإمام أحمد والمديني والرازي، وفي «المجروحين» لابن حبان و«الكامل» لابن عدي و«الضعفاء الكبير» للعقيلي و«الموضوعات» لابن الجوزي و«مقدمة التفسير» لابن تيمية رحمهم الله، وغيرها من كتب الأئمة الناقدين.

وقد ذكرت سابقا أن هذه القواعد نتيجة علمية دقيقة لاستقراء تام للأحاديث الصحيحة والموضوعة. وهي ترشد بلا شك إلى معرفة الأحاديث الموضوعة بمجرد النظر فيها، من غير أن ينظر في أسانيدها.

وفي هذه الجهود العلمية الجبارة التي تنقطع دونها أعناق كثير من الأدعياء على العلم، لدلالة كافية على أن المتن قد حظي من المحدثين من العناية والنقد بمثل ما حظي به السند، بل أكثر وأشمل، حتى أصبحت الأحاديث النبوية نقية من كل دخيل وخالصة من كل ما علق بها من الأكاذيب والأباطيل.

وصدق الله جلّ وعلا ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.




(١) المنار المنيف صـ١٣٦.
(٢) المصدر نفسه صـ١٣٧.

الباب الثالث

مزاعم المستشرقين وأتباعهم
في عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن ودحضها

الفصل الأول: مزاعم المستشرقين والرد عليها

وفيه مباحث:

توطئة

نشأة الاستشراق وتدرجه

الاستشراق في خدمة التبشير والاستعمار

أهداف الاستشراق

١ ـ الهدف الديني التبشيري

٢ ـ الحقد ضد الإسلام

٣ ـ المحاربة للشريعة الإسلامية

٤ ـ الحقد ضد القرآن

٥ ـ التشويه لصورة السنّة النبوية

٦ ـ تحريف السيرة النبوية

٧ ـ تحريف التاريخ الإسلامي

من هم المستشرقون؟

مؤلفات المستشرقين المليئة بالأحقاد

سطحية الدراسات الاستشراقية

موقف المستشرقين من السنّة
استفادتهم من المعتزلة في آرائهم حول السنة
اعتمادهم على الضعيف الشاذ
اعتمادهم على المنهج المعكوس
استنادهم في نقد الحديث إلى الروايات في كتب السيرة والفقه
اتهامهم الصحابة والمحدثين بوضع الأحاديث
إدعائهم بأن الموضوعات اختلطت بالصحاح

❋❋❋❋❋❋
❋❋❋❋

المستشرقون

توطئة

قبل أن أبدا الكلام في الشبهات التي أثارها المستشرقون حول الحديث النبوي عامة، وحول نقد المتن خاصة، أرى من الضرورة أن تكون لنا نظرات في مفهوم الاستشراق ونشأته. ومن هم المستشرقون وماهي أهدافهم، وما هي أفكارهم الأساسية عن الإسلام ومبادئه ورسوله ﷺ وما مدى الضغائن والأحقاد التي كانوا يحملونها ولا يزالون، في قلوبهم نحو كل ما هو إسلامي.

لأنه لا يمكن لنا أن نفهم الشبهات على حقيقتها إلا إذا عرفنا هذه الأشياء، فإن الحقيقة التي انكشفت لي بعد دراسة كل ما يتعلق بالاستشراق أن كثيرا من الشبه التي يثيرها المستشرقون تتبخر وتنمحي بدون جهد علمي في الرد عليها، عندما يعرف المسلم الصادق في دينه، حقائق هؤلاء المستشرقين وأهدافهم الخبيثة، وأنهم أعداء حاقدون، خطف نور الإسلام أبصارهم وامتلأت قلوبهم بغضا وحسدا، فجاؤا إلى دراسته مبيتين الحقد والضغينة لنبيه، والشر لكتابه وسنن نبيه، لأنه من المفاهيم البدهية، أن العدو لا يأتي منه إلا العداء وأن الشرير لا يقدم إلا الشر، وأن اليهودي البغيض الحاقد على الإسلام لا يرتجي منه إلا الظلم والحيف[1].

---

(١) انظر لزاما «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» والاستشراق المستشرقون للداعية الكبير الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله. فقد كان له الفضل الكبير بعد الله في كشف حقائق الاستشراق ونوايا المستشرقين. وقد أصبح الفصل الخاص بالرد على مزاعم جولد زيهر في كتابه «السنة ومكانتها» مرجعا لكل من أراد بعده رحمه الله أن يرد على جولد زيهر وأتباعه كما أن كتابه «الاستشراق والمستشرقون» رغم صغر حجمه، لا مناص من الرجوع إليه لكل من يريد أن يعرف ما يُحبك الآن من المؤامرات ضد الإسلام في الجامعات الأوروبية باسم الدرسات الشرقية.

ولهذا كله رأيت أن اللبنة الأولى للرد على شبهاتهم هي كشف حقيقتهم وبيان أهدافهم وتجلية سوء نيتهم المبطن، حتى لا أضطر إلى كثير من التعليلات غير الضرورية في الرد عليهم، بل يكفيني العلم بحقيقتهم للقول في كثير من المواضع الواضحة أنها دسائس يهودية أو مسيحية تبشيرية.

فأقول، وبالله التوفيق:

الاستشراق:

هو (بالمفهوم العام) دراسة الحياة الحضارية للأمم الشرقية، من حيث لغتها وآدابها وعلومها ومعتقداتها وعادات أهلها وتقاليدهم، وإذا كان له اتصال بالإسلام وعلومه فهو محاولة فكرية (ضالّة) لفهم الإسلام، عقيدة وحضارة وتراثا، لإنكار المقومات الثقافية والروحية في ماضي هذه الأمة والتنديد والاستخفاف بها[(١)].

هذا هو الاستشراق على حقيقته، إذا كان متصلا بالإسلام ونبيه وهديه وعلومه. وعبثا حاول المستشرق ميكائيل انجلو جويدي أن يعرف الاستشراق ويصفه بأنه جهود علمية مطلقة مع كل ما للعلم الحديث من مقتضيات وموجبات وروح طلقة وأنه جهود نقدية محللة ناخلة، مغربلة تتجلى فيها روح النقد العلمي المقارن دون مراعاة أو محاباة لأي عامل من عوامل الأثرة والغرض[(٢)] لأن الواقع أن الاستشراق يتنكر عند بحثه في الإسلام لهذا المنهج. فتعمل المحاباة العاطفية فعلها، بصورة تكاد تكون دائمة وثابتة. فيضطرب البحث ويختل ويحيد عن الصواب[(٣)]. وأعمال المستشرقين عموما، أقوى دليل على هذا، فإنها لا تتسم

---

(١) المبشرون والمستشرقون في موقفهم عن الإسلام. للدكتور محمد البهي صـ١ من منشورات الجامع الأزهر، مطبعة الأزهر.

(٢) مصادر الدراسية الأدبية. يوسف أسعد داغر ٢/ ٧٧١.

(٣) الطريق إلى مكة لمحمد أسد ٢٠٩ الطبعة الأولى، بيروت ١٩٥٦م.

بالصفاء والموازنة والروح العلمية المنصفة . والمباحث القادمة خير كفيل لإبراز هذه الحقائق .

نشأة الاستشراق وتدرجه :

يقولون : إن الاستشراق عملية قديمة ، بدأت منذ عدة قرون ، من قوم متعصبين للنصرانية واليهودية أشد التعصب ، أرادوا أن يعرفوا مصادر المسيحية من اللغة العربية .

فيرى الشيخ أحمد محمد جمال : أنه بدأ في القرن العاشر الميلادي[(١)] ويرى الدكتور عبدالجليل شلبي : أنه بدأ في أعقاب الحروب الصليبية التي استمرت زهاء قرنين (١٠٩٧ ـ ١٢٩٥ م)[(٢)] .

ويرى الدكتور السباعي رحمه الله : أنه بدأ في إبان عظمة الأندلس ومجدها حيث قصد بعض الرهبان الأندلس وتثقفوا في مدارسها وترجموا القرآن والكتب العربية إلى لغاتهم ، وتتلمذوا على علماء المسلمين في مختلف العلوم[(٣)] .

ويقول على محمد جريشة وزميله : إن الاستشراق بدأ في الأندلس في القرن الثالث عشر الميلادي حين اشتدت حملة الصليبيين الأسبان على المسلمين[(٤)] .

ثم أسست المعاهد للدراسات العربية وترجمت الكتب العربية إلى اللاتينية فلما وصل القرن السادس عشر إلى النهاية ، الذي هو قرن الإصلاح الديني في الغرب بدأ اتصال الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي اتصالا اقتصاديا في صُوره العديدة ، وأخذ الغرب في ا ستعمار العالم الإسلامي والاستيلاء على ممتلكاته

---

(١) مفتريات على الإسلام له صـ١٠ ، الطبعة الثالثة ، مطبوعات الشعب القاهرة ١٣٩٥هـ .
(٢) صور استشراقية له صـ٢٥ وما بعدها نشر مجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٩هـ .
(٣) الاستشراق والمستشرقون صـ١٥ ، الطبعة الأولى .
(٤) أساليب الغزو الفكري لهما صـ١٨ نشر دار الاعتصام بالقاهرة .

وموارد الثروة فيه، فرأوا من أسباب استقرارهم أن يعملوا من أجل تخلف المسلمين بشتى الوسائل وأن يشككوا في دينهم وعقيدتهم، لينفسوا عن أحقادهم الصليبية، بعد أن فشلوا في حروبهم المتوالية على العالم الإسلامي.

فهم قبل كل شيء اتجهوا إلى القرآن الكريم وهاجموا عليه، وقالوا عنه: إنه ليس إلا مجموعة من ترهات محمد ﷺ وشيء قليل مما استفاده من التوراة والإنجيل. قال جلادستون وهو يخطب: إننا لن نستطيع الاستقرار في الشرق ما دام فيه هذا الكتاب (يعني القرآن الكريم)[١].

وجاوا بأكاذيب، ليس بعدها كذب، عن الرسول ﷺ وأصحابه، وعن الحديث النبوي والتاريخ الإسلامي كله.

يقول المستشرق الألماني رودي بارت (سنة ١١٤٣ م) إن الهدف من الكتابات الاستشراقية كان إقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام واجتذابهم إلى الدين المسيحي[٢].

وقد أيّد الحقيقة المذكورة المستشرق الانجليزي مونتجمري وات عندما قال: إن المفكرين الأوربيين عمدوا إلى تشويه حقائق الإسلام، فعرضوا الإسلام وتاريخ المسلمين في صوة منفرة[٣].

وتحت شعار هذه الدراسات الاستشراقية الخبيثة وما ادعوه من منهجية علمية كاذبة أرادوا إصابة مقاتل هذه الأمم الإسلامية.

ولإشباع رغبتهم الجامحة في النيل من الإسلام أنشأوا كرسيين للغة العربية في جامعتي اكسفورد وكمبرج، حتى يدربوا الأشخاص على تحقيق أغراضهم

---

(١) جلادستون، زعيم الأحرار البريطاني ومن مشاهير الخطباء في القرن التاسع عشر وكان من ألد أعداء الخلافة الإسلامية (انظر الغزو الفكري صـ٣٦).

(٢) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية للمستشرق المذكور صـ١١ نقله إلى العربية: مصطفى ماهر. نشر دار الكتاب العربي.

(٣) محاضرة ألقاها المذكور في جامعة الكويت عام ١٩٧١م.

من تشويه حقائق الإسلام وتنفير الناس من منابعه .

وفي القرن التاسع عشر جاء تطور كبير في الدرسات الاستشراقية وازداد عدد المعتنين بالعلوم الشرقية وأنشئت كراسي جديدة في كثير من الجامعات الأوربية . كما أن المستشرقين أخذوا في إصدار مجلات متخصصة في شئون الشرق ودياناته وعلومه وبالأخص فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين .

والذي زاد الطين بلة أن المستشرقين تسللوا إلى الدوائر العلمية والجامعات في الدول الإسلامية ، بل إلى المجامع العلمية في القاهرة ودمشق وبغداد . ومن الذين شغلوا عضوية المجامع العلمية ، هاملتون جيب ، ومرجيليوث ونيكولسون من الإنجليز وما سينيون وجي سو من فرنسا وحبر يغني وجويدي من إيطاليا ، وهوت مان الهولندي ، وهارت مان الألماني[١] .

وبالإضافة إلى هذا أقام الإحتلال الغربي كليات دفع إليها بمستشرقيه وصنائعه والمفتونين بأفكار الغرب ليناقشوا أخطر قضايا الإسلام تحت شعار العلم وحرية الفكر وجِدّية المناهج[٢] .

وقد جاءت الصهيونية إلى ميدان الاستشراق لتبث السموم ضد الإسلام في كتاباتها . ومن أشهر المستشرقين اليهود : جولد زيهر ويوسف شاخت ويندلي جوزي ويوري إيفانوف وغيرهم .

الاستشراق في خدمة التبشير والاستعمار

إن انتشار الإسلام بسرعة ، ودخول كثير من النصارى في دين الله جعل رجال الكنيستين الشرقية والغربية في ذهول وجنون . ولم يجدوا سبيلا لإيقاف هذا السيل الإسلامي الجارف فلجأوا إلى محاولات دنيئة لتشويه صورة الإسلام وإلصاق التهم الباطلة به وبنبيّه وبكتابه وسنته .

(١) الاستشراق والتبشير صـ٦١ ـ ٦٢ لإبراهيم خليل .
(٢) الغزو الفكري للدكتور عبد الستار فتح الله صـ٩٠ ، ٩١ .

فترجموا القرآن الكريم وحرفوا معانيه وغيروا تعاليمه وألفوا كتبا في سيرة النبي ﷺ وتاريخ الخلفاء الراشدين والصحابة والأمويين والعباسيين، ليفتحوا عهدا جديدا للغزو الفكري الموجه ضد الإسلام.

وبذلك نزل كثير من أساقفة الكنيسة الكاثوليكية إلى ميدان الاستشراق بقصد التبشير. وقرر الفاتيكان تعليم اللغة العربية بجانب اللغة اليونانية والدراسات الشرقية في مدارس أسبانيا ومدارس الأديرة والكاتدرائيات(١).

وهكذا، الاستعمار استخدم الاستشراق بكل معنى الكلمة. فكلما قوى في دولة، أحسن إلى المستشرقين الموجودين فيها، ورحَّب بهم أمناء أسرار ومترجمين وانتدبهم للعمل في سلكي الجيش والدبلوماسية. وولاهم كراسي اللغات الشرقية في كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطابع الوطنية(٢).

ومن الثابت أن كثيرا من المستشرقين عُيِّنوا خبراء ومستشارين في وزارات الخارجية ببلادهم مثل جولد زيهر وما سينيون وغيرهما(٣).

والمستشرقون خدموا الاستعمار والتبشير خدمة عظيمة بواسطة المؤتمرات التي كانوا يتخذون فيها العديد من القرارات والتوصيات(٤).

وهم الذين عقدوا مؤتمراً عالمياً للكنائس في جاكرتا بأندوينسيا سنة ١٩٧٥ حلَّ خلاله ثلاثة آلاف مبشر ضيوفا على بيوت المسلمين هناك.

---

(١) المستشرقون جـ١ صـ١١٤ ـ١١٦ (نجيب العقيقي) والكاتيدرائية: هي الكنيسة الكبيرة (CATHEDRAL).

(٢) المستشرقون جـ٣ صـ١١٤٩.

(٣) المصدر نفسه جـ٢ صـ٥٦١.

(٤) انظر الغارة على العالم الإسلامي صـ٤٩، ١٠١، ١٤١ وأساليب الإستعمار / ٣٢.

أهداف الاستشراق

كثير من المسلمين ممن يشغلون بالدراسات والتحقيق في مجال الثقافة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي، يرون أن المستشرقين قد أسدوا إلى المسلمين معروفا، وأثروا المكتبة الإسلامية بدراساتهم الأكاديمية، ولكنهم يغفلون أو يجهلون أن المستشرقين لم يفعلوا ذلك بدافع علمي محض ولكنهم بحثوا ـ على طول الخط ـ عن مواطن ضعف أو مواقع نقص، وتظاهروا بالإخلاص والسهر على البحث والدراسة ليكون ذلك هو اللون السائد على جميع أعمالهم، بيد أن الواقع يكذب ذلك، اللهم إلا من تناوله العطف الإلهي خلال عمله الاستشراقي واهتدى إلى نور الإسلام فلم يدّس ولم يحرف ولكنهم قليلون.

ولأجل هذا نجد طائفة كبيرة من المستشرقين شانهم عند الكتابة عن الإسلام شأن من لا يرى في مدينة ذات بهجة ونضارة، ونظام ونظافة إلا مزابل ومراحيض ومستنقعات، كما هو دأب مفتش الأوساخ والمياه المصروفة في البلديات وأمانات العواصم فيرفع بذلك تقرير إلى الجهات المختصة. لا يجد فيها القارىء ـ بطبيعة الحال ـ إلا الحديث عن العفوفات والأوساخ(١).

فالهدف الأساسي من الدارسات الإسلامية التي يقومون بها لم يكن إلا طعن في الإسلام والحط من مكانته وتشويه صورته الحقيقة حتى لا يتأثر به المجتمع الأوروبي المسيحي الذي كانوا خائفين عليه من الدخول في الإسلام.

وفيما يلي أحاول أن أذكر بعض أهدافهم الرئسية. لنرى جميعا كيف أنهم لم يقصدوا إلا الشر للإسلام وأهله. ليسهل علينا الحكم فيما بعد على آرائهم حول السنّة إن شاء الله.

---

(١) الإسلام والمستشرقون لأبي الحسن الندوي، مجلة البعث الإسلامي صـ١٣، ١٤.

١ ـ الهدف الديني التبشيري:

لم يكن هَمُّ المستشرقين إلا الطعن في الإسلام وتشويه محاسنة وتحريف حقائقه، ليثبتوا للعالم المسيحي أن الإسلام دين لا يستحق الإنتشار، ثم تطور هذا الهدف فيما بعد إلى محاولة تشكيك المسلمين أنفسهم في عقيدتهم بزعزعة المثل العليا للإسلام في نفوس أبنائه من ناحية، وإثبات تفوق الحضارة الغربية وعظمتها من ناحية أخرى.

فأصبح المستشرقون يمارسون الاستشراق بروح العداء للإسلام وتعاليمه ونبيه ﷺ. وأخذوا يصورون الإسلام بأنه دين جامد لا يصلح لعصر التطور(١).

٢ ـ الحقد ضد الإسلام:

ومن أخطر جنايات الاستشراق ودعاياته الكاذبة ضد الإسلام: تصويره بصورة الدين الوثني المتخلف المنحرف ومقته البالغ للإسلام والمسلمين كأنه من المسلمات البديهية، بلا فهم ولا تمييز.

ولقد كانت جنايته على قيم هذه الأمة ومُثُلها أفدح من جنايته على الأموال والثروات(٢).

٣ ـ المحاربة للشريعة الإسلامية:

ومن أخطر ما ارتكبه الاستشراق من الجرائم في حق الإسلام أنه ألقى في روع كثير من المنتسبين إلى الإسلام ومثقفيهم بالثقافات الغربية أنّ الإسلام دينٌ مثلُ دين أوربا، وربطوا في أذهانهم تخلف المسلمين المادي بالإسلام وهذا

---

(١) راجع المستشرقون لعلي حسني الخربوطلي صـ٨٣ والتبشير والاستعمار لعمر فروخ / ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) الغزو الفكري للدكتور عبدالستار فتح الله صـ٢٦ ـ ٢٧.

عكس الواقع ونقيض الحقيقة على طول الخط.

وقد انعكس هذا كله على تصرف هؤلاء المثقفين نحو دينهم العظيم، إذ أرادوا أن يستبدلوا بالإسلام القوانين الوضعية التي لا خير فيها للأمة الإسلامية(١).

٤ ـ الحقد ضد القرآن:

عندما نراجع ما كتبه الاستشراق عامة، نجد أن هناك إجماعا على الوقوف في وجه القرآن وانكار كونه من الله تعالى، والقول بأنه من عمل محمد ﷺ، تعصبًا ضد القرآن والنبي الذي أنزل عليه.

فيردد جولد زيهر اليهودي وبلا شير في كتابه (معضلة محمد) وغيرهما أن القرآن ليس من عند الله، ويشيرون إلى رحلات النبي ﷺ إلى الشام وغيرها. كما أنهم يدّعون أن القرآن حُرِّف بعد وفاة النبي ﷺ. وأن حالات الوحي التي كان يجهد فيها النبي ﷺ لم تكن إلا نوبات من الصرع، وأن الحروف المفردة في أوائل بعض سور القرآن إنما هي اختصارات لأسماء مالكي النسخ التي استخدمها زيد ابن ثابت لجمع القرآن في مصحف واحد. وهكذا، إذا راجع الإنسان المسلم ما كتبه المستشرقون عن القرآن لوجد أنه مجموعات لأقاويل وأكاذيب رموها في وجه الإسلام بدون دليل أو برهان، وأنهم لم يفهموا القرآن ولم يجيدوا اللغة العربية وأدابها وقواعدها إلا نزر يسير منهم، وهم أيضا أساؤا إليه بالأغاليط والأكاذيب سدا للبشرية من الهدى الذي يحتوي عليه(٢).

٥ ـ التشويه لصورة السنة النبوية:

يعتبر جولد زيهر رأس الحية بالنسبة لإثارة الشبه حول السنة بواسطة كتابه

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر جـ١ صـ٢٥٩ والغزو الفكري صـ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) انظر المستشرقون والقرآن الكريم، أنور الجندي صـ٧٤ ـ ٩١ من مجلة البعث الإسلامي العدد الخاص عن الاستشراق رمضان وشوال ١٤٠٢هـ.

(دراسات إسلامية) الذي ألفه باللغة الألمانية .

ثم جاء بعده « شاخت » الذي استفاد من جولد زيهر وبسط قوله وشرح أفكاره في كتاباته . وسيأتي بيان ما كان عليه من الحقد ضد الإسلام وكيف أنهما تركا المصادر الأصلية للأحاديث النبوية والتجاءا إلى كتاب الأغاني وكتاب الحيوان للدميري وكُتب القَصص ليجعلاها مصادر لدراسة الحديث النبوي . وهل يرجى من اليهود إلا مثل هذا .

ثم تبعهما مستشرقون آخرون . وكانت شبهتهم تتنوع حسب هواهم فحينا طعنوا في حجية السنة ، وحينا آخر ادعوا تأخر كتابة الأحاديث إلى قرن أو أكثر .

ومنهم من أثار الشك في الأسانيد وقيمتها العلمية . ومنهم من قال : إنّ المحدثين لم يعنوا إلا بالأسانيد فقط ولم ينظروا إلى المتن . وشبه كثيرة أخرى سيأتي بيانها ودحضها إن شاء الله في مكانها .

والمهم هنا البيان أنهم لم يكن غرضهم العلم والمعرفة وإنما كان هدفهم إثارة البلبة الفكرية في أذهان المسلمين بأكاذيب مختلفة وأقوال مثل أقوال البليد الذي يرمي القول على عواهنه من دون أن يفكر في الدليل أو البرهان[١] .

تحريف السيرة النبوية:

لقد كانت شخصية الرسول ﷺ محورا لأبشع المسبات والشتائم عند المستشرقين ، زعموا أن الرسول الله ﷺ التقى ببحيرا الراهب وتلقى عنه التعاليم الدينية مدة من الزمن . وتعرضوا لتعدد الزوجات كي ينفذوا منه إلى الطعن في شخصية الرسول ﷺ والتشكيك في رسالته الخالدة ، وتصويره بصورة الميل إلى إشباع الرغبة الجنسية ، مع أن الرسول ﷺ لم يعدد زوجاته إلا بعد الأربعين

(١) السنة في مواجهة الأباطيل / ٣٨ ، ٣٩ .

لغايات تتعلق بالدعوة الإسلامية[١].

٧ - تحريف التاريخ الإسلامي:

لا يعرف حد لما يقوم به المستشرقون من تحريف للتاريخ الإسلامي وتشويه لمبادىء الإسلام وثقافته وإعطاء المعلومات الخاطئة عنه وعن أهله. وهم كذلك يجتهدون بكل الوسائل لينتقصوا من الدور الذي أداه الإسلام في تاريخ الثقافة الإنسانية[٢] فالواقع أن المستشرقين لبثوا قرونا يدققون ويمحصون مزاعمهم عن الإسلام حتى يهدموا ما بناه جمهور علماء المسلمين.

من هم المستشرقون؟

تبين مما مضى أن المستشرقين: هم طوائف وأصناف من دول وأجناس مختلفة تعمل في ميادين الدراسات الشرقية من علوم وآداب خاصة بالعالم العربي والإسلامي والصين والفرس والهند.

لكن غلب إطلاق هذا اللفظ على المسيحين واليهود الذين أرادوا أن يتثقفوا في الدراسات الإسلامية واللغة العربية.

وهم أغلبهم متعصبون للغرب وديانته وحضارته وأعداء مغرضون للإسلام ونبيّه. ومنهم من تعصب للغرب وديانته ووطنيته وجنسه دون أدنى تحفظ، وزعم أن العرب ليس لهم أدنى فضل على الحضارة الإنسانية.

والمبشرون منهم خاصة تعمدوا إلى تشويه الإسلام وإظهار المسلمين على الصورة التي تُذكي عند المتعصبين الجهلاء في البلاد الأوربية والأمريكية جذوة التعصب. ويرى الدكتور حسين مؤنس أن أشد المستشرقين تعصبا ضد

---

(١) المستشرقون والسيرة النبوية، أنور الجندي صـ٩٧ وما بعدها من مجلة البعث الإسلامي، العدد الخاص عن الاستشراق.

(٢) دفاع عن العقيدة والشريعة للشيخ محمد الغزالي صـ١٣ ـ ١٤.

الإسلام ورسوله هم الفرنسيون . فهو يقول :

إنه من النادر أن تقرأ لمستشرق فرنسي شيئا طيبا عن حياة الرسول ﷺ . لأنه حتى لو وجد شيئا طيبا ، فإن لسانه لا يطيعه في كتابته . ولو قاله ، فإنه يتحفظ في قوله تحفظا بالغا ، حتى يخيل إليك أنه يخشى الوقوع في النار . ويرى أن الاستشراق والاستعمار والتبشير أشبه بالحلقات الثلاث المتداخلة التي يتخذها التعاون شارةً له دلالةً على قوة التماسك(١) .

أما المستشرقون اليهود فقد كانوا من أبرعهم في الهجوم على الإسلام والمكر له ، وذلك بأنهم استعملوا أسلوبا أشد مكرا وأسوأ سبيلا ، وهو محاولة الدخول في الموضوعات من باب التقدير والمدح حتى يخدعوا القارىء ، ويكسبوا ثقته ، ثم لا يلبثوا بعد ذلك أن يثيروا شبهات خفية متتالية في إطار هذا التقدير العام الكاذب(٢) .

وهم من أخطر المغرضين جميعا ، لما ملكوه من وسائل الدعاية التي قد لاتتهيأ لغيرهم من فئات المستشرقين ، فهم يلجأون إلى الدعاية المقنعة غير المباشرة والحملات التي يشنونها في أرجاء العالم بأسماء غيرهم هي في الواقع سلاحهم الذي يعولون عليه . لأن جمهور القراء يصغون إليها ولا يتهمون قائليها في أكثر الأحيان . وقد عرف الصهاينة في عصرنا الحاضر مواطن القوة التي تسخرها الدعاية فاستولوا على الكثير من أدواتها وبرعوا في تسخيرها وإخفاء مراميها(٣) .

وهذا يعني أبدا أننا ننكر وجود قلة من هؤلاء المستشرقين الذين راحوا يبحثون عن الحقيقة ، وهدتهم أبحاثهم الموضوعية إلى التعرف على مبادىء الدين الإسلامي المثالية والاعتراف بما للحضارة الإسلامية من فضل على

---

(١) انظر كتاب : الإسلام والثقافة العربية للأستاذ أنور الجندي صـ١٠٦ .
(٢) أضواء على الاستشراق صـ٩ ـ ٥٢ .
(٣) الرسول في كتابات المستشرقين / صـ١٣ ، ١٤ .

الإنسانية. ومن هؤلاء من اعتنق الإسلام وأخلص له.

وفي السطور الآتية سوف أتعرض لذكر عدد من المستشرقين البارزين الذين كان لهم دور كبير في الدس والحقد على الإسلام والمسلمين. لنعرف جميعا نماذج من هؤلاء المستشرقين الذين استهدفوا الرسول وسننه. وهذا كله للوصول إلى الهدف الذي ذكرته سابقا، ألا وهو التسهيل على القارىء في فهم الشبهات التي أثاروها ضد السنن النبوية، لأن المعروف بين المثقفين في العالم كله أن معرفة حقيقة الكاتب وخلفياته تساعد كثيرا على فهم ما يذكر من الآراء في كتاباته.

١ - جولدزيهر: GOLDZIHER

يهودي من مجر. ولد سنة ١٨٥٠م وهلك في سنة ١٩٢١م. درس في مدارس اللغات الشرقية ببرلين وليبزج وليدن وفيينا ولودابست ورحل إلى سوريا سنة ١٨٧٣م وتتلمذ على العلامة الشيخ طاهر الجزائري، ثم نزح إلى مصر حيث تضلع في العربية على شيوخ الأزهر.

اتجه إلى الإنتاج العلمي في ميدان الاستشراق، وأصبح واسع الإطلاع وكثير الإنتاج. وقد مكنه ذلك من الدس على الإسلام في كتاباته. وقد عرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه.

قال الشيخ محمد الغزالي: إنه قرأ كثيراً من الأصول والمصنفات الإسلامية لكنه، منذ قرأ وكتب، لم يحمل بين جنبيه إلا فؤاد مترعا بتكذيب الإسلام فهو يدس إصبعه في كل شيء ليتخذ من أي شيء دليلا على أن محمداﷺ كاذب وقرآنه مفتعل وسنته مختلقة، والإسلام كله منذ جاء إلى أن بلغنا مجموعة مفتريات.

وقد ألَّف كتابا عن (الظاهرية ومذهبهم وتاريخهم) ثم دراسات إسلامية في جزئين وقد أصبح هذا الكتاب في دائرة الاستشراق إنجيلا مقدسا. كما ألَّف كتابه (محاضرات في الإسلام) الذي نقله إلى العربية الدكتور محمد يوسف

موسى والأستاذ عبدالعزيز عبدالحق. وقد أفرغ فيه كل ما كان في أحشائه من ضغائن وأحقاد ضد الإسلام. ومن كتبه (مذاهب المسلمين في تفسير القرآن) وهو من محرري دائرة المعارف الإسلامية[١].

٢ ـ جوزيف شاخت JOSEPH SCHACHT

من المستشرقين المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين. ولد سنة ١٩٠٢م. وتخرج في جامعتي برتسيلاّ وويسبيك. عُيِّن محاضر للدراسات الإسلامية في جامعة اكسفورد سنة ١٩٤٨م، وأستاذا بجامعة الجزائر سنة ١٩٥٢م وانتخب عضوا في مجامع وجمعيات ونواد علمية كثيرة. منها المجمع العلمي العربي بدمشق. وله كتب كثيرة عن الإسلام، وهو من محرري دائرة المعارف الإسلامية، ودائرة معارف العلوم الإجتماعية، وهو الذي حمل في العصر الحاضر رسالة جولد زيهر في الدس على الإسلام والكيد له وتشويه حقائقه. وله مؤلف في تاريخ التشريع الإسلامي، كُلُّه دس وتحريف على أسلوب شيخه جولد زيهر، وهو كتابه: أصول التشريع المحمدي (THE ORIGINS OF MOHAMMADAN JURISPRUDENCE) زعم فيه أنه لا يوجد حديث واحد صحيح، وخاصة من الأحاديث الفقيهة. وفاق شاخت سلفه جولد زيهر، إذ جعل من نظرة زيهر التشكيكية نظرة متيقنة في عدم صحة الأحاديث، وأصبح لكتابه أثر عميق في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية في الغرب[٢].

---

(١) راجع الدراسات للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص/ي ودفاع عن العقيدة والشريعة صـ٥، ١٠ وبعدها. والاستشراق والمستشرقون صـ٣٣، ٥٧. وأضواء على الاستشراق صـ١١٢ ـ ١١٦.

(٢) انظر مقدمة الخولي على أصول الفقة لشاخت صـ١١ ودراسات للدكتور الأعظمي ص/ ث والاستشراق والمتشرفون للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله صـ٤٠، ٥٦.

٣ ـ مرجليوث١٨٥٨م ـ ١٩٤٠م D.S.MARGOLIOTH

يهودي من انجلترا متعصب ضد الإسلام، عُيّن أستاذ العربية بجامعة اكسفورد. وقد انتخب عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق. وله مؤلفات وبحوث وتحقيقات كثيرة.

ومن كتبه: التطورات المبكرة في الإسلام. ومحمد ومطلع الإسلام. والجامعة الإسلامية. وله مزاعم عجيبة ومضحكة ضد الرسول ﷺ والقرآن الكريم والحديث النبوي. من مزاعمه حول الحديث النبوي: أنه لم يدون إلا بعد تسعين سنة من وفاة الرسول ﷺ. وهو الذي يرى أن الآيات القرآنية التي تحكي مجيء إبراهيم إلى مكة واستيطان ذريته بجوار البيت بعدما بناه هو وابنه اسماعيل مفتعلة دعت إلى افتعالها رغبة الرسول في تأليف اليهود وإثبات صلة قرابة بينهم وبين العرب.

وقد رد عليه الشيخ محمد الغزالي رداً مفحما[1].

٤ ـ هاملتون جيب ١٨٩٥ ـ ١٩٦٥م H.A.D.GIBB

إنجليزي من مواليد الإسكندرية بمصر، وخليفة مرجليوث في جامعة اكسفورد وعضوا المجمع العلمي العربي بدمشق، والمجمع اللغوي بالقاهرة.

ومن كبار محرري وناشري دائرة المعارف الإسلامية. له كتابات كثيرة فيها عمق وخطورة. وقد تحدث عن بنية الفكر الديني في الإسلام فقال: (إنما هي معظم ما كان لدى العرب في جاهليتهم من العقائد الغيبية والطقوس الشكلية النابعة من اعتقادهم في الأرواح. فقد تأمل محمد ﷺ فيها فغيَّر ما أمكنه تغييره. ثم عمد إلى الباقي الذي استعصى عليه التخلص منه، فألبسه حلة الدين الإسلامي،

---

(١) انظر كتابه: دفاع عن العقيدة والشريعة ص/ ٤٧ والمستشرقون جـ٢ صـ٥١٨ ـ ٥٢٠ وتاريخ تدوين الحديث بالأردية صـ٩٠.

ودعم هذه العقائد والرموز بهيكل من الأفكار والمواقف الدينية الملائمة. ولما كان محمد يريد أن يشمل دينه الشعوب الأخرى غير العربية أدخل ذلك كله ضمن منهج القرآن. كما أن تضخم كتلة الحديث كان نتيجة لقوة التيار الديني في القرون الأولى، حيث استمد محمد أكثر عناصر حديثه من التراث الديني المسيحي بل البوذي(١).

٥ ـ زويمر S.M.ZWEIMER

مستشرق مبشر، اشتهر بعدائه الشديد للإسلام. رئيس إرسالية التبشير العربية في البحرين. أول من ابتكر فكرة عقد مؤتمر عام لجمع إرساليات التبشير البروتستانتية، للتفكير في مسألة نشر الإنجيل بين المسلمين. وقد عقد المؤتمر الأول في القاهرة في عام ١٩٠٦م. وهو الذي قدم خريطة باسم خريطة تنصير العالم الإسلامي في هذا العصر وألَّف كتاب (العالم الإسلامي اليوم) من أخطر كتب التبشير. وقد أسس (مجلة العالم الإسلامي) الإنجليزية. وتولى إدارتها.

وتقديرا لجهوده التبشرية أنشأ الأمريكيون وقفا باسمه على دراسة اللاهوت وإعداد المبشرين(٢).

هذه هي حالة معظم المستشرقين، فهم أعداء ألداء للإسلام وأهله بعضهم خدموا أهدافهم جهرا وعلنا والبعض الآخر من وراء الستار. وإن مدح أحدهم الإسلام في بعض أموره، أو أيَّد إحدى القضايا الإسلامية فهو تمهيد للإعماء، ليقول كلمته المسمومة ويلقيها في أذهان المسلمين من دون أن يشعروا بها.

(١) الاستشراق والمستشرقون صـ٣٣ وأضواء على الاستشراق صـ٩٨ وما بعدها مفتريات على الإسلام صـ٣٥.

(٢) الاستشراق والمستشرقون ص/ ٣٤ والتبشير والاستشراق ص/ ١٤٨ ـ ١٥٠، ١٥٢ ـ ١٥٦ و١٦٢ ـ ١٨٤ و١٩٠ ـ ١٩٤.

فكايتاني الإيطالي وشبرنجر الانجليزي[١]. وفينسنك الألماني والفرد جيدم الإنجليزي وأربري الإنجليزي كلهم عُرفوا بعدائهم للإسلام.

والمستشرق يندلي جوزي، يهودي ماركسي. وبارون كارا دي فو، وهنري لامنس السيوعي فرنسيان شديدا التعصب ضد الإسلام ورسوله وكتابه.

وهكذا فيليب حتى اللبناني المسيحي ونيكولوسون الانجليزي. إذا نظرت إلى كتبهم تجدها مليئة بالحقد والضغينة والكره ضد الإسلام.

وهذا السير وليم مور يقول: إنّ السنة ليست إلا نتيجة المحادثات عن محمد، وأن المحدثين لم يُعنوا بنقد المتن[٢].

ويقول نيكولاس بي أجنائدس: إن المحدثين تجاهلوا تماما المحتوى[٣].

ويقول غليوم: إن الأحاديث الموضوعة اختلطت بالصحيحة حتى لم يمكن التمييز بينهما[٤].

فالعداء للإسلام طبيعتهم والكذب والبث عادتهم. فهم يركزون كل جهودهم على كشف مواضع الضعف في تاريخ المسلمين ومجتمعهم ومدنيتهم ويختلقون الأكاذيب حول ديانتهم وشريعتهم.

مؤلفات المستشرقين المليئة بالأحقاد

والكتب التي ألفوها عن الإسلام أكبر شاهد على ضغائنهم ضد الإسلام. وأرى أن أذكر هنا أسماء بعض تلك الكتب المليئة بالأحقاد المشوهة لصورة الإسلام المضيئة حتى يطلع عليها من أراد أن يتأكد من صحة ما ذكرته حتى الآن.

---

(١) هو الذي يقول عن الوحي إن الحالات العصبية التي كانت تنتاب النبي ﷺ قد ورثها عن أمه (انظر دائرة المعارف جـ٢/ ٦٣٠ مادة آمنة).

(٢) راجع تاريخ الحديث صـ١٥٦ وما بعدها.

(٣) لمحات عن الحديث النبوي بالإنجليزية صـ٤٩، GLIMPSES.PP.49

(٤) لمحات عن الحديث النبوي بالإنجليزية، صـ٥٢.

١ - دائرة المعارف الإسلامية .
٢ - موجز دائرة المعارف الإسلامية .
٣ - دائرة معارف الدين والأخلاق .
٤ - دائرة معارف العلوم الإجتماعية .
٥ - دراسة في التاريخ (القسم المتصل بالإسلام ورسوله) تأليف أرنولد توينبي .
٦ - حياة محمد ، تأليف سير وليم ميود .
٧ - الإسلام ، تأليف ألفرد جيوم .
٨ - الإسلام بالفرنسية تأليف هنري لامنس .
٩ - الإسلام (قسم العقيدة) تأليف زويمر .
١٠ - الدراسات الإسلامية .
١١ - العقيدة والشريعة في الإسلام . تأليف جولدزيهر .
١٢ - مذاهب التفسير الإسلامي .
١٣ - عقيدة الإسلام تأليف فينسنك .
١٤ - التطورات المبكرة في الإسلام تأليف مرجليوث .
١٥ - الاتجاهات الحديثة في الإسلام ، تأليف هـ ، أ ، د ، جب .
١٦ - أصول التشريع المحمدي تأليف شاخت .
١٧ - كتب مونتجمرن وات في السيرة النبوية .
١٨ - تاريخ العرب والإسلام تأليف فيليب حتى .

سطحية الدراسات الإستشراقية

يقول الأستاد أحمد فارس الشدياق : إن هؤلاء الأساتذة (المستشرقين) لم يأخذوا العلم عن شيوخه ، وإنما تطفلوا عليه تطفلا ، وتوثبوا فيه توثيباً ومن تخرج فيه بشيء ، فإنما تخرج على القسس ، ثم أدخل رأسه في أضغاث أحلام أو

أدخل أضغاث أحلام في رأسه وتوهم أنه يعرف شيئا وهو يجهله، وكل منهم إذا درس في إحدى لغات الشرق أو ترجم شيئا منها تراه يخبط فيها خبط عشواء، فما اشتبه عليه منها رقعه من عنده بما شاء وما كان بين الشبهة واليقين حدس فيه وخمن فرجح منه المرجوح، وفضل المفضول[1]. ويتأكد هذا إذا تعرفنا على أغلب المستشرقين الذين يرأسون الأقسام العربية في الجامعات الأوربية.

فالمستشرق (أندرسون) رئيس قسم قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في العالم الإسلامي، في جامعة لندن، كان من أركان حرب الجيش البريطاني في مصر، خلال الحرب العالية الثانية. وقد تعلم اللغة العربية من دروس اللغة العربية التي كان يلقيها بعض علماء الأزهر في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ساعة في كل أسبوع لمدة سنة واحدة. تخصص في دراسة الإسلام من المحاضرات العامة التي كان يلقيها أحمد أمين والدكتور طه حسين والشيخ أحمد إبراهيم.

وفي جامعة أكسفورد وجد الداعية الإسلامي الدكتور السباعي رحمه الله رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية يهوديا يتكلم العربية ببطء وصعوبة ولا يحسن فهم عبارة بسيطة في جريدة عادية.

وفي جامعة كمبرج تعود رئاسة قسم الدراسات العربية والإسلامية للمستشرق المعروف (أربري) واختصاصه في اللغة العربية فحسب.

وقد اعترف خلال حديثه مع السباعي رحمه الله: أننا نحن المستشرقون نقع في أخطاء كثيرة في بحوثنا عن الإسلام. ومن الواجب أن لا نخوض في هذا الميدان لأنكم ـ أنتم المسلمين العرب ـ أقدر منا على الخوض في هذه الأبحاث[2].

وهذا هو حال معظم المستشرقين، لا يجيدون العربية ولا يدركون أسرارها. وإذا أجاد أحدهم اللغة فلا مساس له بالعلوم الشرعية وإنما مرجعه كتب المستشرقين

---

(١) الرسول في كتاب المستشرقون صـ١٦ نقلاً من ذيل الفارياق لأحمد فارس الشدياق.

(٢) راجع الاستشراق والمشتشرقون صـ٥٣ (مع المستشرقين وجها لوجه في أوربا).

ومقالاتهم المنشودة في الجرائد والمجلات .

وقد ثبت الدكتور فؤاد سزكين هذه الحقيقة عن رأس الحية جولد زيهر إذ قال : إن جولد زيهر لم يدرس كتب المصطلح ولم يُصب في فهم كثير من المواضع[١] .

موقف المستشرقين من السنة :

لقد تأكد عند المستشرقين والمبشّرين : أن السنة هي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ، وأنه لا يمكن الوصول إلى الأهداف الذميمة التي قصدوها إلا إذا هدم هذا المصدر ، لأن أي مطعن في سنة الرسول ﷺ وسيرته طعن في الإسلام رأسا وهدم للكيان الإسلامي عقيدة وفكرا وعملا ، ولذلك حاولوا قبل كل شيء أن يلقوا في الأذهان أن أعمال الرسول ﷺ وتوجيهاته وقيادته إنما كانت صالحة لفترة الجاهلية ، وتلك المرحلة قد انتهت ، وأتمت غرضها ، وليس من الإصلاح الخلقي والإجتماعي والعقائدي أن تصحب توجيهات الرسول إلى العصر الحاضر ، فشتان بين العصرين . ثم تدرجوا إلى الأمام وأرادوا أن يبحثوا عن مطاعن في الحديث النبوي ، وحاولوا إقناع قرائهم أن الأحاديث متناقضة ، وأن الحديث ازداد مع الزمن ، وأن الجماعات الإسلامية وضعت أحاديث لتأييد آرائها وأفكارها ، وهكذا كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض .

وقالوا أيضا : إن بعض الأحاديث أُخذ من الإنجيل والتواراة والقصص والخرافات . وما إلى ذلك من الشبه الكثيرة التي تنوعت بتنوع كتاباتهم وتعدد مؤلفاتهم . وما أكثر التهم التي وجهوها إلى الرسول وكتابه وسنَّته وحياته ودينه . وفي الصفحات الآتية سوف أحصر حديثي في شبههم حول السنَّة ، وبالأخص عن الشبه التي أثاروها حول نقد المتن وزعمهم الباطل العاري من الصحة أن المحدثين لم يعنوا بنقد المتن .

---

(١) تاريخ التراث العربي جـ٢ صـ٨٩ .

وفي الصفحات الأولى من هذا الباب ناقشت هذا الموضوع بكل تفصيل وأثبت بدلائل علمية أن المتن هو الذي كان محور نقد المحدثين، وأن السند والمتن جزءان لا يتجزءان من علوم الحديث ونقده وأن جميع العلوم الخاصة بنقد الحديث روعي فيها نقد المتن تماما كما روعي فيها نقد السند.

استفادتهم من المعتزلة في آرائهم حول السنة:

لقد عرف عن المعتزلة أنهم اعتبروا العقل رأس الأدلة. فقد قال القاضي عبدالجبار[١] في معرض حديثه عن الأدلة الشرعية. إنّ أولها: العقل[٢] وقال إبراهيم النظام: وإنّ جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار[٣].

وقد ذكر ذات يوم حديث الرسول ﷺ أمام عمرو بن عبيد فقال لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته. ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا، لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا[٤].

فهم جعلوا العقل حكما لا ترد كلمته.

وقد جلب مسلكهم الممالىء للعقل على حساب القرآن والسنة عطف الكثير من المستشرقين، حتى أشادوا بمواقفهم الشنيعة من القرآن والسنة وأطلقوا عليهم إسم (المفكرين الأحرار في الإسلام) ودعاة الحرية الفكرية والاستنارة ووصفهم جولد زيهر بأنهم وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصرا

---

(١) القاضي عبد الجبار المعتزلي: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار أبو الحسن الأسد أبادي المعتزلي (٠٠ ـ ٤١٥هـ). قاضي أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره قال الرامهرمزي: كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، ومذاهب المعتزلة في الأصول. ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٣ تاريخ بغداد ١١/ ١١٣.

(٢) فضل الاعتزال/ ١٣٩.

(٣) تأويل مختلف الحديث/ ٤٣.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٨.

مهما آخر، وهو العقل الذي كان حتى ذلك الحين مبعدا بشدة عن هذه الناحية[١].

موقفهم من نقد المتن موقف المعتزلة منه:

وبالمقارنة بين الشبهات التي أثارها المستشرقون في كتبهم والشبهات الموجودة حول السنة في كتب المعتزلة وما كتب عنهم، يتبين تماما أن الفتنة بدأت من المعتزلة، وأن موقف المستشرقين من الصحابة ومن الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد وعدد كبير من الأحاديث النبوية، على أنها مناقضة للعقل، وأن المحدثين لم ينقدوها متنا، هو نفس موقف المعتزلة[٢].

وسيأتي في الصفحات الآتية بيان موقف المستشرقين من كثير من الأحاديث وتفنيد مزاعمهم، إن شاء الله، وعند ذلك يتبيَّن كيف أن تلك الشبه ليست إلا تكرار وإعادة لما قاله رووس المعتزلة.

اعتمادهم على الضعيف الشاذ:

لقد أخذ المستشرقون في كثير من الأحيان بالأخبار الضعيفة والواهية بل بالموضوعات لمؤازرة أفكارهم المتعصبة والحكم على الإسلام بأحكامهم الجائزة. واستعانوا بالشاذ والغريب وقدموه على المعروف المشهور. استعانوا بالشاذ، ولو كان متأخرا، أو كان من النوع الذي استغربه النقاد وأشاروا إلى نشوزه. تعمدوا ذلك، لأن هذا الشاذ هو الأداء الوحيد في إثارة الشك[٣].

نجد معظم المستشرقين ينقلون من الواقدي ليستدلوا به على مزاعمهم في

---

(١) موقف المعتزلة من السنة النبوية ٧٦ ـ ٧٧ والعقيدة والشريعة لجولدزيهر صـ٨٩ ـ ٩١.

(٢) راجع الفرق بين الفرق صـ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ٣١٩، وميزان الإعتدال ٤/ ٣٢٩ والفرق بين الفرق ٢٢٨، ١٨٠ والإلماع صـ٧ والسنة ومكانتها في التشريع صـ٢٠٣ وتأويل مختلف صـ٢١ وموقف المعتزلة من السنة صـ٧٨ ـ ١٠١.

(٣) تاريخ العرب والإسلام لجواد علي ١/ ٨ ـ ١١.

نقد السن ، متجاهلين تماما أن رواياته غير قابلة للاحتجاج بها عند المحدثين لكونه غير ثقة . يقول ابن خلكان ما معناه ، أن الأحاديث المروية عن طريق الواقدي غير قابلة للاحتجاج بها . ويقول الشافعي ما معناه : إن كتب الواقدي مليئة بالأكاذيب .

وبروفيسور مرجليوت وغيره من المستشرقين يعرفون حكم المحدثين في الواقدي وكتبه . ولكنهن يأخذون أدلتهم من كتبه ليوجهوا النقد الكاذب إلى السنة النبوية[١] . وأصبح (كتاب الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني من المراجع الأصلية لديهم ومن أكثر الكتب تأثيرا في الفكر التاريخي والدارسات الحديثية ، مع أن أبا الفرج الأصفهاني معروف عند علماء الجرح والتعديل بأنه كذاب يأتي بالغرائب والعجائب بلفظ حدثنا وأخبرنا .

وهكذا كتاب (ألف ليلة وليلة) نال عناية المستشرقين ، مع أن خطورة هذا الكتاب معروفة لدى علماء الإسلام الأمناء في تشويه تاريخنا الإسلامي[٢] .

اعتمادهم على المنهج المعكوس:

لقد أشار الدكتو جواد علي إلى أن كيتاني ، وهو من كبار المستشرقين الأوائل الذين كتبوا عن حياة الرسول ﷺ ، كان يعتمد منهجا معكوسا في البحث . وهو أنه كان يُبيّت فكرة مسبقة ، ثم يجيء إلى وقائع التاريخ لكي يستل منها ما يؤيِّد فكرته ويستبعد ما دون ذلك .

وهذا هو دأب معظم المستشرقين يبيتون فكرة ثم يستعينون بكل خبر يظفرون به ، ضعيفا كان أو شاذا أو موضوعا ، بل يقوون الضعيف ويعدونه حجة

---

(١) لمحات عن الحديث النبوي بالإنجليزية صـ٥٣ ـ ٥٤ ، GLIMPSES OF THE HADITH. PP.53-54

(٢) المستشرقون والتاريخ للدكتور عبد العظيم الديب ، مجلة البعث الإسلامي صـ١٤٧ ـ ١٤٨ .

ويبنون الحكم عليه[١].

ويعتبر المستشرق الفرنسي هنري لامنس مثلاً على الانحرافات المنهجية التي يمارسها كثير من المستشرقين.

يقول درمنغهم: من المؤسف حقا أن غالي بعض هؤلاء المتخصصين من أمثال ميورو مرجليوث ونولدكه وشبرنجر ودوزي وكيتاني ومارسين وغليوم وجولد زيهر وغودفروا وغيرهم، وفي النقد أحيانا، فلم تزل كتبهم عامل هدم على الخصوص. ومن المحزن ألا تزال النتائج التي انتهي إليها المستشرقون سلبية ناقصة... ومن داعي الأسف أن كان الأب لامنس الذي هو من أفضل المستشرقين المعاصرين من أشدهم تعصبا، وأنه شوّه كتبه الرائعة الدقيقة وأفسدها بكرهه للإسلام ونبي الإسلام. فعند هذا العالم اليسوعي: أن الحديث إذا وافق القرآن كان منقولا عن القرآن، فلا أدري كيف يمكن تأليف التاريخ إذا اقتضى تطابق الدليلين تهادمهما بحكم الضرورة بدلا من أن يؤيد أحدهما الآخر[٢].

استنادهم في نقد الحديث إلى الروايات في كتب السيرة والفقه:

من المعلوم عند علماء السنة أن هناك كتبا خاصة للأحاديث النبوية، اهتم مؤلفوها بجمعها وترتيبها حسب الشروط التي وضعوها لكتبهم. ومن أشهر تلك الكتب الصحاح الستة ومسند الإمام أحمد. وهم التزموا الشروط التي ذكروها في كتبهم.

وعلى هذا، فقد اكتسب كل من تلك الكتب المكانة التي كانت تستحقها من علماء المسلمين، فالبخاري أصح الكتب بعد كتاب الله ثم صحيح مسلم ثم الكتب الأخرى حسب درجاتها.

وهذه الكتب هي المصادر الأصلية لدراسة الأحاديث النبوية، مع العلم

---

(١) تاريخ العرب في الإسلام له/ ١/ ٩٥.
(٢) حياة محمد، المقدمة صـ٨، ١٠ ـ ١١.

بأن فيها ما لم يصل في الصحة إلى درجة عليا ومنها ما هو ضعيف شديد الضعف أو خفيفه وفي بعضها، مثل مسند الإمام أحمد ما وضعه العلماء في قائمة الموضوعات. وهذا كله معروف لدى المحدثين ومتداول بينهم علميا.

أما الكتب التي احتوت على الأقوال الفقهية أو الوقائع التاريخية، فإن مؤلفيها لم يكونوا محدثين، ولم يراعوا فيها شروط المحدثين لصحة الحديث كما أن الكتب التاريخية لا يهتم فيها مؤلفوها إلا بسرد الوقائع وترتيبها حسب الزمن دون أن ينظروا كثيرا إلى أسانيدهم ورواتها.

ولكن المستشرقين انتقوا موادهم لدراساتهم الحديثية من كتب السيرة النبوية والأقوال والروايات الموجودة في كتب التفسير والفقه.

فهذا روبسون يؤيّد لامنس في قوله: بأن الحديث والسيرة ليسا مصدرين متميزين[١] أعني أنه يميل إلى القول بأن كتب السيرة مصدر من مصادر الحديث النبوي.

والمستشرق شاخت، درس الأقوال الموجودة في موطأ الإمام مالك، وموطأ الإمام محمد الشيباني، وكتاب الأمّ للإمام الشافعي، وفرض النتيجة التي وصل إليها من دراسة الكتب المذكورة على كافة كتب الحديث، مع أنه يدرك تماما أن هناك فرقا جوهريا بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث[٢].

اتهامهم الصحابة والمحدثين بوضع الأحاديث:

يقول شاخت: بموت النبي ﷺ انتهى بالطبع التشريع الذي كان يقوم على التنزيل أو على حجية النبوة. وكان من الطبيعي أن يحاول الخلفاء الأول

---

(١) Ibn Ishaq's use of bull. John Ryland. Library. Vol. 38 No. 2.P.451. (استعمال إسحاق للإسناد).

(٢) The Origins. Chapter 4. PP. 163-175.

السير بالأمة الإسلامية على سنة منشئها . . . إلى أن قال : انتهى بهم الأمر إلى التوسع في تأويلها توسعا خرج بها عن معناها الأصلي ، وربما كان سببا في ظهور أحاديث جديدة .

وقال : ربما صحَّ تاريخيا ما تقوله الروايات من أن أبا بكر كان يحتذي حذو النبي ﷺ في هذا الأمر . بينما كان عمر أكثر ميلا إلى التعديل والتغيير(١) .

وقال : أما حركة المحدثين . . . في القرن الثاني ، فهي في الواقع نتيجة طبيعية لاستمرار حركة المعارضة للمدارس الفقهية القديمة ، والتي كانت متأثرة بالدين والأخلاق . والفكرة الرئيسية التي كانت عند المحدثين هي أن الأحاديث المأخوذة عن النبي ﷺ يجب أن تغلب على سُنن المدارس الفقهية . ولهذا الغرض اخترع المحدثون بيانات مفصلة أو أحاديث وادعوا أنها من مرئيات أو مسموعات أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته ، وأنها وصلت إلينا شفهيا بأسانيد غير منقطعة وعن طريق رواة موثوقين . ومن الصعوبة بمكان أن نعتبر أي حديث منها خاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية صحيحا موثوقا به(٢) .

وقال ميور : بعد أن توفي محمد (ﷺ) كانت الحرب هي الشغل الشاغل لأتباعه وكانت الفترات بين حرب وأخرى من أهم أسباب الكآبة والسآمة عند أولئك القوم . ورأوا أن الحديث عن الماضي هو العلاج الناجح للقضاء على البطالة .

ولم يكن لديهم شيء لهذا الغرض أحلى من أقوال وأفعال ذلك الشخص الذي جعل منهم قوما فاتحا للبلاد وأعطاهم مفاتيح خزائن الدين والدنيا فكان جُلُّ كلامهم يدور حول شخصية محمد . ومن هنا وجدت المواد التي ساعدت

---

(١) أصول الفقه لشاخت صـ٥٥ ـ ٥٦ وتعريف الشريعة الإسلامية له . صـ٣٤ .

(٢) An introduction to Islamic Law. Chap. 6. p.34.
وانظر كذلك الدراسات للدكتور الأعظمي صـ٤٤٢

على ازدهار (الحديث)[(١)] .

ادعاؤهم بأن الموضوعات اختلطت بالصحاح ولم يمكن التمييز بينها :

يقول جولد زيهر : ولا نستطيع أن نغزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها . بل هناك أحاديث عليها طابع القدم . وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو من عمل رجال الإسلام[(٢)] .

ويقول : اعترف كثير من الأتقياء، عند وفاتهم بلا تردد، عما لهم من فضل في وضع أحاديث كثيرة، وربما كانوا لا يرون في هذا أمرا لا يتفق والاستقامة متى كان الواضع يقصد إلى غايات طيبة[(٣)] .

ويقول : إن التوجيه الرسمي والنشاط الحكومي لوضع الأحاديث يرجع إلى فترة مبكرة جدا من تاريخ الإسلام . ونجد صداه في وصية معاوية للمغيرة، إن يشجب عليا وأتباعه ويبعدهم ولا يسمع لهم، كمصدر للأحاديث . والثناء الدائم على عثمان وأتباعه وأن يكون على صلة قريبة منهم والسماع إليهم، كمصدر للأحاديث .

ويقول : كانت هذه التوصية بمثابة منثور رسمي لوضع الأحاديث[(٤)] .

ويقول ميور وغليوم : إن الأحاديث الموضوعة اختلطت بالأحاديث الصحيحة اختلاطاً لم يمكن بعده التمييز بينها، وأن الآلاف بل آلاف الآلاف من الأحاديث التي راجت في أوقاتها لم يكن عليها مسح من الأصالة والصحة .

ويقول : ويمكننا أن نمثل بالبخاري الذي اختار أربعة آلاف حديث من

---

(١) تاريخ الحديث باللغة الأردية صـ١٥٦ مأخوذ من كتاب: حياة محمد لميورLife of Mohammed: Muir.

(٢) العقيدة والشريعة صـ٤١ .

(٣) المصدر نفسه صـ٤٦ .

(٤) الدراسات الإسلامية جـ٢ صـ٤٤ Muslim Studies Vol.2.PP.44.

ستمائة ألف حديث. وهذا دليل كاف على وجود عدد هائل من الأحاديث الموضوعة مختلطة بالأحاديث الصحيحة[١].

يقول جولدزيهر: إن الطريق الذي اختاره المحدثون الصالحون لمواجهة فتنة الوضع في الحديث إنه لطريق يثير الإعجاب في تاريخ الأدب. وذلك أنهم بدأوا يضعون الحديث ويدرجون في الأحاديث كلمات وجملا تشير إلى العذاب الشديد الذي ينتظر أولئك الوضاعين.

وقال: إن حديث: من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار والأحاديث الأخرى التي وردت في هذا المعنى كلها موضوعة وضعها المحدثون لمواجهة فتنة وضع الحديث[٢].

هذه النقول تعطي فكرة واضحة عما كان يحمل المستشرقون من التصور الإجرامي عن الصحابة ومن بعدهم من العلماء الأجلاَّء، كما أنه تفيد عن تغرّضهم ضد الإسلام في كل ما كتبوا عنه. فهم يتجاهلون الجهود العظيمة التي بذلت بواسطة الأئمة المحدثين للتمييز بين الصحيح والموضوع، حتى لم يبق حديث إلا وقد قيل فيه الرأي الواضح الصريح. عند الإطلاع على هذه الأقوال وأمثالها الكثيرة الموجودة في كتب المستشرقين، يجد القارىء المسلم نفسه أمام المزاعم الباطلة التالية:

١ ـ أن السنة أكاذيب وخرافات جمعها محمد ﷺ من عادات القوم وأضاف عليها من التعاليم الموجودة في التوراة والإنجيل.

٢ ـ أن الصحابة ومن جاؤا بعدهم من التابعين والأئمة المحدثين عصابة كذب وبهت وزور ودجل، ولم تكن عليهم مسحة من الصدق والشرف، فاختلقوا من الأكاذيب والأباطيل ما سوّلته لهم أنفسهم كما اختلقوا الأسانيد الصحاح

---

(١) لمحات من الحديث النبوي صـ٥٢. GLIMPSES OF THE HADITH PP.52.

(٢) دراسات إسلامية لجولدزيهر جـ٢ صـ١٣٢، ١٣٣. Muslim studies.V.2 Ch. 2p. 132,133.

وربطوا بعضها بالبعض ونسبوها إلى رسولهم ونبيهم الذي هو بنفسه مدعى النبوة ونزول الوحي زورا وبهتانا على الله .

٣ ـ وأن الأحاديث السارية السائرة في المجتمع الإسلامي، منذ أن بعث الرسول ﷺ، والأحاديث المجموعة في صحيحي البخاري ومسلم، والمجموعات الحديثية الأخرى إن هي إلا أكاذيب وأباطيل .

هذه هي الصورة التي تظهر أمام القارىء المسلم عندما يقرأ أقوال المستشرقين المذكورة وغيرها الكثيرة المنتشرة في كتبهم التي ألفوها ضد الإسلام .

فهل يا ترى يشك مسلم في سوء نوايا هؤلاء المستشرقين، وهل يحتاج مسلم عاقل إلى ردٍّ على هذه الأقوال التي تُنبىء بخبثهم ودناءتهم وعداوتهم الصريحة الواضحة للإسلام وكل ما يمت إليه بصلة .

المسلم يؤمن برسالة محمد ﷺ ويؤمن بالوظيفة الحقيقية له ﷺ . وهي أنه يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيِّبات ويحرِّم عليهم الخبائث .

كما أنه يعتقد في عدالة الصحابة . قال تعالى عنهم (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ويعتقد أن المحدثين كانوا أمناء هذه الأمة . عملوا المستحيلات لحفظ السنة النبوية . بعد هذا الإعتقاد الجازم الشائع في الأمة الإسلامية، لا أشكُّ في أن عقلاء المسلمين ومخلصيهم لدينهم سيلفظون هذه الإدعاءات ويحتقرونها احتقارا ليس بعده احتقار .

إن المحدثين اعترفوا بوجود فتنة الوضع في الأحاديث النبوية لأغراض وأهداف ذكرتها في الفصل الثالث من الباب الثاني .

ولكن الجهود التي بُذلت في سبيل القضاء على هذه الفتنة وتمييز الأكاذيب والأباطيل من الأحاديث الصحيحة، والأصول والقواعد التي روعيت في هذا الصدد، والدقة واليقظة والإنتباه والتجزية التي كانت دأب المحدثين، والأسفار المضنية ومتاعب التحقيق والتنقيح التي تحملها النقاد، كانت أعظم وأضخم بكثير من الفتنة ولا يوجد لها مثيل في عالم الثقافة، حتى اضطر بعض المستشرقين

ـ رغم أنفهم ـ أن يعترفوا بهذا كله، فلقد اعترف البروفيسور نيكولسون بقول ابن قتيبة: أن ليس لأمةٍ سنّة مثل سنّتنا[١].

١ ـ المحدثون اشترطوا في الراوي أن يكون قوي الذاكرة، صاحب الفهم الثاقب، ضابطا لكل ما يسمع ويروي.

٢ ـ وضعوا علم الجرح والتعديل.

٣ ـ اهتموا بأسماء الرجال، وبيَّنوا فيها حال كل راو، وأعلنوا أسماء الكذابين والوضاعين على رؤوس الأشهاد من دون أن يخافوا في الله لومة لائم.

٤ ـ نظروا في كل حديث بالدقة والعمق، وحللوا كل لفظ وكلمة وقارنوا بين الأحاديث.

٥ ـ أصلوا أصولا وقعدوا قواعد لإختيار الأسانيد والمتون.

٦ ـ جمعوا الموضوعات في مؤلفات خاصة.

٧ ـ ميَّزوا المدرجات في الأحاديث.

٨ ـ التزموا بهذه القواعد والأصول بكل شدة، وفي كل مرحلة من مراحل النقد، حتى أصبحت الأحاديث الصحيحة واضحة المعالم ناصعة الوجود، كما أن الموضوعات حُصرت ودُوِّنت في الكتب، حتى لا يغتر مغتر ولا يندس موضوع بين الصحاح[٢].

فإذا جاء مفترٍ بعد هذا وزعم كذبا وزورا أن الموضوعات اختلطت حتى أصبح من العسير التميز بينها وبين الصحاح، فهل نقول عنه إلا أنّه مصاب بالهستريا أو الجنون يهذي بما يجري على لسانه، أو أنه عار عن الحياء لا يبالي بما يقول عنه العالم، فيقول ما يحلو له، عداوةً للإسلام وأهله. وصدق رسول الله ﷺ حيث

(١) تاريخ تدوين حديث (بالأردية) صـ٧١ـ٧٢.

(٢) تاريخ تدوين حديث (بالأردية) صـ٨٤ـ٩٠.

قال: «إذا لم تستحِ فاصنع ماشئت»[١] . وهذا هو دأب المستشرقين كما رأينا.

بقي أن نقول كلمة عما زعمه المستشرق ميور:

أن الأحاديث وليدة المحادثات بين أصحاب محمد في فترات الحروب.

المستشرق ميور معرف بعدائه ضد الإسلام، وقد ردَّ عليه المسلمون، وليس هذا مجال منا قشته فيما قاله عن العرب وأصحاب الرسول ﷺ فإن التاريخ المسيحي نفسه شاهد عدل على عدالة المسلمين وجور الحكام المسيحين وانغماسهم في الفسق والفجور.

إن اهتمام أصحاب الرسول ﷺ بأقواله وأفعاله ـ وهم في ميادين الحرب ـ لدليل على حرصهم الشديد على حفظ السنة. وإن كان هذا الأمر ليس مؤيدا بالواقع، فإن الأصحاب الذين انشغلوا بالجهاد أكثرهم من الذين لم يرووا الأحاديث إلا نادرا، وكثير منهم من المقلين. وأما الذين اشتهروا بالرواية وحفظ الأحاديث وكتابتها لم يكونوا من المعروفين في ميادين الجهاد مثل أبي هريرة وابن عباس وعائشة وابن عمر وجابر وأنس وأبي سعيد الخدري (من المكثرين) ومثل علي بن أبي طالب وعمر الفاروق (من المتوسطين) وأبي بكر وعثمان (من المقلين) فإن هؤلاء لم يشتركوا في الحروب بعد وفاة الرسول ﷺ[٢].

أما قوله: إن البخاري اختار أربعة آلاف حديث من ستمائة ألف حديث، وهذا دليل كاف على وجود عدد هائل من الموضوعات مختلطة بالأحاديث الصحيحة.

فأقول: إن المحدثين درسوا هذا الموضوع وبيَّنوا سبب اختياره الأربعة آلاف حديث من بين الستمائة ألف حديث. وهو أن كل سند للحديث كان يعد عند المحدثين حديثا مستقلا قائما بذاته. فالحديث المروي بخمسائة سند،

(١) البخاري/ الأنبياء/ ٣٢٩٦.

(٢) تاريخ الحديث بالأردية صـ ١٥ ومابعدها.

يعتبر خمسمائة حديث وليس حديثا واحدا . فالبخاري مثلا اختار سندا واحدا من الخمسمائة سند ، على أنه حديث واحد . ويمكن أن يوضح بمثال آخر ، وهو أن أبا هريرة (مثلا) كان له ثمان مائة تلميذ ، فروى لهم حديثا سمعه منه كل منهم ، ثم رواه كل منهم بسنده إلى أبي هريرة ، فصار ثمانمائة حديث . بينما هو حديث واحد في واقع الأمر(١) .

أما قول جولد زيهر : إن حديث : «**إن من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»والأحاديث الأخرى التي وردت في هذا المعنى كلها موضوعة وضعها المحدثون لمواجهة الفتنة .

فالواقع أن زعم زيهر هذا موضوع شيق لعلماء النفس ، حتى يعرفوا مدى ما كان هذا اليهودي يُبطن في قلبه من الشر لهذا الدين العظيم . فإنه لم يستطع أن يقيم أي دليل على دعواه .

وقد رد عليه اسبرنجر وقال : لا يمكن أن يشك في صحة هذا الحديث لأنه ورد بطرق صحيحة ثابته . وكذلك الأحاديث الأخرى في معناه وردت بطرق كثيرة لا مجال للشبهة فيها(٢) .

والغريب أن زيهر نفسه اعترف بأن هذا الحديث وما في معناه مروي من ثمانين طريقاً ، وسند بعضها يصل إلى عثمان بن عفان وكبار الصحابة الآخرين(٣) .

---

(١) راجع تاريخ تدوين حديث (بالأردية) صـ٩٠ ـ ٩١ .

(٢) تاريخ تدوين حديث (بالأردية) صـ٩٣ مأخوذ من : JOURNAL OF GENERAL ASIATIC SOXIETY. BENGAL. 1860 CALCUTTA.

(٣) دراسات إسلامية له جـ٢ صـ١٣٢ ـ ١٣٣ .. Muslim studies v.2.P.132,133 وانظر لزاماً ما كتبته حول هذا الحديث وطرق روايته حيث بلغ حد التواتر ، في مدخل الكتاب تحت الرقم (٤) .

الباب الثالث / الفصل الثاني

مزاعم المنحرفين والردُّ عليها:

المنتسبون إلى الإسلام وإنكارهم للسنة .

الفتنة في شبه القارة الهندية الباكستانية .

الفتنة في البلاد العربية .

الفتنة في شبه القارة أقوى .

نشأة فكرة أهل القرآن .

دور شراغ علي في ترسيخ أسس الفكرة .

تأسيس جماعة أهل القرآن .

الإستعمار هو السبب لوجود الحركة .

الشُبَه التي أثارها أهل القرآن حول السنة .

الفِرَقُ الموجودة حاليا في باكستان .

علماء السنة يتصدُّون للفتنة .

بعض الكتب بالأردية التي كشفت عوار الفتنة .

المنتسبون إلى الإسلام وإنكارهم للسنة:

١ ـ إن فتنة إنكار السنة بين المنتسبين إلى الإسلام بدأت في القرن الثاني الهجري عن طريق الخوارج والمعتزلة.

الخوارج أثاروا هذه الفتنة، لأن السنة كانت تعرقل سيرهم نحو نشر الفساد في المجتمع الإسلامي، ولأن نظرياتهم المتطرفة لم تكن لتنتشر في المجتمع الإسلامي الذي كان مؤسسا على السنة المحمدية.

والمعتزلة أثاروا الفتنة: لأن الشُبَه التي وُجِدت في أذهان الكثير نتيجة لطغيان الفلسفة اليونانية والعجمية، أرادوا أن يزيلوها بأي طريق كان، قبل أن يفهموها جيدا، وقبل أن يستوعبوا في نظرياتها. وظنوا أن كل ما هو قادم من جهة الفلسفة موافق للعقل، وأنه يجب أن تكون العقائد الإسلامية وأصولها وفقا لتلك النظريات. فوجدوا السنة تمنعهم من هذا وتعرقل سيرهم. فأنكروها وشككوا في صحتها.

وقد ماتت الفتنتان بعد مدة أعني بنهاية القرن الثالث:

أ ـ لجهود المحدثين العملية التي أثبتت أنه لا مجال للشك في حجية السنة أو صحَّتها.

ب ـ وتصريحات القرآن الكريم التي أثبت بها أهل العلم أن الرسول ﷺ ليس مجرد ساعي بريد، بل هو شارح للقرآن الكريم ومبين للأحكام فيه.

جـ ـ ومن أجل تأويلات الفئتين المضحكة للقرآن الكريم، وانكشاف الحقيقة أمام عامة المسلمين أن القرآن إذا فُصِل عن السنة وبيانها، مُسخ الدين وشرائعه.

د ـ وليقظة ضمير الأمة الإسلامية الذي رفض فكرة التحرر عن طاعة الرسول ﷺ.

وقد ظلت الفتنة مقبورة، حتى أحياها من جديد أناس في البلدان العربية وأشخاص في شبه القارة الهندية.

أحياها في الهند:

السير سيد أحمد خان والمولوي شراغ علي. ثم حمل لواءها المولوي عبدالله جكر الوي ومن بعده المولوي أحمدالدين الأمر تسري ثم تقدم بها مولانا أسلم جيراج بوري.
وأخيرا تسلم رئاستها شودري غلام أحمد برويز الذي أوصلها إلى حافة الضلال(١).

وأثار هذه الفتنة في البلاد العربية:

توفيق صدقي، إذ نُشر له مقالان في مجلة المنار في العددين ٧، ١٢ من السنة التاسعة، أعلن فيهما رأيه تحت عنوان (الإسلام هو القرآن وحده) وأحمد أمين الذي حمل على السنة النبوية وانتقد أصول نقدها في كتابية: فجر الإسلام وضحى الإسلام. وإسماعيل أدهم في عام ١٣٥٣هـ.
ثم جاء أبو رية الذي تسلَّم اللواء ونشر نتيجة بحثه في كتابه: أضواء على السنة المحمدية.

والعجيب في الأمر، أن أسباب إحيائها من جديد، كانت نفس الأسباب التي دعت الخوارج والمعتزلة إلى إنكار السنة، أعني الإعجاب الشديد بالنظريات الأجنبية عن الإسلام ومحاولة صياغة الإسلام صياغة توافق تلك النظريات الدخلية.

وكان الاستشراق له دور عظيم في تكوينهم، كما تبين لنا مما ذكر عن المستشرقين وأهدافهم ووسائلهم لبث الشبهات حول السنة. ولذلك نجد أن مصادر هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام هي نفس المؤلفات التي أعدها المستشرقون

---

(١) راجع السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للداعية الكبير الدكتور السباعي رحمه الله، فإنه من أقدم من كتب في هذا، ومكانة السنة في الشريعة الإسلامية للشيخ المودودي رحمه الله بالأردية/ المقدمة.

لمحاربة السنة النبوية . فهم نقلوها إلى اللغات الإسلامية وزادوا عليها الأمثلة . وتباكوا أمام المسلمين وقالوا لهم إنكم إذا أردتم أن تصونوا الإسلام من الذل والهون فعليكم أن تقضوا على هذه الكتب التي تحتوي على ما يسمى بالسنَّة .

الفتنة في شبه القارة الهندية أقوى :

كما قلت آنفاً إنَّه ظهر في البلدان العربية أشخاص أثاروا الفتنة من وقت لآخر ولكنها أصبحت مؤامرة محبوكة في شبه القارة الهندية واتخذت طابع جماعة منظمة منذ أوائل هذا القرن .

نشأة فكرة أهل القرآن:

يقول شيخ الإسلام ثناء الله الأمرتسري : ما أشأم ذلك اليوم الذي ظهر فيه صوت عليكره المناوىء لجميع الأمة الإسلامية والداعي إلى الإعتماد على القرآن وحده في الدين ، والقائل بأن السنة لا تكون دليلا شرعيا .

وكان لهذا الصوت المشؤم تأثير عظيم على الحافظ محب الحق العظيم أبادي في مدينة بتنة بالهند . وعلى عبدالله جكرالوي في مدينة لاهور (باكستان)(١) .

وهذا الصوت هو صوت سيد أحمد خان : الذي ولد في دلهي عام ١٨١٧م وهلك عام ١٨٩٧م .

قال عنه صاحب نزهة الخواطر : كان سامحه الله قليل العمل لا يصلِّي ولا يصوم غالبا(٢) .

١ ـ بدأ أحمد خان بالتأويل في الغيبيات الواردة في أحاديث الرسول ﷺ(٣) .

٢ ـ ثم تدرج إلى إنكار السنة(٤) .

---

(١) مجلة أهل الحديث (بالأردية (صـ٣ عدد مارس ١٩٣٣م .

(٢) نزهة الخواطر جـ٨ صـ٣٠ .

(٣) مقالات جـ١ صـ١٢٨ .

(٤) مقالات جـ١ صـ٢٥٧ .

٣ ـ أنكر الأمور الخارقة للعادة، الواردة في السنة بحجة أنها مخالفة للقوانين الطبيعية والخلف غير وارد في القوانين الطبيعية[١].

٤ ـ أنكر أحاديث الجن[٢].

٥ ـ حاول التشكيك في السنة كلها، إذ قال: إن البُعد الزمني بين وفاة الرسول ﷺ وبين تدوين الأحاديث يفتح الباب على مصراعيه ليدخل إليها ما ليس منها[٣].

٦ ـ إنّ ما دُوِّن في مؤلفات الأحاديث، هي ألفاظ الرواة، وليس ما صدر من الرسول ﷺ[٤].

٧ ـ عاتب المحدثين على أنهم لم يفحصوا متون السنة مثل السند. وقال إن مساعي المحدثين لم تتجاوز توثيق الرواة أو جرحهم، بعد أن مضى على وفاتهم زمن طويل، ثم أعقب ذلك دور التحقيق عنهم. بحيث يكون هو العمدة في قبول الحديث ورده، فإن لم يكن هذا الأمر مستحيلا، فلا يخلو أن يكون في غاية الصعوبة[٥].

وعلى هذا المنوال جاء أحمد خان بشبه أخرى، وأثارها في كتبه ليخدع به عامة المسلمين وليجلب إلى تأييد قوله من في قلبه دغل أو دخل ضد الإسلام.

دور شراغ في ترسيخ أسس الفكرة:

وقد وجد أحمد خان في شخصية (المولوي شراغ على)[٦] أكبر من يدافع

(١) المصدر نفسه جـ١ صـ٣٢.
(٢) المصدر نفسه جـ١ صـ١٨١.
(٣) المصدر نفسه جـ١ صـ٢٣.
(٤) المصدر نفسه جـ١ صـ٤٩.
(٥) مقالات جـ١ صـ٤٩.
(٦) ولد سنة ١٨٤٤ وهلك في ١٥ يونيو ١٨٩٥م.

عن فكرته ويدعوا إليها. وهو الذي أوّل كلمة الجهاد وطعن في الأحاديث التي تحث على الجهاد[١].

وهو الذي قال: إن الأحاديث لم يصح منها إلا القليل، وجُلُّها فرضيات وأوهام للعلماء[٢].

وقال: إن معايير الصدق والأصول العقلية لا حاجة إليها لتمييز الحديث صحيحه من سقيمه، لأن الحديث في حَدِّ ذاته، شيء لا يمكن الإعتماد عليه[٣].

تأسيس جماعة أهل القرآن:

الأفكار التي نشرها السيد أحمد خان وشراغ علي من بعده، كان لها الدور البارز في تأسيس حركة أهل القرآن. فالذين جاؤا من بعدهما تبنّوا أفكارهما ودعوا الناس إليها.

ففي سنة ١٩٠٢م برز عبدالله الجكرالوي، وبدأ نشاطه الهدام لإنكار السنة كلها، وفي نفس الفترة ظهرت شخصية أخرى في شمال شرقي الهند ألا وهو محب الحق العظيم آبادي، وشارك مع عبدالله الجكرالوي في تأسيس الحركة.

الاستعمار هو السبب لوجود الحركة:

ولا يخفى على من لديه إلمام بمؤامرات الاستعمار الإنجليزي في البلدان الإسلامية، أنه كلما دخل بلدا إسلاميا سعى للتفريق بين المسلمين واتخذ جميع السُبل الممكنة لهذا الغرض. ومن سوء مما وجدت في البلدان الإسلامية الأخرى. ففيها وُجدت القاديانية التي ظهر للعالم كله سوء طويتها وهدفها الخفي وهو

(١) تحقيق الجهاد صـ١٨٥، ٢٢١

(٢) تحقيق الجهاد صـ١٢١.

(٣) أعظم الكلام جـ١ صـ٢٠.

التفريق بين المسلمين .

والبريلوية التي لم تكن إلا غرسا للاستعمار ، ولم تخلف أهدافها من الفتنة التي سبق ذكرها[١] .

ثم أوجد الاستعمار فرقة أهل القرآن ليشغل المسلمين بزرع الخلافات بينهم والأفكار الغربية عن الإسلام . وقد اختار الاستعمار منهم أفراداً وجد فيهم الإنحراف عن الدين والتحلل عن المثل العليا ، ليكونوا عملاء ينشرون هذه الأفكار بين المسلمين ويخدمون الأهداف المشبوهة للاستعمار .

ويمكن أن نمثل لهذا بالسير سيد أحمد خان الذي لقبه الإنجليز (بنجم الهند) ولقبوا نذير أحمد أحد أعضاء حركة أهل القرآن (بشمس العلماء) . وكذلك عبدالله جكرالوي وأمثاله الذين ربّاهم الانجليز لخدمة أهدافهم حظوا بحظوظ وافرة دنيويه من الإنجليز .

الشُبه التي أثارها أهل القرآن حول السنة:

أما الشُبه التي أثارها منكرو السنة في شبه القارة الهندية ، فإنها كلها مأخوذة من كتب المعتزلة والمستشرقين . وهي تدور حول :

١ ـ عدم كتابة الحديث في عصر الرسول ﷺ ، ولا في عصر الخلفاء الأربعة .

٢ ـ إن الصحابة أدركوا حقيقة نهي النبي ﷺ عن كتابة سننه لذلك نهوا عن كتابتها .

٣ ـ إن الأحاديث جُمعت أول مرة بعد مائة سنة من وفاة الرسول ﷺ . وقد فقدت تلك المجموعات ثم جمعت من أفواه الناس في القرن الثالث .

٤ ـ إن الأحاديث الموضوعة اختلطت بالأحاديت الصحيحة اختلاطا لا يمكن

---

(١) انظر كتابَي «القاديانية» و«البريلوية» للعلامة إحسان إلهي ظهير . صدرت طبعات كثيرة للكتاب الأول . وأما الثاني فقد صدر حديثا بمدينة الرياض .

بعده التميز بين الصحيح والموضوع.

٥ ـ إن المعايير التي اختارها المحدثون لنقد الحديث لم تكن كافية لمعرفة الصحيح من المغشوش، لأنها كلها تدور حول نقد السند ورجاله، أما المتن فلم يحظى باهتمام المحدثين[١].

هذه هي الشبه التي يثيرها منكرو السنة في أساليب مختلطة ويصوغونها في عبارات متنوعة في كل مكان.

وقد ردَّ عليها علماء السنة وألفوا عنها مؤلفات أشبعت الموضوع بحثا وتمحيصا وأثبتوا بأدلة واضحة وبراهين صريحة أن هذه الشبه ليست إلا نثر غبار في وجه الشمس وأنها لا تمت إلى الصدق والصحة بأية صلة.

وهذا بالإضافة إلى الكتب الجامعة التي صدرت في البلدان العربية ردا على هذه الشبه.

وسيأتي ذكر الكتب والمجلات التي اختصت بالرد على منكري السنة في البلاد الهندية. أما شبهة عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن. (وهي التي اختص هذا الباب بالردِّ عليها) فقد بذلت جهدي المتواضع للردِّ عليها في بداية الباب الثاني. وسوف أتطرَّق لأقوال المنتسبين إلى الإسلام حول هذه الشبهة. ومنهم أولئك الذين أثاروا هذه الفتنة في شبه القارة الهندية وعند ذلك أرد على أقوالهم حسب الحال إن شاء الله.

الفتنة في هذه الأيام:

يبدو أن زعماء الفتنة بعد وجود باكستان انحصروا إلى المدن الباكستانية

---

(١) راجع مكانة السنة في الشريعة الإسلامية للشيخ المودودي صـ٣٤٢ ومؤلفات منكري السنة: مقام حديث لغلام أحمد برويز وبلاغ الحق وشاهكار رسالة ودوإسلام لغلام جيلاني برق ومجلة إشاعة القرآن (جميع هذه الكتب بالأردية).

وجعلوا من مدينة لاهور بالذات مركزا لنشاطاتهم وحركاتهم، وإن كانت الفلول الخاسرة بقيت في الهند.

وفيما يلي بيان الفرق الموجودة حاليا في باكستان[(١)].

١ - فرقة أهل الذكر والقرآن:

يرأسها في الوقت الحاضر: محمد علي رسول لكوي. وهي البقية الباقية من أصل فرقة عبدالله الجكرالوي، مؤسس جماعة أهل القرآن، ولها مركز متعددة في مدن باكستان، ولها مجلة تصدر في لاهور باسم (بلاغ القرآن) تنقل أفكار الفرقة إلى أتباعهم في أنحاء باكستان.

٢ - فرقة الأمة المسلمة:

وضع أسسها الخواجة أحمدالدين في أمرتسر بالهند. ثم انتقلت الفرقة إلى لاهور بعد وجود باكستان ١٩٤٧م. وقد أصيبت بالخلاف بين أعضائها وكادت أن تنعدم، حتى شعر بعض أعضائها المخلصين في الآونة الأخيرة بضرورة إحياء الجماعة من جديد، فوضعوا الخطط اللازمة للعمل وأخذوا يتحركون من جديد. وتعتبر مجلة (فيض إسلام) ممثلة لوجهات نظر هذه الفئة. ولهم اجتماعات أسبوعية في مقرها الرئيسي بلاهور.

٣ - حركة تعمير البشرية(تحريك تعمير انسانيت):

فرقة حديثة العهد، إذ وُجدت قبل ثلاث أو أربع سنوات فقط. يرأسها

(١) انظر كتاب، فرقة أهل القرآن للشيخ خادم حسين. فقد بذل سعيا مشكورا لإبراز حقائق الفرق الموجودة حاليا في باكستان الداعية إلى إنكار السنة.

ويمولها المدعو/ عبدالخالق مالوه. ومن أنشط وأبرز أعضائها، القاضي كفاية الله الشاب المتحمِّس لهذه الدعوة، يجيد اللغات العربية والأردية والانجليزية كتابة، ويؤلف الكتب في تأييد الحركة والدعوة إليها. ومركز هذه الفتنة أيضا مدينة لاهور.

٤ - (فرقة طلوع إسلام):

أنشط فرق أهل القرآن الموجودة في هذه الأيام، وقد خف نشاطها من عهدها السابق بسبب فتوى الكفر التي أصدرها العلماء عن أفكار مؤسسها. قام بتأسيسها غلام أحمد برويز في الهند. ثم انتقل إلى باكستان بعد وجودها.
ولها فروع في كل مدينة من مدن باكستان. ولها فروع أيضا في المدن الأوروبية تتولى الدعوة إلى الأفكار التي يقدمها مؤسسها المدعو برويز المذكور.

ولها نفوذ في صفوف المثقفين، ولاسيما بين أولئك الذين يرغبون البقاء تحت الدوحة الإسلامية مع تلبية رغباتهم الجامحة!.

ولها مجلة ناطقة باسمها وهي مجلة (طلوع إسلام) تنشر أفكار الفئة منذ بضع وأربعين سنة. ومركزها الرئيسي: مدينة لاهور.

ويقال: إن أتباعها يبلغون بضعة ملايين شخص. وقد يكون هذا العدد مبالغا فيه. ويُعتبر برويز أكثر أهل القرآن كتابة وتأليفا. فقد تجاوزت مؤلفاته الثلاثين كتابا. وبعضها في ثلاث أو أربع مجلدات، بالإضافة إلى المقالات والرسائل الصغيرة التي صدرت له حتى الآن.

وفي سنة ١٩٦١م أجرى المسؤلون في المدرسة العربية الإسلامية بكراتشي استفتاء عاما، أرسلوه إلى العلماء في باكستان والهند وبلاد الشام والحجاز ذكروا فيه أفكار برويز، وطلبوا حكم الإسلام فيمن يحملها. فأفتى أكثر من ألف عالم بكفر صاحبها وخروجه عن الإسلام.

علماء السنة يتصدون للفتنة:

ولقد كان علماء السنة في المرصاد لهذه الفتنة الجديدة بين المسلمين في البلاد الهندية منذ أن وُجدت، فخطبوا في المساجد وبينوا للمسلمين حقيقة هذه الفئة ونشروا في الجرائد والمجلات وألفوا كتبا في الرد على هذه المزاعم.

ومن أشهر أولئك العلماء: الشيخ عبدالله البتالوي، الذي وقف مجلته: (إشاعة السنة) للرد على هذه الفئة. وهو الذي جمع الأفكار الشاذة لهذه الفئة. وأجرى استفتاءاً عاماً حولها، وطلب من العلماء بيان موقف الإسلام فيها، فأفتى العلماء بكفر عبدالله جكروالوي. ونشرت مجلة إشاعة السنة عشرات التوقيعات لعلماء الإسلام الذين صادقوا على الفتوى المذكورة.

والشيخ ثناء الله الأمرتسري رحمه الله الذي نشر عشرات المقالات في (مجلة أهل الحديث) الصادرة في أمرتسر رداً على هذه الفئة وأفكارها.

وفيما يلي ذكر بعض المجلات والكتب (بالأردية) التي تصدت للفتنة وكشف عوارها:

١ - مكانة الحديث في الأحكام الشرعية للشيخ محمد إسماعيل السلفي.
٢ - مكانة السنة في الشريعة الإسلامية للشيخ أبو الأعلى المودودي.
٣ - تفهيم الإسلام للشيخ مسعود أحمد.
٤ - حجية الحديث واتباع الرسول للشيخ ثناء الله الأمرتسري.
٥ - حجية الحديث للشيخ محمد ادريس الكاندهلوي.
٦ - نصرة الحديث للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.
٧ - تدوين الحديث للشيخ مناظر أحسن جيلاني.
٨ - تاريخ تدوين الحديث للدكتور محمد زبير الصديقي.
٩ - مظاهر وخلفيات فتنة إنكار الحديث للشيخ افتخار أحمد.

١٠ ـ إنكار السنة فتنة ومؤامرة   بروفيسور محمد عرفان .
١١ ـ القول الفيصل   ماهر القادري .
١٢ ـ القرآن والحديث   للشيخ محمد طيب .
١٣ ـ نظرة عابرة على فتنة إنكار الحديث   للشيخ احتشام الحق آسيا آبادي .
١٤ ـ حديث الرسول ﷺ في ميزان القرآن   للشيخ محمد طيب .
١٥ ـ نتائج إنكار السنة   للشيخ محمد سرفراز خان .
١٦ ـ إنكار السنة ، حق أو باطل   للشيخ صفي الرحمن الأعظمي .
١٧ ـ ترجمة معاني القرآن الكريم   للشيخ ثناء الله الأمرتسري .
١٨ ـ مجلة أهل الحديث ، أمرتسر   للشيخ ثناء الله الأمرتسري .
١٩ ـ مجلة الإعتصام ، لاهور   للشيخ عطاء الله حنيف .
٢٠ ـ مجلة إشاعة السنة   للشيخ عبدالله البتالوي .

******
****

الباب الثالث

الفصل الأول / الفصل الثاني

مزاعم المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن:

المستشرق نيكولاس وزعمه الباطل .
السير وليم ميور وإدعاءاته .
المستشرق اسبرنجر وأقاويله .
جولد زيهر ووجهة نظره الخاطئة .
المستشرق الإيطالي كايتاني ورأيه .
شاخت وأكاذيبه .
كلام أحمد أمين عن نقد المتن .
كلام أبي رية عن نقد المتن .
أحمد زكي أبو شادي وافتراؤه .
إسماعيل أدهم وافتراؤه .
السير سيد أحمد خان ورأيه في نقد المتن .
شراغ علي ورأيه .
القاضي محمد شفيع وأفكاره .
الرد على زيهر وكايتاني وشاخت .
الرد على أحمد أمين .
الرد على أبي رية وأبي شادي إسماعيل أدهم .

مزاعم المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن

لعلِّي لا أغالي إذا قلت: إن المباحث التي تطرقت لها في مبحث نقد المتن عند بداية الباب الثالث، فيها الكفاية لإبراز مدى اهتمام المحدثين بنقد المتن. فقد أثبت هناك أن المضمون هو الذي كان يعني الأئمة النقاد من المحدثين. وقد وفيت الموضوع حقه حسب قدرتي وتطرقت لكل جزئية من الموضوع، بالإضافة إلى ما جئت به في المقصد الخامس من المدخل وهو بيان الخطوات التي سار عليها النقاد في النقد الحديث، فقد ذكرت فيه أن المحدثين اعتنوا بدراسة حال المروي تماما كما اعتنوا بدراسة حال الراوي. ولذلك حديثي عن شبهات المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن يكون لبيان أبرز المستشرقين ومنكري السنة من المنتسبين إلى الإسلام وكشف تواطئهم على الكذب ونقل هذه الشبه، بعضهم من البعض، من دون أن يراعوا الأمانة العلمية أو يراجعوا أنفسهم عند الإطلاع على الردود الدامغة من علماء السنة.

ثم أتطرق بحول الله وقوته لنماذج من الأحاديث التي زعموا نقدها متنا مع بيان جهلهم أو تجاهلهم للحقيقة، حتى يمكن للقارىء أن يقيس عليها الأحاديث الأخرى التي لا يسع المقام لذكرها كلها. ويتيقن في نفسه أن الإناء لا يترشح إلا بما فيه. فالكذاب والمخدوع لا يرجى منه إلا الكذب والخداع والزور والبهتان. فلننظر جميعا ماذا زعم المستشرقون عن نقد المتن.

١ - يقول نيكولاس، بي، أغنائدس: NICOLAS P. AGHNIDES

في كتابه (النظريات المحمدية في الإقتصاد) باللغة الإنجليزية: إن المحدثين تجاهلوا تماما المحتوى، وأصبح جُلّ اهتمامهم باتصال السند إلى الرسول ﷺ، فالحديث الذي سنده متصل يعتبر صحيحا[1].

---

(١) انظر لمحات عن الحديث النبوي صـ٤٩، ٥٠ GLIMPSES OF THE HADITH.P.49,50.

قلت: هذا بعيد عن الصدق وخلاف للواقع: لأن نقد المحدثين شمل السند والمتن. وهذا هو المعقول، لأن كل حديث يشمل السند والمتن فكيف يعقل أن النصف يختبر والنصف الثاني لا يُنظر فيه. لا شك أن الجزء الأول كان ينظر إليه أولا، لأن السند إذا كان صحيحا، ولا يخاف من أحد رجاله الوضع في الحديث أو الكذب، فبطبيعة الحال يكون المتن صحيحا لأنه لو لم يكن صحيحا لما تحمل الراوي الثقة وزر رواية الأكاذيب. فالواقع أن كل راو نظر في السند نظر في المتن وتأكد من صحته قبل أن يرويه فتم النظر في المتن مرات عديدة قبل أن يدون في الكتب.

٢ - **ويقول السير وليم ميور، في كتابه**: (حياة محمد) بالإنجليزية لقد اتضحت لنا طرق النقد التي اتخذها المحدثون، والشدة التي جعلوها نصب أعينهم حتى أسقطوا ٩٩٪ من الأحاديث. ولكن الأوروبيين ينخدعون إذا ظنوا أن هذا النوع من النقد - رغم ما فيه من الشدة - كان كافيا لمعرفة حقيقة الأحاديث. إنهم كان يكفيهم لصحة الحديث أن يكون رواته عدولا مع اتصال السند إلى صحابي ولو كان المضمون يستبعده العقل. إنهم لم يخوضوا غمار النقد بحرية وشمول. بل أصبحوا متمسكين بتلك القاعدة الوحيدة، ولم يجرؤا على نقد الحديث بناء على الشهادات الداخلية[١].

ولا يخفى على من لديه إلمام بعلوم الحديث أن كلامه هذا دليل واضح على أنه لم يعرف من دراية الحديث شيئا، أو أنه تجاهل لإشباع هواه من التشكيك في السنة النبوية وليت لديه ولدي أتباعه عقولا منصفة حتى أُخبرهم أن الأصول الحديثية التي تعود إلى دراية الحديث أوصلها المحدثون إلى مائة وزيادة.

إن المحدثين راعوا في نقدهم للأحاديث تلك القواعد، بالإضافة إلى فحص السند، فإذا وجدوا الحديث مطابقا لتلك القواعد كلها قالوا عنه إنه صحيح،

(١) تاريخ الحديث باللغة الأردية صـ١٥٩ نقلاً من كتاب LIFE OF MOHAMMED.

وإن اختل شرط من الشروط حكموا عليه بما اصطلح عليه المحدثون لبيان حاله من الضعف أو الوضع أو غيرهما .

٣ ـ **ويقول الدكتور اسبرنجر** : (الأصول والقواعد التي راعها البخاري لا يمكن أن يسمى نقداً . إنه كان ينظر إلى سلسلة الرواة فقط ، فإن لم تكن منقطعة ، نظر في أحوال الرواة وسلوكهم) .

يقول : وكان له قاعدة أخرى وهي أنه كان يرد كل حديث لم يكن يوافق آراءه المتعصبة . فردُّه للأحاديث لا يعني أبدا أنه حديث غير صحيح . ولكنه يتميز بأنه لم يكن يقلد مذهبا معينا في الفقه ، بل كان يعتمد فقط على صحة الأحاديث المزعومة وعلى عدالة الرواة[١] .

وقد تجاهل اسبرنجر أصول الدراية التي كان المحدثون يلتزمونها . والإمام البخاري من أخص المحدثين الذين راعوا هذا الجانب في نقد الحديث واختياره قبل أن يدخله في الصحيح . وهو لم يقصد استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة . وهذا معروف عند طلبة علم الحديث .

قال الحافظ الحازمي : وأما البخاري فلم يلتزم أن يُخرّج كل ما صح عنده من الحديث ، إنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا ، وما تركت من الصحيح أكثر[٢] .

وقال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح . وتركت من الصحاح مخافة الطول[٣] .

٤ ـ **وقال جولد زيهر** : ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا ، التي تجد لها مجالا كبيرا في النظر في تلك الأحاديث التي

---

(١) تاريخ الحديث باللغة الأردية ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) شروط الأئمة الخمسة صـ٤٧ .

(٣) تدريب الراوي صـ٤٧ وفتح المغيث جـ١ صـ١٧ .

اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنا[١].

٥ ـ ولعل أسبق من تصدى للإضافة في هذا الأمر، هو المستشرق الإيطالي (كايتاني) فقد عقد فصلا في الجزء الأول من كتابه (الحوليات الإسلامية) عنوانه (ملاحظات نقدية عن القيمة التاريخية لأقدم ما روي من السنة عن شئون الرسول).

وفيه قال: كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي: ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة، والمتن نفسه.

وقال: لكن إذا كان الإسناد كامل النظام محتويا أسماء حسنة، أُستبعد كل اشتباه وسوء ظن.

وقال: سبق أن قلنا: إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقاراً لمشهوري الصحبة وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي.. إذا كان الإسناد من الصحابي في النهاية حتى مؤلف المجموع الحديثي (بخاري ومسلم مثلا) كان الأساس قويا، وصار نص السنة قسما من النص الالهي، ولهذا لا يناقش، فإن كان الإسناد على غير نظام كان النص تقريبا كذلك، ولا يمكن اعتباره موثوقا به، ولذا فأيّ امتحان له غير مفيد من هذا الارتباك الغريب، ومن ذلك الخلط بين الإنساني يعني به السند ـ والإلهي ـ يريد به السنة المروية نشأت كل الأغلاط في السنة الإسلامية[٢].

---

(١) العقيدة والشريعة صـ٤١، ٤٢.

(٢) راجع تعليق الخولي علي أصول الفقه لشاخت صـ٦٥ ـ ٦٧ مأخوذ من كتاب: الحوليات الإسلامية لكايتاني ANNALI DELL'S ISLAM

٦ ـ **وقال شاخت** : وتخلصوا من المتناقضات التي ظهرت بالطبع في الحديث أكثر من ظهورها في القرآن بنفس الوسيلة التي اتبعوها في التخلص من المتناقضات التي وردت في القرآن . وكذلك بواسطة نقد الإسناد . ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا انقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه[١] .

مزاعم المنتسبين إلى الإسلام حول نقد المتن :

ومن المؤسف أن جماعة من المثقفين المسلمين نقلوا هذه الآراء عن أساتذتهم المستشرقين وتحمسوا لإذاعتها في بحوثهم ودراساتهم . وفي طليعة هؤلاء :

١ ـ **أحمد أمين** : فقد تحدث في كتابه (فجر الإسلام) عن الحديث والسنة ومزج السم بالدسم وخلط الحق بالباطل ، وحرّف حقائق الإسلام الثابتة وتحامل على جماعة من كبار الصحابة والتابعين .

وقال عند الكلام عن نقد المتن : وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها . ولكنهم (والحق يقال) عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيل فيها ، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه ، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي ، أو أن الحديث أشبه بشروطه وقيوده بمتون الفقه ، ولن تظفر منهم في هذا الباب بعُشر من معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم ، حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنّها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال[٢] .

وقال أيضا : وفي الحق إن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الداخلي . . .

---

(١) انظر أصول الفقه لشاخت صـ٦٣ ـ ٦٤ .

(٢) فجر الإسلام صـ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

ثم قال: ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث: هل ينطبق على الواقع أم لا[(١)].

٢ ـ وهذا أبو رية، يقول في أول كتابه:

وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل فترى المتقدمين منهم، وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث ـ على قدر الوسع ـ في تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحا في نفسه أو غير صحيح، ومعقولا أو غير معقول، ذلك بأنهم وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء[(٢)].

٣ ـ ويقول أحمد زكي أبو شادي:

وهذه سنن ماجه والبخاري، بل وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل ولا نرضى نسبتها إلى الرسول، وأغلبها يدعوا إلى السخرية بالإسلام والمسلمين وبالنبي الأعظم والعياذ بالله[(٣)].

٤ ـ ويقول إسماعيل أدهم:

الأحاديث الموجودة في الصحيحين ليست ثابتة الأصول والدعائم بل هي مشكوك فيها ويغلب عليها صفة الوضع[(٤)].

وهذا هو شأن منكري السنة في القارة الهندية: ولا غرابة، فهؤلاء الأعداء للسنة النبوية ينهلون من منهل واحد ويصدرون من مصدر واحد.

٥ ـ فهذا السير السيد أحمد خان يعاتب المحدثين على تقصيرهم عدم

(١) ضحى الإسلام جـ٢ صـ١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) الأضواء على السنة المحمدية صـ١٧.
(٣) كتاب ثورة الإسلام له / ص/ ٤٤.
(٤) انظر السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي رحمه الله / ص/ ٢١٣.

تمحيصهم للمتون مثل الأسانيد[١] .

٦ ـ **ويقول شراغ علي** : إن الأحاديث لم يصح منها إلا القليل، بل جُلُّها فرضيات وأوهام للعلماء أو أنها دلائل قياسية واجتماعية[٢] .

ويقول : مهما قوي سند الحديث، لا يمكن الاعتماد عليه[٣] .

٧ ـ **وقال القاضي محمد شفيع** : كثير من الأحاديث يشبه الأدب الجنسي[٤] .

وليس الغرض استيعاب أسماء جميع المستشرقين وأتباعهم من المنتسبي إلى الإسلام وسرد أقوالهم، فإنها كثيرة ومتنوعة الأسلوب . وإنما المقصود هو بيان الدسيسة التي راجت بين أعداء الإسلام واتفاقهم على نشرها وإذاعتها في كتبهم لإغواء المثقفين العصريين من المسلمين .

الرد على زيهر وكايتاني وشاخت:

وأقول ردًّا على ما زعمه جولد زيهر وكايتاني وشاخت (وإن كان فيما ذكرته حتى الآن كفاية) .

١ ـ إن المحدثين أعطوا ألقابا اصطلاحية للأحاديث، هي صفات خاصة بالمتن دون السند، مثل الحديث الشاذ والمقلوب، والمضطرب ومدرج المتن والمحرف والمصحف ونحوها من الاصطلاحات . (راجع مبحث العلة في المتن في الباب الثالث فهناك بحث لهذا الموضوع) .

٢ ـ المحدثون وضعوا قواعد لنقد المتن، تصل من الحرية العقلية إلى حد

---

(١) مقالات جـ١ صـ٢٣ .

(٢) تحقيق الجهاد صـ١٢١ .

(٣) أعظم الكلام جـ١ صـ٢٠ .

(٤) انظر مكانة السنة التشريعة للشيخ المودودي (بالأردية) ص/ ٣٧٨ وما بعدها .

بعيد. وأحيانا روعيت فيها اعتبارات عقلية صرفة، وحينا معان أدبية فنية.

وحيناً تعتمد هذه القواعد على مقررات شرعية فقد قالوا:

أ ـ كل خبر يناقض صريح العقل حيث لا تأويل فهو باطل.

ب ـ من المعاني الفنية أن المحدثين اعتبروا ركاكة لفظ الحديث أو ركاكة معناه سببا لنقده.

جـ ـ ومن الإعتبارات الدينية، أن عدّوا من علامات الوضع: مخالفة القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي[1].

٣ ـ نقدوا المتون بالفعل مطلقا على الأصول النظرية السابقة التي قرروها. وقد مرت أمثلة كثيرة فيما مضى من المباحث.

أفيقول كايتاني بعد هذا: إن المحدثين لم يجرؤا على الاندفاع في النقد إلى ما وراء السند. أو يقول شاخت: إنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للسند؟

٤ ـ ولئن كان أصحاب علم الحديث دراية قد أصابوا من نقد المتن، ووضعوا قواعده فليس عندهم وحدهم يلتمس نقد المتن، بل إن ذلك يكثر عند النظر في محتويات الحديث ومشتملات متنه. وهذا عمل العلم الثاني من علوم الحديث، وهو علم الحديث رواية، الذي يصون عن الخطأ في نقل ما أُضيف إلى النبي ﷺ ويبين كيفية الاقتداء به في أفعاله.

٥ ـ على أنه يجب قبل الحكم على المتن أن يلاحظ ما يأتي:

أ ـ إن نقد السند خطوة أولى بطبيعتها، إذ ليس للشهادة قيمة إلا إذا كان الشاهد ثقة، والرواية والشهادة صِنوان في هذا. فإذا ما توفر مثل عناية القوم بنقد السند ودقة ما اشترطوه في الراوي من ضبط ويقظة، وصلاح وبراءة من الهوى، فقد صارت الحاجة إلى نقد المتن قليلة بطبيعتها. (راجع ما كتبته

---

(١) شرح النخبة صـ١٢٦، ١٢٧.

عن أن نقد السند هو الأهم) ولعلنا لا نجد متنا خليقا بالثقة، إلا وسنده أخلق بذلك.

ب ـ إنّ ما يمس الأمور الدينية لا يرجع في نقده إلى أساليب التجربة والتحليل، لأن طبيعته لا تقبل ذلك ولا يُمكّن منه. فهو يمس أمورا غير مادية، وقد ينتهي إلى غيبي وغير منظور. وإن رجع النقد فيه إلى اعتبارات نظرية محضة، فهي غير محدودة. ولا يقف الخلاف فيها عند حد، ولا يهون الاتفاق عليها. بل إنها لا تنضبط انضباط نقد السند والأصول التي نيط بها. فوجب لذلك أن يكون نقد المتن ثانوي المركز بعد نقد السند[١].

جـ ـ ثم إن نقد المتن من كل واحد. إنما يقبل ذلك ممن تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه. وصار له فيها مَلَكَة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعوا إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه[٢].

يقول الشيخ المودودي رحمه الله: يجب أن لا يغرب عن بال أحد أن الدراية المرعية في نقد الحديث إنما هي دراية الذين قضوا أعمارهم في فهم القرآن والسنة ودراسة الفقه الإسلامي، فأصبحوا لممارسة طويلة كالجوهري الذي أصبحت لديه البصيرة في معرفة الخالص من المغشوش... إننا لا نستطيع أن نمنع أحدا من استعمال عقله أو أن نضع الأقفال على لسان أحد، ولكن الأمة الإسلامية لا يمكن أن توفق الجهلة في العلوم الإسلامية على قبول حديث أو رفض الآخر، حسب المعايير الأجنبية التي استوردوها من

---

(١) راجع تعليق الخولي على أصول الفقه لشاخت صـ٧٩.
(٢) المنار المنيف/ ٤٤.

عند أعدائنا[١].

الرد على أحمد أمين:

إذا رجعنا إلى ما ذكره أحمد أمين في كتابيه الفجر والضحى، تبين لنا أنه:

١ ـ نقد القواعد والأصول التي وضعها المحدثون لنقد الحديث.

٢ ـ نقد حديثين وردا في صحيح البخاري.

أما الرد على نقده للحديثين فقد استوفاه بحثا ومناقشة عدد من العلماء الذين تكلموا على الأحاديث التي تعرض لها المستشرقون وأتباعهم فلا حاجة لإعادة الكلام[٢].

وأما نقده للأصول النقدية لدى المحدثين، فأقول، وبالله التوفيق:

١ ـ إن المحدثين من شدة اهتمامهم بنقد المتن، وضعوا ثماني علامات لنقد المتن، بينما وضعوا أربعا فقط لنقد السند[٣].

٢ ـ قالوا: إنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن. وإن السند، قد يكون صحيحا دون المتن، لما فيه من شذوذ أو علَّة[٤].

٣ ـ قالوا: لا يمكن الاعتماد على النظر في المتن وحده. وقد حاول بعض المتغرضين أن يرفضوا المتون الصحيحة لمجرد استدلالهم بأهوائهم[٥].

٤ ـ القرارات التي اتخذها النقاد حول الرواة وعدم قبول رواياتهم لم تكن نتيجة النظر في أحوالهم الشخصية الفردية، وإنما كانت نتيجة بعيدة المدى

---

(١) مكانة السنة التشريعة (بالأردية) صـ٥٩، ٦٠.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للداعية الكبير الدكتور السباعي رحمه الله من صـ٢٧٩ إلى صـ٢٨٩.

(٣) انظر الباعث الحثيث صـ٩ والمنار المنيف صـ١٢٠ والتدريب صـ١٨٠.

(٤) راجع علوم الحديث صـ٣٥، ٩٢.

(٥) راجع دراسات في الحديث النبوي صـ٤٥٦.

وعميقة الجذور للنظر في المتون الغريبة التي رويت بواسطتهم[(١)].

وأما القواعد التي ذكرها أحمد أمين زعما منه أن المحدثين لم يراعوها فهي نتيجة لجهلة بالأصول التي ذكرها المحدثون، أو أنه تجاهل منه بالحقائق[(٢)]، وفيما يلي بيانه:

قال أحمد أمين:

يجب النظر، هل يتفق ما نُسب إلى النبي ﷺ مع الظروف التي قيل فيها.

قلت: هذه علامة من علامات الوضع في المتن. وقد اشتهر مثالا لهذا، حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، وأن المحدثين لم يقبلوه لوجود شهادة فيه على لسان سعد بن معاذ وقد مات قبل خيبر بسنتين. وكتابة معاوية بن أبي سفيان وهو لم يسلم إلا زمن الفتح.

وقد بزق عليه ابن تيمية، وقال: هذا كذب من عدة أوجه. ذكرها ابن القيم[(٣)].

وقال: وهل الحوادث التاريخية تؤيده؟

قلت: وهذا أيضا مردود بنفس الكلام الذي مَرّ بنا الآن. فهو عند المحدثين علامة من علامات الوضع في المتن.

وقال: ويجب النظر أيضا. هل هذا الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا دخل تحت الركاكة اللفظية. وضابطه، كما قال ابن حجر: المدار في

---

(١) انظر مقدمة مسلم صـ٧ وعلوم الحديث صـ٩٥.

(٢) انظر تاريخ تدوين حديث (بالأردية) صـ٨٤ - ٩٠ والمنار المنيف برمّته. وانظر لزاماً ما كتبته عن علامات الوضع في المتن (الفصل الثالث من الباب الثاني).

(٣) راجع المنار المنيف صـ٣٧ - ٣٨ والإعلان بالتوبيخ صـ١٠ والفصل الثالث من الباب الثاني من هذه الرسالة.

الركاكة على ركاكة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركاكة اللفظ، لأن الدين كله محاسن، والركاكة ترجع إلى الرداءة، أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظ بغير فصيح[١].

وقال: ويجب النظر أيضا: هل الحديث أشبه بشروطه وقيوده بمتون الفقه.

قلت: لقد اشترط المحدثون لصحة الحديث أن لا يكون المروي موافقا لمذهب الراوي المتعصب. وقد ردوا أحاديث كثيرة في العقائد لأنها مذاهب الرواة. وكذلك ردوا أحاديث كثيرة في الفقه لنفس السبب. مثل حديث المضمضة والاستنشاق ثلاثا للجنب فريضة، ومثل إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة[٢].

الرد على أبي ريّة:

وأما قول أبي رية: إن المحدثين وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء[٣].

وقول أحمد زكي أبي شادي: إن كُتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل[٤].

وقول الآخرين أمثالهما من أذناب المستشرقين وتلاميذهم.

فقد قلت في المقصد الخامس من التمهيد: إن المحدثين لم يخطوا خطوة في مسائل النقد إلا وكان العقل مسايراً لهم ومؤيداً لقواعدهم النقدية، فقد راعوا

(١) الباعث الحثيث صـ٩٠.
(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة جـ٢ صـ٦٧.
(٣) الأضواء على السنة المحمدية صـ١٧.
(٤) كتاب ثورة الإسلام صـ٤٤.

العقل عندما سمعوا الأحاديث، وراعوه عندما حدّثوا بها، وعندما حكموا على الرواة بالتوثيق والتضعيف، وكذلك عندما حكموا على الأحاديث.

وقلت: نقلا عن المعلمي: إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن عند السماع وعند التحديث وعند الحكم على الرواة وعند الحكم على الأحاديث[١].

وأبو ريَّة بنفسه ذكر تحت عنوان: (هل يمكن معرفة الموضوع) أن المحدثين ذكروا أمورا كلية يعرف بها أن الحديث موضوع. فذكر جميع ما يتعلق بالمعنى، نقلا عن المحدثين[٢] ونقل كلام ابن القيم حول الضوابط التي يمكن بمراعاتها معرفة الحديث الوضوع.

كما نقل كلام ابن دقيق العيد: أن المحدثين كثيرا ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث[٣].

وقد جمع المحدثون الأخبار التي يردها العقل الصريح وما يقرب منها، في كتب الموضوعات، وما ذكر فيها من الأحاديث فلن تجد لها أسانيد متصلة إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث. رجل أو أكثر[٤].

فإن قال أبو رية وجماعته: إن مصححي الأحاديث لم يراعوا ذلك.

قلت: المتثبتون كالبخاري ومسلم راعوا ذلك. وإن كان في كل منهما أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ. ومرجع ذلك، إمَّا إلى اختلاف النظر، وإما إلى اصطلاح لهما يغفل عنه المنتقد، وإما إلى الخطأ الذي لا ينجو منه بشر. وقد انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فهل يقال لأجل ذلك أنهما لم يراعيا

(١) راجع المقصد الخامس من المدخل من هذه الرسالة والأنوار الكاشفة صـ٦، ٧.
(٢) الأضواء صـ١٤٠.
(٣) المصدر نفسه صـ١٤١، ١٤٢.
(٤) الأنوار الكاشفة صـ٩، ١٠.

هذا أيضا[١].

ثم إن انتفاء الموانع الظاهرة كمناقضة العقل الصريح ونحوه إنما يفيد إمكان الصحة، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في السند. فإن كان موثق الرجال ظاهر الاتصال قيل: صحيح الإسناد. ثم يبقي احتمال العلة القادحة بما فيه من الشذوذ الضار والتفرد الذي لا يحتمل. والنظر في ذلك لا يقوم به إلا من كان له فهم ثاقب وحفظ واسع ومعرفة تامة بالأسانيد والمتون وأحوال الرواة. وهذه درجة لا تنال ـ كما قال المعلمي ـ بمجهود أبي رية ولا بأضعاف أضعافه[٢].

نماذج من الأحاديث التي انتقدوها ـ على زعمهم ـ متنا

تعرض جولد زيهر، في مبحث تطور الفقه، من كتابه: (العقيدة والشريعة في الإسلام) لوجهات نظر المحدثين في النقد، وقال: إنها ليست كوجهات النظر عندنا، التي نجد لها مجالا كبيرا في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها. وفي هذا الصدد ذكر أحاديث؛

١ ـ منها: حديث « **إنما الأعمال بالنيات** ». وقال: قد ارتفع شأن هذا الحديث إلى أن صار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية.

وقال: وهو حديث متأخر، ظهر (صدى) لاقتناع المؤمنين بذلك، وعلامة على قيمة أعمالهم الدينية.

٢ ـ وكذلك حديث: « **لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل، حتى أحبه، فإذا أحببته، كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها** »

قال: وليس هذا فيما يظهر (يعني حسب ظاهره) موضوعا. بل إنه متفق

---

(١) الأنوار للمعلمي صـ٩.
(٢) راجع المصدر نفسه صـ١١ ـ ١٢.

عليه من كبار العلماء حيث يوجد في الأربعين حديث . وذلك هو الحديث القدسي .

وقد هاجم الأحاديث بصفة عامة ، وزعم مكابرا أنها مجموعات لأقاويل المتقدمين والمتأخرين حسب ما اقتضت ظروف الإسلام في عصور مختلفة .

ثم قال : وكل الأحاديث يرجعها أصحابها إلى الرسول بواسطة سلسلة متصلة إلى الصحابي .

والنقدة المسلمون أنفسهم ، لم يحتاجوا إلى استعمال كثير من الذكاء لكي يستشفوا ، أساس هذه الاختلافات ، التي لا تتفق وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار ، التي تستدعي النظر والتفكير ، أو تلك التهم الموجهة إلى صحة قسم كبير من الحديث عند مقارنة هذه الأخبار المختلفة(١) .

وقبل أن أرد على مزاعمه الباطلة وشبهات الآخرين من المستشرقين وأتباعهم حول الأحاديث التي سوف أتعرف لها في الصفحات الآتية ؛ أقول : إن المحدثين نهجوا في نقدهم للأحاديث منهجهم المعهود المتضمن نقد السند والمتن ، وإن نقد المتن لم يقبلوه من كل واحد ، بل من المتضلع في معرفة السنن الصحيحة ، الذي صار له فيها مَلَكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار(٢) وأقول رداً على زيهر :

إن هذا إدعاء كاذب ، وزعم باطل ، من دون دليل ، كما سيتضح لنا في السطور الآتية .

أما الحديث الأول : فقد رواه الخليفة الثاني لرسول الله ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه وخطب به أمام الناس ، وأسنده إلى رسول الله ﷺ وأخرجه البخاري(٣) ،

---

(١) انظر كتابه : العقيدة والشريعة ، القسم الثاني : تطور الفقه صـ٤١ ـ ٤٥ .

(٢) راجع الرد على شبه زيهر وكاتناني وشاخت حول نقد المتن في الصفحات التي مرت بنا الآن .

(٣) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ جـ١ صـ٢ وباب ما جاء أن الأعمال بالنية جـ١ صـ٢٠ . وباب من هاجر أو عمل خيرا ، لتزويج امرأة فله ما نوى جـ٦ صـ١١٨ . وباب الطلاق=

ومسلم[١]، وأبو داود[٢]، والترمذي[٣] وابن ماجه[٤].

وكذا رواه النسائي، وأبو عوانة، وابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة، وابن الجارود، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، والبيهقي في «السنن[٥]».

فهو حديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون بأسانيد متسلسلة رواتها رجال موثوقون ومن أهل الضبط والاتقان.

وقد ورد في معناه أحاديث، صحت في مطلق النية، كحديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما عند مسلم[٦]: **«يبعثهم الله على نياتهم»**.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: **ولكن جهاد ونية**.

وحديث أبي موسى رضي الله عنه: **«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»**. **متفق عليهما**.[٧]

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: رب قتيل بين الصفين، **الله أعلم بنيته**. **أخرجه أحمد**[٨].

وحديث عبادة رضي الله عنه: **«من غزا وهو لا ينوي، إلا عقالا، فله ما نوى»**.

= في الإغلاق والكره جـ٦ صـ١٦٨.

(١) في باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات جـ٣ صـ١٥١٥.

(٢) في باب فيما عني به الطلاق والثبات جـ٢ صـ٦٥١ ـ ٦٥٢.

(٣) في باب ما جاء فيمن يقاتل رياءا وللدنيا جـ٤ صـ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٤) في باب النية جـ٢ صـ١٤١٣.

(٥) ذكره الصديقي في دليل الفالحين جـ١ صـ٤٦.

(٦) كتاب الفتن، حديث رقم٤ عن أم سلمة بلفظ: ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته وحديث رقم٨ باللفظ الذي مضى.

(٧) حديث ابن عباس: البخاري، كتاب الإيمان، باب ٤١. ومسلم، كتاب الإمارة، حديث٨٥. وفيه: عن عائشة، حديث ٨٦. وحديث أبي موسى: البخاري، كتاب الجهاد، باب/ ١٥. ومسلم، كتاب الجهاد، حديث١٤٩ ـ ١٥٠، ١٥١.

(٨) المسند ١/ ٢٩٧.

أخرجه النسائي[١].

إلى غير ذلك، مما يتعسر حصره. وقد رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا[٢] وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾[٣] أي على نيته. صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقتادة، وعن مجاهد[٤]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾[٦] أي ما أريد به وجه الله، فذلك يقبله ويرفع إليه ويسمعه ويثيب عليه. وهذا هو معنى الحديث الذي معنا.

وهو موافق لمقتضي العقل، فإن العمل الذي يراد به غير وجه الله لا قيمة له عند الله، وهو العالم بسرائر النفوس، المطلع على جلي الأمور وخفيها.

فلا أدري، ما الذي أوحى إلى هذا اليهودي، أنه حديث موضوع، وضعه المتأخرون من علماء المسلمين، غير أنه يريد أن يلقي كلمة كاذبة، للنيل بها من صدق الإسلام حقيّته.

وأما الحديث الثاني، وهو قوله ﷺ: « **إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب. وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه. وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل** ». **الحديث**.

فقد أخرجه البخاري عن عطاء عن أبي هريرة[٧]. وقد ذكر الحافظ: أن للحديث طرقا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا. منها عن عائشة أخرجه

---

(١) كتاب الجهاد، باب من عزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلا عقالا / ٣٣ (جـ٦ صـ٢٤).
(٢) فتح الباري جـ١ صـ١٠ ـ ١٢.
(٣) الإسراء / ٨٤.
(٤) فتح الباري جـ١ صـ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٥) البينة / ٥.
(٦) الحج / ٣٧.
(٧) في كتاب الرقاق، باب التواضع جـ٧ صـ١٩٠.

أحمد في «الزهد» وابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في «الحلية»، والبيهقي في «الزهد»، وكذلك الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة. ومنها عن أبي أمامة، أخرجه الطبراني والبيهقي في «الزهد» بسند ضعيف ومنها عن علي عند الإسماعيلي في «مسند علي». وعن ابن عباس أخرجه الطبراني، وسندهما ضعيف. وعن أنس أخرجه أبو يعلي والبزار والطبراني. وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا. وسنده حسن غريب. وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم[١].

وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن عائشة ما يؤيد أصل هذا الحديث.

قالت: قال رسول الله ﷺ: **«قال الله عزوجل: من أذلّ لي وليا، فقد استحل محاربتي، وما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء الفرائض، وما يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، إن سألني أعطيته، وإن دعاني أجبته. ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن وفاته. لأنه يكره الموت وأكره مساءته»**.

قال عبدالله: قال أبي: وقال أبو المنذر، قال حدثني عروة قال حدثتني عائشة. وقال أبو المنذر: آذى لي[٢].

وقد وردت أحاديث كثيرة في فضل النوافل، منها ما رواه الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال: إن أول ما يحاسب به الرجل صلاته المكتوبة، فإن صلحت صلاته وإلا زيد فيها من تطوعه. ثم تقابل سائر الأعمال المفروضة كذلك[٣].

وقد رواه أيضا أبو داود[٤] والترمذي.[٥] والنسائي.[٦].

---

(١) انظر فتح الباري جـ١١ صـ٣٤١ ـ ٣٤٢ وعمدة القاري جـ٢٣ صـ٨٩.

(٢) المسند جـ٦ صـ٢٥٦.

(٣) المسند جـ٢ صـ٢٩٠.

(٤) في باب قول النبي ﷺ: كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه.

(٥) في باب ماجاء: إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة (٢/ ٢٦٩) وله شاهد عند أحمد جـ٥ صـ٧٢، ٣٧٧، والحاكم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ١/ ٢٦٣.

(٦) في باب المحاسبة على الصلاة ١/ ٢٣٢.

وقد نقل الإمام المباركفوري عن الحافظ العراقي، قال: يحتمل أن يُراد به ما انتقص من السنن والهيئات المشروعة فيها من الخشوع والأذكار والأدعية وأنه يحصل له ثواب ذلك في الفريضة وإن لم يفعله فيها، وإنما فعله في التطوع، والله سبحانه يقبل من التطوعات الصحيحة عوضا عن الصلوات المفروضة[1].

فالنوافل لها فضل عظيم عند الله. والفضل الذي ذكر في الحديث الذي رواه البخاري وأحمد ليس بغريب على طبيعة الإسلام. فمن كان لله، كان الله له.

وقد روى أحمد والترمذي عن ابن عباس، قال: « **كنت خلف رسول الله ﷺ يوما. فقال: ياغلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك** »[2] فالذي يُقوي صلته بالله، ويكثر من النوافل لا ينساه الله، ويجيب دعواته.

ثم إن المتن لا يوجد فيه أي نوع من الغرابة، أو ما ينافي روح الإسلام. فقول المستشرق: إنه من الأقوال التي يمكن إدراجها في الصوفية المتأخرة إن هو إلا إحجاب وتمويه.

أما المستشرق جوزيف شاخت، فقد وضع كتابه: أصول الشريعة المحمدية THE ORIGINS OF MOHAMMADAN JURISPRUDENCE لزرع الفتنة ونشر الشبه حول السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

قسم كتابه إلى أربعة أقسام، كلها يدور حول نمو النظرية التشريعية في الإسلام. وقد خصص القسم الثاني ليبحث فيه عن تطور الأحاديث التشريعية ويلقي في أذهان الناس أن الأحاديث التي تنسب إلى الرسول ﷺ ليست إلا نتيجة لنمو الفقه الإسلامي وتطوره عبر العصور، وإن كانت أسانيدها موصولة إلى الرسول ﷺ صحيحة حسب منهج نقد المحدثين الذي يختلف ويتخلف عن منهج

---

(١) تحفة الأحوذي جـ١ صـ٣١٨ (الطبعة الهندية).

(٢) المسند ١/ ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧، والترمذي كتاب القيامة باب ٥٩. (٤/ ٦٦٧).

أولئك المستشرقين .

وليتبين هذا للقارىء بوضوح ، أنقل هنا ترجمة حرفية للعناوين الرئيسية لهذا القسم .

فالعنوان الرئيسي هو (تطور الأحاديث التشريعية) . وهو يحتوي على ستة فصول :

الأول : الملاحظات الأولية .

الثاني : تطور الأحاديث التشريعية في العصر الأدبي . نتائج العصر قبل الأدبي .

الثالث : تعارض النصوص ، المنعكس في تطور الأحاديث .

الرابع : أدلة الأسانيد .

الخامس : أصول الأحاديث التشريعية بدأت تنمو في عصر الرسول ﷺ .

السادس : القواعد التشريعية في الأحاديث[1] .

وقد زعم في الفصل الثاني من هذه الفصول : أن الأحاديث التشريعية بدات تنمو في عصر الرسول ﷺ وأخذت تتطور ، وبالأخص في السنوات الخمسين التي هي بين الإمام الشافعي وجامعي الأحاديث .

ثم حاول على طريقته الخاصة ، أن يثبت ، أن الأحاديث وضعت ونسبت إلى الرسول كلما اقتضت الضرورة .

وجاء بأمثلة كثيرة ، لا مجال هنا لأتعرض لكل ما ذكره المستشرق ، ولكني سوف أذكر بعضا منها ، مع غشه في التحقيق العلمي وجنوحه عن الحق .

ذكر تحت عنوان : اختلاق الأحاديث بين مالك والمجموعات الفنية (للأحاديث) أن مالكا أضاف إلى متن الحديث النبوي شرحه الشخصي لبيعي الملامسة والمنابذة[2] .

---

(١) أصول الشريعة المحمدية لشاخت بالإنجليزية صـ١٠ .

(٢) المصدر نفسه صـ١٤٤ .

ونفس الشرح ظهر منسوبا إلى مالك، وبدون أي اتصال له بأي حديث، في المدونة الكبرى (١٠/ ٣٧) وهو في الواقع أصل مدني حديث، نسب إلى الربيعة في المدونة الكبرى (١٠/ ٣٨). كما أنه ظهر شرحا إضافيا لاثنين من ألفاظ الحديث نفسه متوازيين. ومالك لم يظهر في الإسناد.

ولكن هذا الشرح أصبح جزءا من ألفاظ الرسول ﷺ لدى البخاري ومسلم. وهما في نفس الوقت يرويان الحديث نفسه بدون الشرح المذكور.

وفي سنن النسائي (الذي أصبح الشرح لديه أطول) جاء مفصولا تماما عن المتن.

قلت: وهذا غير صحيح، كما سيظهر لنا بعد الرجوع إلى الموطأ والصحيحن: فإن الحديث الذي أشار إليه شاخت، هو عند مالك في الموطأ بسنده: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة.

وهو عند البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي هريرة أيضا، وبنفس اللفظ. وقد روى البخاري ومسلم حديثا آخر عن ابن شهاب قال: أخبرني عامر بن سعد أن أبا سعيد رضي الله عنه أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة: وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ونهى عن الملامسة، والملامسة: لمس الثوب لا ينظر إليه[(١)].

فالحديث المروي عن أبي سعيد الخدري، غير الحديث المروي عن أبي هريرة فلا يصح أن يقال: إن البخاري ومسلماً زادا من عندهما في الحديث الذي رواه مالك.

ثم إن بحث الإدراج في المتن من أشهر مباحث المصطلح. وقد ذكر ابن ماجه: أن التفسير من قول سفيان بن عينيه. وذكر الحافظ ابن حجر: أن الأقرب

(١) صحيح البخاري، باب بيع الملامسة جـ٣ صـ٢٥ وصحيح مسلم، باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة جـ٣ صـ١١٥١ ـ ١١٥٢.

أنه من تفسير أبي سعيد الخدري[١] وقد جاء في رواية النسائي ما يشعر بأن الشرح من كلام غير النبي ﷺ[٢].

فالنقاد من علماء الحديث نقدوا متون هذه الأحاديث قبل مئات السنين وقبل أن يولد هذا المستشرق ومن قبله ومن بعده من أمثاله. والبخاري ومسلم لم يطرأ على بالهما أن هذا الأمر يلتبس على طلبة علم الحديث، لأنهما كانا يعلمان أن الشروح قد تذكر بعد المتون من أحد الرواة.

ويقول شاحت، مبحث (السنة، العمل والسنة الحية):

إن إبراهيم[٣] (النخعي) يعرف أن الدعاء ضد الأعداء السياسيين في الصلاة بدعةعرفت في عصر علي ومعاوية، بعد الرسول ﷺ بوقت طويل، وهو يؤكد هذا بالإشارة إلى عدم وجود أية معلومات في الموضوع عن الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر[٤].

وهذا يعني أن الحديث الذي يقبله الشافعي، لابد أن وجد بعد إبراهيم.

---

(١) فتح الباري جـ٤ صـ٣٦٠.

(٢) انظر النسائي، باب بيع الملامسة وبيع المنابذة جـ٧ صـ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٣) إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي (٤٦ ـ ٩٦هـ). ثقة فقيه، من أكابر التابعين صلاحا وحفظا للحديث، قال الأعمش: كان إبراهيم خيرا في الحديث، وقال الشعبي ما ترك أحدا أعلم منه.
التقريب صـ٢٤ التهذيب ١/ ١٧٧ وفيات الأعيان ١/ ٢٥.

(٤) أشار إلى آثار التي أوردها أبو يوسف في كتابه عن إبراهيم النخعي فقد روى:
١ ـ عن النبي ﷺ أن لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيًّا من المشركين. قنت يدعو عليهم لم ير قانتا قبلها ولا بعدها.
٢ ـ وعن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ مثله.
٣ ـ وأن أبا بكر لم يقنت حتى لحق بالله تعالى.
٤ ـ وأن عليا رضي الله عنه قنت يدعو على معاوية رضي الله عنه حين حاربه فأخذ أهل الكوفة عنه. وقنت معاوية يدعو على علي فأخذ أهل الشام عنه (كتاب الآثار / ٣٤٩ ـ ٣٥٢).

يريد بهذا أن ينتقد الحديث الذي رواه الشافعي عن القنوات في الصلوات وخاصة في صلاة الصبح[(١)] فهو يزعم أن هذا الحديث وجد في عصر الشافعي والدليل عليه، كما زعم، هو إنكار النخعي لوجود أي حديث عن النبي ﷺ في عصره.

قلت: وهذا كذب وبهت. لأننا إذا رجعنا إلى الآثار التي أوردها أبو يوسف في كتابه عن إبراهيم والتي أشار إليها شاخت نفسه، وجدنا من بينها: حديثين مرويين عن النبي ﷺ. أحدهما بالسند المتصل إلى النبي ﷺ. والثاني تعليقا بين النخعي والنبي ﷺ.

فلم يصدق في قوله: إن إبراهيم أشار إلى عدم وجود معلومات في الموضوع عن النبي ﷺ.

ثم إذا افترضنا صحة ما ذكره شاخت، فعدم ذكر النخعي لحديث لا يدل قطعا على عدم وجوده في حقيقة الأمر، فكم من سُنَّةٍ خفيت على أشخاص، وعرفها الآخرون وهو أمر معروف لا يخفى على طلبة علم الحديث.

والدليل عليه: ثبوت القنوت من النبي ﷺ لدى جمع من أئمة الحديث. فقد خرج أحاديث القنوت عن النبي ﷺ كل من البخاري[(٢)] ومسلم[(٣)]

---

(١) قال الشافعي: فأما القنوت في الصبح فمحفوظ عن رسول الله ﷺ في قتل أهل بئر معونة وبعده ولم يحفظ عنه أحد تركه. حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال: ثم ذكر الدعاء (انظر كتاب اختلاف الحديث في آخر كتاب الأم جـ٢ صـ٥٤٢).

(٢) في باب القنوت قبل الركوع وبعده (٢/ ١٤) من حديث عاصم قال سألت أنس ابن مالك وفي باب العون بالمدد (٤/ ٣٥) من حديث قتادة عن أنس وفي باب عزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة (٥/ ٤٠ ـ ٤١) عن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة.

(٣) في باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٥/ ٤٦٦) برواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف أنهما سمعا أبا هريرة يقول الحديث. وعن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ومحمد مجلز وأنس بن سيرين وعاصم وقتادة عن أنس بألفاظ متقاربة.

وأحمد[١] وأبو داود[٢] وغيرهم من أئمة الحديث .

وقد رواها عدد كبير من التابعين، غير النخعي، كما روى النخعي نفسه موصولا ومرسلا، كما يتبيَّن للقارىء بالرجوع إلى مصادر الحديث وأسماء التابعين والصحابة في الحواشي التابعة لهذا المبحث .

فهل يقال بعد هذا كله : إن الحديث الذي قبله الشافعي كان من إنتاج عصره، ولم يكن له أصل من الرسول ﷺ . وهل هذا هو معيار نقد المتون عند شاخت وعند أمثاله من المستشرقين . إنه أمر يدعو إلى الاستغراب والأسف في وقت واحد .

٥ ـ **وقال غلام جيلاني، برق**، أحد كبار منكري السنة في باكستان، بعد أن نقل حديث عائشة رضي الله عنها :

« تزوجني النبي ﷺ لست سنين، وبني بي وأنا بنت تسع » .

قال : إن هذا من الأحاديث التي لم تنتقد متونها، وهي غير صحيحة لأن بنتا صغيرة في هذا السن، والتي كانت في غاية الضعف من الحمى التي أصابتها، لا يمكن أن تتحمل الجماع[٣] .

قلت : الحديث صحيح أخرجه البخاري[٤] ومسلم[٥] . ولا غرابة في المتن . لأن منشأ هذا الكلام، الجهل بطبائع الناس والبلاد، فالناس يختلفون في الترعرع والنمو . كما أن للمناخ أثرا كبيرا في سرعة النمو وبطئه .

---

(١) في مسند أنس بن مالك : ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا (وفيه تمام التأييد لما ذهب إليه الشافعي انظر ٣/ ١٦٢، ٢١٦، ٢٨٢) والحديث الأول هو قول أنس بن مالك قال .

(٢) في باب القنوت في الصلوات (٢/ ١٤١) من رواية أبي هريرة والبراء وابن عباس وأنس بن مالك .

(٣) كتابه بالأردية : دو إسلام (أي إسلامان) صـ٢٢٨ .

(٤) ٤/ ٢٥١، باب تزوج النبي ﷺ وقدومها المدينة وبنائه بها .

(٥) ٢/ ١٠٣٩ في باب «تزوج الأب البكر الصغيرة» .

وكانت عائشة رضي الله عنها ممن أسرع شبابها في وقت مبكر. قال الداودي: وكانت عائشة قد شباباً رضي الله عنها.

وعلى هذا الحديث، بني الفقهاء قولهم في وقت الزفاف:

قال النووي: وأما وقت زفاف الصغيرة المزوجة، والدخول بها، فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة، عمل به. وإن اختلفا: فقال أحمد وأبو عبيد: تجبر على ذلك بنت تسع سنين، دون غيرها.

وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة حد ذلك، أن تطيق الجماع.

ويختلف ذلك باختلافهن، ولا يضبط بسن، وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة تحديد ولا المنع من ذلك فيمن أطاقته قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تطقه وقد بلغت تسعا[١].

وقد ذكرت جريدة (دان) الفجر الباكستانية الصادرة في لغة أردو، أن بنتا أفريقية عمرها تسع سنوات، ولدت طفلا في ٢٨ مارس ١٩٦٦م[٢].

وهذا أنها بلغت وحاضت، عندما كان عمرها ثمان سنوات.

ثم إن منكر السنة، ترجم كلمة (بني) بالجماع، وهو غير صحيح.

حكي ابن جني: بني فلان بأهله وابتني بها: زفها وازدفها. أي نقلها من بيت أبويها إلى بيت زوجها.

وقال ابن الأثير: وقد جاء: بني بأهله في غير موضع من الحديث وغير الحديث والابتناء والبناء: الدخول بالزوجة[٣].

فالحديث يدل على أن عائشة جاءت من بيت أبويها إلى بيت النبي ﷺ وعمرها تسع سنوات. ولا يوجد فيه شيء يدل بالصراحة على الجماع. فقد

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٩/ ٢٠٦.
(٢) العدد الصادر في ٢٩ مارس ١٩٦٦م.
(٣) انظر لسان العرب، والصحاح للجوهري والمعجم الوسيط.

يكون أن عائشة جاءت إلى بيت النبي ﷺ، ولكنه ﷺ انتظر، إن كانت ما بلغت إلى ذلك الوقت، حتى أصبحت رضي الله عنها مستعدة لما هو بعد البناء من حقوق الزوجة.

وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: وأيكم يملك أربه، كما كان النبي ﷺ يملك أربه[١].

وذكر غلام جيلاني المذكور، الحديث الذي رواه أنس بن مالك قال حدثني عمرو بن الربيع عن عتبان بن مالك، قال: قدمت المدينة. فلقيت عتبان. فقلت حديث بلغني عنك قال: أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول الله ﷺ أني أحب أن تأتيني فتصلِّي في منزلي، فاتخذه مصلى. قال: فأتى النبي ﷺ ومن شاء من أصحابه، فدخل وهو يصلي في منزلي، وأصحابه يتحدثون بينهم. ثم أسندوا عُظم ذلك وكُبره إلى مالك بن دخشم. قالوا: ودوا أنه دعا عليه فهلك ودوا أنه أصابه شر، فقضى رسول الله ﷺ الصلاة وقال أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا: إنه يقول ذلك. وما هو في قلبه. قال: لا يشهد أحد أن لاإله إلاالله وأني رسول الله، فيدخل النار أو تطعمه. قال أنس: فأعجبني هذا الحديث. فقلت لابني: أكتبه، فكتبه[٢]. وشكك في صحته وزعم أنه حديث غير صحيح من جهة المتن. لأن ابن دخشم إذا كان منافقا، كما شهد عليه كثير من الصحابة. ولم يرد عليهم النبي ﷺ، فلا يصح أن يغفر الله له، لأنه جاء عن المنافقين في القرآن الكريم: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ

(١) البخاري، الطهارة ٢/ ١١٣ مسلم، الطهارة ٢/ ٣٥، أبو داوود، الطهارة ٧/ ١٠٧، ابن ماجة، الطهارة ١/ ١٢١.
(٢) مسلم، الإيمان ١٠/ ٣٣.
(٣) التوبة/ ٨٠.

﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾[١] .

قال : فكيف يصح أن يشهد له الرسول ﷺ بدخول الجنة ، لأنه يشهد أن لاإله إلاالله وأن محمدا رسول الله . وهذا يعني أن الحديث غير صحيح[٢] .

قلت : إن ما زعمه غير صحيح . فقد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ أنكر كونه من المنافقين ، ورد على الذين قالوا عنه هذه الكلمة .

فقد روى الإمام البخاري حديث محمود بن الربيع الأنصاري عن ابن شهاب ، وفيه فسمع أهل الدار رسول الله ﷺ في بيتي فثاب رجال منهم ، حتى كثر الرجال في البيت . فقال رجل منهم . ما فعل مالك ، لا أراه . فقال رجل منهم ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : **لا تقل ذلك ، ألا تراه ، قال : لا إله الله ، يبتغي بذلك وجه الله . فقال : الله ورسوله أعلم ، أما نحن فوالله لا نرى وُدّه ولا حديثه إلا إلى المنافقين . قال رسول الله ﷺ : فإن الله قد حرم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**[٣] .

وقد شهد مالك بن دخشم العقبة في قول ابن اسحاق وموسى والواقدي . ولم يختلفوا أنه شهد بدرا ومابعدها من المشاهد . وهو الذي أسر يوم بدر سهيل ابن عمرو . قال أبو عمر ابن عبدالبر : لا يصح عنه النفاق . وقد ظهر من حسن إسلامه ما يمنع من اتهامه[٤] .

وقال ابن حجر : وفي المغازي لابن إسحاق أن النبي ﷺ بعث مالكا هذا ومعن بن عدي فحرّقا مسجد الضرار . فدل على أنه بريء مما اتهم به من النفاق ، أو كان قد أقلع عن ذلك ، أو النفاق الذي أتهم به ليس نفاق الكفر ، إنما أنكر

---

(١) المنافقون/ ١ .

(٢) كتابه : دو إسلام بالأردية .

(٣) البخاري ، أبواب التقصير ، باب/ ٣٦ (٢/ ٥٥) .

(٤) الاستيعاب : ٣/ ٣٧٢ ، وانظر الإصابة : ٣/ ٣٤٣ .

الصحابة عليه تودده للمنافقين، ولعل له عذرا في ذلك كما وقع لحاطب[١].

ويمكن أن يكون قول بعض الصحابة فيه واتهامه بالنفاق مبنيا على بعض الأعمال التي صدرت منه، كما حصل لحاطب، فقال فيه عمر رضي الله عنه: دعني أضرب عنق هذا المنافق. وحالته تقتضي أن يقال لمن يتهمه بالنفاق كما قال النبي ﷺ لعمر: **لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**[٢] فالحديث صحيح لاغبار على متنه. ولا تعارض بين عباراته.

٧ ـ ونقل هذا المنكر حديث أنس بن مالك: أن رسول ﷺ أتاه جبريل عليه السلام. وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه فصرعه، فشق عن قلبه فاستخرج منه علقة. فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طشت من ذهب بماء زمزم، ثم لأمه[٣] ثم أعاده إلى مكانه وجاء الغلمان يسعون إلى أمه (يعني ظئره) فقالوا: إن محمدا قد قتل فاستقبلوه، وهو منتقع اللون. قال أنس: قد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره[٤] ثم قال: إن هذا الحديث مشكوك فيه من عدة أوجه:

أولا: لم يوجد أنس بن مالك، عندما كان النبي ﷺ يلعب مع الأطفال، إنه يروي حادثة وقعت قبل ست وثلاثين سنة، فإن كان سمعها من رجل كان عليه أن يذكر اسمه.

ثانيا: القلب له جزءان، الجزء الأيمن يرسل الدم إلى الطحال الذي ينظف الدم ويعيده إلى الجزء الأيسر، ثم ينتقل الدم إلى الجسد، إن القلب عبارة عن مضخة ترسل الدم إلى الطحال. ومن ثم إلى الجسد. إنه ليس إلا قطعة من اللحم.

---

(١) فتح الباري ١/ ٥٢٢.

(٢) البخاري، مغازي، ٩/ ٤٦. أدب ٧٤. مسلم: فضائل الصحابة/ ١٦١ أبو داود: الجهاد / ٩٨ السنة/ ٨ الترمذي، تفسير سورة ٦٠ المسند: ١/ ٨٠.

(٣) لأمة: جمعه وضم بعضه إلى بعض.

(٤) مسلم، الإيمان، باب ٧٤ (٣/ ١٤٧).

لا يحس باللذة والألم وليس هو المحرك للخير والشر. إن مركز جميع الأفكار والأخيلة والأحاسيس هو الدماغ، وهو المحرك للخير والشر، ومنه تصدر الإرادة. فإذا كان جبريل يقصد القضاء على منبع الشر، كان عليه أن يشق الدماغ وليس القلب. وقال: ولما أن واضع هذا الحديث كان يظن أن القلب هو كل شيء في الجسد، لم يدرك أن الناس، عندما يتقدم العلم، يخطئون الله ورسوله وجبريل.

ثالثا: إننا نفخر بالرسول البشر الذي سما بنفسه بتوفيق من الله تعالى عن السفاسف رغم كل ما يدعو الإنسان إلى المعصية، وليس بالرسول الذي سلب منه استعداد المعصية.

رابعا: إن كان الله يريد أن يكون الأنبياء معصومين، كان بإمكانه أن يجعل الدماغ حيث لا يفكر في المعاصي.

خامسا: إن غسل مركز المعصية بماء زمزم أمر عجيب، ماذا نقول في الرجل الذي يغسل أسلاك الكهرباء بالماء زاعما أنه يريد أن يقضي على ذبذبات الكهرباء منها. وهكذا، ماذا نقول في الرجل الذي يخرج الدماغ ويغسله ليمحي عنه إرادة المعصية[١].

وأقول ردا على هذه التفاهات:

إن الحديث صحيح سندا ومتنا. فقد رواه، كما ذكرت، الإمام مسلم في صحيحه ورواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك أيضا[٢] وروى الإمام أحمد والدارمي بسندهما عن عتبة بن عبدالسلمي ما يؤيد معناه. ففيه: فأقبلا يبتدراني فأخذاني فبطحاني إلى القفا. فشقا بطني ثم استخرجا قلبي فشقاه فأخرجا منه علقتين سوداوين. الحديث[٣].

---

(١) كتابه: دو إسلام بالأردية صـ٨٦ ـ ٨٨.

(٢) مسند الإمام أحمد ٣/ ١٤٩.

(٣) انظر سنن الدارمي ١/ ٨، ٩، والمسند ٤/ ١٨٤.

وروى الحافظ ابن كثير في تفسيره. قال عبدالله بن الإمام أحمد، ثم ساق السند إلى أبي بن كعب أن أبا هريرة قال: يا رسول الله ما أول ما رأيت من أمر النبوة وفيه: فقال أحدهما لصاحبه: أفلق صدره، فهوى أحدهما إلى صدري ففلقه فيما أرى بلا دم ولا وجع. الحديث[١].

ولم يقل أنس بن مالك رضي الله عنه: إنه كان شاهد عيان عندما شق صدر رسول الله ﷺ. فلعله سمع الخبر من رسول ﷺ نفسه أو من أحد الأصحاب رضي الله عنهم.

والقلب هو منبع الحياة في جسد الإنسان. ولذلك إذا توقف القلب من الحركة لصدمةٍ أصابته، مات الإنسان فورا[٢].

فلا يمكن أن يتوقف القلب من الحركة ويبقي الإنسان حيا ويحس بالألم والقلق والغضب وغيرها من الأحاسيس الخاصة بالإنسان. ولكنه يقع كثيرا أن يتعطل الدماغ. والقلب يظل مستمرا في الحركة والعمل، والإنسان يعيش إلى أن يشاء الله له أن يبقي حيا على وجه الأرض.

ولو كان هذا المنكر للسنة قرأ القرآن الكريم بنية صادقة لما وقع في هذه الهوّة من الأخطاء. قال تعالى ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[٣] فلو كان الدماغ هو المركز للأفكار والأحاسيس والإرادة والآراء. لنزل القرآن عليه وليس على القلب. فهل يقول المنكر إن الله أخطأ في هذه الآية.

وقد ورد في آية أخرى بوضوح أكثر حيث قال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾[٥]

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٥٢٤.
(٢) علم الأبدان صـ١٩٢ نقله الشيخ مسعود أحمد في كتابه: تفهيم إسلام بالأردية صـ١٣١.
(٣) البقرة/ ٩٧.
(٤) لقمان/ ٢٣.
(٥) النمل/ ٧٤.

وقال تعالى: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾[١].

فالقلب هو مركز الأفكار والآراء والأحاسيس وليس الدماغ كما زعم المنكر. اسمعوا ما يقول الرب سبحانه: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾[٢].

فالمسلمون يؤمنون بهذه الآيات وبما ورد فيها من الحقائق عن القلب الذي هو المركز الرئيسي في جسد الإنسان وما علينا بعد هذا، ماذا يقول العلم الحديث لأن النتائج العلمية غير متفق عليها. فكثيرا ما نسمع أن عالما من العلماء رفض حقيقة علمية كانت مسلَّمة بينهم منذ زمن بعيد.

وقال يقال: إن الدماغ آلة من الآلات الخاضعة للقلب، يعمل مساعدا له وتحت إشرافه.

أما قوله: إننا لا نفخر بالرسول الذي سلب منه استعداد المعصية فأقول: إن الله قال عن يوسف عليه السلام: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾[٣]، فماذا يقول المنكر عن يوسف عليه السلام ألم تكن حياته الطاهرة العفيفة مفخرة للبشرية، عند هذا المنكر. لأن الله أعانه على التوقي من الوقوع في المعصية. وقد جاء في السورة نفسها: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۚ ﴾[٤].

فإذا اتقى الإنسان وابتعد عن الوقوع في المعصية بفضل من الله ورحمته فهل يقال: إنه لم يفعل فعلا يمدح عليه، لأن الله هو الذي أعانه عليه؟.

---

(١) الأعراف/ ١٧٩.
(٢) الحج/ ٤٦.
(٣) يوسف/ ٢٣.
(٤) يوسف/ ٥٣.

وأما قوله : إن الله كان في إمكانه أن يجعل الإنسان وهو في بطن أمه حيث لا يفكر في المعاصي .

فأقول : قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ ﴾(١) .

فهل يقول المنكر : لماذا خلق الله طفلا ، كان في علم الله أن يقتل ، حتى لا يرهق أبويه طغيانا وكفرا ، وكيف تكون حياة أبويه مفخرة لهما مادام قضى على سبب المعصية؟ أعاذنا الله والمسلمين من هذه الشبه المضلة . وأما قوله : إن غسل مركز المعصية بماء زمزم أمر عجيب ، وكيف يذهب الغسل بالذنوب فأقول : إن القلب الذي غسل ، كان يعد ليكون مهبط الوحي في المستقبل ومنبع النور لخير البشرية . فالله هو العالم بحقيقة هذا العمل . أما نحن المسلمين فنؤمن به كما جاء . لأنه صح عن النبي ﷺ .

٨ ـ وقال المنكر نفسه : عندما دوّن الإمام مالك موطأه ، أورد فيه عشرة الاف (١٠,٠٠٠) حديث ، ثم أعاد النظر فيها ، فشك في ثمانية آلاف وسبعمائة وثمانين (٨٧٨٠) حديثا ، فأخرج ألفا وسبعمائة وعشرين (١٧٢٠) حديثا .

وقال : لا ندري ما هو المعيار الذي استخدمه لانتقاء الأحاديث . نحن لا نشك في إخلاص الإمام مالك وعدالته ، ونعلم أنه استخدم جميع الوسائل البشرية للتمييز بين الصحيح والمكذوب ، ولكنه كان قد مضى مائة وخمس وسبعون سنة . دخلت زيادات في الأحاديث وحُرِّفت حتى تغيرت تماما وأصبح من الصعوبة بمكان الحصول من بينها على سنن الرسول ﷺ . إننا نحترم الموطأ ، ولكن لا نستطيع أن نقول بيقين إن محتوياته أقوال الرسول ﷺ .

قال : ومن بين تلك الأقوال : إذا قمتم من المضاجع يعني النوم (فتوضّأوا

---

(١) الكهف / ٨٠ .

للصلاة) تفسيرا لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية[١].

فهو معارض لما جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس: أن النبي ﷺ استيقظ في الليل، وصلَّى ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم أتاه المنادي فقام معه إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ[٢].

وأقول رداً عليه:

إن ما ذكره عن الموطأ وأحاديثه، من أن الإمام (مالك) جمع أحاديث كثيرة ثم حذف منها كثيرة وأبقى قليلة. قال المستشرقون وأتباعهم الكلام نفسه عن الإمام البخاري وصحيحه. وقد بينت عندما تطرقت لشبه المستشرقين أن كلامهم هذا لا يعدو كونه هراءا. وأن كل سند كان يسمى حديثا وأن اختيار الأئمة مجموعة من الأحاديث من بين الأحاديث الكثيرة لا يعني أبدا أنهم اختاروها من الموضوعات. فإن الموضوعات كانت معروفة لديهم. وإنما اختاروا أصح الأحاديث سندا ومتنا من بين الأحاديث الصحيحة.

وإن ما ورد في الموطأ ليس بحديث مرفوع، كما زعم المُنكر، بل هو قول زيد بن أسلم وتفسير عنه لقوله تعالى: إذا قمتم إلى الصلاة. الآية.

فقد روى الإمام مالك عن زيد بن أسلم، أن تفسير هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ أن ذلك إذا قمتم من المضاجع، يعني النوم[٣].

فلا طعن فيه على الموطأ وصاحبه، لأنه روى قول صحابي، وصرح به،

---

(١) كتابه: دو إسلام بالأردية صـ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢) البخاري، الوضوء، باب/ ٥ (التخفيف في الوضوء).
(٣) الموطأ، الطهارة ٢/ ١٠.

ولم يقل إنه قول الرسول ﷺ .

ثم إن قول زيد بن أسلم موافق لأحاديث صحيحة في وجوب الوضوء بعد القيام من النوم فقد روى علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : « **العين وكاء السّه فمن نام فليتوضّأ** »[١] .

وقال ﷺ : « **ليس على من نام ساجدا وضوء حتى يضطجع فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله** » . رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنه[٢] وهو غير معارض لما جاء في صحيح البخاري ، لأن عدم انتقاض الوضوء من النوم من خصوصيات النبي ﷺ . فقد صح عن النبي ﷺ أنه ذكر قول الملائكة عنه ﷺ : «**إن العين نائمة والقلب يقظان** »[٣] وقد روى الإمام مالك ، قالت عائشة : «**فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر؟ فقال : يا عائشة ، إن عَينَيَّ تنامان ولا ينام قلبي**»[٤] .

فهذا خاص بالنبي ﷺ وتفسير زيد بن أسلم عام للمسلمين وموافق للأحاديث الصحيحة في هذا الحكم .

٩ ـ وذكر هذا المنكر رواية أخرى وردت في الموطأ ، وهي :

أن ابن عمر كان يقول : قُبلة الرجل امرأته وجسّها بيده من الملامسة فمن قَبّل امرأته أو جسّها بيده فعليه الوضوء[٥] .

قال : قد روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قَبّل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ[٦] .

---

(١) أبو داود ، الطهارة / ٧٩ .

(٢) مسند أحمد ١ / ٢٥٦ بلفظ ، وكاء السه العنيان ، فمن نام فليتوظأ .

(٣) البخاري الاعتصام ، باب / ٢ . الدارمي ، المقدمة / ٢ .

(٤) الموطأ ، صلاة الليل ٢ / ٩ .

(٥) الموطأ ، الطهارة ، باب / ١٦ .

(٦) الترمذي ، الطهارة ، باب / ٦٣ . أبو داود ، الطهارة ، باب ٦٩ . ابن ماجة ١ / ٩٣ ، ٩٤ مسند=

يريد أن يقول: إن صحَّ أن النبي ﷺ أمر بالوضوء من تقبيل المرأة وجسِّها باليد، فكيف يعمل خلافه، وإن كان ما جاء عن عدم وضوئه من التقبيل صحيحا. فحديث الموطأ غير صحيح[١].

قلت: لا تعارض بين الروايتين، لأن حديث عائشة لم يصح عند المحدثين. قال الترمذي: وإنما ترك أصحابنا (يعني أهل الحديث) لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد.

قال: وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال: ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث جدا. وقال: هو شِبه لا شيء.

وسمعت محمد بن اسماعيل يضعف هذا الحديث. وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة.

وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة: أن النبي ﷺ قبّلها ولم يتوضأ. قال: وهذا لا يصح أيضا. ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعا عن عائشة وليس يصح من النبي ﷺ في هذا الباب شيء[٢].

ولعدم صحة حديث عائشة، وعملا بقول ابن عمر، قال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق: إن في القُبلة وضوءا. وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين[٣].

وقد زعم المنكر أن رواية عائشة موجودة في الموطأ[٤] وهذا كذب وافتراء ليدلل على ما زعم من وجود حديثين نقيضين في صفحة واحدة. فحديث عائشة

= أحمد٦/ ٢١ والدارمي صـ٥٠. والدارقطني صـ٥١.

(١) انظر كتابه: دو إسلام بالأردية صـ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) الترمذي: الطهارة، باب/ ٦٣.

(٣) الترمذي: الطهارة، باب/ ٦٣.

(٤) كتابه: دو إسلام بالأردية صـ١٧١ ـ ١٧٢.

لا يوجد في الموطأ . وإنما هو مما رواه غير الإمام مالك . كما رأينا آنفا .

١٠ ـ وذكر المُنكر رواية مسلم عن أبي بن كعب قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يُكسل . فقال : « **يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلّي** »[(١)] .

ثم ذكر رواية الموطأ عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف قال : سألت عائشة ما يوجب الغسل قالت . . . إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل[(٢)] .

قال المنكر : كان بالمدينة مئات من الصحابة . وعبدالرحمن نفسه من فقهاء الصحابة فمن الغريب أن لا يعرف هو ولا غيره من الصحابة أحاديث هذا الباب ثم يسمع عبدالرحمن نفسه ليسأل عن هذه المسألة عائشة ، هي الزوجة الصغيرة السن لرسول الله ﷺ .

إلى أن قال : إني أرى أن هذا الحديث غير صحيح متنا ، وأن نسبته إلى عائشة لا تصح . وأقول رداً عليه :

لا شك أن الصحابة كانوا موجودين ، كثير منهم كان يعلم المسألة ، ولا شك أنها مسألة يستحى فيها ، ولكن رحم الله أولئك الذين لم يأخذهم الحياء في دين الله ، فبلغوا إلينا كل دقيقة وجليلة وخفية وجلية .

أما القول : بأنهم لماذا سألوا عائشة رضي الله عنها بالذات دون غيرها من الصحابة فيجيب على هذا التساؤل ما رواه أبو موسى الأشعري قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصاريون : لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء . وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغسل . قال : قال أبو موسى : فأنا أشفيكم من ذلك ، فقمت فاستأذنت على عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أماه أو يا أم المؤمنين ، إني أريد أن أسألك عن شيء وإني استحييك فقالت :

(١) مسلم : الحيض ، باب / ٢١ .
(٢) الموطأ : الطهارة ، باب / ١٨ .

لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلا عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك. قلت: فما يوجب الغسل؟ قال: على الخبير سقطت، قال رسول الله ﷺ: « **إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان بالختان فقد وجب الغسل** »[(١)].

فظهر من هذا، أن الصحابة اختلفوا في المسألة، ومن الجائز أن أبا سلمة كان أحدهم، فأراد أن يطمئن في المسألة. وحيث إن عائشة كانت أخص الناس وأقربهم إلى رسول الله ﷺ في هذه المسألة بالذات فأراد أن يستوثق منها لأنه لا حياء في مسائل الدين، وإن الله لا يستحي من الحق.

وقد تعمد منكر السنة لإبراز التعارض بين الحديثين. وليقول: إن (مالك) ابن أنس يأتي بأحاديث ليس لها أصل، كما زعم. ولكنه لو أنصف، لوجد في صحيح الإمام مسلم نفسه بابين واحدا تلوا الآخر، للإستدلال على أن الأمر الأول كان وجوب الغسل من الماء أي من الإنزال ولكنه نُسخ وأصبح وجوب الغسل بالتقاء الختانين. فقد ذكر الإمام مسلم أولا باب: إنما الماء من الماء، وذكر الأحاديث التي وردت في هذا الباب، ثم ذكر باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل التقاء الختانين. وذكر فيه أحاديث أبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم[(٢)].

فالإمام مالك لم ينفرد برواية ما يثبت وجوب الغسل من التقاء الختانين.

وقد ذكر منكرو السنة في شبه القارة الهندية الباكستانية أحاديث كثيرة في كتبهم، وزعموا أنها غير صحيحة متنا، وجاؤا بتعليلات ركيكة مضحكة وبرهنوا على عدم فهمهم للغة العربية. وقد اكتفيت بالأمثلة المذكورة آنفا من الأحاديث التي أثاروا حولها الشُبه لأنها تكفي لمعرفة مدى جهلهم بالسنة وتجرئهم على القول الباطل في دين الله.

---

(١) مسلم: الحيض، باب/ ٢٢.
(٢) مسلم: الحيض، باب/ ٢١ ـ ٢٢.

الخاتمة

سوف أستعرض في الصفحات القادمة أهم المباحث التي تطرقت لها في هذه الرسالة وأذكر إن شاء الله في نقاط متسلسلة، النتائج التي وصلت إليها من خلال هذه الدراسات، حتى يتبين للقارىء الكريم ويتضح لكل منصف أن المحدثين الكرام سلكوا جميع السبل الممكنة، واستخدموا كل الطرق العلمية التي يمكن أن تخطر على قلب بشر استخدامها، لحفظ السنة النبوية، وتمييزها مما ليس منهامن المفتريات والأكاذيب، واهتموا بنقد المتن تماما كما اهتموا بنقد السند، من دون أي تفريق بينهما، حتى جاءت السنة نقية صافية لا يعتريها شك. وصدق الله سبحانه إذ قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾. فقد حفظت السنة النبوية بحفظ الله إياها وبتهيئته سبحانه لها أولئك الأئمة والمحدثين والرواة الذين أفنوا أعمارهم في سبيل حفظها.

١ - ذكرت في المقصد الأول من المدخل، أن البوادر الأولى لنقد الحديث ظهرت من عصر الرسول ﷺ. حيث أمر ﷺ بالتثبت في الأخبار، وخوّف من النتائج الوخيمة للكذب عليه ﷺ. بل ثبت أنه ﷺ جرح وعدل، والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين تبعوه ﷺ من بعده وتحروا في قبول الأخبار ولم يقبلوا أي حديث منسوب إليه ﷺ إلا بعد التثبت من صحة الخبر.

٢ - فلما ظهرت الفتن في عهد صغار الصحابة، والتي كانت بداية مشئومة للكذب عليه ﷺ، جاء التشديد في قبول الحديث أكثر، واتخذت التدابير الممكنة لمنع تسرب الكذب إلى أحاديث الرسول ﷺ وبدأوا يسألون عن الإسناد، واشتهرت جماعة من الصحابة بالكلام في الجرح والتعديل.

٣ - فلما جاء كبار التابعين. برز فيهم جماعة في تتبع طرق الحديث وانتقاء الرجال وجرحهم وتعديلهم. ومقارنة الأحاديث بعضها ببعض حتى يظهر

الصحيح، ويتميز مما ليس من السنة النبوية.

٤ - ومن طبقة التابعين، أخذ هذا العلم كبار أتباع التابعين وصغارهم وسلكوا مسلكهم في حفظ الحديث وتنقيته والقدح في الضعفاء، واشتهر منهم أئمة في هذا الفن، جعلوا من حياتهم غاية لحفظ السنن النبوية، أمثال مالك والسُفيانَين وشعبة ويحيى القطان وغيرهم.

٥ - هؤلاء الأئمة تكلموا في الرجل وجرحوا من جرحوا وعدّلوا من عدّلوا، وذكروا ضوابط للجرح والتعديل، فظهرت التقعيدات العامة لفن الجرح والتعديل.

٦ - ثم جاء دور النقاد المحدثين الذين كانوا من بلدان مختلفة ومن جماعات متنوعة، فأخذوا علوم مشايخهم وجمعوا كل هذه العلوم وغربلوها فوُجد علم أسماء الرجال. وعلم نقد الحديث سندا ومتنا. كما وجدت علوم أخرى مساعدة، حتى أصبح نقد الحديث علما متكاملا، له قواعده وأصوله لدراسة ركنَي الحديث (السند والمتن).

٧ - وقد أثبتُّ بالأدلة أن علم نقد الحديث الذي توارثه المحدثون من أسلافهم بدأت كتابتها مع بداية كتابة الحديث كتعليقات وحواشي في كتب الحديث ثم مرت بمراحل، حتى انفصلت وأصبحت تُدَوَّن في كتب مستقبله. ولكن بعض هذه الكتب ضاعت، كما يشير إليه كتب المصطلح الموجودة التي تروي لنا الآراء النقدية لأولئك الأئمة وأقوالهم في الجرح والتعديل وذكرهم للعلل في الأسانيد والمتون.

٨ - كما أثبتُّ أن نقد الحديث اعتمد على أمرين أساسيين: دراسة حال الراوي ودراسة حال المروي. وأن منهج نقد المحدثين كان منهجا شاملا دقيقا، لم يدع جانبا من جوانب الحديث سندا ومتنا. إلا وقد اعتنى به.

٩ - وأثبت بالأدلة العقلية: أن نقد السند أهم من نقد المتن، وأن فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده، فكره أثبتت التجربة أنها خاطئة، وأن نقد الأسانيد

له اتصال وثيق بنقد المتن .

١١ ـ ثم ذكرت أهم القواعد التي وضعها النقاد لنقد الراوي والمروي .

١٢ ـ وفي المقصد السابع الذي هو الأخير من المدخل، بينت: كيف أن علم نقد الحديث كان له الأثر العظيم في حفظ السنة. وكيف أن المحدثين رتبوا كتب السنة على طبقات باعتبار الصحة والشهرة حتى إطمأنت إليها الأمة وجعلتها نبراساً لحياتها ومصدراً لتشريعها .

١٣ ـ وفي بداية الباب الأول، وتمهيد للشروع في مباحثه، التي تدور حول نقد السند. أتيت بذكر الأسباب التي دعت إلى ظهور الإسناد. وأن بعضا من الصحابة، أحجموا عن الرواية عند اشتداد الفتن وانتشار الكذب، ولكنه لم يكن الحل الصحيح للمشكلة. وكان لابد من الحلول الجذرية لها، ومن التقيد بأصول وقواعد تضع الحد من هذه الظاهرة الخطيرة .

فظهر السؤال عن الإسناد :

١٤ ـ واعتبر الإسناد ركنا من ركني الحديث. وتحمّل المحدثون مشاق السفر إلى بلاد نائية، بحثا عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد، لأنه استقر في أذهانهم أنه لا يمكن تصور الحديث بدون الإسناد، واشتهر بينهم: أن السند للخبر كالنسب للمرء .

١٥ ـ وكما أنهم استعملوا الإسناد للحديث، استعملوه كذلك لرواية الكتب .

١٦ ـ ثم اهتموا بنقد هذه الأسانيد، فرتبوا أسماء الرواة بحسب القوة والضعف والسنة والبدعة، وعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط وكتبوا الحديث من عشرين وجها فأكثر، وأجروا عملية المقارنة بين الروايات حتى وصلوا إلى نتائج صحيحة ودقيقة .

١٧ ـ ولم يكتفوا بهذا. بل بحثوا في عدالة الراوي وضبطه، وذكروا معنى العدالة، وكيفية ثبوتها للراوي، والأمور التي تسلب العدالة من الراوي .

وذكروا معنى الضبط، وكيفية ثبوته للراوي، والأمور التي تسلبه من الراوي. ثم نصوا على أنه لا يقبل إلا حديث الثقة الضابط، وردُّوا حديث أهل الغفلة والغلط والكذب والبدعة.

١٨ - ومن عنايتهم بنقد السند أن بحثوا في اتصال السند وانقطاعه وصرفوا إليهما اهتمامهم البالغ، وجعلوا اتصال السند شرطا أساسيا لكون الحديث صحيحا. وذكروا معنى الاتصال، وأنواع الحديث المتصل ودرجاتها وأحكامها من حيث القبول والرد كما ذكروا معنى الانقطاع وأنواع الحديث المنقطع ودرجاتها وأحكامها بكل تفاصيلها.

١٩ - ومن عنايتهم بنقد السند أيضا أن اهتموا بمعرفة طرق تلقي الحديث وأدائه ووضعوا مصطلحات خاصة تحدد كيفية التلقي وأدائه، حتى أمكن لهم الحكم على كل حديث بأنه صحيح أم غير صحيح، متصل أو منقطع.

٢٠ - ثم تطرقت لموضوع العنعنة عند المحدثين، لأن لها ارتباطا قويا بنقد السند، ومعرفة صحيحه من سقيمه. وذكرت أقوالهم في الحديث المعنعن، والشروط التي يجب توافرها لقبوله، كما تطرقت لبيان الحكم في الأحاديث المعنعنة في الصحيحين.

٢١ - وشرحت معنى الشذوذ في السند. وتعريف الشاذ واختلاف العلماء فيه وحكمه عند المحدثين، وارتباطه بنقد السند. وجئت بالأمثلة التي ألقت ضوءا كافيا على مدى اهتمام المحدثين بنقد السند.

٢٢ - ثم بيَّنت مفهوم العلة في الحديث، وأهمية معرفتها. وكيف أن المحدثين الأجلّة اهتموا بها، وأنه لم يخض في هذا الغمار إلا الجهابذة في علوم الحديث لكونها من أدق العلوم وأغمضها.

وقد ذكرتُ أن العلة قد تكون في السند، وقد تكون في المتن، وأوضحت بالأمثلة الكثيرة مدى اهتمام المحدثين بمعرفة العلل في السند، وذلك تمشيا على قاعدتهم بالاهتمام بكل ما له صلة بنقد السند.

وهكذا، بذلت جهدي المتواضع للإثبات أن نقاد المحدثين اعتنوا بنقد السند وتمييز صحيحه من سقيمه بجميع الوسائل الممكنة.

٢٣ ـ وأما الباب الثاني، فقد بدأته ببحث مطول عن اهتمام المحدثين بنقد المتن وبينت فيه أن النقد عند المحدثين يشمل الراوي والسند والمتن. وأن الاهتمام بنقد المتن بدأ من الصحابة رضي الله عنهم. ومشى عليه التابعون وأتباعهم. واستخرجت أمثلة كثيرة من بطون الكتب لإثبات هذه الحقائق، وللإيضاح أن المباحث التي تطرق لها مؤلف كتب المصطلح لم تقتصر على مباحث الإسناد، بل إن أبحاثهم دارت في محيط ثنائي مؤلف من السند والمتن، وأنهم وضعوا قواعد في الجرح تُنبىء عن النقد الخفي للمتن، وجئت بتلك القواعد. وشرحت أهمية قانون الاعتبار والمعارضة لنقد المتن، وأن الصحابة والتابعين ومن جاؤا بعدهم من أئمة الحديث طبّقوا هذا القانون، وأن كثيرا من الاصطلاحات التي أطلقها المحدثون على الرواة، إن هي إلا تسميات لنتائج مقارنات ومعارضات بين مرويات الراوي ومرويات غيره. ثم أطلقوا على الراوي لفظا يحدد مقدار ضبطه ودرجة مروياته. وهذا يعني أنهم درسوا المتون وقارنوها بمتون أخرى.

٢٤ ـ وبيَّنت كذلك، كيف أن النقاد استخدموا التاريخ لنقد المتون، مستدلا بأمثلة كثيرة مستخرجة من أمهات الكتب.

٢٥ ـ كما ذكرت أن الاهتمام بنقد المتن واضح في رواية الحديث باللفظ وأن الشروط التي ذكرها الإمام الشافعي وغيره من الأئمة لجواز الرواية بالمعنى، مردُّ كلها إلى الإهتمام بالمتن، واتخاذ السُّبل اللازمة لحفظه من التبديل والتحريف.

٢٦ ـ ثم جئت بأمثلة عديدة من مؤلفات أئمة النقد لأُدَلِّل على أن المحدثين لم يخطوا خطوة في دراسة الأحاديث النبوية ومقارنة بعضها مع بعض إلا وقواعد نقد المتن كانت نصب أعينهم في كل لحظة، وأنه لم يوجد حديث

صحيح أو سقيم في الدنيا إلا وقد درسه النقاد سنداً ومتناً.

٢٧ ـ وذكرت في مبحث مستقبل، أن العلة كما تكون في السند قد تكون في المتن أيضا وأن المحدثين اعتنوا بهذا، ونقدوا متون مئات من الأحاديث لوجود علة فيها. ولكن من العجيب المفيد أنهم كلما وجدوا حديثا معلولا منه، جاؤا إلى سنده بالبحث والتمحيص، فوجدوا فيه ما يدعو إلى تركه أو الشك فيه.

٢٨ ـ ثم ذكرت القواعد التي اتبعها النقاد لإدراك العلة، القواعد التي كانت نتيجة تجاربهم الدقيقة العميقة في مجال النقد.

٢٩ ـ ثم تطرقت لموضوع (الشذوذ في المتن) وبيّنت ماذا يعني الشذوذ في المتن، وأن النقاد تعرضوا لجميع الأحاديث التي خالف فيها الراوي الفرد الأضبط منه والأحفظ، أو خالف جماعة، وبيّنوا ما فيها من المخالفة والشذوذ، وذكروا الزيادة والنقصان، وكشفوا ما فيها من القلب أو الإضطراب أو التصحيف أو الأنواع الأخرى من عيوب المتن. وأثبتُ كل هذا بالأمثلة التي استخرجتها من بطون المراجع.

وهذا إن دل على شيء، فقد دل على اهتمام النقاد بالمتن ومعرفة ما يطرأ عليه من العلل والعيوب الأخرى.

٣٠ ـ وفي فصل خاص أوضحت: كيف أن المحدثين اهتموا بمعرفة الأحاديث الموضوعة ووضعوا ضوابط علمية وقواعد ثابتة، وحدَّدوا أمارات لمعرفتها بدون أن ينظروا في السند، وأحوال رجاله، وأن تلك الأمارات قد تكون في السند، وقد تكون في المتن. وأن هذه المكانة العظمي أعني معرفة الأحاديث الموضوعة من دون النظر في السند، لا يبلغها إلا من وجدت فيه الصفات التي ذكروها.

٣١ ـ وذكرت أهمية كتاب (المنار المنيف) للعلامة ابن القيم رحمه الله في هذا الباب وشموله، ودقته في بيان الضوابط المجملة والتفصيلية لمعرفة

الأحاديث الموضوعة .

كما ذكرت تنبيه العلماء على أنه لم يثبت في باب كذا وكذا أي حديث وبعض الكتب التي ألفت في هذا الباب ، وأن خير ما أُلِّف في هذا الموضوع هو كتاب (المنار المنيف) فقد أجاد في تتبع تلك الضوابط وجمعها في هذا الكتاب .

٣٢ ـ وفي الباب الثالث من الرسالة خصصت الكلام عن المستشرقين وأتباعهم من المنتسبين إلى الإسلام ، والشبه التي أثاروها حول نقد المتن .

٣٣ ـ وليكون الحديث عن فئة المستشرقين أجمع وأشمل فقد بيَّنت حقيقة الاستشراق ، ونشأته وتدرجه ، وأهدافه ، وصلته الوثيقة بالتبشير والاستعمار وحقده ضد الإسلام ومحاربته للشريعة الإسلامية والقرآن والسنة والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي .

٣٤ ـ وفي فصل خاص ، فصَّلت القول بأن المستشرقين هم المسيحيون واليهود الذين درسوا الإسلام وكل ما ينتمي إليه للنيل منه والتشكيك فيه .

ثم ذكرت نماذج من المستشرقين ورؤسائهم وتاريخهم الموجز المظلم بظلام الحقد والحسد ، كما ذكرت بعض الكتب التي ألفوها عن الإسلام لمحاربته وتشويه صورته الوضَّاءة وأن أغلب الدراسات الاستشراقية دراسات سطحية لم يتقن أهلها اللغة العربية ولم يفهموا مقاصد الشريعة الإسلامية وحكمها مع ما وجد لديهم من التعمد البغيض والتواطؤ الخبيث على تشويه صورة الإسلام .

٣٥ ـ ثم جئت بذكر موقفهم من السنة والذي يتلخص في محاولة إقناع قرائهم أن الأحاديث كانت صالحة لفترة الجاهلية وأنها متناقضة وأنها ازدادت مع مرّ الزمن بدخول الموضوعات فيها .

٣٦ ـ كما أوضحت أنهم استفادوا من المعتزلة ، وأنهم اعتمدوا على الضعيف الشاذ وعلى المنهج المعكوس وهو أنهم بَيَّنوا الفكرة المسيئة إلى الإسلام

من قبلُ، ثم بحثوا في كتب القصص والأغاني ليَستلّوا منها ما يؤيد فكرتهم.

٣٧ ـ واتهموا الصحابة والمحدثين بوضع الأحاديث وأدَّعوا كذباً وزورا أن الموضوعات اختلطت بالصحاح ولم يمكن التمييز بينها.
وقد جئت بالرد على هذه المزاعم وكشفت حقيقة كذبهم وزورهم.

٣٨ ـ ثم جئت إلى ذكر المنتسبين إلى الإسلام وإنكارهم السنة وأن الفتنة أثارها في قديم الزمان، الخوارج والمعتزلة، ثم ماتت بنهاية القرن الثالث وقد ظلت مقبورة، حتى أحياها من جديد، أناس في البلدان العربية وأشخاص في شبه القارة الهندية. وبينت أن الفتنة أصبحت في الهند وباكستان أقوى، ونشأت جماعة أهل القرآن وتدرجت حتى أصبحت مشكلة دينية وعقدية في تلك البلاد.
وقد حاربها علماء السنة محاربة شديدة، ولكن الاستعمار ساعد منكري السنة وربّاهم وشَجَّعَهم.
ثم ذكرت الشبه التي أثارها أهل القرآن حول السنة، والفرق الموجودة منهم حاليا في باكستان وبعض الكتب التي ألفها علماء السنة في الرد على هذه الفرق وشبهها.

٣٩ ـ ثم بيّنت شبه المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن، وأن بعضهم نقلوا هذا الشبه من البعض الآخر وجئت بالرد على تلك الشبه ردا أرجو أن أكون قد وُفِّقت فيه.

٤٠ ـ وفي آخر هذا المحبث تعرضت لذكر بعض الأحاديث التي انتقدوها ـ على زعمهم ـ متنا مع بيان جهلهم أو تجاهلهم للحقيقة حتى يمكن للقاريء أن يقيس عليها الأحاديث الأخرى التي نقدوها والتي لا يسع المقام لذكرها كلها. وحتى يتيقن في نفسه أن هؤلاء الناس لا يتوقع منهم إلا الكيد للإسلام والحط من منزلة السنة النبوية. على صاحبها أفضل الصلوات وأتم

التسليمات .

٤١ ـ وبهذا، عرفنا : أن السنة النبوية حُفظت بحفظ الله لها . ووصلت إلينا صافية نقية من كل الشوائب والشكوك، إذ قيّض الله لها الأئمة العظام الذين سلكوا المنهج القويم المتضمن نقد السند والمتن بكل ما تعني الكلمة من المعاني والمفاهيم. فميّزوا صحيحها من سقيمها وجمعوا الأحاديث الثابتة الصحيحة في مجموعات حديثية قبلتها الأمة بالإجماع مصدرا لتشريعها ومأخذا لجميع الخيرات الدنيوية والأخروية .

٤٢ ـ وإن الشبهات التي تثار ضدها من قبل أعداء الإسلام أو أبنائه المغترين لا تقوم في وجه الدليل والاحتجاج العلمي أدنى قيام، وأنها أغاليط وتمويهات تنكشف وتزول عندما تواجه المنهج العلمي الأصيل الذي هو منهج النقد عند المحدثين .

٤٣ ـ وأرى وأقترح بهذه المناسبة أن تُعنى الجهات العلمية في العالم الإسلامي :

أ ـ بإدخال السنة النبوية وعلومها مادة أساسية في المناهج الدراسية للمدارس والكليات حتى يكون النشأ الإسلامي على علم بما للسنة النبوية من مكانة عظمى في الإسلام وبما لها من أصول ومناهج نقدية لا يفوقها أي منهج نقدي في العالم الثقافي القديم والجديد .

ب ـ اختيار أساتذة متخصصين في السنة النبوية وعلومها لتبسيط علم المصطلح وصياغته في أسلوب شيق واضح وعرضه في كتب صغيرة الحجم، حتى يتلقاه الجيل الإسلامي الجديد من دون أن يشعر بغموض أو سآمة أو ملل .

جـ ـ إنشاء مجلات متخصصة في السنة وعلومها في كل بلد إسلامي للعناية بنشر الوعي السُنّي بين الشعوب الإسلامية والرد على الشبهات التي تثار من حين لآخر حول السنة النبوية، وإبراز العلوم العقدية والأخلاقية

والأحكام التشريعية فيها التي تضمن الخير والسؤدد والأمن والاستقرار للبشرية كلها.

والحمد لله الذي بفضله ومنّه تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا وحبيبنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

☆☆☆☆☆☆

☆☆☆☆

فهرس الآيات

سورة	رقم السورة	الآية	الصفحة
البقرة	٩٧	قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ	٤٩٦
آل عمران	٨٩	إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا	٢٠٥
آل عمران	١١٨	لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا	١٩٤
النساء	٨٣	وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ	٣٠
الأنعام	١٦٤	قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا	٣٩٨
الأعراف	١٧٩	لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا	٤٩٧
الأعراف	١٨٧	يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا	٤٠٧
التوبة	٨٠	إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً	٤٩٢
يوسف	٥٣	إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ	٤٩٧
يوسف	٢٤	وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ	٤٩٧
الحجر	٩	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	٢٧١
النمل	٧٤	وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ	٤٩٦
النحل	٤٤	وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ	٢٩
النحل	٦٤	وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ	٢٩
الإسراء	٨٤	قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ	٤٨٣
الكهف	٨٠	وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ	٤٩٨
طه	٨٢	وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ	٢٠٥
الحج	٤٦	أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ	٤٩٧
الحج	٣٧	لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا	٤٨٣

فهـــرس الأحاديث والآثار

❊❊❊❊❊❊
❊❊❊❊

فهرس الأعلام

******
****

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم
٢ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير
الحوزقاني : الحسين بن إبراهيم ت ٥٤٣هـ
تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي الجامعة السلفية ، بنارس ، الهند
ط/ ١ سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م
٣ ـ أبو هريرة ، راوية الإسلام
الخطيب : الدكتور محمد عجاج
ط : المؤسسة المصرية العامة
٤ ـ الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر
محمد محمد حسين
مؤسسة الرسالة بيروت
٥ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة
الإمام بدر الدين الزركشي
تحقيق : سعيد الأفغاني
المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ
٦ ـ أحاديث القصاص
شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية
تحقيق : الدكتور محمد الصباغ
المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٩٢هـ
٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام

الآمدي : سيف الدين علي بن محمد
تحقيق : الشيخ عبد الرزاق عفيفي
ط : مؤسسة النور بالرياض
٨ ـ الإحكام في أصول الأحكام
ابن حزم : الإمام علي بن أحمد بن حزم الأندلسي
مطبعة الإمام بالقاهرة
٩ ـ آداب الشافعي ومناقبه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
تحقيق : عبد الغني عبد الخالق
دار الكتب العلمية بيروت
١٠ ـ أدب الإملاء والاستملاء السمعاني : أبو سعد عبد الكريم بن محمد ابن منصور ٥٦٣ هـ
ط : دار الكتب العلمية بيروت
١١ ـ الأدب المفرد البخاري : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ت سنة ٢٥٦ هـ.
مراجعة : محمد هشام البرهاني .
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٤٠١ هـ.
١٢ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول
الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) .
مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر ط/ ١ سنة ١٣٥٦ هـ .
١٣ ـ أساليب الغزو الفكري د . علي جريشة ومحمد شريف زيبق
ط : دار الاعتصام بمصر .
١٤ ـ الاستشراق والتبشير : إبراهيم خليل
١٥ ـ الاستشراق والمستشرقون السباعي : الدكتور مصطفى

ط : مكتبة دار البيان بالكويت .
١٦ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب
القرطبي : الحافظ أبو عمر ابن عبد البر
دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٧ ـ الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، ملا علي قاري
تحقيق : محمد الصباغ
ط : بيروت
١٨ ـ الإسلام والثقافة العربية : أنور الجندي
(مجلة البعث الإسلامي، عدد خاص حول المستشرقين) .
١٩ ـ الإسلام والمستشرقون : الندوي أبو الحسن علي الحسني
(مجلة البعث الإسلامي، عدد خاص حول المستشرقين)
٢٠ ـ الإصابة في تمييز الصحابة : العسقلاني ابن حجر ٨٥٢هـ
مصور عن الطبعة المصرية : دار إحياء التراث العربي بيروت
٢١ ـ إصلاح خطأ المحدثين
الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ) .
تعليق : برهان الدين محمد الداغستاني
الناشر لجنة الشبيبة السورية بالقاهرة ١٣٥٥هـ .
٢٢ ـ أصول الحديث، علومه ومصطلحه
الخطيب : الدكتور محمد عجاج
دار الفكر الحديث . لبنان .
٢٣ ـ أصول السرخسي
السرخسي : أبو بكر محمد بن أحمد أبي سهيل (ت ٤٩٠هـ)
ط . دار المعرفة، بيروت .

٢٤ ـ أصول الفقه
يوسف شاخت
ترجمة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية
دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١م .
٢٥ ـ أضواء على الاستشراق
د . محمد عبد الفتاح عليان
دار البحوث العلمية الكويت، ط/ أولى سنة ١٤٠٠هـ .
٢٦ ـ الأضواء على الاستشراق : أنور الجندي
(مجلة البعث الإسلامي عدد خاص حول المستشرقين) .
٢٧ ـ أضواء على السنة المحمدية
محمود أبو رية
دار المعارف مصر ط/ ٣ .
٢٨ ـ أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام
نواب يار جنك وجراغ علي
ترجمة مولانا عبد الحق
مطبعة رفاه عام، لاهور ١٩١١م .
٢٩ ـ الأعلام
خير الدين زركلي
دار العلم للملايين . بيروت .
٣٠ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ
السخاوي : محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)
دار الكتب العلمية بيروت
٣١ ـ الألفية (في علوم الحديث)
السيوطي : جلال الدين الشافعي

تحقيق : أحمد محمد شاكر
مطبعة : عيسى البابي الحلبي بمصر .
٣٢ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع
القاضي عياض بن موسى اليحصبي
تحقيق : السيد أحمد صقر
دار التراث ، القاهرة
الطبعة الأولى : ١٣٨٩هـ .
٣٣ ـ الأمّ
الشافعي : الإمام محمد بن إدريس
تصحيح : محمد زهري النجار
نشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
٣٤ ـ إنتاج المستشرقين
مالك بن نبي
دار الإرشاد بيروت ١٣٨٨هـ .
٣٥ ـ إنعام المنعم الباري في شرح ثلاثيات البخاري
عبد التواب الملتاني
مكتبة الجامعة السلفية بنارس . الهند
٣٦ ـ الأنوار الكاشفة
المعلمي ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
المطبعة السلفية بالقاهرة .
٣٧ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير أحمد شاكر .
دار الكتب العلمية بيروت ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م .
٣٨ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة
العمري : الدكتور أكرم ضياء

مطبعة الإرشاد . بغداد١٣٨٧هـ .
٣٩ ـ البداية والنهاية
ابن كثير أبو الفداء عماد الدين
إسماعيل بن عمر بن كثير ٧٧٤هـ .
مكتبة المعارف . بيروت ط/ ٢ سنة١٩٧١م .
٤٠ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
القاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني
دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .
٤١ ـ البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل
حسين بن محسن اليماني ١٣٢٧هـ
الجامعة السلفية بنارس (الهند)
ط/ سنة١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
٤٢ ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول
أبو الطيب : صديق حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ت١٣٠٧هـ .
شرف الدين الكتبي وأولاده بمبائي .
٤٣ ـ تاريخ ابن أبي خيثمة لأحمد بن زهير بن حرب
(المجلد الثالث)
جامعة القرويين ، مخطوط رقم ٢٤٤/ ٤٠ ، فاس ، المغرب العربي
٤٤ ـ تاريخ الأدب العربي : بروكلمان
ترجمة وتعريف : د . عبد الحليم النجار
دار المعارف . مصر .
٤٥ ـ تاريخ بغداد
الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٤٦٣هـ

دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٦ ـ تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين
تعريب: د. محمود فهمي حجازي، ود. فهمي أبو الفضل
الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧هـ.
٤٧ ـ تاريخ الحديث (باللغة الأردية)
عبد الصمد صارم الأزهري
مكتبة معين الأدب، أردو بازار، لاهور.
٤٨ ـ تاريخ الطبري
الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر (٣١٠هـ)
تحقيق: محمد أبو الفضل
دار المعارف، مصر.
٤٩ ـ تاريخ العرب والإسلام: جواد علي.
٥٠ ـ التاريخ الكبير: البخاري محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ
مصور عن طبعة حيدر أباد، الهند.
٥١ ـ تأويل مختلف الحديث:
ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)
دار الجيل بيروت، لبنان.
٥٢ ـ التبشير والاستشراق: محمد عزت الطهطاوي
مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، ١٣٩٧هـ.
٥٣ ـ التبشير والاستعمار في البلاد العربية
الدكتور مصطفى خالدي والدكتور عمر فروخ
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت
ط/ ٤ سنة ١٣٩٠هـ.

٥٤ ـ التبصرة في أصول الفقه : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (ت٤٧٦هـ) .
تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو
دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ .
٥٥ ـ تحذير الخواص عن أحاديث القصاص
السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ)
تحقيق : محمد الصباغ
المكتب الإسلامي ، بيروت .
٥٦ ـ تحفة الأحوذي شرح الترمذي
المباركفوري : الإمام أبو العلي محمد عبد الرحمن
نشر : محمد عبد المحسن الكتبي بالمدينة المنورة
ط : مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة .
٥٧ ـ تحقيق الجهاد : جراغ علي
ترجمة : غلام حسين وعبد الغفور
مطبعة رفاه عام ، لاهور ١٩١٢هـ/ ١٩١٣م .
٥٨ ـ تدريب الراوي : السيوطي جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر ٩١١هـ .
تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف
دار إحياء السنة النبوية
ط/ ٢ سنة ١٣٩٩هـ .
٥٩ ـ تذكرة الحفاظ : الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)
مصور عن طبعة حيدر أباد الهند
دار إحياء التراث العربي .
٦٠ ـ تذكرة السامع والمتكلم
ابن جماعة : بدر الدين إبراهيم بن سعدالله بن جماعة ت٧٣٣هـ .

مصورة عن طبعة حيدر آباد، الناشر، دار الكتب العلمية بيروت.
٦١ ـ تذكرة الموضوعات: محمد بن طاهر بن علي الهندي الفتني ت٩٨٦هـ.
نشر: ابن دمج، بيروت.
٦٢ ـ تذكرة الموضوعات
تأليف: الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي ت٥٠٧هـ
تحقيق: محمد مصطفى الحدري الحبطي
المكتبة السلفية ومطبعتها بالقاهرة ١٤٠١هـ.
٦٣ ـ تسمية ما ورد به الخطيب دمشق: المالكي
(ضمن كتاب الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث للدكتور محمود طحان)
٦٤ ـ تصحيفات المحدثين.
العسكري: أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد، ت٣٨٢هـ.
تحقيق: محمود أحمد ميره
المطبعة العربية الإسلامية، القاهرة ١٤٠٢هـ.
٦٥ ـ تفسير الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠هـ.
مصورة بيروت عن الطبعة المصرية.
٦٦ ـ تفسير القرآن العظيم
ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ).
عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٦٧ ـ تقدمة الجرح والتعديل: الرازي ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ.
مصور عن طبعة حيدر آباد، الهند.
٦٨ ـ تقريب النووي.
النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف الدين الدمشقي (ت٦٧٦هـ).

تحقيق وتعليق : د . مصطفى .
منشورات دار الملاح للطباعة والنشر ، بيروت .
٦٩ - تقريب التهذيب .
العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر ٥٨٢هـ .
أ - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، دار المعرفة بيروت
ب - الطبعة الباكستانية دار نشر الكتب الإسلامية ، لاهور .
٧٠ - تقييد العلم .
الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ٤٦٣هـ .
تحقيق : يوسف العش بيروت .
٧١ - التقييد والإيضاح
العراقي : عبدالرحيم زين الدين بن الحسين ٨٠٦هـ .
تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان
نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
٧٢ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني
طبع السيد عبدالله هاشم اليماني المدني ، بالمدينة المنورة ١٣٨٢ هـ .
٧٣ - التمهيد :
ابن عبدالبر . أبو عمر يوسف بن عبدالله ٤٦٣هـ .
نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية
٧٤ - التمييز :
مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)
تحقيق : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي
نشر جامعة الرياض ، الرياض .

٧٥ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة
أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني
تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق .
دار الكتب العلمية : بيروت . لبنان .
٧٦ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر .
الجزائري : الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي .
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
٧٧ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار .
الصنعاني : محمد بن إسماعيل الأمير (ت١١٨٢هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .
مكتبة الخانجي ، مصر ط/ ١ سنة ١٣٦٦هـ .
٧٨ ـ تهذيب الأسماء واللغات .
النووي : محي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ) .
إدارة الطباعة المنيرية دار الكتب العلمية . بيروت .
٧٩ ـ تهذيب التهذيب .
العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر ٨٥٢هـ .
تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف ، مصور عن طبعة حيدر أباد (الهند)
٨٠ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال .
الحافظ جمال الدين يوسف المزي .
نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية ،
دار المأمون للتراث . دمشق وبيروت .
٨١ ـ تيسير التحرير شرح كتاب التحرير (لكمال الدين محمد بن عبدالواحد) (ت٨٦١هـ) .

محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٦٠هـ.

٨٢ ـ الثقات:
ابن حبان: محمد بن حبان أبو حاتم البستي ٣٥٤هـ.
دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الهند.

٨٣ ـ ثلاثيات مسند الإمام أحمد مع شرح محمد السفاريني الحنبلي
المكتب الإسلامي بيروت، ط/ ٣ سنة ١٣٩٩هـ.

٨٤ ـ ثورة الإسلام: دكتور أحمد زكي أبي شادي (ت١٩٥٥م).

٨٥ ـ جامع الأصول:
لابن الأثير الجزري: مجد الدين المبارك بن محمد ٦٠٦هـ.
تحقيق: شعيب الأرناوط وعبدالقادر الأرناط، بيروت.

٨٦ ـ جامع بيان العلم وفضله
ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله ٤٦٣هـ.
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٨٧ ـ جامع التحصيل:
العلائي: صلاح الدين خليل بن كيكلدي ٧٦١هـ.
تحقيق: حمدي عبدالحميد السلفي. الدار العربية للطباعة بغداد.
ط/ ١ سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧٨م.

٨٨ ـ الجامع الصحيح:
البخاري: محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).
المكتبة الإسلامية في استانبول تركيا سنة ١٩٧٩م.

٨٩ ـ الجامع الصحيح للترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة
تحقيق: أحمد محمد شاكر.
دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٩٠ ـ الجامع الصحيح :
مسلم : أبو الحسن محمد بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) .
تحقيق : فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ، بيروت .
٩١ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع
الخطيب : البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت ٤٦٣هـ .
تحقيق : الدكتور رأفت سعيد .
مكتبة الفلاح الكويت ط/ ١ سنة ١٤٠١هـ .
٩٢ ـ الجرح والتعديل ، أبو لبابة حسين .
دار اللواء ، الرياض .
٩٣ ـ الجرح والتعديل ، جمال الدين القاسمي الدمشقي .
مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩هـ .
٩٤ ـ الجرح والتعديل :
الرازي : ابن أبي حاتم الرازي ٣٢٧هـ .
مصور عن طبعة حيدر آباد ، الهند .
٩٥ ـ حاشية الأزميري :
الأزميري : سليمان (ت ١٦٩٠) .
طبع بولاق ، مصر .
٩٦ ـ حجة الله البالغة ، الإمام ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي .
تحقيق : السيد سابق .
دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد .
٩٧ ـ الحديث المرسل ، حجيته وأثره في الفقه الإسلامي .
محمد حسن هيتو . دار الفكر ، بيروت .
٩٨ ـ حصول المأمول في علم الأصول .
النواب صديق حسن خان .

الجامعة السلفية، بنارس، الهند .
٩٩ ـ الحِطّة في ذكر الصحاح الستة :
القنوجي : النواب صديق حسن البوفالي
ط . إدارة العلوم الأثرية، باكستان .
١٠٠ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ .
دار الكتاب العربي : بيروت . الطبعة الثانية ١٣٧٨هـ .
١٠١ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال .
الخزرجي : الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري .
الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية . بيروت . الطبعة الثالثة/ ١٣٩٩هـ .
١٠٢ ـ الخلاصة في أصول الحديث :
تأليف : الحسين بن عبدالله الطيبي .
تحقيق : صبحي السامرائي .
رئاسة ديوان الأوقاف . بغداد ١٣٩١هـ .
١٠٣ ـ دراسات إسلامية ونقد كتاب «ثورة الإسلام»
محمد حسن بن سعيد بنجر
دار الأصفهاني وشركاه، بجدة .
١٠٤ ـ الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية
نقله إلى العربية : مصطفى ماهر
دار الكتاب العربي، بيروت .
١٠٥ ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه
الأعظمي : د . محمد مصطفى الأعظمي
ط . جامعة الرياض . الرياض، المملكة العربية السعودية سنة ١٣٩٦هـ .
١٠٦ ـ دفاع عن الحديث النبوي

مجموعة من العلماء
نشر زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام بمصر.
١٠٧ - دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين
الغزالي: محمد الغزالي
دار الكتب الحديثة، مصر. ط/ ٣ سنة ١٣٨٤هـ.
١٠٨ - دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح
حافظ بن أحمد الحكمي
مطابع البلاد السعودية بمكة المكرمة ١٣٧٤هـ.
١٠٩ - ذم الكلام وأهله (مخطوط)
الهروي: أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي (نسخة مصورة)
١١٠ - الرحلة في طلب الحديث
الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)
تحقيق: د. نور الدين عتر.
دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.
١١١ - الرسالة:
الإمام الشافعي: محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)
تحقيق: أحمد محمد شاكر.
المطبعة السلفية، مصر.
١١٢ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة
أبو داود: سليمان بن الأشعث السجتاني (ت٢٧٥هـ).
تحقيق: محمد الصباغ.
ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

١١٣ ـ الرسالة المستطرقة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة .
السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني ت١٣٤٥هـ .
تحقيق : محمد المنتصر الكتاني .
مطبعة دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ .
١١٤ ـ الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين
نذير حمدان
منشورات سلسلة دعوة الحق ، برابطة العالم الإسلامي .
جمادى الآخرة ١٤٠١هـ .
١١٥ ـ رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة .
الإمام محمد الشوكاني اليماني .
تحقيق : محمد بن إبراهيم الشيباني .
الدار السلفية للطباعة والنشر بالكويت .
١١٦ ـ الرفع والتكميل للشيخ عبدالحي اللكنوي
تحقيق : الشيخ عبدالفتاح أبو غدة .
مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ .
١١٧ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ
الوزير اليماني : أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الوزير (٨٤٠هـ)
المطبعة السلفية ومكتبتها . القاهرة ١٣٨٥هـ .
١١٨ ـ زاد المعاد في هدى خير العباد .
ابن قيم الجوزية : شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)
مراجعة : طه عبدالرؤوف طه .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٩٠هـ .
١١٩ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة .
الألباني : محمد ناصر الدين

المكتب الإسلامي، بيروت .
١٢٠ ـ السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه
تأليف : الدكتور سيد رمضان المسير
دار الطباعة المحمدية بالأزهر ١٤٠٢هـ .
١٢١ ـ السنة في مواجهة الأباطيل
محمد طاهر حكيم
منشورات دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي
بمكة المكرمة . سنة ١٤٠٢هـ .
١٢٢ ـ السنة المفتري عليها .
سالم البهنساوي .
دار البحوث العلمية، الكويت/ ١٩٧٩م .
١٢٣ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي
السباعي : محمد مصطفى .
المكتب الإسلامي، بيروت .
١٢٤ ـ سنن ابن ماجه
أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه
تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .
دار إحياء التراث العربي . بيروت ١٣٩٥هـ .
١٢٥ ـ سنن أبي داود
أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي
تعليق : عزت عبيد الدعاس
نشر : محمد علي السيد . حمص، سوريا .
١٢٦ ـ سنن الترمذي .
الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ) .

تحقيق : أحمد شاكر و وإبراهيم عوض عطوه
تصوير المكتبة الإسلامية ، بيروت (عن النسخة المصرية) .
١٢٧ ـ سنن الدار قطني .
علي بن عمر الدارقطني .
إدارة نشر السنة . ملتان ، باكستان .
١٢٨ ـ سنن الدارمي .
أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي .
دار الكتب العلمية . بيروت .
١٢٩ ـ السنن الكبرى
البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)
مصورة عن طبعة حيدر آباد ، بدار الفكر ، بيروت .
١٣٠ ـ سنن النسائي
أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي
دار الكتاب العربي . بيروت .
١٣١ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب
أبو الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)
دار الآفاق الجديدة . بيروت .
١٣٢ ـ شرح علل الترمذي .
ابن رجب : عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)
أ ـ تحقيق : صبحي جاسم الحميد .
مطبعة اليماني بغداد ١٣٩٦هـ .
ب ـ تحقيق : د . نور الدين عتر
دار الملاح بيروت .
(٢) الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ .

١٣٣ ـ شرح الكوكب المنير في أصول الفقه.
ابن النجار: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي الحنبلي (ت٩٧٢هـ).
تحقيق: الدكتور محمد الرحيلي والدكتور نزيه حماد
مركز البحث العلمي، كلية الشريعة مكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.
١٣٤ ـ شرح نخبة الفكر.
علي بن سلطان بن محمد الهروي القاري.
دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٥ ـ شرح النووي على صحيح مسلم.
النووي: محي الدين.
دار الفكر، بيروت. ط/ ٣ سنة١٣٩٨هـ.
١٣٦ ـ ١ ـ شروط الأئمة الستة
أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ت٥٠٧هـ.
٢ ـ شروط الأئمة الخمسة
أبو بكر محمد بن موسى الحازمي.
مكتبة عاطف بالقاهرة.
١٣٧ ـ الصحاح.
إسماعيل بن حماد الجوهري.
تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار.
الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
١٣٨ ـ صحيح ابن خزيمة:
ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ).
تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ومراجعة الألباني.
المكتب الإسلامي، بيروت.

١٣٩ ـ صُور استشراقية
عبدالجليل شلبي
ط . مجمع البحوث الإسلامية ، سنة١٣٩٨هـ .
١٤٠ ـ ضُحى الإسلام
أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
١٤١ ـ الضعفاء والمتروكون
النسائي : أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ) .
المكتبة الأثرية ، باكستان .
١٤٢ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .
شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
١٤٣ ـ طبقات الحفاظ .
السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر .
دار الكتب العلمية ، بيروت
الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
١٤٤ ـ طبقات الحنابلة
ابن أبي يعلى : القاضي أبو السيف محمد بن أبي يعلى
دار المعرفة ، بيروت .
١٤٥ ـ الطبقات الكبرى
ابن سعد : محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) .
دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت / ١٣٩٨هـ .
١٤٦ ـ الطريق إلى مكة
محمد أسد ، ط/ ١ بيروت .

١٤٧ ـ ظلمات أبي رية.
الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة.
المطبعة السلفية بالقاهرة.
١٤٨ ـ العُدّة في أصول الفقه.
ابن الفراء القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ).
تحقيق: دكتور أحمد بن علي سير المباركي.
مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٤٩ ـ العقيدة والشريعة في الإسلام
جولدزيهر، نقله إلى العربية: محمد يوسف موسى وزملاؤه.
دار الكاتب العربي، القاهرة.
ط/ ١ سنة ١٩٤٦م.
١٥٠ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي التيمي القرشي
تحقيق: إرشاد الحق الأثري.
إدارة العلوم الأثرية: باكستان ١٤٠١هـ.
١٥١ ـ علل الحديث ومعرفة الرجال.
ابن المديني: علي بن عبدالله المديني (ت٢٣٤هـ).
تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي.
دار الوعي، حلب، دمشق.
١٥٢ ـ العلل
ابن المديني: علي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني (ت١٧٨هـ).
تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي
المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٢هـ.

١٥٣ ـ علل الحديث
الرازي : عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) .
مصورة بيروت عن الطبعة الأولى .
١٥٤ ـ العلل :
الترمذي : محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٥هـ) .
في آخر تحفة الأحوذي .
المكتبة السلفية ، بالمدينة المنورة .
ط/ ٢ سنة١٣٨٣هـ .
١٥٥ ـ علوم الحديث ،
ابن الصلاح : أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) .
تحقيق : د . نور الدين عتر ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
١٥٦ ـ علوم الحديث ومصطلحه .
الدكتور صبحي الصالح
دار العلم للملايين ط/ ٤ سنة ١٣٨٥هـ .
١٥٧ ـ عون المعبود في شرح سنن أبي داود .
شمس الحق العظيم آبادي
المكتبة السلفية ، بالمدينة المنورة .
ط/ ٢ سنة١٣٨٨هـ .
١٥٨ ـ الغارة على العالم الإسلامي .
تأليفك أ ، ل . شاتليه .
ترجمة : محب الدين الخطيب ومساعد اليافي .
منشورات العصر الحديث ، جدة١٣٨٧هـ .
١٥٩ ـ الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام .
د . عبدالستار فتح الله سعيد .

مكتبة المعارف، الرياض.
ط/ ٢ سنة١٣٩٩هـ.
١٦٠ ـ فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.
ابن تيمية: أحمد بن عبدالرحيم بن عبدالحليم (ت٧٢٨هـ).
ط. الرياض، المملكة العربية السعودية.
١٦١ ـ فتح الباري.
العسقلاني: الحافظ ابن حجر.
تصحيح: محب الدين الخطيب.
المطبعة السلفية بمصر.
١٦٢ ـ الفتح الرباني (ترتيب المسند للإمام أحمد).
أحمد عبدالرحمن البناء.
دار إحياء التراث العربي.
١٦٣ ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين.
المراغي: عبدالله مصطفى.
نشر: محمد أمين دعج وشركاه، بيروت.
١٦٤ ـ فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد:
العلامة الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (ت١١٩٣هـ).
١٦٥ ـ فتح المغيث في شرح ألفية الحديث.
السخاوي: محمد بن عبدالرحمن.
المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٦٦ ـ فجر الإسلام.
أحمد أمين.
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
١٦٧ ـ الفَرق بين الفِرَق.

البغدادي : عبدالقاهر بن طاهر بن محمد (ت٤٢٩هـ) .
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .
درا المعرفة ، بيروت .
١٦٨ ـ الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِحَل .
أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري .
تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبدالرحمن عميرة .
شركة : مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، جدة١٤٠٢هـ .
١٦٩ ـ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة
البلخي : القاضي عبدالجبار الجشمي .
الدار التونسية للنشر ، ١٣٩٣هـ .
١٧٠ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة .
الإمام محمد بن علي الشوكاني .
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .
الطبعة الثانية ، بيروت ١٣٩٢هـ .
١٧١ ـ فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت .
الأنصاري : عبدالعلي محمد نظام الدين الأنصاري .
(على هامش المستصفى للغزالي)
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
١٧٢ ـ فوات الوفيات والذيل عليها .
تأليف : محمد بن شاكر الكتبي .
تحقيق : الدكتور إحسان عباس .
نشر دار صادر ، بيروت ١٩٧٣م .
١٧٣ ـ فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية .
الألباني : محمد ناصر الدين .

مجمع اللغة العربية، دمشق.
١٧٤ ـ فيض القدير في شرح الجامع الصغير.
المناوي: محمد عبدالرؤوف.
دار المعرفة، بيروت. ط/ ٢ سنة ١٣٩١هـ.
١٧٥ ـ القاموس المحيط.
مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.
١٧٦ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث.
القاسمي: محمد جمال الدين.
تحقيق: محمد بهجة البيطار
ط/ عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٧٧ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن عثمان قايماز التركماني الذهبي.
١٧٨ ـ كتاب الآثار.
أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري.
دار الكتب العلمية: بيروت.
١٧٩ ـ كتاب التنبية على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين.
آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم.
أبو محمد عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)
دار الاعتصام بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
١٨٠ ـ كتاب الصلة.
أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ابن بشكوال)
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

١٨١ ـ كتاب الطبقات .
أبو عمر خليفة بن خياط شباب العصفري
تحقيق : الدكتور أكرم ضياء العمري .
دار طيبة للنشر والتوزيع . الرياض .
١٨٢ ـ كتاب العلل والمعرفة .
الإمام أحمد بن حنبل .
تعليق : طلعت قوج . أنقرة ١٩٦٣م .
١٨٣ ـ كتاب المجروحين من الضعفاء والمتروكين .
ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) .
تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
دار الوعي ، حلب ط/ ١٣٩٦١هـ .
١٨٤ ـ كتاب المراسيل
أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
تحقيق : شكر الله بن نعمة الله قوجاني .
مؤسسة الرسالة ، بيروت .
الطبعة الأولى .
١٨٥ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس .
إسماعيل بن حمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)
دار إحياء التراث العربي . بيروت .
١٨٦ ـ الكفاية في علم الرواية .
الخطيب ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي
دار الكتب الحديثة بمصر / الطبعة الأولى .
١٨٧ ـ اللآلي المصنوعة .

السيوطي : محمد بن عبدالرحمن أبو بكر جلال الدين (ت٩١١هـ) .
دار المعرفة ، بيروت . ط/ ٢ سنة١٣٩٥هـ .
١٨٨ ـ اللباب في الأنساب .
الجزري ، دار صادر بيروت ١٤٠٠هـ .
١٨٩ ـ لسان العرب .
ابن منظور الأفريقي : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري .
دار صادر ، بيروت .
١٩٠ ـ لسان الميزان .
العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ) .
تصوير منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت عن الطبعة الهندية .
١٩١ ـ لمحات في أصول الحديث .
الدكتور محمد أديب صالح .
المكتب الإسلامي . دمشق وبيروت .
١٩٢ ـ المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام .
د . محمد البهي .
مطبعة الأزهر بالقاهرة .
١٩٣ ـ مجلة البعث الإسلامي ، الهندية .
عدد خاص عن الإسلام والمستشرقين .
١٩٤ ـ محاسن الاصطلاح .
البلقيني : سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان الشافعي (ت٨٠٥هـ) .
تحقيق : د . بنت الشاطىء .

مطبعة دار الكتب، مصر ١٩٧٤م.
١٩٥ـ محاضرة مونتجمري بجامعة الكويت عام ١٩٧١م.
نقلها إلى العربية: مصطفى ماهر.
١٩٦ـ المحدث الفاصل
الرامهرمزي: الحسن بن عبدالرحمن (ت٣٦٠هـ).
تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
دار الفكر، ط/ ١ ١٣٩١هـ.
١٩٧ـ مختصر المقاصد الحسنة
الإمام محمد بن عبدالباقي الزُرقاني (ت١١٢٢هـ).
تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.
مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٤٠١هـ.
١٩٨ـ المدرج إلى المدرج
السيوطي: عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ).
تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي.
الدار السلفية، الكويت.
١٩٩ـ مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.
أبو الحسن عبيدالله المباركفوري.
دار الترجمة والتأليف والنشر بالجامعة السلفية بنارس. الهند.
٢٠٠ـ المستدرك على الصحيحين.
الحاكم: أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ).
تصوير بيروت عن الطبعة الهندية.
٢٠١ـ المستشرقون.
نجيب العقيقي.

دار المعارف بمصر .
٢٠٢ ـ المستشرقون والإسلام .
الدكتور عرفان عبدالحميد .
المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت .
الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
٢٠٣ ـ المستشرقون والتاريخ .
الدكتور عبدالعظيم الديب .
مجلة البعث الإسلامي الهندية (عدد خاص عن الإسلام والمستشرقين) .
٢٠٤ ـ المستشرقون والتاريخ الإسلامي .
علي حسن الخربوطلي .
٢٠٥ ـ المستشرقون والقرآن الكريم .
أنور الجندي (بحث في مجلة البعث الإسلامي ، لكناؤ ، الهند) .
٢٠٦ ـ المستصفى من علم الأصول .
الغزالي : محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) .
إحياء التراث العربي ، بيروت .
٢٠٧ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل .
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . بيروت .
٢٠٨ ـ المسودة في أصول الفقه .
آل تيمية .
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .
مطبعة المدني . القاهرة .
٢٠٩ ـ مشاهير علماء الأمصار .
ابن حبان البُستي (ت٣٥٦هـ) .

بتصحيح : م . فلايشهمر
دار الكتب العلمية . بيروت
٢١٠ ـ مشكل الآثار
أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلام بن سلمه الأزدي المصري الحنفي .
دائرة المعارف النظامية في الهند ١٣٣هـ .
٢١١ ـ مصادر الدراسة الأدبية .
يوسف أسعد داعر .
٢١٢ ـ المُصنَّف
عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
طبعة مصورة ، بيروت .
٢١٣ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع
الهروي : الشيخ علي القاري .
تحقيق : الشيخ عبدالفتاح أبو غدة .
مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب .
الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ .
٢١٤ ـ معجم المؤلفين .
تأليف : عمر رضا كحاله
مكتبة المثنى . بيروت .
٢١٥ ـ المعجم الوسيط .
دار الفكر . بيروت .
٢١٦ ـ المعرفة والتاريخ .

الفسوي : يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ) .
تحقيق : د . أكرم ضياء العمري .
مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٤هـ .

٢١٧ ـ معرفة السنن والآثار .
البيهقي (ت٤٥٨هـ) .
تحقيق : السيد أحمد صقر .

٢١٧ـ معرفة علوم الحديث .
الحاكم : أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) .
تحقيق : د . معظم حسين .
نشر : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر . بيروت .

٢١٩ ـ المغني عن حفظ الكتاب فيما لم يصح فيه شيء من الأحاديث
الموصلي : أبو حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي (ت٦٢٣هـ) .
المطبعة السلفية في مصر ١٣٤٢هـ .

٢٢٠ ـ المغني (في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواة وألقابهم وأنسابهم)
محمد طاهر بن علي الهندي
دار نشر الكتب الإسلامية ، باكستان .

٢٢١ ـ المُغني في الضعفاء
الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
تحقيق : نور الدين عتر .
الناشر : دار المعارف ، حلب ، سوريا .
الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .

٢٢٢ ـ المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير .
محمد بن الصديق الغماري الحسني .

دار الرائد العربي . بيروت ١٤٠٢هـ .
٢٢٣ ـ مفتاح الجنة في الإحتجاج بالسنة .
السيوطي : الحافظ جلال الدين .
تحقيق : عبدالرحمن فاخوري .
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى .
٢٢٤ ـ مفتاح السنة .
محمد عبدالعزيز الخولي .
دار الكتب العلمية . بيروت .
٢٢٥ ـ مفتريات على الإسلام .
أحمد محمد جمال
مكتبة الشعب ، القاهرة ، سنة ١٣٩٥هـ .
٢٢٦ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
تعليق : عبدالله محمد الصديق .
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٩هـ .
٢٢٧ ـ مقدمة تحفة الأحوذي .
عبدالرحمن المباركفوري أبو العلي .
المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
ط/ ٢ .
٢٢٨ ـ مقدمة في أصول التفسير .
ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبدالحليم .
تحقيق : الدكتور عدنان زرزور .
دار القرآن الكريم . بيروت ١٣٩٩هـ .

٢٢٩ ـ مقدمة الكامل في الضعفاء الرجال .
ابن عدي : أبو أحمد عبدالله بن عدي (ت٣٦٥هـ) .
تحقيق : صبحي السامرائي .
مطبعة سلمان الأعظمي بغداد سنة ١٩٧٧ م .

٢٣٠ ـ الملل والنحل .
الشهرستاني .

٢٣١ ـ مناقب الشافعي .
البيهقي (ت٤٥٠هـ) .
تحقيق : سيد صقر . ط . مصر .

٢٣٢ ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي .
الدكتور فرانتز روزنتال .
ترجمة : الدكتور أنيس فريحة
دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .

٢٣٣ ـ المنخول من تعليقات علم الأصول .
الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) .
دار الفكر ، بيروت .

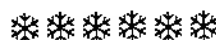
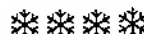
٢٣٤ ـ منهاج السنة .
ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام (ت٧٢٨هـ) .
مكتبة الرياض الحديثة . الرياض .

٢٣٥ ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد .
أبو اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي .
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٣٦ ـ منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي
الدكتور عثمان موافي
مؤسسة الثقافة الجامعية . الإسكندرية .
الطبعة الثانية ١٩٧٦م .
٢٣٧ ـ منهج النقد عند المحدثين .
د . نور الدين عتر .
دار الفكر ، بيروت ، ط/ ١ .
٢٣٨ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان الهيثمي (ت٨٠٧هـ) .
تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .
مكتبة المعارف الرياض .
٢٣٩ ـ الموضوعات .
ابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) .
تحقيق : عبدالرحمن بن محمد عثمان .
المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
ط/ ١ سنة١٣٨٩هـ .
٢٤٠ ـ الموضوعات .
للملا علي القاري .
٢٤١ ـ الموطأ للإمام مالك بن أنس
تصحيح وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي .
دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٢٤٢ ـ موقف المعتزلة من السنة النبوية .
أبو لبابة حسين .
دار اللواء الرياض ط/ ١ سنة١٣٩٩هـ .

٢٤٣ ـ ميزان الاعتدال .
الذهبي (ت٧٤٨هـ) .
تحقيق : علي محمد البجادي .
دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه .
٢٤٤ ـ نخبة الفكر .
ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .
٢٤٥ ـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر .
عبدالحي بن فخر الدين الحسيني .
مطبعة مجلس إدارة المعارف العثمانية . حيدر آباد ، الهند سنة١٣٧٨ هـ .
٢٤٦ ـ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر .
ابن حجر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .
المكتبة العلية : بالمدينة المنورة .
٢٤٧ ـ نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي .
الدكتور علي حسن عبدالقادر .
دار الكتب الحديثة . القاهرة .
الطبعة الثالثة ١٩٦٥م .
٢٤٨ ـ النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه
عبدالله علي أحمد حافظ
رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة سنة١٣٩١هـ .
٢٤٩ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .
الشوكاني : محمد بن علي بن محمد .
مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
٢٥٠ ـ الوضع في الحديث .

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة .
مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ١٤٠١هـ .
٢٥١ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .
أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان
تحقيق : الدكتور إحسان
نشر دار صادر ، بيروت ١٩٦٨م .
٢٥٢ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري
بتحقيق فؤاد عبدالباقي / إخراج وتصحيح : محب الدين الخطيب
المطبعة السلفية ، مصر .
٢٥٣ ـ يحيى بن معين وكتابه «التاريخ»
تحقيق : الدكتور أحمد محمد نور سيف .
جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

المراجع باللغة الأردية

١ ـ أحكام شريعت مين حديث كا مقام (أهمية الحديث النبوي في أحكام الشريعة).
الشيخ محمد إسماعيل السلفي.
المكتبة الفاروقية، لاهور، باكستان.
٢ ـ بستان المحدثين.
الشاه عبدالعزيز المحدث الدهلوي.
أدب منزل، كراتشي ١٩٧٠م.
٣ ـ تاريخ تدوين حديث.
الدكتور محمد زبير الصديقي.
أكاديمية باك، كراتشي، باكستان.
٤ ـ تدوين حديث.
سيد مناظر أحسن الجيلاني.
المكتبة الإسحاقية، باكستان.
٥ ـ تفهيم إسلام.
الأستاد مسعود أحمد.
٦ ـ جماعت إسلامي كا نظريه حديث (نظرية الجماعة الإسلامية عن الحديث النبوي).
الشيخ محمد إسماعيل السلفي.
المكتبة السلفية، لاهور.
٧ ـ حديث كا درايتي معيار (معيار نقد الحديث من حيث الدراية).

محمد تقي أميني .
ندوة المصنفين ، دلهي ، الهند ١٩٨٠م .
٨ ـ دو إسلام (إسلامان) .
الدكتور غلام جيلاني برق (من كبار منكري السنة) .
المطبعة العلمية . لاهور ، باكستان ١٩٧٧م .
٩ ـ سيرة الإمام البخاري .
الشيخ محمد عبدالسلام المباركفوري .
أكاديمية أهل الحديث . لاهور ، باكستان .
١٠ ـ مجلة أهل الحديث ، أمرتسر .
سنة ١٩٩٣٣م .
١١ ـ مقالات سر سيد (منكر السنة) .
سيد أحمد خان . جمع وترتيب : محمد إسماعيل .
مطبعة زرين آرت ، هور
الطبعة الأولى ١٩٦٢م .
١٢ ـ مقام حديث (مكانة الحديث) .
غلام أحمد برويز وزملاؤه (منكرو السنة) .
إدارة طلوع إسلام . لاهور .
١٣ ـ مكانة السنة التشريعية .
المودودي : العلامة الشيخ أبو الأعلى .

❄❄❄❄❄❄
❄❄❄❄

المراجع باللغة الإنجليزية

١ ـ تعريف بالشريعة الإسلامية
جوزيف شاخت
An Intraduction To Islamic law
JOseph Schachat
Clarendon Oress, London

٢ ـ إعادة تقييم السنة في الإسلام
مقال: جوزيف شاخت
A Revaluation of Islamic Tradition
Joseph Schacht
Royal Asiatic P.P. 143-153

٣ ـ لمحات عن الحديث النبوي
محمد عزيز الله
Glimpses Of The Hadith
Mohammed Azizullah
The Crescent Publication

٤ـ الحديث
الجرح والتعديل
الموسوعة الإسلامية المختصرة صـ ٢٤ـ٢٧. صـ ٤٦٢.
Hadith
Al- Djarh wal Tadil
Short Islamic Encyclopaedia
pp. 24-27 pp. 462

٥ ـ الحديث وكتب السيرة في لغات العرب

Hadith and Sira Literature in western Language
Monawer Ahmed Anees
Alia Nasreen Athar U.S.A

٦ ـ الإسلام
تأليف: ألفريد غليوم

Islam
Alfred Guillaume
peguin Books. London

٧ ـ دراسات إسلامية
إجناس جولدزيهر

Islamic Studies
Ignaz Goldziher
George Allen & Unwin Ltd. London

٨ ـ الإسناد في الحديث الإسلامي
مقال: ج. روبسون

Thi Isnad Muslim Tradition
J. Robson
Glosgow University Oriental Society 15, (1953-54) pp. 15-26

٩ ـ أصول الشريعة المحمدية
جوزيف شاخت

The Origins of Mohammadan Jurisprudence
Joseph Schacht
Clarendon Press, London

١٠ ـ مكانة الحديث في الإسلام
(مجموعة دراسات حول الحديث النبوي)
طبع : إتحاد الطلبة المسلمين في أمريكا وكندا
The Place of Hadith in Islam
(A Collection of Studies on Hadith)
M. S. A. of U. S. & Canada

١١ ـ الحديث : المصدر الثاني للإسلام
مقال : ج . روبسون
Tradition, The Second Foundation of Islam
J. Robson.
Muslim World, 41 (1951) pp. 22-23.

❋❋❋❋❋❋

❋❋❋❋

فهرس الموضوعات

الباب الأول

اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث

الفصل الاول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

المبحث الثاني :

الباب الثاني

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الباب الثالث

مزاعم المستشرقين وأتباعهم في عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن، ودحضها

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً




مطبوعاتنا بالعربية في المستقبل القريب (إن شاء الله)

١ـ أركان الإيمان الستة

لشيخ الإسلام عبد العزيز بن باز رحمه الله

٢ـ القرآن الكريم «المصدر الأول للتشريع الإسلامي»

لشيخ الإسلام عبد العزيز بن باز رحمه الله

٣ـ السنة النبوية «المصدر الثاني للتشريع الإسلامي»

لشيخ الإسلام عبد العزيز بن باز رحمه الله

٤ـ هدى الأنام في تفسير آيات الأحكام

للإمام محمد بن على الشوكاني رحمه الله

٥ـ كتاب الغُنّة ببشارة الجنّة لأهل السنة

للإمام العلامة صديق حسن خان رحمه الله

٦ـ هدى الثقلين في أحاديث الصحيحين

للدكتور محمد لقمان السلفي

٧ـ فتاوى الإمام العلامة صديق حسن خان

٨ـ اهتمام المحدثين بنقد الحديث والرد على شبهات المستشرقين

للدكتور محمد لقمان السلفي

٩ـ مكانة السنة في التشريع الإسلامي

د. محمد لقمان السلفي

١٠ـ رحلة مريم جميلة الأمريكية من الكفر إلى الإسلام ومراسلتها مع الشيخ المودودي رحمه الله

ترجمة: د. محمد لقمان السلفي